ع٣٣٣

حاشيه على الشمشى البازغه

حاشیه شمسیه بازغه تصنیف مولوی حسن





رب يسر بسم الله الرحمن الرحيم وتمم بالخير

الحمد لله الذي كل اللسان في تحميده وحيرت الجنان في تمجيده ولقد يسر وعجزت الاركان
في تسبيحه واداء شكره فكيف لا احمد لمن امرني بتحميده فهو اسلى على الانسان في حمل امانة
الرحمان وغاية عجزه بحسب الاركان والجنان واللسان فصرفت العنان بعد الياس عن مفتتح
ام القران الى الصلوة الى حبيب الرحمان واله وصحبه الكرام وكان ذلك امرا ايضا جليل الشان
وكنت عاجزا فيها كالعجز في حمده ومدحه تع بالقلب واللسان واخترت التاسي بكتاب
الله المنان وقلت اللهم صل على محمد واله وصحبه وسلم كما تحبه وترضاه وبعد فيقول العاجز الجاني
افقر البرية بل كل شيء في الحقيقة محمد حسن المدعو بلسان رسول الله خاتم النبيين شافعه و
بالمحمدي المنصوح في وقت الخطاب بنصايح حكمة فيها شفاء للاسقام ونجاة عن الالام واشارة
الى طرق المنجية عن الظلام وقد اشرت الى نبذ منها في الحاشية ولعمري انها اصول من حكمه عالية
المائة نصيحة سنوية لا يمازجها سقط ومغلطة واسئل الله تعالى ان يوفقني بما ادعاني به حبه وحبيبه
وقت الحلب بعده وليظهر العتب من الاحاديث المروية من اولي الالباب ومما يسمع في الكتاب
وهو المجيب للدعاء ويرحم الله تعالى عبدا قال امينا وارجو من الله تعالى ان توفقه بعد التاسين بالعلوم
الباطنة والظاهرة ان علم الحكمة من اغمض الفنون واقسامها قسمان منها الطبعي والالهي وقد صنفت هنا

فيها كتب مضبوطة ودفاتر مبسوطة وصنف بعض المتأخرين رسالة فيها في غاية الجودة واللطافة و الاختصار
ولم يتيسر له الاتمام ولم يتم المرام لحادثة ما وهم للذات الواقعة في اثناء التصنيف فتسود بعض كما قصده
ورأيته يتوفر رغبات الطالبين والسائلة للتحصيل عليه فرقمت على قدر ما يسر الله تعالى في وقت تشتت
الحال وتفرق البال وعدم مساعدة الزمان بل معاندته من اهل العلم والفضل والاحسان وورد ذلك
لبعده عن زمان خير الانام وحلى اسم المفضل الذي استفاده عليه الصلوة والسلام فوا اسفى عليه
من ذهاب العلم بذهاب العلماء المحققين الذين عرفت حال بعضهم بالكتاب وبعضهم بدرك مجالسهم
وسمع مقالهم المقرونة بالتحقيق والصواب والان لم يبق اثر لتلك العلماء في الوجود الا كوجود موضوع
القضية الرابعة التي اخترعها بعض القوم من وجودها في اللفظ فقط ولعل الله تعالى يحدث بعد ذلك
امرا واسئل الله المغفرة للاسلاف والرحمة والتوفيق معها للخلف وللاخلاف وهو المجيب للدعوات
ثم المقالة الاولى من تلك الرسالة اذ قد كان اكثر مباحثها اشبه بالامور الاصطلاحية وشرحها
او ما لا يفيد الا الاقناع رأينا ترك شرحها احرى فان ذكرها كان منافيا لمقصودنا من ايراد المسائل
العظيمة الشأن ووثيقة المأخذ والبرهان تثبيتها وتنقيحها او ابرامها توضيحا للمعلم والمتعلم وتشحيذا
لهما في معظم المسائل على طريق البرهان واما الامور الاصطلاحية والاقناعية فيتعلمها المبتدي للايراد في
الالتفات نعم مسئلة البحث الاتفاقي من معظم المسائل واوفيها واذ قد صدر الوعد مني بايراده
في كتاب اخر فلم اجد على شرحها فقط مع ترك قرائنها المنظومة معها في سلك المقالة وصنيعه
مني اليكم يا اولي الالباب لا تقصروا في حقي بالدعاء من الله تعالى بالتوفيق في الحيوة وبالمغفرة والتجاوز
عن السيئات بعد الممات والله سبحانه ولي الاجابة اعلم ان اتصال الجسم اه اعلم ان المصنف
ترك مسئلة اثبات الهيولى ههنا وقصد ذكرها في الالهيات مع ان هذه المسئلة ومسئلة اثبات الاتصال
سيان في مقصود المسدسية وبعض المحققين قد ذكرهما في المبادي وبعضهم تركوا مسئلة الهيولى ههنا
والتقليد غير لازم فلعل وجهه على ما سنح لي بفضل ربي ان مسئلة الاتصال في اوائل الطبيعيات

[illegible]

على المحققين

ليست لمحض تنقيح حقيقة الموضوع بل وربعه لاثبات بعض المسايل ومتممة لها لاثباتها كما في
الحركة في المقولات الاربعة فقط وبطلان الحركة في مقولة الجوهر واما مسئلة اثبات الهيولى الاولى
فليس لها مدخل في المسايل ولا تتميم في الدلايل بل انما لها مدخل فلمطلق الهيولى المعبر عنه
بمحل التغير والاستعداد الذي اتفق القوم على وجودها واثبتوها بالضرورة ثم اعلم انه يستفيح تلك
بالبرهان ان هذا الفصل من مبادي مقاصد الفن كما ان الفصل التالي له من مقاصده فقد يعتبر
مقصوده عدم تناهي الاجسام في الانقسام كما يشعر به الترجمة وقد يعتبر اتصال الجسم وقد يعتبر
عدم تالفه من الاجزاء وقد يقصد بطلان الجزء الذي لا يتجزى واذا الكلام في الجسم المفرد فالمقاصد
كلها متلازمة والاستدلال على احدها استدلال على البواقي بالذات او بالتبع في نظر الباحثين
كالدليل المذكور ههنا فانه بالذات لبطلان التالف من الاجزاء وللباقي بالتبع ان اريد ببطلان الجزء
بطلان نفسه وان اريد مع الصفة كما يشير اليه المص فلبطلانه ايضا دليل بالذات وللباقيين بالتبع
ولكن المقصود الاصلي من جهة المبدئية اتصال الجسم نفسه اذ به ينقح حقيقة الجسم الذي هو موضوع الفن
وكذا حقيقة اتصال الحركة والزمان الذين هما من عوارضه المقصود فيه اثباتها فافهم قوله
فرق في المؤدى اه فان الاتصال ههنا عبارة عن وجود اجزاء جمة بالفعل فاذا ابطل التالف منها
ثبت عدم وجودها فيه بالفعل فان الاجزاء التحليلية في المتصلات اجزاء بالقوة متحدة بالوجود
مع الكل ومنتزعات منه ولينبهك على فايدتين جليلتي القدر فلا تغفل عنهما الاولى انه ليس معنى القوة
ههنا ما هو المتعارف في الفن من ان يكون تلك الاجزاء بعينها خارجة من القوة الى الفعل حال الفصل
فان تلك الاجزاء انتزاعيات صرفة تابعة في الوجود للكل فاذا ابطل وجوده بالفصل بطلت تلك الاجزاء
ضرورة استدعاء بطلان المتبوع بطلان التوابع والبطلان مما لا قوة له عندهم بل المراد بها
الانتزاع فقط او يزاد على سبيل المجاز قوة مماثلها فان الاجزاء الانتزاعية والفعلية طبايعها
الكلية واحدة وانما التفاوت بينهما بالتشخص فقط والثانية ان اتحادها مع الكل في الوجود مما ينبغي

يستدعي حملها عليه فان مناط الحمل هو اتحاد الوجود اعلى طورهم المشهور واما على طور اهل التحقيق
فان مناط الحمل عنده هو الحلول بالمعنى الاعم الشامل للانتزاعيات فالحمل لازم ايضا ولا ينفع التخصيص بان
لا يكون المتحد مباينا في الوضع لما اتحد به فانه ينتقض بالسوادات المنتزعة من السواد الخاص اقول
يمكن الخلاص عن هذه المزلقة بوجهين الاول ان المراد بالاتحاد والقيام في الحمل ان لا يجوز العقل وجود
المتحد او القائم باعتبار ذاته من حيث هي بدون المتحد به او المحل بمعنى ان يكون وجوده ناعتيا غير مستقل
والاجزاء المقدارية للمتصل الواحد والسوادات المنتزعة من السواد الخاص يجوز العقل باعتبار ذواتها الاستقلال
وان لم يمكن تشخصها مستقلا الا ترى ان وجود نصف الذراع مثلا يمكن بدون الذراع وكذا السواد
الضعيف يمكن بدون القوي وان يطلب تشخصها ببطلان منشائها والثاني بالتزام الحمل الا
بمعنى ان الذراع ذو نصف ذراع والسواد الشديد ذو سواد ضعيف للاتحاد في الوجود والانتزاع منشا
ان يطلق الحمل دون المواطاة فقط والتفرقة بينهما باعتبار خصوصيات المحمول فالفن في هذا المحقق الملك
لا تجده في غير هذا التعليق قوله وذلك كانه لازم اه اقول فيه نظر وتحقيق فان بطلان التحليل بطلان
التاليف انما يتم باستعانة مقدمة حقة واضحة هي ان الاجزاء التحليلية لا بد ان يكون بحيث لو فرضت
موجودة يحصل منها التاليف كما سيذكره المص وهذه المقدمة مشتملة على شرطية يجوز ان يكون
مقدمها وهو فرض وجود الاجزاء التحليلية محالا فيستلزم محالا آخر وهو صحة التاليف وهذا كما في
الزمان فان اجزاءه التحليلية يمتنع الخروج من القوة الى الفعل فلو كانت خارجة يستلزم صحة
تاليفه من الاجزاء الفعلية المتصلة وهو باطل بالبرهان وهو ان الاجزاء الفعلية المتصلة لو ركب
منها الزمان يلزم ان يكون بعض منها ملتصقا ببعض وهذا ان الملتصقان لا بد لهما من نهاية بالفعل
ضرورة تناهيهما في جانب الالتصاق ونهاية الزمان هو الآن فلكل من الملتصقين آنان متحاذيان
او معان على الاول يلزم الجزء الذي لا يتجزى وعلى الثاني يرتفع التقدم والتاخر من بين الآنات
وكلاهما محالان وانما اوردنا البرهان بتمامه والا فالتجويز العرفي كاف لنا في المقام وغاية التفصي

ان بقه ان الكميه الاتصاليه مطلقا لا يمنع صحة الاجزاء بالفعل وانما المنع بعارض وهو عدم القرار بالذات في الزمان او الصغر والصلابة مثلا في القار ولو ابت عن فعليه الاجزاء فلا ... وهي واقعه بالضرورة فبالنظر الى الطبيعة الاتصاليه لا تمنع صحة الاجزاء والتاليف والحال انه محال مطلقا بالنظر الى الطبيعه الجنسيه والنوعيه والشخصيه كلها فتامل فانه دقيق قوله وهذا ما اردنا مبطلا لها اه الاشارة ترجع الى الاجزاء مطلقا تاليفيه كانت او تحليليه والدليل المذكور لابطال ذلك ينطبق عليه صراحة او لزوما وبالنظر الى بالثاني اعني اللزوم ينطبق على ابطال جوهر متحيز لا يقبل القسمة اصلا ايضا كما سنحرره في مقامه وهذا وان لم يكن من المبادي القريبة كبطلان التاليف والتحليل يكون له مدخل ما كما لا يخفى على المتفطن قوله لكنه لازم له حتى رسم اه اي لازم له في الواقع لا في النظر لانكار الشيخ كما سياتي به وتفسيره له قول المص وهو بالحقيقة لازم اي بحسب النظر فان الحقيقة كما يجي بمعنى مقابل المجاز وغيره كذلك يجي بمعنى مقابل النظر ايضا والرسم وان كان اعرف ضرورة كون المعرف بالكسر اجلى من المعرف لكن لا يلزم ان يكون اعرف في كل حال بل في وقت التعريف ويجوز ان يكون التعريف بعد ابطال مذهبه بالبرهان واعرفيته به قوله غير حاصل بالفعل اه وذلك لجريان برهان التطبيق وساير براهين ابطال التسلسل فيه ولوجود ما بالعرض بدون ما بالذات مطلقا وهو محال بالضرورة الصافية الصايبة ولوجود الممكن بدون وجوبه وهو محال بالبرهان ولوجود المحالات التي ذكرها المص من وجود الجزء الذي لا يتجزى وغيره وتفصيلها في مقامه ونحن نفصل ايضا في ذلك المقام تفصيلا وافيا والان نذكر المحالات الثلث التي ذكرناه هو يفيد فائدة تامة للتفصيل الاتي ايضا فان كلا منها يستلزم باستداده لوجود الواحد الحقيقي في الكثرة بالفعل وهو مفيد في ذلك المقام فنقول اما الاول فبيانه ظ فان الاجزاء الغير المتناهية الممكنة من النصف والثلث والربع الى غير ذلك مترتبات فاذا وجدت بالفعل وجد التسلسل المستحيل الذي يقتضي جريان التطبيق والتضايف والتضعيف وغير ذلك فيه ولا يرتفع الاستحالة الا بالقول بعدم امكان حصول الاجزاء الغير المتناهية في الجسم

الجسم المفرد الذي كلا منافيه وهو مستلزم لوجود الواحد الحقيقي فيه واما الثاني فبيانه ان الاجزاء
الوهمية الغير المتناهية بمعنى ان كل واحد منها اذا وجدت بالفعل وجدت هناك كثرة بلا واحد حقيقي
فان الواحد الحقيقي اما ان يكون جزءا لا يتجزى او متصلا حقيقيا والاول قد ابطل ولم يعترف بذلك
البعض من الناس والثاني يستلزم خلاف الفرض فان المفروض ان كل واحد من الاجزاء الوهمية بالفعل
وهو المذهب لذلك البعض من الناس اذا تمهد هذا فنقول لها وجود بالعرض اذ لو كان لها وجود بالذات
فاما ان يقوم حقيقتها بواحد من اجزائها دون واحد اخر يلزم الترجيح بلا مرجح وكون الشيء الواحد
موجودا بوجود من حقيقة فان الموجود حقيقة ما قام به الوجود كذلك وبالجملة يلزم مفاسد غير عديدة او يقوم
بجميع الاجزاء فيلزم قيام عرض واحد شخصي بمحال متعددة اذ الكلام ههنا في الوجود الشخصي دون المطلق
والبيانه عرض عريض لو جاوزوا حققنا في بعض الحواشي ثم اجريناها على هذا التقدير الذي ذهب اليه
ذلك البعض من الناس ايضا كثرة فلها ايضا وجود بالعرض فلم يتحقق ما بالذات اصلا وهو محال بالضرورة
ومرادنا من ما بالذات ما بالذات مطلقا او من وجه فان الوجود حقيقة له فاذا لم يتحقق الوجود
الحقيقي لشيء لم يتحقق الوجود المجازي وبالعرض اصلا بالضرورة القطعية فلا يرد ما ظن ان القدر الضروري
ان ما بالعرض لا بد له من ما بالذات بالنظر اليه دون مطلقا فان الوجود حقيقة لا يكون الا له وهو المنسوب
الى ما بالعرض فاذا لم يوجد بالعرض ايضا ومن هذا البيان ايضا تلخيص وجوب وجود الواحد الحقيقي في
الكثرة ايضا واما الثالث فبيانه ان الكثرة اللازمة من وجود كل جزء وهي بالفعل في الجسم لا بد لوجودها
من ترجيح والا يلزم الترجيح بلا مرجح فاما ان ترجح وجودها بالنظر الى ذاتها فهو باطل فانها ممكنة والممكن
لا يترجح الوجود بالنظر الى ذاتها او بالنظر الى الخارج فهذا الترجيح اما ان يبلغ الى حد الوجوب او حد
الاولوية فقط والثاني يستلزم ترجيح المرجوح وهو افحش من الاول على الاول اما ان يكون الوجوب
مستفادا من الاجانب او من العلة والاول افحش كما لا يخفى على من له ادنى تامل على الثاني
اما ان يكون العلة تامة او ناقصة والثاني باطل فان العلة الناقصة تجوز عدم المعلول عند وجودها

ان فرض عدم عينيرها من الناقصة فكيف يستفاد منع الوجود على الاول اما ان يكون العلة
الناقصة خارجة من السلسلة مطلقا او داخلا كذلك او مركبا من الداخل والخارج بلا سبيل
الى الاول فان الاجزاء من العلل الداخلة على الاخير ان لم يحصل لها الوجوب فان العلة التامة
ح يمكن ان يرتفع بارتفاع تمام سلسلة الاجزاء اذ لا موجب لها ماوراءها وعدم حصول الوجوب
من ذاتها الممكنة مح لا يكون موجبة لمعلولها فان ايجابها شئ فرع وجوب وجودها بهذا البيان
تحقق وجوب الواحد الحقيقي بمعنى ما لا يكون الكثرة فيها بالفعل وهو المطلوب فاحفظ هذا التحقيق فانه ينفعك
فيما سياتي قوله ثم ان الاتصال جوهري اه فيه نظر وقد يما كان يختلج في صدري ولكن لم اجترا على
الاسارة الطن بنفسي ومخالفة القوم اللذين هم الماهرون في الفن حتى ظفرت به في اثناء التكلم
استاذنا المحقق قدوة العلماء والعرفاء قدس سره العزيز ادام الله تعالى بركات روحه علينا في الدنيا
والاخرة وتقريره ان الاتصال الذي هو جوهري للجسم بمعنى القابل للابعاد الثلثة وهو مفروغ
بالبحث المطلوب بيانها بالبرهان بمعنى وجود اجزاء مقدارية بالقوة وعدم وجودها بالفعل والاول
اعم من الثاني فيجوز ان يكون الاعم مفروغا بالبحث والخاص مطلوبا به بالنظر الى خصوصه فتامل
فانه على التحقيق ولا يلتفت الى ما قيل او نقه وسنريك هذا بيانا انفا قوله كيف يطلب اثباته
الخ وذلك لان الذاتيات بديهية الثبوت للذات والبديهيات لا يكون مسئلة لشئ من العلوم
والمراد من البديهة البديهة الجلية فلا يرد ان المسئلة قد يكون بديهيا خفيا محتاجا الى التنبيه قوله
فضلا عن الطبعي اه وذلك لان اثبات الذاتيات ليس بحثا لحقيقة اصلا سيما اذا كانت
زائدة على الذات والاليزم مجعولية الذات للكمية هذا بناء على ان الحيثيات المعتبرة في الموضوع حيثيات
تعليلية لثبوت المحمول كما سياتي في كلام المص هو قوله لكن لا يكون عارضا من جهة الحركة
والسكون قوله الجواب انه انما اه وحاصله ان الذاتيات انما يكون بينة الثبوت للذات اذا
كانت الذات متصورة بالكنه فيجوز ان يكون الجسم مع كون الاتصال ذاتيا له ان يتصور لا من هذه

هذه الجهة بل من جهة الطويل والعريض والعميق وغير ذلك وح يجوز ان يكون قولنا الجسم متصل
قضية نظرية مطلوبة بالبرهان مسئلة للعلم بل هذا يجري فيما ذات الموضوع عين المحمول ايضا كالواجب
تعالى فانه موضوع فن الربوبيات ومحموله عينه في المسئلة القائلة بان الواجب تعالى عين الوجود وهذه المسئلة
من فن الربوبيات وليس ذلك الا لتغاير العنوان والتصور قوله انما هو في الفلسفة الاولى اه
وفيه ان اثبات الذاتيات ليس مسئلة في شيء من العلوم فان المنظور فيها اثبات العوارض الذاتية ودفعه
ان الاتصال وان كان ذاتيا لموضوع المسئلة وهو الجسم لكنه عرض ذاتي بالقياس الى الموجود المطلق الذي
هو موضوع الفلسفة الاولى وان كان اخص منه فان المنافي للعرض الذاتي كونه لامر اخص لا كونه اخص
فان قلت انما يعرض الاتصال الموجود المطلق بواسطة الجسم طبعيا كان او تعليميا والجسم اخص منه
قلت كلا فان الموجود يتصل ثم يتجسم تجسما طبعيا او تعليميا اذ الاتصال جزء منهما فيتحقق اولا
ثم يتحقق الجسم وهذا ظاهر في الجسم الطبعي واما التعليمي فالظاهر من كلامهم انه جزء تحليلي له منتزع منه
فالموجود انما يتصف اولا بمنشأه ضرورة تقدمه على الانتزاعيات ثم بالانتزاعي الذي هو الاتصال ولكن
لا يضر في اصل المقصود فان الكلام ههنا في الاتصال الجوهري فقط قوله فان الاتصال وان امكن اه
هذا الكلام ينظر الى ان مناط العرض الذاتي هو الخروج والحمل بالذات او بواسطة مساوية في الواقع
او في لحاظ اللاحظين بالنظر الى العنوان وقد اومانا الى سنده لا له انفا بان الواجب تعالى عين الوجود
مسئلة يبحث في فن الربوبيات الذي موضوعه الواجب تعالى وفي المسائل انما يبحث عن العوارض الذاتية
للموضوع ولنوعه ولعرضه الذاتي الى غير ذلك كما فصل في مقامه ومحمول هذه المسئلة ليس كذلك وفيه ايضا
الاشارة على ما قاله المص ههنا من ان تغاير التصور يكفي للعرضية فان الوجود يمكن ان يعد عارضا للواجب
تعالى من حيث انه متصور من غير هذا الوجه فالوجود وان كان عاما لكنه يلحقه لذاته في هذا التصور ونحن نعلم
ان المناط على الخروج والحمل المذكور في نفس الامر دون التصور فقط والا لم يتميز المسائل العلم بكونها هذا
او غيره الا ترى ان مسئلة ان الجسم متصل التي كلامنا ههنا فيها اذا القي على المتعلم فلا تميز عنده ان الباحث

[illegible]

لها الكلام موضوعه من حيث الاتصال فيكون المسئلة من الالهي ام تصور من غير هذه الجهة فيمكن
ان يعده من الطبيعي وكذا في المثال ذلك باعتبار الموضوعات وحيثياتها انما يكون لتميز المسائل
عنه المتعلم وفي اعتبار التصور فقط اضاعته ولنعم ما قال بعض المحققين ان اعتبار حيثية الوجود
في موضوع الالهي اعني الموجود بما هو موجود لو كان في اللحاظ فقط دون نفس الامر لم يتميز مسائل
الرياضي مثلا عن الالهي اذ يجوز ان يكون البحث عنها ايضا من جهة الوجود في تصور الباحثين
وكذلك حيثية الخروج او العروض في التصور والاستدلال الذي ذكرته في حيز الخفاء فان موضوع
فن الربوبيات والامور العامة هو الموجود بما هو موجود والوجود من عوارضه الذاتية كما ان موضوع
الطبيعي الجسم من حيث انه متحرك الحركة من عوارضه وهذا العرض الذاتي اعني الوجود قد يكون عينا
لبعض افراده وقد يكون عارضا لبعض آخر ولا مشاحة فيه قوله او مشتمل على مادة اه فيه ان
الاتصال اما ان يراد به كون الاجزاء الغير المتناهية بالقوة فذلك محتاج الى المادة فانها عبارة
عن محل الاستعداد والقوة واما ان يراد به القابل للابعاد الثلثة المتقاطعة وهو ايضا في
محتاج الى المادة عند المشائين ودفعه بان يقال معنى كون الاجزاء الغير المتناهية في الجسم بالقوة
كونها انتزاعية غير واقفة الى حد لا انها صالحة للخروج في زمان ثان بالانفصال لما عرفت انها تابعة
للكل فاقدة لفقدانه بالانفصال مثلا هذا الاخير هو المحوج الى الهيولى لاستدعائه الاستعداد
الذي محله الهيولى واما الاول فيتصور في البعد المجرد ايضا على تقدير وجوده ولا يبطل به وجوده
لجاسيا في هذا اذا اريد بالاتصال هو المعنى المذكور اولا ولو اريد المعنى الثاني اعني القابل للابعاد
المذكورة وجعل عرضية باعتبار الصور فقد فتح الباب لبعض ملحق والجسم من جهة المادة باعتبار ذاته او
ذاته علة للمادة في جميع مراتبها من وجودها لطبيعة والفردية العامة والخاصة ولكن نشكل بان
العوارض الذاتية للجسم قد يكون صور الكائنة في قولنا كل جسم فيه مبدأ ميل مبدأ الميل صورته النوعية
وهي علة للمادة باعتبار ذاتها ويمكن الخلاص عنه بان المراد بقولنا باعتبار ذاته نوعيته ولا شك ان

باعتبار

٦

ولاشك ان الجسمية ليست لحقه للجسم باعتبار نوعيتها اى ذاتها النوعية بسبب المادة فانها لها علة بهذه
الحيثية بخلاف للنوعيات فان عليتها لها باعتبار احديها فانها هي الشريكة للفاعل كالجنسية
باعتبار ماهيتها النوعية لا كل ماهية ماهية فتأمل قوله الا انه انما يستدل عليه اه وفي قول بعضهم
في هذا المقام اللهم الا ان يستدل اه وفي هذه العبارات اشارة الى ضعف القول بانها مسئلة
من الطبيعي وان وقع من بعض المشاهير القول به قول مجازي للاشتراك في الدلايل واما
في الحقيقة فهي ليست مسئلة منها اصلا فان المسايل المعدودة منها حقيقة ما يكون لحقه المادة
او الطبيعة ودخل في محمولاتها وهذه المسئلة ليست كك قوله واما تالف الجسم من اجزاء
قد عرفت سابقا من كلامنا ان المقصود الاصلي للمصنف ههنا اتصال الجسم في نفسه اولا ان هذه
المسئلة من اي علم وحقق انه من الالهي ثم نظرا الى ما هو وسيلة اثباته وهو عدم التالف ذكر
انه مقصود من هذه الجهة فذكر حاله ايضا انه من اي علم واطلق العنان بحيث يشتمل الحصة الذي
هو مذهب الخصم هو التالف ليتحقق موضوعه غاية التحقيق فان الاشياء تعرف باضدادها فحقق ان
مفهوم التالف وان كان غير داخل في مفهوم الجسم عند الخصوم الذين هم مثبتوا الاجزاء لكن يلاحظ
لتحقيق جوهرية الجسم وكذا عدم التالف الذي كلامنا فيه وان لم يجب ان يلاحظ ويتصور عند تصور
الجسم حتى يكون ذاتياله ولكن القدماء ينظرون فيه في مقابلة المثبتين لتحقق حقيقته التي هي الاتصال
فيكون نظرهم من كل الجهات بالنظر الى مقصودهم ورد المذهب خصومهم الى تحقق الذات فهذان
المفهومان اعني التالف وعدمه وان كانا من جهة ذاتهما يمكن ان يعدا من العوارض ويبحثا من
جهة العوض ولكن المقصود الاصلي من كلا الطرفين تحقيق حقيقة الجسم وتحقيق الحقيقة من فن الالهي
كما ان مقصوده هو الاتصال بنفسه كما عرفت في ذلك لان النظر في تجوهر الجسم نظر في وجوده كما قال
المعلم الثاني والنظر فيه من الالهي كما تقرر في موضعه فان قلت تجوهر الشيء مقدم على وجوده والنظر
في المقدم كيف يكون نظرا من جهة التاخر قلت تجوهر الشيء وان كان متقدما على وجوده ولكن النظر

نوعية نوعية

حقيقة

تعين التالف من الالهي

فى المتقدم قد يكون من جهة المتاخر وههنا كذلك فان معنى اعتبار الوجود فى نفسه فى الموضوع فى الالهى

كما حققه الفاضل الشيرازى عدم اعتبار التعليمية والطبيعية ولا شك ان النظر فى اتصال الجسم

وعدم تالفه ليس من جهة التعليمية والطبيعية اما الاول فظاهر واما الثانى فلانه ليس المراد منه انتفاش

الطبايع اى الصور النوعية فى المواد كما هو الظاهر من اللفظ والاخرج منه تاليف الاجسام من الطبيعى

بل المراد منه التركيب من المادة والصورة الجسمية كما يراه المشاؤن او اعتبار المادية والتغير بالنظر

الى الذات كما يراه المرداقيون ولا شك ان الاتصال وعدم التالف من الاجزاء التى

لا تتجزى لا ينظر فيه كلا الجهتين كما لا يخفى على من له ادنى تامل فسلب التعليمية والطبيعية وان كان

متاخرا عن تجوهر الذات اى نفسها لكونهما منتزعا منها لكن لا باس بان يقع البحث من جهتها

بل الحق ان الالهى لا يكون البحث فيه الا من جهة التعليمية والطبيعية بمعنى سلب اعتبارهما لا اعتبار

سلبهما ولا يلزم اختلاط العلوم الكلية والجزئية فان فى الاخير اعتبار احدهما وح يكون حصر

الحكمة فى الاقسام الثلثة المشهورة ظاهرا فالفن هذا فانه نافع لك فى كثير من المواضع قوله

بمعنى السلب اه اى سلبا ثابتا للشى بلا استحقاق وصلوح للايجاب فلا يرد ان السلوب البسيط لا يكون

مسئلة لشى من الفنون وما قال فى عدم اختصاصه بالجسم فلا يضر فى كونه عرضا ذاتيا له فان المعتبر

فيه عدم العروض للاعم لا عدم كونه عاما كما هو المشهور ولعل المصنف مبنى كلامه عليه قوله فتعقبا

متلازمة

اثره فى الترجمة وان كان المقصود الاصلى وهو الاتصال ولا يضر الافتقار فان المطالب الاربعة

اصليا

والدليل على احدهما دليل على الباقى والشاهد على كون الاتصال وعدم التالف مقصودا

الدليل

للمص ان الدليل فى الكتاب انما يرام لاجله ولا انقسام بالقوة لا الى نهاية بالتبع وما يرام

ضرورة

لاجله بالذات هو المقصود الاصلى وانما اثر الافتقار اهتماما بالشان المعتنى به مع عدم

نهاية

بالمقصود وكما لو حنا قوله توطيه له اه وذلك بان الجسم اذا كان قابلا للقسمة الوهمية لا الى

صحت

يكون قابلا للقسمة الفكية فان الاجزاء الوهمية لا بد ان يكون بحيث توافق الكل فى الهيئة واذا

[illegible]

وفي التقرير ... [illegible]
وبالجملة ان كلما يصح على الطبيعي
يصح على الفرد ... [illegible]

مصحح فعلية الفعلية البحتة صحت عليها ايضا و بالنظر الى الهيئة و ما ذلك الا بالفك والفك يستلزم المادة

فالمطلوب هنا هو كون من الطبيعي بالضرورة كما ذكره في ابطال الاجسام الديمقراطيسية و هذا بعيد جدا

فان الدليل المذكور ههنا لا يستلزم المدعى الا باستعانة مقدمة اجنبية غير مذكورة ههنا على ان تلك المقدمة

المذكورة غير تامة ايضا لا لما قال بعض الفضلاء من ان اللازم منها هو الامكان الذاتي دون الاستعدادي

فان الذاتي ايضا يستلزم المادة كما حققه المص في رسالته لاثبات الهيولى الاولى بل لما اقول ان الصحيح

على الكل هو المادية الموجودة فيه و في الاجزاء فعلية الكل على الخصوص و يصح عليها فعلية الجزء والقدر الضروري

بان كلما يصح على الطبيعة يصح على الفرد واذا لم يصح عليها فعلية الجزء فلم يصح على الجزء ايضا فعلية فلم

يصح الفك فلم يثبت المطلوب و قد شرحنا ذلك في مقامات اخر و ذكرت هذا انها في غاية العلو

فالاظهر ما قاله في الشق الاخير هو عدم اعتبار القسمة من حيث الوهم بل الاظهر عدم اعتبارها مطلقا

فان القسمة الوهمية قد تقف لبلوغ الجسم الى غاية الصغر فلم يقدر الوهم على تعيين اجزاء و نفي

هناك العقلية فقط من جهة الاستدلال اه و حاصله انه ليس مسئلة من الطبيعي حقيقة

بل على سبيل المجاز للاشتراك في الدليل ثم كون الحركة و السكون من لواحق المادة مما لا شك واما

التداخل والتماس ففي كونهما من لواحقها شبهة الا ترى ان اصحاب البعد المجرد يقولون بالتداخل

والتماس بينه و بين الجسم المتمكن فيه الا يقال ان التداخل عبارة عن نفوذ اجزاء احد المتداخلين في

الاخر بالحق بحيث لا يزيد في الحجم والتماس عن انطباق السطح على السطح بعد المفارقة ولا شك ان

الخرق و الالتصاق بعد المفارقة مما يستدعي الفصل والاستعداد و هما من لواحق المادة قوله

كك اللاتناهي في الصغر اه اللاتناهي في الصغر اعم من ان يكون بالقسمة او بالتكاثف او بالذبول

والحق انه داخل في القسمة الى غير النهاية والتشبيه اما في التفصيل او في التعيين في الشق الاخير قوله

كما انه اه هذا التشبيه في مجرد كونه منظورا او لكان النظر في تناهي الاعظام من الطبيعي ولا تناهي الصغر

من الالهي او على التفصيل المذكور قوله ماهو مؤلف اه المؤلف والمركب يطلق على معان الاول مقابل

بالفعل جزء اصلا والثاني
مثل ما يكون المفرد بمعنى الايوجد
فيه اجسام بالفعل وفي الثالث
مثل ما ينقسم اصلا
مجزيم

الواحد الحقيقي بمعنى ما لا يوجد فيه اجسام متخالفة الطبايع ومعنى المقابلة سلب ما يقابلها فالمسلوب
الاول احص من الثاني والثالث كما ان الثاني احص من الثالث ونسبته المسلوب على العكس
وبعد ابطال الجزء الذي لا يتجزى اذا نسبنا المسلوبات الى الجسم يكون الاول والثاني متساويان والثالث
اعم منها قوله اتصال الجسم عموما فان المركب بالمعنى اخذ ليس بمتصل ضرورة وجود الاجزاء فيه (بالفعل)
وكذا بعض البسايط وهو المركب من جزئين متماثلين من الارض مثلا فلا يدعى اتصال الجسم البسيط (مطلقا)
ايضا قوله واما ان يدعى اتصال الجسم المفرد اه وهذا هو الظاهر المصرح في كلامهم والتطويل الذي وقع
من المصنف مع كمال ظهوره لعله لاحاطة ذهن الناظر واثبات الفرق بين البسيط والمفرد وتشديد الذهن (المتعلم)
وبيان هذه الدعاوى ان الجسم معلوم وجوده بالبديهة وكذا المفرد منه معلوم اما بشهادة الوجدان او بالبرهان
طريق الاول ان الاجسام المعلومة الوجود بالبديهة اما مفردات او مركبات على الاول ثبت المطلوب وعلى
الثاني ليست المركبات الا اجتماع المفردات ضرورة وهذه الضرورة وان لم يساعد عليها المناظر لكن
يساعد عليها الناظر وطريق الثاني براهين ابطال التسلسل واما ما نسب الى النظام من تسلسل المركبات
وعدم انتهائها الى مفرد فهو مما لا يعبا به ولكن لبطلانه وجوه اخر في الزامية مسكنة يقتدي قوم (ببطلانه)
تلك الوجوه وشهرة بطلان التسلسل لم يلتفتوا بذكره كثيرا وذلك كمال تفضح المذهب المخالف (للعقل)
فاذا ثبت وجود المفرد والمركب بالضرورة والبرهان قصروا النظر في النزاع والبحث بالمفردات
اذ تعلم حالها بعلم حال المركبات بلا ريب وح لا يبعد ما ظن ان اجزاء النزاع في المفرد تقتضي اولا
اثباته وذلك لان شهرة وليله شهادة الوجدان ثبتت وجوده فلم يتكلفوا الاثبات وجوده
كثيرا قوله منها اولئك اي شيعة ديمقراطيس فانهم قايلون باجسام مفردة منفصلة ولكنهم زادوا عليه
انها صلبة غير قابلة للقسمة وهم قايلون بالبحث والالتصاق فتلك الاجزاء عندهم تجتمع بالاتفاق
على صورة السماء والارض مثلا زمانا وقد تجتمع على صورة زيد وعمرو بالاتفاق ثم يتفرق فيعرضها
الموت على هذا القياس غير ذلك بلا ارادة صانع حكيم مدبر يعلم غاية الاشياء بل بمحض الاتفاق

الاتفاق فقط قوله وينسب ذلك الى بعض الاوايل الاشارة ترجع الى السطوح او الخطوط او الى
الاخيرة ذلك غير مشهور ولكن اومى اليه الشيخ في بعض المواضع وهو الملتقى بالقبول قوله جمهور المتكلمين
بهذا سمعت من الاستاذ قدس سره انه سمع من ماهري حكمة اهل الهند بانهم يقولون بالتركيب من
اجزاء لا يتجزى فقالوا نعم لكن مرادهم بها هي الاجسام الذيمقراطيسية التي لا تقبل قسمة الفك فلعل
الشهرة بتركيبها منها على مقاسم اهل العرف فانهم لا يفهمون من القسمة الا الفك قوله لا يحصل منها
تاليف اه وذلك لان التاليف سيما في الاجسام الحقيقية كاللالي واليواقيت لا يتصور بدون التماس
بل التماس في المحل الذي هو غير القبول لمقابل المماسة وقد اخترع بعضهم احتمالا ركيكا لا يقبله
العقل السليم وهو ان يكون بين كل جزئين منها خلاء قليل لا يشعر به الحس فمع بطلانه بالدلائل المشهورة
التي اغنت عن ذكرها ههنا شهرتها وتنبهها في مقامها نقول حاصل الدليل جار فيه الصرفان
الخلاء اما ان يكون في جهتين لجزء واحد او في جهة على الثاني ينقسم الجسم مما يلاقي ملاء وما لا يلاقيه
وعلى الاول يكون لذلك الجزء جهتين جهة الى هذا الخلاء وجهة الى ذلك الخلاء والضرورة شاهدة بان
المتحيز بالذات اذا كان له جهتان يقبل الانقسام فتامل فيه قوله ولا يحصل منها حجم اه وهذا اولى
من بيان فساد لزوم التداخل فان الاول اشد فسادا من الثاني في الظهور ولهذا قال بالتداخل
بعضهم ولم يقل بنفي الحجم احد بل الاولى في فساد هذا الشق ان يقرر يلزم تداخل الجواهر المتحيزة بالذات
وهو باطل في نفسه بالضرورة مع انه يلزم ههنا نفي الحجم وهو خلاف للبديهة ضرورة وجوده بالحس لو بالعرض
فان المحسوس بالعرض وبالذات قد يكونان متساويا القدمين في البديهة ولعل قوله فتداخل
بعضها في بعض اشارة الى الفساد الاول ولا يحصل منها حجم الى الثاني فتامل قوله كان محل
الطرفين المتمايزين اه وتوضيحه ان وجود الطرفين يقتضي محلا ممتدا فانهما انما يحلان من حيث القطع
والتناهي والقطع في جهة ثم في جهة اخرى يقتضي التمادي كما ان التقدم والتاخر في شيء يقتضي
التمادي فيه فلو وقع جزء وثبت له الطرفان يقتضي الامتداد بالضرورة فيتوهم فيه شيء دون شيء

لا لان محل احد الطرفين شيء ومحل الطرف الاخر شيء اخر فان ذلك يفضي الى الترجيح بلا مرجح
كما حقق في محله بل المحل الواحد الممتد بنفسه محل للطرفين لكن من حيث القطع في هذه الجهة محل لهذا الطرف
ومن حيث القطعة في ذلك الطرف محل لذلك هذا حال الممتد واما اذا كان الشيء غير ممتد وثبت له
الطرفان فيكون محلهما واحدا البتة لكن تغاير الانقطاع في جهة دون جهة يقتضي الامتداد بالضرورة مغايرة
ام من اراد ان يكثر الاجزاء الوهمية في امر واحد يثبت لها الاطراف المتمايزة في الجهات فاذا ثبت للجزء
طرفان يكون باحدهما ملاقيا لما مر ودون الاخر يلزم الامتداد فيه بالضرورة فينقسم الى الاجزاء كل
قوله طال ما اعتصم اه ما مصدرية اي طال اعتصامهم وذلك لقوته بالنظر الى شبهة اخرى وانا فض
عليك حالها ثم نذكر بعد تعيين مقالهم في ازاحة قوتها بحيث لا ينحل بالعقل المتوسط عقدتها فكتب انا
نظرت اولا في حلها المذكور في هذا الكتاب عدة من الشبهة المذكورة من الواجبات ثم ظهر لي بعد سنين
سخافة حلها المذكور ولم يتيسر لي سبيل في ازاحتها فعرضها على الاساتذة الذين هم ناظمون للعلوم
الكاملون فيها فبعضهم سكتوا بعد التعمق فيما ذكرنا لكمال الانصاف وبعضهم قالوا عرض لنا شك منك
فلعل الله يحدث بعد ذلك امرا ثم سنين قال بعضهم قد تفضل الله تعالى علينا بحلها في هذه الاوان
وذلك من فضل ربي فباحثته فيما ذكره قدس سره العزيز ولم يطمئن به قلبي وبعد المباحثة كان
قدس سره العزيز لم يطمئن على ما افاده بل شك فيه وقال هذا غاية ما يقع في حله ولكن لا يطمئن به ولعل
الله تعالى اذا كشف عطاء العقل المتوسط ويتيسر الوصول الى فوقه ينكشف امثال ذلك وانا ارجوا من
الله تعالى ذلك لقوته وتاييده قوله لو لم يكن الحاضر من الزمان والحركة والجسم في التالف من الاجزاء
او التحليل اليها لاح ليظهر الامر غاية الظهور وتقريره ان الزمان اقسامه ثلثة ماض ومستقبل وحال
والاولان معدومان فان الماضي قد انقضى والمستقبل لم يوجد بعد الحال شيئا ولم يوجد انقضى
الزمان بالراس يحج انه ثبت وجوده بالبرهان كما سياتي والحاضر غير منقسم كما ذهب المص بما لا مزيد عليه
فاذا زال الحاضر لم يوجد بعده من الزمان الا حاضر اخر ضرورة ان الماضي قد انقضى والمستقبل لم يوجد

لم يوجد بعد ذهذا الحاضر ونقض غير منقسم وبكذا انيلزم تتالي الآنات فان قلت يجوز ان يوجد بعد الحاضر
الذي فرض اولا زمان مستقبل منقسم لا آخر غير منقسم وايضا على تقدير وجود الحاضر الغير المنقسم بعده
ان لا ينافي الحاضر الآن وعند زوال الاول لا يوجد التالي فورا بل بمكث قلت في الجواب عن الاول انه
لا يمكن وجود المستقبل بعد الحاضر فانه اما ان يوجد ذاته من حيث الاستقبال او المضي فيلزم التناقض
فانهما نقيضان الفقدان والوجود يقتضي الوجدان وبينهما تناقض فيلزم ان يوجد مع وصف الحضور
وهو يقتضي عدم الانقسام وعن الثاني بان المكث لابد ان يوجد فيه تقدم او تاخر فثبت وجود الزمان
فانه مناطهما على ما سبق والزمان لا يخلو اما ان يكون ماضيا او مستقبلا او حاضرا والاولان قد بطل
وجوده بما فثبت الثالث وبه ثبت المطلوب لا يقال لا يلزم التتالي بين الحواضر فان كل اثنين منها
بينها ثالث اي كلما يفرض لها عدد الاثنين يوجد بينهما ثالث لانا نقول يلزم انحصار غير المتناهي
بين حاصرين وهو محال على ان كل موجود بالفعل خارج من القوة الى الفعل لابد ان يكون معروضا
للعدد فاذا فرض واحد من سلسلة الخارجة من القوة الى الفعل لابد له من ثان ولا يتخلل بينهما ثالث
والا يلزم خلاف الفرض لا يقال يجوز ان يكون تلك الحواضر على الاتصال كما يقتضيه حقيقة الزمان فلا يكون
موجودة بالفعل حتى يلزم الانحصار المذكور ولا اثنين منها بلا فاصل كالنقطتين في الخط المتصل لانا نقول
كل حاضر منها منفصل عما سبق وعما لحق وكل منهما معدوم الآن والحاضر موجود فلا يتصل بهما فيلزم وجود
الحواضر بالفعل بلا انفصال بينها لعدم المكث كما ذكرنا بل مع التتالي وهو التالي فهناك آنات متتالية
تركب منها الزمان واجزاء متتالية غير منقسمة بازائها من الحركة للتطابق بينهما وبازاء الاجزاء المتتالية
الغير المنقسمة من الحركة اجزاء كذلك من المسافة فانها اما جواهر غير متجزية في جهة او جهتين او جهات مما
عليه الجسم فثبت المطلوب او نقاط متتالية او خطوط او سطوح كذلك فيكون ما بازائها من الجسم الذي
ينطبق المسافة عليه جواهر غير متجزية كذلك وهو المطلوب ويظهر من ذلك الجواب عن النقض او فان
البعض ما التخلف كما يوجد في المادة المتحققة بلا التزام كذلك يتحقق ثبوت مادة ملزمة على الخصم وان لم

بجامراته وتصويره لا يزيد على ما صدره المص فلا نشتغل به قوله سيجي حل الشبهة في اول الخ وقد قرر المص

الشبهة في ذلك بستة تقريرات متقاربة المأخذ واجاب عن كلها بجوابها وذكر محصل الجواب ههنا

ايضا وهو واضح على من له ادنى فطانة ونحن لا نضيع الوقت في نقلها وتوضيحها ولكن نذكر ما [illegible]

فنقول ان مناط اصل عقد الشبهة وحلها على انه هل يكون اجزاء الزمان من الماضي والاستقبال

معدومات واقعية وان كان العدم على سبيل التعاقب في الواقع الذي قد يعبر عنه بنفس الامر

انه لها وجود فيه وانما معنى العدم هو عدمها في حد من الزمان وعدم تحققها مع بعض ولكن لها

وجود بحسب المنشاء وهو موجود في الواقع ويجب وجوده لوجود الاجزاء التحليلية في المتصل القار

فقال صاحب الشبهة بالاول على ما هو متفاهم اهل العرف من ان الماضي قد انقضى عن الواقع

والمستقبل لم يوجد بعد فيه فقال ليس الوجود بالفعل الا للحاضر وهو غير منقسم وبعده ملاحظة كل

لا يوجد الا حاضر اخر كما بيناه قال ذلك القول الى ما قال وزعم صاحب الجواب انها ليست

معدومات في الواقع بل منشاؤه موجود فيه وهي موجودة لوجوده وليس الزمان الا الماضي

والمستقبل وهما موجودان لوجود المنشاء الذي هو موجود في الواقع والحاضر ليس جزءا

من الزمان بل طرف لهما ولكن لا يمكن حاضر اخر يتلوه فان الطرف لا يتصور الا بعد انقطاع

تمادي ذي الطرف فلا بد من بعد ان الحاضر من وجود ممتد اخر ليتصور ان اخر وهو الحاضر الآخر

فلا يتصور تتالي حاضر بعد حاضر بل بينهما زمان ماض بالنسبة الى الاول ومستقبل بالنسبة الى

الثاني وحاصل هذا الحل يحل الشبهة بجميع تقاريره كما سيجي في باب الحركة ونحن نذكرهما قدرا

ضروريا كافيا وشافيا لمن له ذهن ثاقب ثم نفصله في باب الحركة تفصيلا فنقول ليس الامر

كما زعمه صاحب الحل واقتدى به الخواص والعوام بالتحقيق الناقص والتقليد الكامل بل الامر

كما قاله صاحب الشبهة فان منشاء اجزاء الزمان اما ان يكون ثابتا في الواقع غير متجدد فيه

فيلزم ثبات اجزائه الانتزاعية التابعة له او لا فيلزم الترجيح بلا مرجح كما لا يخفى على من له ادنى

[illegible] حاضر ... من الزمان [illegible] بعينه ... الماضي والمستقبل [illegible] ويكون ما بعده

اونى وشوح ينفي عدم القرار مطلقا والثانى ان يكون غيره ثابت في الواقع وهو مقصور على تجويز
ما بالانعدام في ذات المختار وبتمامه ثم وجوده لك اما مرة او مرات وذلك مما يحيله البرهان الاتي
الدال على عدم انقطاع الزمان في الجهتين واما بانعدام قطعة منه في الواقع او وجود قطعة اخرى
بدلها وهكذا الحال في كل قطعة منه فانه يعدم في الواقع ويوجد اخرى بدلها فيه وبه يثبت مدعى صاحب
الحجة فانه يعود ويقول ان الماضي قد انقضى في الواقع والمستقبل لم يوجد بعد فيه فلم يتصور الوجود
الا للحاضر وهو غير منقسم كما بين وبعده لم يوجد الا حاضرا اخر كذلك بلا مكث بل مع التجاوز والتتالي فاقضى
الى مطلوبه فان قلت معنى عدم قرار الشيء ان لا يوجد اجزاءه في حد منه ولا جزء منه مع جزء اخر منه
قلت سياتي ذلك في المتصل القار كالخط القار مثلا فانه يصدق عليه هذا المعنى فان اجزاءه الانتزاعية
وهي الخطوط المنتزعة منه لا يجتمع معنى حد واحد منه وهو النقطة وكذا لا يجتمع واحد منها مع الاجزاء وح لا يتميز
غير القار عن القار لانه معنى عدم القرار عدم اجتماع الاجزاء في الآن ومعنى القرار اجتماعها فيه لانا
نقول ان الآن لا يعقل الا بانه طرف للزمان والزمان لا يعرف الا بانه كم متصل غير قار فلزم الدور ثم
المجادل المقلد يفر من باب التحقيق ونقول نحن نعلم الآن بوجه خاص يمتاز به عن الحدود الواقعة في
القار وبالنسبة اليه يعرف القرار وعدمه بمعنى اجتماع الاجزاء وعدمه فيه ولا تعرف بالوجه الذي ذكرتم
فيندفع بان علم الآن بالوجه المخصوص ضروري وادعاء المغايرة للوجه الذي ذكرنا قول اختراعي بلا دليل
ومثل هذا كما يقال ان مغايرة الانسان للفرس ليس بالحقيقة بل بالوجه الخاص الذي نعلمه ولا نكتته
بحكم ان هذا القول اختراعي بلا دليل لا يركن اليه الذكي المتوقد لكن ذلك القول المذكور يستدل
على بطلانه وتحقيق ما قلنا بوجه اخر وهو ان الزمان لو جمعت اجزاءه وحدوده في الواقع
وقد ثبت انه غير متناه في الجانبين ببرهان قطعي سنذكره في مبحث الزمان فيجري فيه براهين ابطال
اللانهاية كالتطبيق والتضايف وغيرهما والدليلان المذكوران تامان عندي لا شائبة للريب
فيهما كما سياتي ذكرهما في الكتاب ونذكر الاخر في مقامه وذلك لوجود الاتصال والاجتماع

في ظرف الواقع فوجد الترتيب الاجتماع وسيتم الكلام في جريان التطبيق في الدهر المعبر عنه بالواقع فيما
سياتي فانتظره مفتشا فليس التفصي عن هذه المضايق من جريان براهين التسلسل بعدم الفرق
بين القار وغيره الا بالقول بان المراد من عدم اجتماع الاجزاء في غير القار اجتماعها في الواقع
ومعنى قولهم ان اجزاء الزمان والحركة وساير المتعاقبات مجتمعة في الدهر المعبر عنه بالواقع ان
الواقع شامل لها ولو على سبيل التعاقب كما يقال ان زيدا مع ابائه في الفلاح اي ان بيت
الفلاح شامل لهم ولو على سبيل التعاقب وسمعت من العالم المدقق والعارف المحقق جدنا
ومرشدنا واستاذنا المتفاءل بنظام الملة والدين ان معنى الاجتماع الدهري عند المحققين
من الحكماء هو ما ذكرنا من شمول الواقع للمتعاقبات المتصلات وغيرها ولنا بتاييده وسدادها
دلايل اخرى على ابطال المعية الدهرية سنذكر بعضها ههنا في مقامه ثم قد يقال بان الزمان مع عدم
اجتماع اجزائه في الواقع متصل لا يلزم منه تتالي الانات والاكوان والنقاط والجواهر الفردة
اصلا بانها اجزاء وهمية متصلة موجودة بوجود الكل وهو منقسم الى ماض ومستقبل والان الحاضر
فاصل بينهما ولا يكون بعده ان حاضر اصلا الا ان يكون بينهما زمان فلا يلزم تتالي الانات ولا ما يعد
من المحذورات والحق خلاف ذلك فان الحق الشبهة المذكورة جارية على هذا التقدير اما سلب الاتصال
فلان وحدة الوجود بين الاجزاء في الواقع مع تعاقبها فيه لا يعقل اذ وجود زيد وعمرو اذا كان
واحدا في الواقع لا يعقل ان يكون زيد موجودا فيه دون عمرو بل لا يعقل على هذا التقدير ان يكون
زيد موجودا فيه ثم زال وجوده ثم يوجد عمرو فيه بل نقول ببيان ادق من هذا وهو ان الاتصال
انما يكون في الزمان باشتراك حد وبين الاجزاء على ما يقتضيه حد الكم المتصل ولا يعقل على تقدير
عدم الاجتماع اجزائه في الواقع فانه اذا وجد جزء من الزمان كساعة مثلا قامت به نهاية في
اخرها ولم يوجد بعد ساعة اخرى متعاقبة بها فاذا اعدمت الساعة الاولى وعدمت النهاية
القائمة بها واذا وجدت الساعة الاخرى قام باولها نهاية اخرى ولا يكون عين الاولى التي هي اخير

هي الشبهة الاولى ضرورة عدمها ولا يجاد اعادة المعدوم فلم يكن السائحة الاولى والاخرى
متحدة الثانية وكذا الحال في كل جزئين من الزمان واما تتالي الآنات فلازمة بالبيان الذي
ذكره صاحب الشبهة بان الماضي قد انقضى في الواقع ولم يوجد المستقبل بعد فلم يكن الموجود من الزمان
الا الآن الحاضر وهو غير منقسم لحاجيته ثم يوجد بعده حاضر آخر بلا مكث كما ذكرنا وهكذا حتى يتتالى الخواص
فيلزم تتالي الآنات وهو مستلزم لتتالي الاكوان الغير المنقسمة وتتالي الاكوان يستلزم تتالي النقاط
وهو مستلزم للاجزاء التي لا يتجزى ثم قد يجاب عن اصل الشبهة بمنع وجود الحركة القطعية والزمان
في الخارج بل وجودهما في الذهن وانما الوجود في الخارج للتوسطية والآن السيال وهو نقطة كوجهين
دل بان الزمان القطع يدل على وجودهما في الخارج كما سيأتي منا تحقيقه في مقامه والحاصل
ان القول لوجود عدم القار بمعنى ما لا يجتمع اجزاؤه في الدهر اصلا يستدعي جريان الشبهة فيه
قوله لان الاجزاء التحليلية اه قد مر منا تحقيقه ولا يفيده فتذكره ولا تكن من الذاهلين قوله
يتمسك بهما القائلون اه وانت تعلم انه لا يتم التمسك لواحد من الفريقين بان اثبات الاعم
من المدعى لا يفيد خصوصه فالاثبات القدر المشترك اثبات للاعم من تأليف الجسم من
اجزاء لا تتجزى فلا يثبت باثبات القدر المشترك التأليف منها وكذا باثباته لا يثبت
والتحليل اليها الا ان يراد كل من الفريقين الرد على الحكماء القائلين بانقسام الجسم لا الى نهاية
قوله فيلزم تساويهما اه وذلك لان مناط الاستدلال على الاجزاء فبازدياد ها يزداد دمقاصها
(سقص واذا كانت الاجزاء في الجسم غير متناهية كانت مقاديرها ايضا غير متناهية فيلزم عدم
تناهي مقدار الجبل والخردلة ويلزم مساواتهما ايضا وقد صرح في بعض الكتب بالخلفين وصرح المص
بالثاني واشار الى الاول وفي الجواب صرح بهما قوله والجواب انا لا نقول اه حاصله
ان الجسم المتصل ليس فيه اجزاء بالفعل بل هو هوية بسيطة قابلة للانقسام بالقوة لا الى
نهاية وانما يلزم الخلف المذكور من عدم التناهي والمساواة لو كان المتصل فيه اجزاء غير متناهية

بالفعل بل يكون بالقوة وانت تعلم ما فيه من الفساد فان زيادة الجسم ونقصانه ليس على فعلية
الاجزاء الا ترى ان اجزاء الذراع المتداخلة لو وجدت بالفعل يحكم بداهة العقل بانها لا يخرج
الذراع فضلا من ان يبلغ الى اللاتناهي ولنا تنبيه وله دليل قوي على هذا المطلب وهو ان المحصل
من اللاتناهي ليس ما لا يكون له نهاية بالفعل والكان داخلا تحت الكم والا لبطل وجود الدائرة
بل بالقبلية عاد بمرات غير متناهية فلو كانت الاجزاء المتصلة المتناقصة الغير المتناهية موجودة في
الجسم واحد متناه لا يوجد له عاد مقدر بمرات غير متناهية من تلك الاجزاء فان النصف
بعينه بمرتين والثلث بثلث مرات والربع باربع مرات وهكذا فلم توجد في تلك الاجزاء الفعلية
المتناقصة واحد منها قابلة للعد بمرات غير متناهية وغير المتناهي من خواصه ان لا تفنيه المقدار المتناهي
الا بمرات غير متناهية فلم يحصل من الاجزاء المتناقصة الفعلية المقدار الغير المتناهي الذي يبطله
براهين ابطال التناهي وح ظهر ان ما قاله المحقق الدواني وهو الحق من ان مناط عدم التناهي مع
الاجزاء المتساوية الغير المتناهية سواء كانت بالقوة او بالفعل ودون مناط مع فعلية الاجزاء متناقصة
كانت او متساوية قوله بل القول ان اقسامها لا تقف اه ههنا شبهة وقيل عويصة ولنا ثلث تقريرات
تسهيل الجواب عن كل منها بعد وضوح مرادهم الاول هو الظاهر المشهور وهو ان كل واحد من هذه الانقسامات
والانقسام ممكن والممكن ما لا يلزم من فرض وقوعه محال مع انه لو وقع كل واحد منها يلزم ما فرضه المجيب
وجوابه ظاهر فانه لا يلزم من امكان وقوع كل جزء امكان المجموع الا ترى الى النقيضين فانه يمكن وقوع كليهما
دون المجموع والثاني ان وجود كل واحد منها في هذه الساعة ممكن والا فيلزم من حدوثه محال لان
الواجب والممتنع لا يمكن حدوثه اصلا فامكان كل واحد منها يجتمع في هذه الساعة فيمكن اجتماعها طرا او قاطبة
في هذه الساعة وهو يفضي الى ما ذكره المجيب وجوابه ان معية الامكان لا يستلزم امكان المعية كما في
النقيضين والثالث ان الجسم القار يصح فعلية كل جزء منه مع فعلية كل جزء آخر على اي نحو اخذته
فيصح فعلية جميع الاجزاء والا فيصدق الايجاب الجزئي فقط فينقض الكلية المذكورة والجواب مع الكلية

الكلية المذكورة فانها وان يصح تعقليه كل جزء مع كل جزء ولكن لا نسلم صحة تعقليه مع جزء آخر على اي نحو كان

فان من تمكث او انحاد ان يوجد مع الجسيم اي مع تعقليه وهو بطل بالبرهان وكم من شيء يمكن بحسب جلي النظر

ومحيله البرهان الاترى ان حركتنا بحور بالنظر الجلي بدون حركة فلك الافلاك ومحيله البرهان قوله

الى صفائح آه وذلك بان يقع القسمة في العمق ويخرج الصفائح المتساوية او المتزايدة الى غير النهاية بغشي

وجه الارض بل فلك الافلاك كلما ينقسم بالاجزاء الطولية او العرضية فلا يزيد على اصل الجسم ان منفصلا

يتغشى الارض مما فوقه قوله وبالنظر الى طباع الجسم اه وحاصله منع بطلان الثاني اعني التغشية

المذكورة بل هو مستبعد ولا يلزم ان يكون كل مستبعد محالا والضرورات العقلية قد يستلزم المستبعدات

كحركة كرة الارض بتمامها بحركة النقيل عليها كالنملة مثلا وكما ذكرنا من بطلان حركتنا من ابطال حركة

فلك الافلاك قوله قال الشيخ ولئن سلم اه هذا القول من الشيخ في غاية القوة والمتانة وحاصله

التنبيه بمنع بطلان الثاني ولو ادعى الضرورة في بطلان الثاني فتلك بديهية لا عقلية فان العقل مع تناهي

الاجزاء التي لا يتجزى يجوز بان يكون في الخردلة اجزاء يبلغ الى حد من الكثرة بحيث يتغشى الارض لو بسطت

وذلك بان سطح الخردلة يمكن ان يكون عاد السطح الارض كله ولا يكون عدة لذلك بمرات غير متناهية

والا يلزم كون الارض متناهية وهو بطل بالبديهة والبرهان بل بمرات متناهية معينة معدودة بعدد وح يجوز

ان يبلغ السطوح المركبة من الاجزاء التي لا يتجزى الى ذلك العدد ولا شك ان اجزاء السطح متناهية فيكون

الاجزاء المذكورة المعينة المعدودة بعدد معين يغشي وجه الارض كلها فاذا لم يمنع البحث في الخردلة على

تقدير تناهي الاجزاء فكيف يمنع على تقدير عدم التناهي فانه ايضا ليس بضروري ولا ببرهن عليه بل هذا او لي

ثم قوله فما كان مدبريا ومن عرف تقدير الجزء الذي لا يتجزى يكون الاستفهام فيهما انكاريا وباقي

كلامه واضح لا حاجة فيه الى التفصيل قوله والجواب انا لا نقول ان في الجسم اه هذا الجواب واف

لما قرر في السوال ولم يقرر اخر فلابد الجواب وبيان الشرح والبطي في الحركة المفروضة في

السوال لا شك ان بينهما بعد معين كالذراع في ثان مثلا وهذا البعد امر واقعي لابد من قطعه للحوق والا يلزم

البطوء فاذا قطع السريع هذا البعد فلا يتوهم ان تقطع البطيء في زمان قطع السريع هذا النصف بعدا
اصغر كنصف الذراع مثلا فيما اذا كان البطوء على النصف درجة من السرعة ولا شك ان هذا البعد
ايضا معين فلا بد لقطعه السريع من زمان تقطع فيه البطيء بعدا اخر على مقدار ربع الذراع و[illegible]
القسمة لا الى نهاية فلم يتقدر البعد بينهما فلم يتحقق اللحوق اصلا ولا ينفع كون الابعاد المتناقصة المذكورة
بالقوة نعم لم يحصل منها البعد الغير المتناهي لقوة الاجزاء كما ذهب اليه البعض او لتناقصها كما قال اليه المحقق
الدواني وهو الحق كما ذكرنا اقول في الخلاص عن هذه المزلقة ان الابعاد المفروضة المذكورة بين [illegible]
متناقصات غير متناهية بالقوة وكذلك في الزمان المتناهي ايضا اجزاء متناقصة غير متناهية بالقوة فتقطع
الابعاد المتناقصة الغير المتناهية في ازمنة متناقصة غير متناهية مفروضة في زمان متناه فتقطع
هذه بعد مرور الزمان المتناهي كالساعة مثلا لقطع الابعاد للتطابق بين الزمان والابعاد وكلها فح لا
البطوء ويثبت اللحوق لعدم الابعاد كلها من بينهما والموجبين ان يوجه الجواب المذكور في الكتاب على
طبق ما قلنا بضم المقدمات بعضها الى بعض قوله اذ عندنا انها ما منوا اه ويتخلص من مذهبهم ان الاجزاء
التي لا تتجزى باطل عندهم وليس في عالم الواقع جسم مفرد عندهم بل كلهم مشتمل على اجسام غير متناهية
بالفعل داخلة فيه واذا الاجسام الداخلة في الجسم متناقصة لم يلزم كون الجسم غير متناه في اول الوهلة
وان كل منهما انما تركب على اجزاء موجودة بالفعل وح يكون وجود اجسام غير متناهية بالفعل متناقصة اعم
من مذهبه تصورا او كل من الاعم والاخص وان كان وجوده باطلا ببراهين البتة لكن الاخص يستلزم
الاجزاء التي لا تتجزى وعدم تناهي مقدار الجسم بالفعل لخصوصه ووقوع جميع التقسيمات المتصورة فيه
بالفعل دون الاعم اذ تصور وجوده لو وقوع اجسام متصلة متناقصة غير متناهية بالفعل في ضمن جسم متناه
باطلاقه باطل نعم يلزم على النظام واجزائه لقولهم بالخصوصة وبهذا ظهر فساد قول بعض المعاصرين ان المذهب
المحقق الدواني بين ان الاجزاء المتناقصة الغير المتناهية بالفعل لا يستلزم عدم تناهي المقدار بخلاف
المتساوية بان الاجزاء الفعلية الغير المتناهية وان كانت متناقصة يستلزم اجزاء متساوية لا تتجزى فيلزم

فيلزم الجزء وذلك لان المذهب انما يلزم من فعلية كل قسمة وقسم دون وقوع الاجزاء الغير
المتناهية بالفعل كما سياتي وكذا يندفع ما عرض لبعض السالفين في تصوير مذهب النظام
المتكلم والحكماء ويشهد سياتي في الجسم المفرد لعدم قول النظام به لانه بالالزام قايل في هذا
لكن على تصحيحه في الطريق قوله فتلك الاجزاء اما مفردة الخ وهذا ابناء على وجود الواحد الحقيقي
في الكثرة والقوم ادعوا الضرورة فيه وهي وان كانت حقة في الواقع ولكن لخفائها على الاذهان
العامية لعل الخصم لا يساعد عليه فعليك بالالزام بالبراهين الثلثة القطعية التي ذكرتها سابقا
لاثباته فتذكره وح يكون حاصل الرد لمذهبه ان الوحدات الحقيقية الغير المتناهية المعبرة بالمفردات
لازمة لمذهبكم بالضرورة وباستعانة البراهين المذكورة وح لا يخلو اما ان يكون تلك الوحدات
الحقيقية متمايزة في الوجود وكل واحد منها عن الاخر او يكون مع فعليتها غير متمايزة كما في محال الـ
ضرورة استدعاء تميز الحال في الخارج تميز محله فيه بالوجود وان لم يكن بالانفصال على التقدير
لا يخلو اما ان يكون تلك المفردات قابلة للقسمة في الجهات الثلث فيكون جسما وهو خلف على مذهبه
فان كل جسم عنده مشتمل على اجزاء غير متناهية بالفعل فلم يكن مفردا او لم يكن قابلة للقسمة بالوجه
المذكور فاما ان لا يقبل القسمة اصلا فهي جواهر فردة او في جهتين فهي خطوط جوهرية او في جهة واحدة
فهي سطوح جوهرية على كل تقدير يلزم الجزء الذي لا يتجزى واللزوم بهذا الطريق غير مذكور في الكتاب
الذي ذكر فيه ان القسمة انما هو وعنده على اجزاء موجودة بالفعل فلا يكون المفرد قابلا للقسمة وهذا
البيان ايضا حق لكن اللازم في الاول يكون اجزاء لا يتجزى اعم من اللازم على هذا التقدير فانه لا يكون
الا جواهر فردة فقط ثم على هذا التقدير ايضا لا يلزم ان يكون تلك المفردات متمايزة منفصلة بل يجوز ان
يكون مع فعليتها غير متمايزة احدها عن الاخر وهذا الاحتمال وان لم يشهر به قايله والقوم مصرحون بابطاله
فان بعد الوجود عندهم يقتضي الانفصال ولذا فرقوا المتقبل لعدم وجود اجزائه بالفعل ولكن العقل يجوز ان
يوجد في مقدار متصل اي مشترك في الحدود اجزاء بالفعل بواسطة امر خارجي قائم باجزائه كما في البلقة

بمحل السواد مثلا فيهما متميزة بحسب الوجود في الخارج عن محل البياض وما يلزم ترجيح بلا مرجح على
مذهب اهل الاتصال حتى يلزم وجود جواهر فردة فان المرجح خارجي لا يبلغ الى حد اللاتناهي
لا يقال على تقدير تعدد الاجزاء في الحد وكيف يقوم بها حد واحد مشترك ضرورة تعدد الحال
بتعدد المحل لانا نقول ليس معنى القيام ههنا الا الانتزاع ويجوز ان ينتزع من امور متعددة
ممتزجة شدة الامتزاج امر واحد شخصي وهذا معنى الاتصال الذي عده من فضول الكلام وهو
يتاتى على تقدير تعدد الاجزاء بحسب الوجود واذا جاز هذا الاحتمال فح لاصحاب النظام ان يقولوا
بانا وان سلمنا الاجزاء التي لا تتجزى لكن يجوز ان يكون غير متمايزة احدها عن الاخرى فلم يوجد لكل
واحد منها طرفين في الخارج فلم يجر الدليل الذي ذكرتموه فيه ولكن يدفع بان الاجزاء العقلية
لا بد ان يكون بحيث يصح التالف منها على تقدير وقوع الفصل كما قررنا فلا يحوم حوله شائبة ريب
على ان في صورة الاتصال ايضا يوجد لكل واحد منها حد بالنسبة الى يمينه وشماله مثلا ويكونان
منتزعين وهذا القدر ضرورة يقتضي قسمته ولي ههنا شبهة قوية عسير الدفع مناسبة لمسلك النظام
وهي ان الواجب تعالى اما ان يعلم الجسم المتصل باجزائه على سبيل التفصيل ام لا على الثاني يلزم
الجهل تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا على الاول فتلك الاجزاء في علمه التفصيلي اما ان يكون متناهية
او غير متناهية على الاول يلزم الجهل تعالى عن ذلك او الوقوف في القسمة كلاهما محالان على الثاني
اما ان يكون كل قسمة وكل قسم معلوم له تعالى او بعض منها على الثاني يلزم الجهل على الاول يكون هناك
كثرة علمية لا بد فيها من واحد حقيقي علمي اي لا يكون مشتملا على معلومات بالضرورة لما سمعته من البراهين
المذكورة فذلك الواحد العلمي لا يكون قابلا للقسمة والا يلزم الجهل وح يكون جزءا لا يتجزى وهكذا
الحال في سائر الاجزاء فيلزم ان يشاهد الباري تعالى في الجسم الاجزاء التي لا تتجزى ومعلوماته تعالى هي الحق
المطابق للواقع فيلزم ان يكون الجسم منحلا الى اجزاء لا تتجزى وهو خلف على مذهبهم وقد كتبت
الشبهة الى الاستاذ قدس سره العزيز فافاد ان الجسم المتصل انما يعلمه الله تعالى بانه متصل قابل للقسمة

للفرسخ لا الى نهاية تقف كسند بها اما الاجزاء الغير المتناهية فمما تستحيل وجودها فلا تشاهد
وان تحكم فيه وانت تعلم انه لا مس لما قررناه آنفا فانظر بالنظر الصحيح فانه عقدة لا تنحل بالباطل
الا ابكاء ولعل الله تعالى ياتي بالفتح بفضله وهو ولي من استعان به قوله الى الطفرة اقول
هذا الالزام من اصحاب تناهي الاجزاء على اصحاب اللاتناهي بعد الزامهم بالاجزاء التي لا تتجزى
فالزم عليهم بان مذهبكم يستلزم الاجزاء المذكورة وهي محال بالبرهان ومع قطع النظر عن استحالتها
فثالث البراهين يلزم مفسدة اخرى وهو ان لا تلحق السريع بالبطيء بل لم يمكن قطع مسافة معينة
من جسم اصلا فان قطع اثنين من اجزاء لا تتجزى مثلا لا بد له من زمان معين ونقطع اثنين اخر
من زمان آخر مساو للاول وهكذا فيلزم وجود ازمنة متساوية غير متناهية ومجموعها غير متناه بالضرورة
ولا شك انه لا يتصور انقضاء زمان غير متناه من مبدء معين فلا يتصور قطع المسافة من السريع والبطيء
اصلا فلم يمكن اللحوق بل لا ينقطع المسافة اصلا وح لا يرد ما اورد من ان التزام الطفرة لم يكن لازما
لهم ان يقولوا ان الزمان المتناهي المقدار يشتمل على اجزاء غير متناهية بالفعل كالمسافة متناهية
كانت او اجزاء لا تتجزى وح يمكن قطع المسافة المحدودة في الزمان المحدود ولا حاجة الى الطفرة
ووجه عدم الورود ظاهر فانا نلزمهم اولا بعدم تناهي الزمان لقطع مسافة محدودة ثم يلزمهم بعدم
مرور الزمان الغير المتناهي من مبدء معين بالضرورة العقلية فيلزم عليهم عدم قطع مسافة محدودة
وليس لهم مصرح الا بالقول بالطفرة بان يقطع المتحرك جزئين آنين ثم يطفر فيصل الى المنتهى فلم
يلزم زمان غير متناه على تقدير الطفرة قوله واورد لذلك مثالا اه اثبات الطفرة بهذا الطريق
مبني على مذهبهم وذلك ان يثبتها بغير بناء على ذلك مبايق اخر وهو انا اذا فرضنا دائرة مجسمة مجوفة
من جسم صلب كالحديد او الخشب مثلا وعلقناها في جوف تلك دائرة صغيرة بحيث يكون مركزهما
واحدا وفرضنا خطا عمودا مارا بمركزيهما على سطح مستو يكون الخط العمود مبدء الحركتها المتدحرجة
والسطح المذكور مسافة لهما فاذا تم دورتها في الحركة المتدحرجة يكون لا محالة انتهائها بخط عمود وكك

والخطان اعني المبدء والمنتهى متوازيان بالضرورة فيكون بينهما مسافة الدايرة الكبيرة والصغيرة
سواء كانت في جسم واحد او في جسمين كالارض والهواء او الماء متساوية مع ان انطباق
الصغيرة على مثلي مسافة الكبيرة بالقطع بالمماسة من المستحيلات سواء كان الانطباق في حال
الحركة او السكون نعم يمكن ذلك بالمحاذاة والمقابلة والتفرقة بين حالة الحركة والسكون باستحالة
في الاول دون الثاني لا تقبله العقل الا ترى ان انطباق الذراع على الذراعين في آن او
زمان على سبيل التدريج كلاهما محالان بالضرورة والقياس على تجويز انطباق المستقيم على المستقيم
في حال الحركة دون السكون كما في الدايرة والسطح المستوى قياس مع الفارق لان المنطبق عليه
والمنطبق في الحالتين واحد وفي هذا المقام متفاوتة نعم ان الاستقامة مانع عن الانطباق على الدايرة
في حال السكون ولا تأبى في حال الحركة والعقل المجرد عن الاوهام يأبى عن انطباق الذراع على
الذراعين في حال السكون والحركة وكذا عن انطباق ما طبق على الذراع وان كان مستديرا
على الذراعين والحل ان حركة الدايرة الكبيرة بالذات وبالانطباق على المسافة فلا بد ان يكون
مسافتها بمعنى ما ينسحب طرفها بمعنى انه جعلت طرفها مستقيما لا ينطبق عليه ولو في الوهم وحركة
الدايرة الصغيرة عرضية من حيث النقلة والاين وذاتية قسرية من حيث الوضع وما بالذات
والقاسر هو الدايرة الكبيرة ومثله في المستقيمة جالس السفينة المتحرك بحركتها وهو متحرك بالحركة
الارادية ايضا من ناحية اخرى موافقا لحركتها في جهتها فانه قد يتفق ان الجالس من الشجر
المعين القائم على الشط لضعف مقدار السفينة مع انه لم يتحرك بالحركة الذاتية الانطباقية
على المسافة بالذات الا بقدر نصفه اعني مقدار السفينة كذلك الدايرة المعلقة انما ينطبق مقدار
دورها على مسافتها التي هي لحركتها بالذات ونسبته هذه المسافة الى مسافة الدايرة الكبيرة كنسبة
طوق الدايرة الصغيرة على الكبيرة واما مسافة الدايرة الصغيرة بالحركة العرضية والذاتية فهي مساوية
لمسافة الكبيرة ولا استحالة فيه قوله اضطروا الى ىكلس المتوسطا والاضطرار من جهة ان الدلايل

ان الدليل بل لما اقتضت وجود الاجزاء التي لا تتجزى عندهم فلم يمكن لهم الفرار عنه لثبوت استحالة
بطلانه ومعارضة الخصوم في حركة الرحى بالبيانات المذكورة تقتضي اما بطلان اجزاء لا تتجزى او التزام
تفكيك الرحى عند الحركة وسكون الاجزاء التي عند دايرة القطب وهما امران ممكنان وان كانا
مستبعدين بحسب العادة والامور المستبعدة قد يلتزم لدفع المستحيلات كما قال الحكماء بان حركة
نملة من طرف الى طرف آخر تستتبع حركة تمام الارض لانطباق مركز ثقلها على مركز العالم وبان
سكون المدرة يبطل حركتنا لرفع النواة لسكون الحجر ومع انه من لوازم الحركة ذاتا وهذا ان
ليس اهل الاستبعاد من الاول وح لا يرد عليهم ما اورد في استبعاد التفكيك والسكون من ان التفكيك
خلاف الحس ويقتضي تفكك الافلاك وتفكك الانسان اذا دار على الفه ويقتضي سلب حواسه
وان زمان سكون الاجزاء القطبية عند حركة الرحى قد يزيد على زمان الحركة بعشر اصابع فلا بد ان
ان يرى السكون فقط ولا اقل من انه يرى تارة بالحركة وتارة بالسكون وذلك لان كلمة الحكيم
المطلق يجوز ان يقتضي في بعض المواضع خلاف ما هو الظاهر لامور لا يعلمها الا هو وذلك لا امكانها
وان كانت مستبعدة في الظاهر كما قال الحكماء في الامور المستبعدة المذكورة وح لم يتوجه ما قالوا
ان بظهور هذه الامور بطلت الحكمة عن وجه الارض فلم يتوجه عليهم الاعتراض بابطال دلائلهم
على وجود الاجزاء التي لا تتجزى وقد مر الكلام فيها فبعضها لا يتم وبعضها مما لا يقدح الى الآن فيه
كالدليل الذي ذكرناه وكالدليل بابطال الاتصال الزماني وتالفه من الآنات كما مر فذكر
قوله ويبطل مذهب هؤلاء اقول ابطال مذهب اصحاب النظام بهذا الطريق على نحوين
الاول بابطال كلمة رايهم بطريق الالزام والثاني بابطال رايهم بالكلية بعد الزامهم بالاجزاء
التي لا تتجزى غير متناهية فهذان الالزامان ليسا عين الاول بل موقوفان عليه وقد قطع
النظر فيهما عن ابطال الاجزاء التي لا تتجزى دون نفسها كما نظر في الاول عن ابطالهما لان
الاول ان بعد الزام الاجزاء التي لا تتجزى ان تنزلنا عن ابطالها نقول اذا اخذنا جزئين مقدار

بين من تلك الاجزاء فيحصل من تماسها طول واخران على جنب ذلك فيحصل عرض مقابله في
الطول بالتمام واربعة فوقها فيحصل عمق في مقابلة العرض والطول على التمام هذا هو المنسوب
الى الحماي او راي العلاف ان الماخوذ في الجسم مطلق الابعاد ولا يحصل في اقل من
الا باثنين فاعتبرهما في الطول والعرض مطلق مع قطع النظر عن ان يكون بازاء تمام الطول
يحصل بضم واحد مع واحد من الطول فهذه ثلثة والعمق من ثلثة فوقها ويلزم عليه الترجيح بلا مرجح
في اختيار واحد في العرض ودون العمق واذا كان المختار من المذاهب اربعة واحدة منها فوق
واحد من الثلثة لاعتبار مطلق الابعاد الثلثة اعم من ان يكون بالتمام او لا ولك ان تقول
في هذا الوجه من اللزوم انه بعد الزام المفردات الغير المتناهية في الجسم فقط مع قطع النظر
الزام الجزء الذي لا يتجزى بان نقول تلك الاجزاء المفردة اما ان تقبل القسمة في جميع الجهات
او لا على الاول لابد ان يكون جسما فيلزم ثبوت بعض الاجسام بلا اجزاء بالفعل وبهذا يبطل
كلية رايهم ودون رايهم بالكلية لكون الجسم المركب منها مشتملا على اجزاء غير متناهية بالفعل وعلى
الثاني يجري البيان على ما ذكرنا قلنا واما الوجه الثاني من الالزام ولا يتم الا بعد كونها اجزاء لا يتجزى
غير متناهية كما سياتي قوله واصغينا الى ذلك ان الجسم اه هذا هو الوجه الثاني من الالزام
ولا يتم بعد الزام كون اجزائه اجزاء لا يتجزى غير متناهية فان تناسب النسبتين اي النسبة التي اعتبرت
بين الاجزاء والنسبة التي اعتبرت بين الاجسام كما ذكره المص انما يلزم على تقدير تساوي الاجزاء
ولا يلزم التساوي الا على تقدير كون اجزائه لا يتجزى فانها متساوية ولا يلزم القسمة كما لا يخفى
ولا يلزم التساوي على تقدير كونها مفردات اذ يجوز ح ان يكون اجساما مفردة متناقصة موجودة
بالفعل وح لا يكون نسبة الحجم الى الحجم كنسبة الاجزاء الى الاجزاء وح يكون حاصل هذا الوجه من الالزام
ايضا انه بعد التنزل عن ابطال الجزء الذي لا يتجزى يلزم عدم تحافظ النسبتين قوله والاخصر
هذا الالزام ايضا بعد لزوم الاجزاء التي لا يتجزى على الطريق الذي ذكرنا من التنزل لا على وجوه

وجود الاجزاء الفعلية الغير المتناهية او المفردات كك لجواز ان يكون متناقضة والاجزاء المتناقضة الغير المتناهية بالفعل لا يحصل منها حجم غير متناه كما حققه المحقق واشيرت الى بيان بحقيقة بالضرورة والبرهان كما سلف فوكره فتذكره قوله وقد اسندنا من قبل اه وذلك من وجهين الاول بطلان تداخل المتحيزات بالذات بالضرورة وهي والثاني ان الكلام كان في الاجزاء المتقاربة غير متناهية عندهم قوله تشابه الاجسام ايش كل ذلك كل بحكم الانطباق فان اتصال احد المطابقين لا يستلزم اتصال الاخر بل قد يمكن ان يكون احدهما متصلا والاخر ذو اجزاء بالفعل كما اذا فرضنا سطحا ذو اجزاء بالفعل منطبقا على الجسم المتصل نعم انه اذا كان احد المطابقين متصلا لابد من اتصال الاجزاء او استحالة عليه وكذا لا يلزم من بطلان تاليف احد المتطابقين بطلان تاليف الاخر اذ يجوز ان يكون احدهما متخلا والاخر مولفا نعم يلزم من عدم انفكاكهما الاخر فالاولان لجريان دليل المذكور في اتصال الجسم وعدم تالفه من الاجزاء وتحليله النهائي التوابع المذكورة بانه لم يكن الخط او السطح مثلا متصلا غير متالف من الاجزاء التي لا تتجزى يلزم انقسام الجزء المذكور او التداخل المفيد لعدم الامتداد مع انه ثابت بالضرورة وكذا الحركة والزمان لو لم يكونا متصلين غير متالفين من تلك الاجزاء بل يكون الاول متالفا من الاكوان والثاني من الانات يلزم المفسدة المذكورة ذلك ان تسبيد كلها الى الانطباق بان يقع ان الجسم اذا ثبت اتصاله بمعنى انه متصل او مشتمل عليه فالامور المذكورة المنطبقة عليه لو اسطه ادبلا وسطه لابد ان يكون متصلا او مشتملا عليه قوله جزءا اول وكذا لا يكون له جزءا اخيرا اجزاء او الا فكلما يفرض ينقسم الى قسمين والاخر منهما اولى بالاخرية الفصل الاول في احالة اللاتناهي اه قوله ولا بد من هذه البراهين اه وفيه خبط عرض لتقليد الشيخ ونحن نسخر البرهان بحيث يشمل المجردات بل كلما يعرضه العدد وهو الخارج من القوة الى الفعل سواء كان في الخارج او الذهن او الملاحظة وان لم يوجد فيهما بالذات ويسقع الوفي بالاعداد الانات الله لك وبهذا البرهان قد قوي عليه اعتمادي واعتمد

الفصل الاول في احالة اللاتناهي

عليه المحصلون من الحكماء والمتكلمين لتمامية مقدماتها وعدم اختلاطها بالسفسطة والمغالطة قوله
على ما صرح به الشيخ في الشفاء اه لا شبهة في تصريح الشيخ في الشفاء وان كان عبارته في كتب اخرى
كالنجاة وغيرها موهمة للعموم ولعل المراد منه الخصوص ايضا ثم نقلها بعينها للوقوف لكنه وبعض
الحق ههنا خلاف ما زعمه الشيخ والمصنف كما سنبينه ان البرهان لا يختص بل يعم المجردات والصور
العلمية المفصلة المترتبة الغير المتناهية وما اورده على من التطبيق ههنا عبارة عن ايقاع الاحاد
المترتبة من احدى السلسلتين المفروضتين بالكل والجزء بازاء احاد الاخرى وعلى ان ذات
الكل للجزء في الكميات الاتصالية والانفصالية وشمولها لها مستحيلة مطلقا بالضرورة و
بالبرهان كما سيأتي ولا يختص بالخارج والذهن او الملاحظة بل يعمهما وكذا لا يختص بكون السلسلتين
الوطبيات غيرها بل يعمهما وانما اوقعهم في هذه الورطة الظلماء اعني الاختصاص تبادر لفظ التطبيق
وهم لم يتعمقوه فقالوا بعدم جريان البرهان في النفوس المجردة مع وقوع الترتيب فيها كما سيأتي
ولكن يشكل الامر في علم الباري تعالى بالامور الغير المتناهية كالاعداد وغيرها من الحوادث الماضية
او المستقبلة سواء قلنا بالمعية الدهرية بالمعنى الذي زعمه بعض المتأخرين او لا نوع التطبيق بالمعنى
الذي قررنا ولظهور التخلف من مساواة الجزء للكل ووجود الزيادة في جانب المتناهي والقطاع
السلسلة مع فرض كونها غير متناهية ولا مخلص عن الاشكال الا بالانقطاع حبل العقل المتوسط
ثم نجري نحن البرهان في الدهريات التي زعمها المتأخرون بالبيانات الانيقة كما سيأتي فيقتضي
التناهي واعظمها انقطاع سلسلة الحوادث الاستقبالية التي اعتمد عليها المؤمنون كلهم والحكماء
ولكن يندفع الاشكال ببيان انيق اخر غير مذكور في كتبهم وبهذا اجمال ما نذكره في هذا الفصل و
نفصله تفصيلا ما يخرج به من الوعد فانتظره معتنيا قوله بخلاف المتصرمات اه يستظهر لك ان
البرهان يجري في الزمان والحركة الغير المتناهية والاعداد المتعاقبة الغير المتناهية نعم لا يجري
البرهان في الاعداد الغير المستقبلة ويختص في الاول بالماضي فقط فيبطل به مذهب الحكماء و

١٧

كوننا لا نبذه مذهب اهل الحق من المتكلمين و هذا كله اجمال ما نذكره فى هذا الفصل قوله اول برهان
التطبيق اه وتقرره ما او ما نا من التعميم او لا من شموله للمجردات انه لو لم يكن كل سلسلة مترتبة موجودة
فى الخارج او الذهن اتصاليا كان كالجسم ومقداره او انفصاليا عددا ماديا او مجردا متناهيا بل لو كان
لها عاد مبنى مراتب غير متناهية لفرضنا اب بان يجعل المبداء ا وجانبها الاخر ب جزءا محدودا
وطبقنا ج ب الجزء على اب الكل اى عينا احاد الجزء بازاء احاد الكل بحيث يكون الاول من
الاول مثلا متعينا بازاء الاول من الثانى و الثانى بازاء الثانى وهكذا حكمنا حكما كليا اجماليا بان بازاء
كل مرتبة من الاول مرتبة من الثانى وهذا ضرورى والا يلزم زيادة الجزء على الكل وهو من الافاحش
وح اما ان لا يوجد مرتبة من الثانى الا يكون بازاءها مرتبة من الاول فيلزم تساوى الجزء من الكل
وهو محال سواء كانا متناهيين او غير متناهيين او لا بل يوجد مرتبة من الثانى لا يكون بازائها مرتبة
الاول فيلزم تناهى الاول اذ الزيادة لا تتصور فى المبداء للتطبيق وكذا فى الاوساط لذلك بل
فى الجانب الاخر ولا يتصور الا بعد انصرامه واذ الثانى لا يزيد على الاول بقدر متناه فيلزم تناهيهما ايضا
ولا يفهم من التطبيق ان يجر ويحرك مرتبة من الاولى وتطبق على الثانية كما وهم البعض وظن ان
هذا البرهان تدليس مغالطى فانه لا يمكن تحريك غير المتناهى ولا يفهم بان يجوز العقل من ايقاع المحاذاة
بين المراتب من الاولى بازاء ان يهتدى حتى يحقق بالطبيعيات بل جزم العقل جزما صحيحا واقعيا بان
المبداء كما يوجد فى الاول يوجد فى الثانى والثانى كما يوجد فى الاول كذلك يوجد فى الثانى وهكذا كل
مرتبة من الاول بازائه مرتبة من الثانى فهذا الحكم الصحيح الواقعى الاجمالى يكشف بان مراتب
الاولى من ج اب متطابقات مراتب الثانى من ا الى ب بمعنى انها متعينات بازائها لا بمعنى
انها انطابق بالانجرار او ايقاع المحاذاة وبعد هذا الحكم الصحيح الواقعى يحكم العقل حكما صحيحا واقعيا
اخر وهو ان مساواة الجزء للكل محال بالضرورة فى هذه الصورة ايضا وان حكم بعض الافاضل بان
ذلك غير ضرورى البطلان فى غير المتناهى فان ذلك يؤدى الى اجتماع النقيضين فى الواقع فان

الكل زايد في هذه الصورة بواحد في جانب المبدا وبالفرض ان بحكم التطبيق الذي ذكرنا محصل الزيادة
في الجانب الاخر ومن احاد السلسلة لا بد من بقاء الزيادة لكونها جزءا منتهيا ولا بد من بقاء الجزء بقاء
الكل وقد ثبت ان محض الزيادة تناقض التساوي مطلقا سواء كانت السلسلة متناهية او غير متناهية
وذلك واضح على من ساله او في فهم وبهذا ظهر ان هذا البرهان اسس عرشه على افق الحق واليقين ولا يخفى بطلان
مغالطة المشككين وعمم جريانه في الماديات والمجردات والتخصيص بالاول اما من الاصطلاح العرفي فلا مشاحة
فيه فلا يضر بما نحن فيه بصدده من جريان البرهان لبطلان اللاتناهي مطلقا واما لعدم شمول الحكم
الكلي المذكورات للمجردات فذلك باطل لما عرفت لكن بعد وضوح الحق يرد ههنا اشكال قوي لا يحير
العقل ... بل كلما يخوض خوضا تاما ما يكمل الاشكال ارجو من الله تعالى ان يعد زوال غواشي الاوهام
والترقي عن مرتبة العقل المتوسط ان ينحل عقده الاشكال وهو ان الله تعالى سبحانه لعلم مراتب الاعداد
ومعدوداته الغير المتناهية من الماضي او المستقبل او الاخير فقط على اختلاف المذهبين وهذه المراتب
كلها متمايزة مترتبة في علم الله تعالى وان لم يكن موجودة مفصلة في الذهن او الخارج سواء قلنا بالمثبتة الدهرية
التي اعتمد عليها طايفة من المتاخرين اولا فهذه المراتب المتميزة في علمه تعالى اذا فرضنا فيها كلا وجزءا
وتطبيقا من المبدء والاوساط فيجري البرهان فيها من اوله الى اخره ويثبت بطلان هذه السلسلة تعالى
الله عن ذلك علوا كبيرا ولا يدفع الاشكال كلام الحكماء من ان البرهان انما يجري في الموجودات وجود ولا
لمعلوماته تعالى علمه تعالى عن الاذهان ولا في الخارج لاستحالة خروج الاعداد الغير المتناهية الا العقلية
والماضية وان خرجت الى الفعلية لكن لما لم يجتمع لم يكن المجموع منها موجودة والتطبيق فرع لوجود
ووجه عدم الاندفاع ظ مما قررنا سابقا بان الكل والجزء سواء كانا في الذهن او الخارج او الالتفات
والملاحظة مساو انها باطل مطلقا فالمعلومات المذكورة لله تعالى جل جلاله متميزة في علمه تعالى و
ملاحظته وان لم يكن موجودة في ظرف الذهن او الخارج او لعلمه الله تعالى بتعين مرتبة مرتبة من
الاولى وبازاء الثانية فاما ان يعلم بالمساواة او الزيادة والنقصان والاول يستلزم الاستحالة

ولا استحالة والثاني وقوع الزيادة في جانب عدم التناهي لا يقال لا قدرة للعبد في تطبيق احاد
معلومات الله تعالى لعلوها عن قدرته ولا لله سبحانه تعالى فانه امر جزئي لا يدرك الا بالحواس لانا نقول
كل ذلك شطط بل يكفي من الله تعالى الحكم الاجمالي الكلي بتطبيق الاحاد بازاء الاحاد والمراد من الحكم
الاذعان والتصديق ولا شك ان الله تعالى مصدق بجميع الامور الحقة الواقعية ومن جملتها وقوع مراتب
المرتبة من سلسلة الجزء بازاء مراتب المعينة من سلسلة الكل ومعلومات الله تعالى وان كانت اجل
من ان يحيط علم العبد ولكن يحكم بالوجه الاجمالي بان بازاء مرتبة معينة في علمه تعالى من احدهما الاول
والثاني والثالث وان بازاء الاول الاول والثاني الثاني الى غير ذلك كاف لجريان البرهان
وان لم نعلمها بكنهها وبالجملة خلاصة التطبيق يجري فيها بلا ريب قوله ليس المراد بالتطبيق هذا
اما بالنظر الى الاصطلاح فلا مشاحة فيه ولا يتم المقصود وهم من جوابنا في النفوس المجردة واما بالنظر
الى انه لا يمكن اخذ معنى من معنى التطبيق يمكن اجراءه في المجردات فذلك قد عرفت حاله بانه يوحد بحيث
يمكن اجراءه فيها من تعين المراتب من الاول والثاني وهكذا من سلسلة الجزء بازاء المراتب المذكورة
من سلسلة الكل ثم التطبيق كما يكون في سلسلة واحدة غير متناهية من حيث التجربة والتقطيع كذلك
يوجد في سلسلتين باخذ ما بازاء الجزء وتطبيقه مع الكل قوله ملاحظة العقل اجمالا اه واعلم ان
التطبيق على نحوين تفصيلي واجمالي فالاول عبارة عن تطبيق واحد واحد مفصلا من الاولى على
الثانية بان يطبق المبدء من الاولى على المبدء من الثانية والثانية من الاولى على الثانية من
الثانية وهكذا مفصلا ولا يتاتى حصوله من المبدء في السلسلة الغير المتناهية ضرورة انه لا يمكن خروج
زمان غير متناه الى الفعل من المبدء فالتطبيق التفصيلي ساقط الاعتبار في جريان البرهان والثاني
عبارة عن ملاحظة العقل اجمالا الاحاد الغير المتناهية الخارجة من القوة الى الفعل والحكم بان بازاء
المبدء من الجزء مبدء من الكل وبازاء الثاني من الاول الثاني من الثاني وهكذا كل مرتبة من الاول
بازاء مرتبة من الثاني وهذا الحكم الاجمالي صحيح واقعي انكاره مكابرة محضة ويتاتى في الان او الزمان

المتناهي فيمكن حصوله في الواقع وح اما ان يكافي احاد الجزء للكل فيلزم تساويهما وهو محال بالضرورة او الزائد
بجانبيه سابقا او يزيد احاد الكل على الجزء فان عكسه من الافحش وح اما ان يكون الزيادة في المبدء فيلزم خلاف
الفرض مع بطلان التطبيق او الاوساط وهي منتظمة متواليه لا يقبل الزيادة بل [illegible] التطبيق [illegible] فعلى
هذا التقدير فلابد من القول بزيادة الكل على الجزء بقدر ما نقص في جانب المبدء ولا يتصور الزيادة على الشيء
بدون انتهائه فيكون الجزء متناهيا واذا الكل لا يزيد على الجزء الا بقدر متناه نقص من جانب المبدء فلابد ان
يكون الكل ايضا متناهيا وانت تعلم ان الحكم الكلي والاجمالي المذكور بانتهاء المراتب من الطرفين [illegible]
على النحو الذي ذكرنا لا يقتضي تركب غير المتناهي ولا الزمان الغير المتناهي ليبطل التطبيق كما هو [illegible] بل يقتضي
انقطاع الجانبين او يقتضي خصوص اجزائه في الماديات بل اعتبار الحكم الكلي عموما باعتبار الحال وما كان
فيقتضي جريانه في المتعاقبات الماضيه كما سياتي ثم اعتبار الوجود الخارجي او الذهني او الملاحظة
الحقه الواقعيه يقتضي جريانه في المعلومات انه يشكل الامر في المعلومات [illegible] على طريق العقل
المتوسط كما ذكرنا نعم يحل هذه العقدة فهم دقيق وعقل [illegible] ولا يليق بيانه بهذا الموضع قوله وهذا
ان العقل يحكم بان كل جسم اه توضيحه ان الصورة الاجماليه للاحاد المرتبة الغير المتناهية سواء كانت
للكل والجزء يكون مرآة لاحادهما فيكون العقل بتوسطهما حاكما بالحكم الصحيح الواقعي بحصول التطبيق
بين احدهما بالفعل فالمثبت له والمحكوم عليه بالحقيقة للتطبيق هي الاحاد المرتبة والصورة واسطة الحكم
فقط قوله ولا ينتقض البرهان اه تلويح الحكم المذكور مع تنقيحه عن الاوهام العارضة المختصة للبرهان
بالماديات المجتمعة ان الحكم الكلي المذكور بواسطة الصورة الاجماليه للاحاد المرتبة الغير المتناهية للكل
والجزء سواء كانا مجردين او ماديين مجتمعين او متعاقبين في الماضي يقتضي اجراء البرهان في الاعداد المتعاقبة
وذلك بان يقول كلما يكون او كان من احاد الجزء بل يكون او كان بازائها من احاد الكل ايضا فرضا
تعيين المبدء من الجزء بازاء المبدء من الكل اولا على الثاني يلزم زيادة الجزء على الكل وهو كما ترى
على الاول اما ان يكون مرتبة في الكل لا يكون بازائها مرتبة من الجزء اولا على الثاني يلزم المساواة وهو

19

وهو كما تجري على الاول فبزيادة الزائد سواء كانت في السلسلة المجتمعة او المتعاقبة الخارجة
من القوة الى الفعل او السلسلة الماضية اما ان تكون في المبدء وهو يبطل بانه خلاف المفروض
وبينة على بطلان الحكم الكلي المذكور او في الاوساط وهو يبطل استطاقها وتطبيقها فيلزم
كونها في الجانب الاخر وهو يستلزم تناهيهما سواء كانا مجتمعين او متعاقبين واما اجراء البرهان
في المجردات فواضح بما مر من البيان وانما ذكرنا توضيح الحكم الكلي وتلويحه مرارا ايقاظا للنائمين
على جانب التقليد وهم زاعمون ان تقليد الحكماء على التحقيق رغما من قولهم ولعمري ما تمال بعض
المحققين من المتكلمين الى قد يفكر [illegible] ان البرهان التطبيق يجري في المتعاقبات
وما اعتبره الحكماء من اختصاص البرهان بالمجتمعات بط قطعا قوله وكذا في المجتمعة المترتبة المتناهية اه هذا
الكلام حق ودليله تام فان الحكم الاجمالي الكلي المذكور بان بازاء الاول والثاني من الاول يكون
الاول والثاني من الثاني وهكذا انما يتاتى لو كانت الاول والثواني والثوالث متعينة في
السلسلتين ولو لم يكن متعينة لابد من تطبيق جزء جزء مفصلا وقد عرفت انه ساقط عن
الاعتبار لعدم حصوله في الآن والزمان المتناهي بل انما يحصل في الزمان الغير المتناهي وخروجه
من القوة الى الفعل من المبدء المعين من المستحيلات فيكون التطبيق التفصيلي انصرم منها
قوله فهناك مجرد الحكم بالتفاضل اه وهذا الحكم لا يقتضي الى الاستحالة مطلقا لا الى مساواة
الجزء او ما يساويه للكل فان الزيادة حقيقتها انتفاء عن المساواة ولا الى وقوع الزيادة او
امكانها في جانب عدم التناهي لان ذلك بعد حصول التطبيق بتمامه من جانب المبدء الى
جانب الاخر ولا يتصور ذلك بالتفصيل فانه يعد كما عرفت ولا بالاجمالي فانه فرع الاتساق
كما عرفت نعم في المرتبات يلزم احدهما بالنظر الى الحكم الاجمالي الصحيح الواقعي وان لم يلزم
بالنظر الى التفصيل قوله اذ لا يتميز الوسط اه السالبة صادقة لعدم الموضوع اذ لا وسط ولا طرف
في غير المرتبات واذا لم يكونا فيه لم يتقبل الزيادة الى جانب اللاتناهي وقد حكى عنه المحقق الدواني

بيقا الزيادة في الاوساط ثم ان هذا المحقق قد اثبت الترتب في غير المرتبات باخذ المجموعات

بان يكون مجموع الامور الغير المتناهية التي لا ترتب فيها اولا والزائدة عليه بواحد ثانيا وبواحد اخر

ثالثا وصح الترتيب بين هذه المجموعات باللزوم اي لزوم الاقل للا [illegible] ى في غير المترتبات

عنده اقول هذا فاسد فان وجود المجموعات الحقيقية الموجودة بغير اعتبار المعتبر هناك ممنوع والاعتبار

لا يفيد الا التطبيق التفصيلي الذي لسنا بصدده ههنا كما ذكرناه وبالجملة ان السلسلة في الاعتباريات

ينقطع بانقطاع الاعتبار ولا يلزم جريان التطبيق في الاعداد و الاجزاء الوهمية في اجزاء المتصلة

هذا البطلان قطعا وهذه الشبهة قد عرضت في اوان التحصيل وقت قراءة تصنيف ذلك المحقق على الاستاذ

العلامة فصوبها وحسنها ثم قال بعض المحققين بامكان الترتيب بين غير المترتبات بانه لا يستحيل

تقدم واحد معين منها على واحد اخر كذلك وهكذا ودفعه ان امكان ذلك في الزمان المتناهي في موضع المنع

وكذا دعوى الضرورة بل حال هذا الحال الاجزاء المتصلة الغير المتناهية يمكن كل واحد منها مع انه لا يمكن المجموع

كما ذكرنا قوله التطبيق الوهمي او توهم التطبيق الوهمي في غير المرتبات اما من جهة اخذه بلين الصور

المرتسمة في الذهن تفصيلا فوجه التوهم ان الصور الحاصلة منها في الذهن على سبيل

التدريج يبلغ الى صور الا متناهية فيجري التطبيق الوهمي فيها فدفعه المصـ بانه لا يجوز ان يرتسم

منها في الذهن في زمان متناه على التفصيل الا قدر متناه وان كانت في الخارج غير متناه

واما من جهة حصولها اجمالا في الذهن وتوهم الترتب فيها فان الوهم يجري الاحكام الواقعة

في المحسوسات في المعدومات من جهة وجودها الاجمالي فيه فدفعه المصـ بانه ان اريد بالتطبيق التطبيق الخارجي

او الوهمي بالمعنى المذكور فلا نسلم حكم العقل بامكان ذلك في الزمان الا ان المتناهي وان

اريد حكم العقل في الموجودات الغير المترتبة بان في الجملة الزائدة ما يعادل الناقصة وزيادة

فلا ينفع كما ذكرناه لتالي التطبيق فيها باعتبار اجتماعها قوله الكان المراد من الاجتماع

الدهري هو وجود المتعاقبات في الواقع من غير تفاوت فيه فجريان البرهان في الحركة والزمان

والزمان الغير المتناهيين في الطرفين وكك الحوادث المتعاقبة ط لوجود الاجتماع والترتب
اما اناد لان ... ما الواقع فيهما فرد من الترتب بالمعنى الاعم الشامل للمتصلات والاعداد المرتبة
وهو شرط الجريان ... عما ذكرنا واما المتعاقبات فلوجود الترتيب الترتيبي كما سياتي واما الا
فظ من زمن المعية الدهرية وان اريد ... الواقع لها ولو على سبيل التعاقب وهو الصف
اجتماع فيه كاجتماع الاباء زيد مثلا في الفلاح فلا شبهة انه لا يجرى فيه البرهان ضرورة ا
... البرهان الاجتماع بمعنى عدم التعاقب قوله في جانب الماضي وجه التخصيص بالماضي مع
جريان البرهان في المستقبل ايضا باعتبار المعية الدهرية هو الالزام على الحكماء فان الطاعنين هم
المتكلمون الملزمون للحكماء القائلين بالتعاقب في جانب الماضي لا الى نهاية واما اللاتناهي
في المستقبل فالحكماء والمتكلمون كلهم قائلون به اقول يتم الاعتراض على الحكماء في كلا الجانبين
باعتبار المعية الدهرية والمتكلمون لا يقولون بها فلا الزام عليهم فلا وجه للتخصيص ههنا نعم له
وجه في مقام جريان البرهان في جانب الماضي لابطال القدم النوعي بابطال تسلسل
المتعاقبات في جانب الماضي باعتبار الدهرية فان التخصيص نفى كما كان او لزعمهم الفرق
بين الماضي والمستقبل في المعية الدهرية كما سياتي من انها تخرج من القوة الى الفعل في
الماضي دون المستقبل وهذا الفرق كما ترى قوله وانت تعلم ان بالفرض اه وانت تعلم
ما فيه من الفساد فانا نجرى البرهان فيها بحسب الخارج لكن لا في طرف التعاقب بل في طرف
الدهر المعبر عنه بالواقع واذ قد اعترفتم اجتماعها في طرف الدهر والترتب بينها متناهيات
وسنعود اليه ايضا كما دخبه عدم الجريان فيه والقول بان الوجود الزماني والدهري لا فرق بينهما
بالذات فكما لا يجرى البرهان بحسب الاول لا يجرى بحسب الثاني ايضا لا يفيد لان الفرق الاعتباري
كاف لنا في هذا المقام فانه ليس باختراعي بل واقعي يفيد لاجراء البرهان ... كما ان
المنفصل الواحد لا يجرى البرهان في اجزائه الغير المتناهية بالقوة وان خرجت من القوة الى الفعل

يجري البرهان فيه وليس مقصودنا من هذا التشبيه التمثيل للوجود والقايل ونقول ان في صورة
الاتصال وكون الاجزاء بالقوة وفعلية الاجزاء تمايزها بالهويات وهو تمايز بالذات فانها بعينها
الهويات والماهيات كما بين في مقامه وليس كذلك في ... ل المقصود التنظير
بانه كما في صورة الاتصال ليس الوجود والهوية الا لامر واحد لا يجري فيه البرهان وفي صورة
وجود جميع اجزائه الوهمية بالفعل في الوهم او الخارج يجري فيه البرهان كذلك في عالم التعاقب
اي ليس الوجود الا لامر واحد من المتعاقبات لا يجري وفي عالم الدهر اذ وجود الكل مجتمعة متفاصلة
متباينة بالحقيقة او الهوية مترتبة كما ذكرنا فيجري فيه البرهان فان قلت ان المتعاقبات لا يجري
فيها البرهان لكونها وهميات انما يكون بالاعتبار اي قطع النظر عن التعاقب ولحاظ نفس وجوداتها
فالشيء فيها منقطع بانقطاعه قلت ان الفرق واقعي لا يتوقف على الاعتبار وانما
المعنى من كونه اعتباريا انا نجده بالاعتبار واللحاظ كما ان الفرق بين الماهية والتشخص
اعتباري مع ان تمايز احكامها في الواقع ولا يتوقف على الاعتبار وذلك لان منع كون
الفرق بينهما اعتباريا بما ذكرناه ومن العجائب في هذا المقام ما ذكر ان الاعتبار في البرهان
للتطبيق الاجمالي وهو انما يتصور في الآن او الزمان المتناهي واما الدهر فخارج عنهما
فلا مجال لجريان البرهان فيه ولا يخرج سخافته فانا لو رجعنا او ... بالنقض بانا نحكم على
الواجب تعالى والعقول المجردة بالوجود والصفات الكمالية مثلا مثلا في الآن او الزمان
مع ان الواجب تعالى خارج عن ظرف الزمان وكذا العقول وبانا بالحل بان ظرف
الحكم والمحكوم عليه لا يجب ان يكون واحدا والحق ههنا ما اقول بفضل ربي ان الدهر
عبارة عند المحقق عن محض الوقوع في الواقع ولو على سبيل التعاقب والمعية الواقعية
عبارة عن نحو الاشتراك فيها كما ذكرنا سابقا فيذكره فالنزاع بين المتكلمين والحكماء لعله
لفظي ولا شبهة في عدم جريان البرهان على هذا التقدير على طورهم ولكن عبارات المتأخرين

المتأخرين لا يناسب لما ذكرنا من التوجيه وسنذكر الكلام في تحقيقه قوله ايضا وقوانين
(استقباله) لا يعقل وجوده [illegible] ماذا اشار الى ان المتكلمين لا يقولون بالمعية الدهرية في الحوادث الا
فلا اشكال [illegible] ن اصلا واما الحكماء فهم يقولون بها فيرد الاشكال عليهم و
لا مخلص لهم [illegible] ست ناوجه لتخصيص المتكلمين في جريان البرهان في الماضي دون
المستقبل مع شمول المعية الدهرية لهما عند الحكماء قلت لا الزام عليهم بحدوث العالم كما
ذكرنا وايضا ان المتكلمين قد يقولون بجريان البرهان في الماضية باعتبار التعاقب كما
ذكرنا ولا يقولون بجريانه [illegible] في الاستقبالية لعدم خروجها بتمامها من القوة الى الفعل
قوله وحاصل النقض عن ذلك اه اقول هذا الكلام من المباحث في غاية التحقيق لو اجري (البرهان)
في عالم التعاقب كما ذكرنا مرارا وسيأتي عنقريب ولكن لا يناسب هذا المقام واذا زيفه هو بنفسه
قوله لا يوجد فيه الترتيب اه وفيه ما قد عرفت ان الاتصال في الزمان الازلي الابدي
وكذا الحركة كاف لاجزاء البرهان لا يحتاج الى ترتيب زائد الا ترى ان الجسم المتصل او (السطح)
او الخط لك اذا كان غير متناه في جانب واحد او في الجانبين يقولون بجريان التطبيق فيه
فيما اذا لا يقولون بجريانه في الزمان المتصل والحركة المتصلة اذا كانا موجودين في وعاء (الدهر)
بحيث لا يتخلف الاجزاء فيه بعضها عن بعض واما المتصلات الواقعة فيه فهي اما ان (يكون)
معدات او لا على الاول يثبت الترتيب الطبيعي فيهما بلا ريب على الثاني فترتيبها في
الدهر بحسب ازمنة حدوثها في عالم التعاقب ايضا يكفي لجريان البرهان كما ان الترتيب
في النفوس الغير المتناهية بحسب حدوث ابدانها يكفي لجريان البرهان كما سيأتي في
كلام المص قوله وان اخذ باعتبار الثاني اه وانت تعلم ان هذا الاخذ غير مناسب (للمقام)
فانه في صدد الجواب عن الطاعن وهو انما يتكلم باعتبار المعية الدهرية فالجواب عنه بحديث (التعاقب)
لا يناسب نعم ما قاله الماهر ههنا من جريان التطبيق في المتعاقبات من حيث انها مجتمعات (في الدهر)

فيما حواه الوجود بالفعل اعني الماضي دون المستقبل كلام حق بلا مرية اما جريان في الماضي

فلما ذكرنا من ان التطبيق بالمعنى الاعم اعني ايقاع المراتب بعضها ازاء بعض بحسب النحو

الحالي او باعتبار ما كان يقضي الى الاستحالة بيان الاول ظ واما بيان الثاني فبان يقع ان

كل واحد من احاد سلسلة الجزء هل كان بازائها احاد الكل ولا على الثاني يلزم زيادة الجزء

على الكل وهو محال على الاول اما ان لا يزيد على الكل فيلزم تساوي الكل والجزء وهو محال

ايضا او يزيد فزيادته والزايد لا يكون في المبدء ولا في الاوساط التطبيق فيلزم في الجانب

الاخر فيلزم الخلف واما بعدم جريانه في المستقبل فلان عالم الالهية الكلمة عنه مما لا يمكن وقوف

في عالم التعاقب من القوة الى الفعل ولا لزم الانقطاع بل كلما يخرج يكون متناهيا فيكون الزيادة

فيها في جانب التناهي كما لا يخفى على من له فهم مستقيم قوله ويستوي في ذلك الماضي والمستقبل

اه قد عرفت مما انه لا استواء لجريان التطبيق بالمعنى الاعم بمعنى تعيين الاحاد من احدى السلسلتين

بازاء الاخرى باعتبار ما كان ويكون في سلسلة الماضية والحالية فيفضي ذلك الى حد يكون

في الجانب الاخر ولا التطبيق باعتبار ما سيكون فلا يفضي الى حد معين بل الى حد ايهم من ان

يكون واقفا او غير واقف ومتقبل الزيادة فيه واما من مرحل الى مرحل واما الدليل عند

المتكلمين فدل على الثاني فيتعين بخصوصه قوله فلم يبق او اذا اعتبار ينهض اه قد عرفت

مما انه يبقى اعتبار ينهض به البرهان في الماضي دون المستقبل وهو اعتبار التعاقب

كما اوضحنا مرارا فقد ظهر مما ذكرنا وحققنا سابقا ولاحقا ان المص قد مال عن الصواب

في مقامات الاول في عدم جريان التطبيق في المتعاقبات مطلقا والثاني عدم الفرق

بين الماضي والمستقبل في جريان البرهان في احدهما دون الاخر والثالث في عدم

جريان البرهان في الدهريات كما هو مذهبه موافقا لجمهور الحكماء والرابع في تخصيص

البرهان بالماديات كما ذكرنا مرارا والثاني والتحرير في مقامين الاول في عدم جريان البرهان

الحادث في الدهريات لعدم الترتيب وقد ذكرنا حاله والثاني في التفرقة بين الماضي والمستقبل
في الدهريات لا شرط الغير [illegible] كما يفهم من كلامه وقد فهمه المص الضا وهو لطه بالبرهان كما ذكرنا
ثم التفرقة بينهما [illegible] حيث انهما متنافيات ظاهر بعد التأمل في البيانات التي
بين ان الماضي [illegible] ون المستقبل فافهم واتبع الحق ولا تتبع الهوى عن السبيل
الى الباطل تعسفا وتقليد الحكماء قوله فقلده وون هو لا اراه التقليد بعد وضوح الحق في
العلوم الحقيقية من المحذورات وقد هنالك الحق بالبراهين الانيقة فاتبعه وان غلب عليك
التقليد فقلد العلماء الاسلاميين ودع الشيخ وغيره من الحكماء الذين [illegible] الحق في هذا
المقام قوله اما الاتساق فباعتباره وهذا الترتيب وان كان عارضا للنفوس باعتبار الابدان
لكن لا يمنع جريان البرهان لتعين المراتب في السلسلتين ولو بالعرض وهو المفضي الى الخلف قوله
ولكن نصف قطره لتقرير البرهان موقوف على اقامة خط متناه موازى لخط غير متناه من جانب المبدء
وادخال نصف قطر كرة وحركتها بحيث يتحرك ذلك النصف فلم يذكر التوضيح وتحقيق البرهان
ان الممتد الغير المتناهي وجوده باطل لاستلزامه امرا باطلا وهو سلب الحدوث عن امر علم حدوثه
بالضرورة بيان الاستلزام انا اذا فرضنا الخط المتناهي المذكور متحركا الى جانب الخط الغير
المتناهي الى جهة اللاتناهي مع ثبات مبدء يحدث المسامتة بعد الموازاة قطعا مع انه لا يمكن
ذلك فان الحادث لابد له من اول ان الحدوث ولا يتصور اول آن له ههنا فان كل
ما فرض انه اول لا يكون اولا لان المسامتة [illegible] يكون لا محالة بزاوية حادثة من الخط المتحرك
والثابت المنطبق عليه مثل الخط المذكور سواء فلك ثبوته في الوهم او الخارج او ان كل
فرضناه موجودا في الاول او الثاني والزاوية المذكورة قابلة للقسمة لكونها كما او منكم
نفي بعض منها يكون المسامتة مع نقطة اخرى سابقة على الاولى فيلزم الخلف المذكور
ضرورة التلازم بين الزاوية والمسامتة في الصورة المفروضة دون تناهي الخطين لكان الامر

الزاوية قد يوجد ولا توجد الماسة فلا ينقض الحجة بهما قوله المص بما حاصله ان الحادث

لا بد له من الوجود بعد العدم واما ان الوجود لا بد له من اول ... فيه فلا يلزم من ذلك اواخذ في

معنى الحدوث ولا لازم له بل تخلف الاول عن الثاني ... تفصيل في كلامه قوله

بالنظر الى نفس ماهيته كالآن اه وذلك لان الآن طرف للزمان وهو غير قار بذاته فيكون

طرفه ايضا كذلك ضرورة استحالة بقاء الطرف مع استحالة بقاء ذي الطرف وانما قلنا ان

الزمان غير قار لذاته لان عدم القرار فصل له او معين عنه لازم له بالنظر الى ذاته والجزء

وما هو لازم بالنظر الى ذاته لازم بالنظر الى ماهيته ما هو ذاتي له فان قلت ان الذاتي وما هو

لازم له بالنظر الى ذاته لا يتخلف عما هو ذاتي له في ظرف من الظروف مع انه يتخلف في

الدهر فان الزمان ما اجزائه ثابت فيه قلت ليس الدهر ظرفا مستقلا بل هو اعتبار اخر للوجود

التعاقبي وفيه ان الذاتيات كما لا يتخلف في الظروف كذلك في الاعتبارات والتغاير

الاعتباري لا يورث تغاير الذات ونعم الحل ان الدهر بمعنى المعية الدهرية عبارة

عن مجرد الاشتراك في الواقع وان كان على سبيل التعاقب كما حققنا سابقا فلا

ما ذكر في السؤال وان كان عبارة عما اشتهر عند المحققين وهم المص من انه لا تغير في

الدهر وليس المراد به الاشتراك في مجرد مفهوم الواقع والا يلزم المعية الزمانية في

المتعاقبات في الزمان لا اشتراك فيه ايضا فلا اشكال فيه ايضا فان عدم القرار

عندهم عبارة عن عدم اجتماع الاجزاء في الآن وهو الكاشف عن الفصل وهو لا يتخلف

اصلا ولا ينافي معية اجزائه في الواقع من غير تفاوت فيه وفيه ما فيه فتدبر ما ذكرنا

فيه قوله لكن ذلك لا يضرنا اه وذلك لان المراد بالحدوث ههنا هو الوجود المطلق

الاعم من ان يكون خارجيا او ذهنيا او بحسب المنشا بعد العدم المقابل له والنحو الاخير

من الوجود شامل للاشياء المذكورة ويتلخص منه ان للحدوث ثلثة انواع بحسب

بحسب الوجودات الثلثة المذكورة فان قلت ان الاشياء الثلثة المذكورة لها مفهومات ذهنية
حاصلة في الذهن بما انها على وجودات منشاء لها قد تكون في الخارج وقد تكون في الذهن فليس ههنا
نحو ثالث قلت [illegible] النحو الثالث هو وجود الانتزاعيات من حيث انها منتزعات من المنشاء
وهو نحو ثالث قوله كالصورة الكامنة اذ ان حدوثها لا يكون على سبيل التدريج لبطلان
الحركة في الجوهر على ما سياتي فيكون حدوثها على سبيل الدفعة اي في الآن ولا يكون زمانيا الا اذا
[illegible] الدقيقة من بطلان الحركة في الجوهر فيكون دفعيا اي في الآن ويكون من الآنين زمان
وجود [illegible] لبطلان التتالي في الدفعات وقد يكون ذلك الزمان زمان العدم لبطلان وجود شيء
اي العدم قبل حدوثه وبه يتم المط اقول لا يتم المطلوب فان ههنا شقا ثالثا وهو انه يجوز ان
يكون حدوث الصور النوعية في الزمان دون الآن لكن على سبيل التدريج بل على طريق اخر
كما سياتي في كلام المص في حدوث الحركة التوسطية مثلا ولا يستلزم ذلك الحركة في الصور كما لا يستلزم
الحركة في الحركة التوسطية كما سياتي الا ان يقال ان المناقشة في المثال ليست من داب المحصلين
الاشكال الاخرى تنفي الاقسام المط منه او لكن يبطل به اثبات قاعدة عظيمة لهم في مقام آخر وهي
ان الصور النوعية تحدث دفعة ويزول كك واحالوا بيانها الى ابطال الحركة في الجوهر فقد
لاحتمال الشق الثالث من الحدوث فيها وسياتي بيانه فانتظر وتبصر قوله اولا على وجه التقدم
اه الفرق بين الوجه الاول اعني التقدم والتقضي والوجه الثاني اعني غيرهما ان في الوجه
الاول لا يتصور بقاء الاجزاء التحليلية اصلا في الآن ويتصور في الثاني والعقد بالسابق واللاحق
اما بناء على الظ او بتقدير مثلها والا فالسابقة لا تجتمع مع اللاحقة في كليهما وذلك الاتصال
متقدم به المنفصلات كما في العكس قوله لا يكون له اول آن اه لقي اول ان الحدوث مشترك
فيه الضرب الثاني والثالث من الحدوث كما سياتي اما بيانه في الضرب الثاني فمعنى الضرب
الاول منه اعني ما لا تجتمع الاجزاء فيه كالحركة والاصوات فقد ذكره المص واما بيانه في الضرب الثالث

منه اعنى ما يجتمع فيه الاجزاء هل النحو الذى ذكرنا كالزاوية مثلا فهو ان الزاوية وامثالها تابعة
للحركة وان كانت لها خصوصية اجتماع الاجزاء فاذا لم يكن للمتبوع الذى وجود فى طرف لم يكن
للتابع وجود فيه ضرورة امتناع تخلف التابع عن المتبوع فلا يرى [illegible] ويمكن ان يكون
الاربعة فى هذا الآن والزوجية لها فى آن او زمان آخر وانت تعلم ما فى هذا البيان من الفساد
فان الحركة موجبة للوصول الى المنتهى ويكون مسبوقة له مع افتراقهما بحسب ظرف الزمان والآن و
الاستتباع ما للاربعة والزوجية فان الزوجية لازمة لماهية الاربعة فلا يتصور تخلفها بحسب الآن
والزمان والزاوية لازمة للحركة التى هى بحسب وجودها منفصلة عنها فلا تقاس بينهما بين الد
فالاصلح فى بيانه ما قيل فى الحركة من ان حدوث الزاوية لا يتصور بدون تدريج وتدرج اصلا
فلا يكون طرف وجودها الآن اصلا فلا يكون له اول ان الحدوث ضرورة ان انتفاء المطلق
يستلزم انتفاء المقيد قوله او ل آن تم فيه الوجود وذلك لان تمام الزاوية لوصول
الخط المتحرك الذى كان منطبقا على الخط الثابت الى حد معين والوصول الى الحد المعين انما
يكون فى الآن فهو مبدء زمان تمام الزاوية قوله كالحركة بمعنى التوسط اه لا بد منهما من الاستدلال
على ان التوسط ليس له آن البداية يحدث فيه وكذا آن النهاية يوجد فيه اخرا وكذا ما يكون وجوده
به كمطلق الزاوية لمسامته اما بيان انتفائهما فى التوسط فهو ان القطعية ملازمة له غير منفكة عنه
فما لم يحدث القطعية لم يحدث التوسطية واذا زالت القطعية زالت التوسطية قطعا ولا شك
ان فى آن البداية لم يحدث القطعية لعدم وجودها فيه ضرورة لبطلان عدم القرار فى الآن فلم
يحدث التوسطية فيه ايضا والا انفكت الملازمة بينهما وكذا آن النهاية الذى انقطعت فيه
وجود القطعية لتلك الدقيقة التى ذكرنا فلا بد فيه من زوال التوسطية ايضا والا انفكت
الملازمة بينهما ايضا قوله هذا البيان فاسد فان الملازمة بينهما فى كل طرف غير لازم الا ترى
ان التوسطية يكون موجودة فى كل آن من الآنات التى فرضت فى زمان وجود الحركة القطعية

القطعية وليست موجودة فيه نعم الملازمة الدهرية الواقعية حقه وهي لا تفي بالمقصود فان التوسطية
يجوز ان يكون موجودة في آن البداية والنهاية بدون القطعية ويكون وجود القطعية في الزمان
المحدود بهما مع كون [illegible] يتين في الدهر مستلزم متين منه بل الاولى في بيان المقصود ان
التوسطية عندهم حالة بسيطة حادثة بين المبدء والمنتهى اي بعد مفارقة المبدء وقبل وصول المنتهى
ولا شك ان المتحرك في آن البداية لم يفارق المبدء فان المفارقة يستلزم خروج الحركة من القوة
الى الفعل فلا يمكن وجود الحركة في الآن او في زمان قبله كلاهما محال الآن اما الاول فلما ذكرنا واما
الثاني فلانه يستلزم سبق كون البداية بداية وكذا المتحرك في آن النهاية وصل الى المنتهى والا لم يكن
آن النهاية نهاية واذا لم يكن التوسطية موجودة في آن البداية والنهاية لم يكن ما حصل وجودها بهما
موجودا فيهما بعين ذلك البيان كما لا يخفى على من له ادنى فطانة قوله فلا يكون لهذا اول آن اه
وبهذا يتم الاعتراض على التقرير المشهور للبرهان بابطال المقدمة المذكورة فيه ولكن ذلك باستعانة
ما ذكرنا آنفا وكان فيما ذكره دلالة بالمنع عليها قوله ولك ان تقول اوليها اخرها اه نظيره في
الامور القارة النقطة في التقدم والتاخر الرتبي فانه ليس فيها جزء متقدم بالتقدم المذكور ولا متاخر
بذلك التاخر ولك ان تقول اوليها اخرها ان اريد بالاول ما لا سابق عليه بذلك السبق وبالاخر ما لا لاحق
له بذلك اللحوق قوله كالصور فانها لغة اه وقد عرفت ما فيه ان اثبات كون حدوث الصور في الآن
وكذا زوالها انما يكون بابطال الحركة في الجوهر ولا يثبت بالابطال المذكور كونها آنيا اذ يجوز ان يكون حدوثها
ورودها بحدوث الحركة التوسطية ومطلق الزادية فكما لا يثبت بكون حدوث الحركة التوسطية حدوثا
زمانيا كون الحركة في التوسطية كذلك لا يلزم من كون حدوث الصور النوعية حدوثا زمانيا تحقق الحركة
في الصور حتى يلزم الحركة في الجوهر قوله واما العدم فما يكون وجوده الخ انت تعلم انه بعد معرفة
حال اول الوجود وآخره من تعين الآن لكل منهما او تعين عدمه له يعرف بادنى التامل حال العدم
السابق من تعين الآن لآخره او تعين عدمه له وحال العدم اللاحق من تعين الآن لاوله او تعين

عدمه له لكنه فضليه يستهلا على التعلم ولذكر بعض الفوائد كما لا يخفى على من له ادنى تدبر قوله

قد لاح لي بهداية ربي اه هذا البرهان وان ذكره بعض المحققين ولم يتفق الرجوع للاداء اليه وتوارد

على قلبه لكن فيه خدشة عظيمة اشار اليها بعض الماهرين كالفاضل الجونفاري وغيره من المحققين

ومنهم استادنا العلامة ومرشدنا الفهامة كمال الملة والدين ولطيفا بها قلبي وهو التحقيق عندي

وبيان ذلك ان الزمان المتناهي كالساعة يكون معيارا للمسافة مع الخط الغير المتناهي ذلك

بان يكون الذراع الاول من الخط الغير المتناهي والذي مبدؤه مبدء الخط ومنتهاه للحركة المسا

تحصل مسافة الخط المتناهي معه في نصف ساعة مثلا والذراع الذي يقبله نصف في ربع ساعة

والذي فوقه كل في ثمن ساعة وهكذا فيقطع الذرع المتساوية الغير المتناهية في ساعة مثلا في

اجزائها المتناقصة الغير المتناهية وذلك لان الحركة وان كانت في مسافتها الحقيقية متساوية لكنها

يجوز ان يكون مختلفة بالنسبة الى مسافته بل هو الظاهر لمن له ادنى حدس في الامور الشاملة [illegible]

هندسية الفه مخافة التطويل لا يرخص ذكره وافاد وجدنا ومرشدنا رئيس العلماء المحققين وقدوة العرفاء

الواصلين نظام الملة والدين قدس سره العزيز في اراحتنا بان مسافة الخط المتناهي بعينه حركة تقطع له

ولا يمكن قطع غير المتناهي بالحركة في الزمان المتناهي وان كانت مختلفة بالسرعة والبطوء فبحثت معه

بحثا طويلا نظرا الى كرمه ولطفه والحق معنا وعرضت بالفرق بان الحركة على الخط الغير المتناهي وبين

الحركة مع المسافة معه فان المسافة الحقيقية لا يمكن قطعها بالحركة المتناهية وان كانت مختلفة وكذا

المسافة الوهمية للانطباق عليها واما القطع بالمسافة فلا يظهر وجه الاستحالة في الحركة المتصادقة

ما بعد الى ما بينهما متساوية في مسافتها الحقيقية والوهمية المنطبق وقياس المسافة حقيقية

كانت او وهمية منطبقة على ما بينهما قياس مع الفارق فبعد المباحثة لم يستقر الامر على

ماتية الحجة واستقرا على عدم تماميتها كما على تمامية التطبيق كما لو حنا والسلمي كما سيلوح قوله

ولا بينا في ذلك في زمان متناه بناء على الحركة الواقعة في المسافة الحقيقية او الوهمية المنطبقة عليها

ولما عرفت فساد تصوير الخلف بالاوجه الثلث المذكورة في الكتاب هذا اضح لمن له ادنى في
تأمل او يتضح الوقت بذكر ... البرهان السلمي وتقريره اه له تقريرات شتى في القدماء والمحدثين
جليا وابينه نظرا الى جريان خلاصته منع الشيخ واما ما ذكره المص ههنا من التقرير فيه مراد نقصا
نظرا الى انضمام ما ذكره مفصل الى اخره لولا الانضمام فهذا التقرير ايضا كاعجاز نخل خاويه او
كاعجاز نخل منقعر وتقريره على ما في المتن والاعتراض عليه من جانب الشيخ كما ذكر فيه واضح لا يحتاج
الى البيان هذا وانما توسعه بحسب لفظه فلما ذكر في الجواب توسعة بحسب الباطن فلما ذكرنا في ذيله قوله
الجواب ان الحاصل اه حاصله على ما قصده المصرح ان السطح الغير المتناهي مثلا اذا كان موجودا بالفعل
يمكن خروج الخطين بالفعل على نحو الزاوية القائمة اذ تلتهما بالضرورة فان المانع منه اما عدم وجود
السطح بالفعل فقد فرضنا عدمه او المانع من جانب المخرج فقد قطعنا النظر فيه عن جانبه بل اردنا من
الامكان خروج الخطين من القوة الى الفعل من جانب نفس السطح فان السطح الغير المتناهي بالفعل
لا ابالي من وقوع خطين غير متناهيين بالفعل على النحو المذكور اما بالحرق او بالكسر او بالتلون او بالحرق
او غير ذلك من العوارض المميزة للخطين على النحو المذكور فلو فرضنا خروج هذا الممكن من القوة الى الفعل
نظرا الى السطح يلزم وجود بعد غير متناه زايد من الخطين المذكورين في الصورة الاولى ومساو لهما في الثانية
كما بين عليه في الهندسة فيلزم وجود بعد غير متناه بالفعل ولو كان سطحا غير متناه في جانب
العرض مثل الخطين كما في الثانية او زايدا عليهما كما في الاولى وهذا الفرض ضروري فبطلان اللازم
اعني كون البعد اي السطح في جانب العرض على سبيل عدم التناهي ولزومه للسطح المذكور بواسطة الخطين
المذكورين نظرا الى نفس طبيعته كلاهما ضروري فسقط منع الشيخ راسا من الاصل ويتم الحجة بلا كلفة انتهى
لك ان يقول حصر غير المتناهي اما مستحيل او الكان المحصور خطا خارجا غير متناه مارا من احدهما على
الاخر او سطحا غير متناه في جانب العرض بحيث مر عليه في مقام من المقامات خطا خارجا من احدهما
مارا الاخر في الصورة المفروضة لا يلزم كلاهما اما الاول فظ واما الثاني فلان السطح وان كان غير متناه

بالفعل في جانب الوضع لكن العرض فيه تزايد شيئا فشيئا فليس في ذلك السطح مقام من
المقامات في جانب يكون صالحا لخروج الخط المذكور وذلك لتناهي الخطين في كل واحد من مقامات
السطح وذلك يستدعي تناهي السطح المذكور تم اقول في دفع المنع بطريق التثبيت لعله يقع بما ذكر
اولا من استحالة وجود السطح الغير المتناهي بالفعل في جانب العرض في كل خطين غير متناهيين
بالفعل فان طبيعة اللاتناهي تأبى عن وقوعه بين حاصرين وبهذا يقنع الناظر ولا يعجم المناظر نظرا
الى اصلاح ما ذكرنا في تقليبه من منع استحالة الحصر مطلقا بل اذا كان السطح بحيث يخرج خط من
من احدهما الى الآخر فلا محالة اقول ان الخط المذكور لازم للسطح المذكور على التقدير الذي قررتم
البتة بانا اذا فرضنا نقطا غير متناهية على كل واحد من الخطين بابعاد متساوية على نحو الذراع
مثلا ووصلنا على نحو ذراع مثلا من المبدء بالخطين بخط ثم بذلك المقدار بخط آخر وهكذا الى غير النهاية
بالفعل كما وقع في التقريرات المشهورة من ايقاع بعد الاصل والاول والثاني والثالث وهكذا
وهذه الخطوط الغير المتناهية بالفعل وان لم يكن الى المخرج ولكن يمكن وقوع كلها بالفعل نظرا
الى وقوع السطح لك كما لوحنا وح في هذه الخطوط لابد من خط واحد غير متناه بالفعل مارا
بالخطين على النحو المذكور بالدليل وهو المطلوب وبيان الدليل ان الخطوط الغير المتناهية بالفعل
على النحو المذكور اعني من ابعاد متساوية من الخطين لا يكون منه مرتبة متناهية منها اعني لا يمكن
خروج كل واحد منها من مرتبة متناهية وذلك ضروري فان كل مرتبة متناهية لا يمكن منها على النحو
المذكور الا خروج ابعاد متناهية ضرورة تساوي الابعاد فيها وكل واحد من المتساوي يصلح للعادية
فلما كان الخطوط من المرتبة المتناهية غير متناه يكون الابعاد فيها من الخطوط غير متناهية يصلح كل
واحد منها للعادية فيكون عاد للخطين بمرات غير متناه مع فرض تناهيهما فاذا لم يخرج كل واحد من الخطوط
الغير المتناهية من مرتبة من مراتب التناهي فلابد من خروج بعض الابعاد من مرتبة غير متناهية وذلك
بالالتزام على الطريق المفروض والخارج من مرتبة غير متناهية مع الخطين لابد ان يكون غير متناه ضرورة

صورة ان الخط الخارج مثل الخطين او زايد عليهما كما صورنا وح تم المقصود بالالزام بلا كلفه
فافهم فانه دقيق بالتامل حقيق قوله فوق جهة او اى فى جهتين او ثلث جهات كالسطح والجسم
دون واحد كالخط او ما لا يكون فيه بعد اصلا كالنقط المتفاصلة الغير المتناهية قوله المقام الاول
فيه واعلم ان المكان قد اختلفوا فيه اختلافا عظيما فى انيته كما فى الزمان على ما سياتى لكن الاختلاف
فيهما على نحو واحد مطلقا بل يتفق فى بعض الامور فبعضهم نفاه مطلقا بل جعله امرا اختراعيا وبعضهم
امرا موجودا فى الخارج او بحسبه بمعنى انه امر انتزاعى من الموجود الخارجى وبعد تصالحهم على الامارات
من انه يحوى الجسم وينتقل الجسم عنه واليه ويتحرك فيه لئلا يصير النزاع لفظيا يكون وجوده من الفطريات
ضرورة مشتمة للاجسام باين هذا المكان من هذا المقام الى ذلك معين لهذا الجسم وذلك لذلك الجسم
وترتيب الاجسام فيه فلولاه لم يتصور المشتمة والترتب فيه وذكر المص الض بعض الشواهد وهى الفة مثبتة
للمدعى وذلك ان يستدل على وجوده بالاستدلال المناسب لوجود الزمان بان الاجسام المختلفة
فى المقدار لها متسع يختلف فيه بالضرورة والمنفعة فيه لها متسع واحد بالوحدة النوعية او الصفة
الذى حالها كذا لا بد ان يكون موجودا ضرورة اتصافه بالامور الوجودية وهو المكان واذا ثبت
وجوده المطلق فلا يكون وجوده انتزاعيا من المتمكنات كالمناطق والمحاور من الافلاك فان
الانتزاعى لا ينفك منه المنتزع عنه من حيث هو كذلك فلو كان وجوده منتزعا من المتمكنات لزم
فساد الامارات التى صالحوا عليه المتنازعون بل اما ان يكون من الموجودات الخارجية مطلقا
كما زعم من جعله فلك الافلاك او الهيولى والصورة او بحسب الكل اى بالنظر الى تمام وجوده كما
يقول به افلاطون الالهى حيث جعله بعدا مجردا موجودا فى الخارج بتمام وجوده ولكن يتجزى بالاجزاء
الوهمية لمكانه المتمكنات من الاجسام فان الامكنة الحقيقية للاجسام المختلفة متميزة بحسب الوهم
والمكان الكلى بتمامه امر موجود كما يقول اصحاب السطح فانه امر موجود فى الخارج بتمامه ولكن
ينقسم بالانقسام الوهمية لامكنة الاجسام واما ان يكون انتزاعيا صرفا اى بالنظر الى كله وجزئه كما تقوله

الا فرون القائلون بان المكان يحوي الجسم على سبيل التوهم فقط هكذا ينبغي تحقيق المقام الاول
فافهم قوله المقام الثاني في تحقيق ماهيته اي تعينه من بين الموجودات وتميزه بجنبيه من بين الماهيات
ولو بالعوارض المختصة ولم يقصد ههنا الاكتناه الحقيقي بالذاتيات ثم اعلم انه ذكر المص ههنا بعض
الخواص المختصة به لكونه خاصا مختصا به ولا يكون قائما بالمتحرك وهذه الخواص يخص بعضه عن
الموجودات ويميز عن غيره فقال انه لم يكن مفارقا عن المادة ولا مقارنا لها غير منقسم في الجهات
كالنقطة ولا منقسما في جهة واحدة كالخط وذلك لعدم الاحتواء بل اما ان يكون منقسما في
الجهتين كالسطح او في الجهات كقابل الابعاد في الجهات فعلى الاول لا يكون سطحا جوهريا
لبطلانه عندهم بل سطحا عرضيا ولا يكون قائما بالجسم المتمكن لاستحالة انتقال المحل مع
وجود ذلك الحال ولا داخلا فيه لذلك بل يكون قائما بالجسم الخارج والا لم يحوي السطح ولا يكون
السطح المنتظم منه لعدم الاختصاص بل سطح باطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من
الجسم المحوي كما فصله المص وعلى الثاني لا يكون ذلك القابل للابعاد الثلثة ماديا والا لكان
جسما فيلزم تداخل الاجسام وهو باطل عندهم بل يكون بعدا مجردا اذا الحق من هذين الاحتمالين
اقول ههنا احتمال ثالث وهو انه يجوز ان يكون المنقسم في الجهتين قائما بالجسم غير السطح كالسواد
والبياض وغير ذلك ان اريد بالمنقسم في جهتين اعم من ان يكون بالذات او بالعرض وان خصص
بالذات ينتقض الحصر المذكور في الاحتمالات المذكورة بل ههنا احتمال رابع وهو ان يكون المكان على
تقدير كونه قابلا للابعاد الثلثة هو الاعراض المنبسطة في القابل للابعاد الثلثة بالذات انبساطا ذاتيا
كالجسم التعليمي او عرضيا كالاوضاع وغيرها المنبسط في الجسم انبساطا بالعرض فلا بد من ابطال هذه
المذكور
الاحتمالات ليتحقق تعين المكان وتميز ماهيته فاقول في الجواب عن الاول ان المراد بالاحتواء
في الخواص هو الاحتواء بالذات فان الاحتواء بالعرض لا بد له من احتواء بالذات ضرورة وجود ما
بالذات لما بالعرض قطعا للتسلسل وهو المعين للمكان كما قالوا في الزمان من انه لا بد من متقدم

متقدم ومتاخر بالذات وهو المعنى بالزمان والمحتوى بالذات لابد ان يكون قابلا للقسمة بالذات
والقابل للقسمة بالذات في جهتين هو السطح وفي الجواب عن الثاني ان المنبسط بالذات او
بالعرض ان كان قائما بالجسم يلزم من مكانيته تداخل الاجسام وان كان قائما بالبعد المجرد يلزم
كونه مادة لتلك الاعراض فيلزم تداخل الاجسام فان البعد المادي منحصر في الاجسام على ان
في الثاني يكون الاحتواء بالذات للبعد المجرد فهو المكان فثبت المط وفي الاول يكون المنبسط بالذات
القائم بالبعد المجرد يكون مقدارا لذلك البعد في الجهات كالجسم التعليمي للجسم الطبيعي فيكون الاحتواء
بالحقيقة منسوبا الى البعد المجرد المتقدر بذلك المقدار فثبت مطلوبنا ايضا فتامل فيه وبهذا
البيان ظهر لك ان ما نسب الى البعض من ان المكان للاجسام هو فلك الافلاك بطل ضرورة
لانه لو تصور الاحتواء بالذات له وقد يستدل على بطلان مكانيته لعدم اختصاصه بكل واحد منها
على ان بحثه لغو في الاحاطة وكذا ما نسب الى بعض الاوايل من انه هيولى لان المكان يقبل
التعاقب وكلما يقبل التعاقب فهو الهيولى وهو ايضا باطل لانه ان اريد بالقبول الاستعداد
فيمنع الصغرى وان اريد الاتصاف منع الكبرى وكذا كونه صورة جسمية او نوعية اما الثاني
فلعدم تصور الاحتواء بالذات فيه لكونه خارجا عن جنس الامتداد واما الاول فلكونها مكانا
يلزم تداخل الاجسام كما لا يخفى او كون بحث الحاوي لغوا في الاحاطة فنسب المكانية
الى سطحها القائم بها وقد يستدل عليه بان الصورة اول جسم حاو محدد وكل ما هو اول
جسم حاو فهو المكان فالصورة هو المكان وهذا الاستدلال ايضا باطل بمنع الكبرى وكذا
ما قيل ان المكان بسيط اي سطح ملاق لبسيط تام محيطا كان او محاطا فيكون فلك الافلاك
ايضا مكان لوجود المحاط وهذا ايضا باطل لانه لا يتصور الاحاطة في كلما نزعمه مكان ضرورة ان
السطح المحاط لا يكون محيطا بالمحيط ووجه الزعم تخيله بان لكل جسم مكان وان حركة الفلك
اينية وكلاهما باطلان على ما سياتي وبما ذكرنا ظهر لك تنقيح كلام المص وتوضيحه وتحقيقه الى قوله

فالحق دائر بين الاحتمالين اي السطح والبعد المذكور اه قوله لا يقال يحتمل ان اه بناء هذا

الاشكال على ان الاحتواء والاختصاص وكذا النقل كما يتصور في السطح يتصور في الجسم الذي

قام به السطح بل الخصائص المذكورة في العرف ينسب غالبا الى الجسم فهو المرجح للمكانية قوله

لانا نقول اه وحاصله ان كل من له ادنى تدرب في الفهم من العامة يعلم قطعا ان نحو الحاجة

لغة في الاحاطة بل الاحاطة تتم بالسطح ولا ينظر الى الثخن حتى لو كان السطح قائما بنفسه ان احاله

امر اخر لا ينظر منها الى الثخن قطعا لا يقال ان الاحاطة معلولة بالسطح الحاوي وهو معلول بالجسم وعلة

العلة علة فمجموع علل الاختصاص هو الجسم مع السطح فينسب الاحاطة اليه بالذات فهو المكان

لانا نقول اولا بالنقض بالعلة المباينة للجسم الحاوي كالخياط مع الثوب لبدن الانسان وثانيا

بالحل بان الاوصاف والافعال قد ينسب حقيقة الى علة القريبة دون البعيدة كالاكل مثلا

انما ينسب الى الاكل بالضرورة دون الزراع والطحان والخباز مع ان لها دخلا في الاكل كذا

الاحاطة بالذات الى السطح بالذات وبالحقيقة وهو مناط المكانية والى فاعله بالمجاز فلا يكون

مكانا الا مجازا قوله بذاته ولوازمه اه فيه اشكال دقيق وهو انه ينتقض بالفلك فان

النوعية يقتضي الشكل بنفس نوعيته مع اشتراكها في الكل والجزء كما اشترك طبيعة البعد فيهما

فيلزم في الفلك ان لا يكون الكل كلا ولا الجزء جزءا ضرورة ان الشكل الخاص للكل مقتضى

مقداره الخاص فلو وجد المقتضي في الجزء لوجد المقدار الخاص للكل في الجزء ايضا فينتفي

التفرقة في المقدار بينهما فالمقدمة المذكورة في الدليل منقوضة بالدليل وقد يقال في جوابه

بان اجزاء الفلك وهمية محضة فليست موجودة فلا ينتقض بها المقدمة المذكورة ولا يخفى عليك

ما في هذا الكلام فان اجزاء الابعاد ايضا فلا يوجد التفرقة بينهما فالمقدمة المذكورة في الدليل

منقوضة باجزاء الفلك بلا شبهة قوله مجاز بالنظر اليه مدة تشكله اه وفيه نظر دقيق فانه يجوز ان

يكون الشكل للعارض المفارق الدائم او للمباين الدائم كالعلم مع المعلوم فلم يوجد فيه جهة القوة

القوة المحوجة الى المادة فان الفرقة عبارة عن فقدان شيء في زمان ووجدانه في زمان اخر فلا شبهة في انها لا تعقل بها الامر الدائم ضرورة والعجب من المصنف انه كيف صدر منه هذا الكلام مع وضوح سخافته قوله ثم الدليل في اثبات المط بهذا الوجه على طريق المص ان يقال لو وجد البعد المجرد بالفعل فيصح على طبيعته الفعلية والطبيعة موجودة في الجزء ايضا فيصح عليها الفعلية ايضا فيمكن الفصل بين اجزائه ولو امكانا ذاتيا والامكان الذاتي للفصل محوج الى جهة المادة كما بينه المص في الرسالة وقد قدحنا في مقدماته لطرق متعددة مذكورة في كتابنا كفاية العلوم وغيرها وقد قامت البراهين على لزوم الهيولى اه فقد يقام البرهان على استحالة تجرد البعد عن المادة بانه طبيعة واحدة مشتركة في الاجسام وفيما فرض مجردا منه وقد حلت للاحتياج الذاتي في الاجسام فيستحيل التجرد عنها في فرد من افراده والا يلزم اجتماع المتنافيين وبعبارة احتمال مخالفة البعد المجرد للبعد الجسمي وكون الهيولى مما لم تقم على اثباته دليل ساقط بعد وقد يقام البرهان بمثل ما ذكره المص وهذا الطريق وان لم يضره احتمال المخالفة المذكورة فانه يستدعي موافقة الجزء للكل فقط في الماهية دون موافقته للابعاد الجسمية وهو حاصل لكن قد ظهر هنا القدح فيه وقد يقام الدليل بمثل ما قررناه انفا موافقا لكلام المص في الرسالة المسماة بالدوحة المبادية وهو طريق مستقيم في الظ وقد اعتمد عليها المحصلون ولكن قد قدحنا في بيانه بالجاء انيقه شتى كما ذكرنا فالصواب في بيان المط ههنا هو الاستعانة بما ذكره المص في البيان التالي قوله والثاني منهما يبطل اه وهذا الطريق هو الانسب لمقصود الفن من النظر بالعوارض للجسم بخلاف الاول فان الطريق وجود الاشياء وعدمها من الالهي والكلام في الفن المقصود منه بالاخرة اثبات العوارض وذكر ابطال وجوده توطية له قوله بل لطبيعة البعد والامتداد الخ توضيحه ان التداخل عند قسم عبارة عن الاتحاد في الحيز بين شيئين سواء كانا متحيزين من قبل او لم يكن لاحدهما حيز وهو على جزء من حيز ومستحيل فالحيز منه ما لم يكن بين المتحيزين بالذات

وجا بين المقدارين في جهة المقدارية كالتداخل بين النقطتين او بين الهيولى والصورة وبين الخطين
والسطحين لا في الجهة المقدارية والمستحيل منه ما يكون بين المتحيزين القائمين بالذات سواء لم يكن لهما
مقدار كما في المفروضين من الجواهر الفردة فانها بعد فرض وجودها لاستقلال تحيزهما بالذات
سواء لم يكن لهما مقدار كما في المفروضين من الجواهر الفردة فانها بعد فرض وجودهما
مما يحيله العقل التداخل بينهما او يكون لهما مقدار في جهة او جهتين او ثلث جهات كالخط
والسطح الجوهريين من المفروضات او الجسمين الطبيعيين وهذا الحكم من البديهيات الواضحات
التي اتفقت عقول الحكماء عليهم فليس لنا ان ننازعهم بابداء الممنوع البارد وجملة تداخل
الجسم في البعد المجرد وشمول القاعدة المذكورة لهما منع استحالة التداخل بينهما امر استغرابه
بارد وهو ان تداخل الصافي من الكدورات المادية في المتكدر بتلك الكدورات يكون
واقعا وانما المستحيل تداخل المادي فما كان منع للبديهيات الواضحات التي اتفقت
عليه جماعة من العقلاء وهو كما ترى ثم المستحيل منه ما كان من المقدارين بالذات او المقدر
بهما في جهة المقدارية كتداخل الخط والسطح والجسم التعليمي والمتقدر بها في جهة المقدار
وهذا الضرب مما اتفقت عليه العقول لبداهتها وقد بينه المص بما لا مزيد عليه ومن جملته ايضا
تداخل الجسم في البعد المجرد فانها الضرلاح من ان يكون مقدارا او متقدرا او يلزم من مكانيته
الثاني للاول تداخل المقادير في جهة المقدارية بعضها في بعض ففي البعد المجرد او فرض
مكانيته للاجسام يلزم استحالة التداخل من جهتين من جهة التحيز بالذات ومن جهة المقدار
بالتداخل
كك ... واعلم ان الوهم اذ فيه يفضح للقائلين بالبعد المجرد وبانه اذا الزم عليهم
من الجوهرين المتحيزين بالذات وبين المقدارين في جهة المقدارية يعترفون في اول الامر
ثم ينكرون لمعارضة الامر الوهمي للبديهي العقلي او الامر المبرهن بالبرهان القطعي فنوكس في
مشكك بان البعد المجرد يجوز ان يخالف البعد الجسمي في التخالف يجوز ان يكون مجوز التداخل

للتداخل ولم يعرفوا ان هذا التجويز كتجويز تداخل الانسان في الفرس والحجر في الحجر ولم يعلموا
بان المانع منه بالحقيقة هو التحيز بالذات من الجانبين والمقدارية وهذا المانع موجود ان
في صورة تخالف الماهية فلا كان للتخالف دخل في التجويز مطلقا يلزم اجتماع المتنافيين اذا في
امر واحد وهذا كما يقال انه لا يجوز ان يكون في جسم واحد امران يقتضي احدهما الحركة الى غاية ما مقتضاه
تاما ويقتضي الاخر التنحي عنه كلك ويشبه ذلك كثيرة قوله نوعية محصلة اه وفيه ان هذه المقدمة
لم يدل عليها دليل قوي بعد ودعوى البداهة فيها ممنوعة للخاصم فلا يتم حجة عليه قوله
على اني اقول اه وفيه ان المجوز لتداخل الجوهر الجسمي في البعد المجرد لعله يعود ويقول ان
التمسح مطلقا لا يمنع التداخل بل اذا وقع في الماهية الواحدة فلا يصلح في وجه الدفع ان
يجوز كلام المص بما حررنا آنفا فتم قوله فلان يمنع من ان يداخليا اه وفيه انه يمنع طرفان التداخل
بين البعدين انما يجوز بالفصل بينهما ثم التقائهما بحيث يتحد الحيز واجزاء البعد متماثلة عن الفصل فلا
يستلزم المادية بخلاف الجسم والبعد فتجويز التداخل منهما لا يلزم التجويز في اجزاء الابعاد فان قلت
يجوز التداخل بين البعدين في صورة الوصل ايضا فان البعد الذي جسميا كان او بعدا مجردا اذا
جعلنا نصفه فوق النصف الاخر بحيث لم يقع الفصل بل يتحدان في حيز النصف ثم او ازال التداحل
منفي كما كان فالتداخل لا يلزم منه الفصل قلت هذا ليس تداخلا بالحقيقة بل تكاثف وفيهما
ضرورة امتناع الاول عندكم ودون الثاني علما ان التكاثف بين اجزاء البعد ايضا لاستدعا
المادة كما وقع في عبارة المحققين كثيرا بان التخلخل والتكاثف فرع وجود المادة قوله في اثباته
الى برهان اه وقد يقتضي خلاصته ما في دعوى البداهة في صورة الاستدلال بان الاختلاط فلا مور
قد يكون سببا لاشتباه الاتحاد بينهما مع كونها متغايرة في الوجود فبزوال الاختلاط والتحاد الا
بينها في الوجود يعلم سخافة ظنه بوحدة الوجود والبعد المجرد كك فان الماء الحاصل في الاناء
فعلم العقل باتحاده مع البعد الحاصل فيه بالوجود فاذا زال الماء منه ولم يحصل جسم اخر فيه

ونفي الفضاء المقداري غير مال للجسم فقد عرفنا من ذلك اختلاف الوجود بين الابعاد الجسمية
والمجردة وعلم الاختلاف بالوجود ان تيسر بعد علم الوجود فيكون البعد معلوم الوجود به المطارح
فكان الجواب منه اظهر بان الفرض المذكور محال ضرورة استحالة الخلاء فيجوز على تقديره محال آخر
هو عدم ابعاد وجود البعد المجرد في اطراف الابعاد قوله مفطور عليه البديهة اه لك ان تبين البيان
المذكور ببيان ابطال المذكور فيبان استدلالي بان الممكنات سواء كانت جسما او غيرها يجوز عليها العدم
بالنظر الى ذاتها ولو بعد فرض وجودها وايضا يجوز على بعضها العدم نظرا الى وجود بعض آخر لو لم يوجد
بينهما علاقة العلية واللزوم الا ترى ان زيدا يجوز عليه العدم نظرا الى وجود عمرو وامتنع عنه لا يكون
بينهما علاقة العلية واللزوم اذا تمهد القول اذا فرضنا انا من جسم صلب كالحديد مثلا لا يحرك بعض
اطرافه الى بعض آخر الا بقوة شديدة قد فرضنا عدمها او حيث اذا فرضنا الاناء المذكور مملوءا من ماء او هواء
وفرضنا عدمهما عنه بل عدم كلما يحويه بناء على المقدمة الممهدة فان انطبق اطراف الاناء حد لك
بطل ما مر آنفا وبقي فرجة وسعة فتلك اما ان يكون خالية فالخلاء محال او يوجد فيها الاجسام
قد فرضنا عدمها فلم يبق الا انه الا بعد مجرد وهو المطلوب وجوابه ان البعد المجرد قد بطل وجوده بدليل
قطعي وكذا الخلاء فيلزم لكل فرجة من وجود جسم فيها فاذا رفع اللازم بقي الفرجة اما لم ينطبق
بعض اطرافها على بعض او يحرق الجسم الذي فرض فيه وقد شوهد ان الجسم الصلب الذي فيه
فرجة صغيرة فيها هواء وقد شددت منافذ الاجزاء او امسا شديدا يحرق الجسم او يلحق بعض اطرافه
على بعض وما ذاك الا لضرورة بطلان الخلاء والبعد المجرد والضرورات الطبيعية قد يستدعي امورا
عجيبة يتحير العقل في بادي الراي قوله لا موهوم ولا مادي اه او لانه مفطور عليه بحذره مع
انه ليس من العقول المجردة ولا من الاجسام المادية لانه برزخ بينهما قوله لو كان المكان هو
السطح المذكور اه هذا اشكال على خصمهم بان لكل جسم مكانا وللقائلين بالسطح ان
يعارضهم ويقولون ان الاجسام انما يلزمها المكان بنفس البعدية لا لانها قابلة للفصل والوصل

والوحل وسائر العوارض المادية فانه لا دخل للتمكن لتلك العوارض فاذا لزم المكان للقش البعد
يلزم ان يكون للبعد المجرد ايضا بعد اخر فيلزم عدم تناهي الابعاد كما يلزم عدم تناهي السطوح والجواب
عنه من قبل الاشراقيين القائلين للبعد المجرد ان المكان وان كان بعدا لا يلزم له المكان الاخر كما
ان الزمان لا يلزمه زمان اخر حتى يتسلسل كما ان منشأ التقدم والتاخر في الزمانيات هو الزمان ولا يلزم
ان يكون التقدم والتاخر فيه من زمان اخر فالعقبة الزمانية والمكانية سيان في الانتهاء عن ...
زمانية ومكانية اخرى واما المكان لو كان سطحا فيستلزمه جسم بناء على الامر الذي قرر فاذا كان له
سطح حاو قائم بجسم اخر فيستلزم الجسم الاخر سطح اخر حاو لكل قائم بجسم اخر فيستلزم اللاتناهي
في الاجسام بناء على استلزام الاجسام لتلك السطوح لا لان السطح يستلزم سطحا اخر فافترق
وجه الاشكال بالمقدمات المذكورة من جانب الاشراقيين عن المعارضة المذكورة من جانب المشائين
واتفقت المعارضة ... قوله فالمراد انه لو كان المكان اه تقرير الاشكال ان الحركة في اللغة
عندهم عبارة عن ان يكون في كل آن متحرك فرد لا يكون في الآن السابق واللاحق وكذا الحد
المطلق بالخروج من القوة الى الفعل او كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة فلو كان المكان هو
السطح لزم ان يكون الطير الواقف في الهواء مع هبوب الرياح وكذا الحجر الواقف في الماء الجاري
متحركا لصدق حد الحركة المطلقة في المقولة عليهما مع ان الضرورة شاهدة بانهما ساكنان قوله
لكان لهما في المحفوف اه وهذا لان المكان الحقيقي للماء المذكور انما يكون هو السطح الباطن للكرة
ولم يتبدل عليه فيلزم السكون مع ان الانتقال المكاني في حقه ضروري للتبادر فيلزم اجتماع المتنافيين
قوله من اغلاط الوهم اه وذلك لان هذا ليس به في مقابلة البرهان القطعي المذكور على ابطال
البعد المجرد وسبب الغلط التشابه بين الابعاد من حيث انه ابعاد في الهيئة والحس فانها وان لم يكن
محسوسة بالذات لكنها محسوسة بالعرض فينخرط في سلكه ونظيره الغلط الوهمي في النصاب المماثل
فان الوهم قد يزعم فيها ان البالغ هو النصاب المعينة وكذا في الماء الجاري في النهر لذلك السبب

قوله وعن الثانی اه حاصله ان المکان لیس من لوازم الجسم لا من جهة ماهیته ولا من وجوده الخارجی

فیمنع الکلیة التی ذکره ویلزم منه ان لا یکون لبعض الاجسام مکان نعم ان الجزء مما یلزم له ویلوازم

کنه ومن الوضع وکذا التناهی والشکل من لوازمه ولیس المکان بمنزلة المذکورات نعم ان الوهم بالوف

الاجسام الممکنة لبعده عن المحیط فیزعم بان کل جسم او شیء له مکان وهذا لا یکون حجة للالزام

علی القائلین بان المکان هو السطح قوله وعن الثالث اه قد عرفت تقریر الاشکال الثالث من

کلامنا ولا یدفعه الجواب فان المقدمة الممنوعة ههنا هی ان الحرکة مطلق التبدل مثبتة بالدلیل فی

ذلک المقام فلا یتوجه علیها المنع فالاصلح فی الجواب ما قاله المص فی بحث العلاوة من ان السطح المذکور

متحرک بالمعنی الذی قصده المستدل اعنی مطلق تبدل الامکنة ولا ضرر فیه قوله وعن الرابع هو لزوم اه

وحاصله ان السطح المذکور حرکته فی الوضع والاین الوضعی مسلم وفی الاین الحقیقی غیر مسلم ولیست

الاستحالة الا فی الثانی دون الاول وههنا من الکلمات الاقناعیة المبسوطة فی المطولات وغیرها

لا نفید ذکرها ههنا الا لتضییع فی الاوقات فرأینا ترکها اولی الفصل الثانی فی ابطال الخلاء قوله

انه لا جائز خلو ذلک السطح اه اقول هذه الحجة قد زعم القوم انها برهانیة واعتقد المحصلون علیها

اعتمادا تاما والحق عندی خلافه فان الحشو یجوز ان یکون امرا انتزاعیا واعتباریا منشأ انتزاعه السطح

الذی عندهم انه مکان الجسم لکن لیس مطلقا بل اذا کان علی وضع مع المخصوص وانتزاعه من

السطح کانتزاع المناطق والاقطاب من سطح الکرة المتحرکة واتصاف ذلک الحشو بالزیادة والنقصان

باعتبار المنشأ بحسب الخارج واما فی الذهن فباعتبار نفس مفهومه الانتزاعی الموهوم فهو کاتصاف المناطق

والدوائر الموازنة لها بالصغر والکبر فیما بینها فاتصاف الحشو بالزیادة والنقصان لا یستلزم کونه وجودا

فی الخارج حتی یکون جسما فیبطل الخلاء او بعدا مجردا موجودا فیه حتی یلزم من تمکن الجسم فیه تداخل

المستحیل المذکور بل یکون بعدا موهوما منشؤها انتزاعا واعتبارا متصفا بالزیادة والنقصان فی الواقع

اما فی الخارج فباعتبار المنشأ والذی هو السطح واما فی الذهن فباعتبار نفس ذاته الممنوع والالزام

ولا يلزم فيه التداخل المستحيل ولا شيء من المستحيلات في الواقع بل بحسب زعمهم وهذا وجه التجويز للخلاء
وستور وعليه حقق عند نقض برهانا قطعيا دالا على وجوده ومعوي لبعض البراهين التي ذكره المتكلمون
لوجود الخلاء والحكماء وزعموه شمانزيا فنزول به ما هم الامر به على اهل التحقيق من المتكلمين لا يظن من
هذا البيان ان المكان حقيقة للاجسام هو البعد الموهوم فانه وان صح وجوده مهنا ولكن الاحتواء لذات
للاجسام منسوب بالذات الى منشاء وهو السطح فهو المكان حقيقة لانه معروف به قوله والحجة التي او حيث
فيه اشارة الى ان هذه الحجة الزائدة مبنية على تسليم الخصوم لبعض مقدماتها وان لم يكن ضروريا او مبرهنا
عليه في الواقع كوقوع الحركة في الخلاء فان هذه المقدمة وان لم عزم صدقها في نفس الامر لكن المجدد
للزمان ولكن الخصم يسلم وجودها فيه وفيه ايضا اشارة الى ان الحجة الاولى تحقيقية وانت تعلم ان هذه
الحجة ليست الزامية صرفة فان المقدمة الالزامية المذكورة محققة ايضا كما سيأتي في كلام المصنف والتحقيق
عندي انه ليست الحجة الاولى تحقيقية كما ذكرنا وليست الثانية الزامية وتحقيقية لعدم تمامية المقدمات السابقة
لنا فلا يسلمها الخصوم ولا يتم البرهان كما سيأتي منا تحقيقه فانتظره مفتشا قوله ويكون لا محالة في زمان او
وذلك لان الحركة اي قدر يا به سرعة فرضت يكون لا محالة تدريجية فلا تقع في الآن بل تقع في الزمان
قوله الذي من الاولى اه وذلك لان للمعاوق دخلا في بعض السرعة وتنقص السرعة وتعاوق
البطء ودخل في تزايد الزمان قوله الى معاوقة الملاء الاول اه لم تعتبر نسبة ذات الملاء الرقيق الى
ذات الملاء الغليظ في الرقة والغلظة بل اعتبر النسبة بينهما في المعاوقة ليلا يرد ان الرقيق اذا فرضت
نسبته رقته الى نسبة الغليظ مثل زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء يجوز ان لا يوجد في الرقيق
معاوقة اصلا لكمال رقة الملاء فان العقل يجوز بان لا يكون التأثير في المعاوقة في الملاء الا الى ان يبلغ
الى مرتبة معينة لا يبلغها الملاء الرقيق المفروض على النسبة المذكورة فح لا استحالة في مساواة زمان الخلاء
وزمان الملاء الرقيق الذي لا يوجد فيه دخل لرقة الملاء في المعاوقة اصلا نعم اذا فرضت معاوقة
الملاء الرقيق بالنسبة الى الملاء الغليظ كنسبة زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الغليظ يظهر

الخلف لظهور وجود المعاوقة في الحركة المفروضة بالتمام ولا شبهة في استحالة مساواة زمان الحركة
في الملاء الرقيق الذي وجد فيه معاوقة ما للمتحرك مع الخلاء الذي لا يوجد فيه معاوقة اصلا
وذلك لان تفاوت المعاوقة بالشدة والضعف والوجود والعدم تفاوت الزمان بالضرورة
فان قلت ان المعاوقة كيفية او فعل ينقسم على قوام الملاء فاذا فرض ملاء على مرتبة ووجد فيه
معاوقة على مرتبة معينة فلا شك ان مراتب احدهما يقع بازاء مراتب الاخر فيكون بازاء مرتبة
نصف المعاوقة نصف ملاء الرقيق وبازاء ثلثها ثلثه وهكذا كل مرتبة فرضت من احدهما يكون بازائها
مرتبة من الاخر فح لم يكن من الملاء ما هو معاوقته فرق اصلا قلت كلا بل يجوز ان لا يكون في الملاء الرقيق الذي
هو في اشد مراتب الرقة معاوقة اصلا كما ان القطرة الواحدة من الماء اذا وقع على الحجر الصلب كالياقوت
مثلا لا تاثير له ثم اذا بلغ تقاطر القطرات الى مرتبة معينة لو فرضه اثرا كذلك الملاء او بلغ الى مرتبة معينة يجوز
ان يوجد فيه التاثير ثم تزداد بزيادة المراتب ولم يوجد فيما تحت تلك المرتبة المعينة وان ادعى المدعي في
كليهما من الجانبين بالتطابق فيطالب بالبرهان ودعوى الضرورة في حيز الخفاء فان قلت ح يجوز ان لا يكون
بازاء زمان الحركة في الخلاء مرتبة معاوقة الملاء الرقيق فان ذلك انما يجب اذا كان الملاء الرقيق في المعاوقة منقسم
الى غير النهاية فبازاء كل مرتبة من الملاء في الشدة والضعف مرتبة من الاخرى واذا لم يوجد في مراتب
ضعف الملاء مراتب المعاوقة لم يلزم وقوع معاوقة مخصوصة قلت سياتي المنع في المعاوقة المخصوصة
والكلام فيها في كلام المص ونحن نذكر في ذلك المقام ما ينكشف به الكلام قوله ينسلخ عن امارات المكان
من اه فان قلت لا يلزم الانسلاخ عن الامارات فانها انما اعتبرت بالنظر الى ذات المكان
حيث هي هي ويجوز ان يكون استحالة الحركة في الخلاء بالنظر الى الغير كفاعل الجسم الخالي مثلا
والمستحيل بالغير قد يستلزم المحال بالذات اذا فرض وقوعه كعدم العقل الاول المستحيل بالغير اعني
الواجب تع مع انه لو فرض وقوعه يستلزم المحال بالذات اعني عدم الواجب تع عن ذلك كذلك
الحركة في المكان الخالي يجوز بالنظر الى ذاته ويستحيل بالنظر الى فاعله التام مثلا فلو فرضنا وقوعها يلزم

يلزم المستحيل بالذات اعني مساواة زمان الحركة في الخلاء مع زمان الحركة في الملاء المعاوق قلت في
الممكن بالذات المستحيل بالغير لا يلزم الاستحالة بالنظر الى ذاته كما في عدم العقل الاول وههنا يلزم
استحالته لذاته المذكورة بالنظر الى ذات المكان الخالي لو فرض فيه الحركة بالنظر الى ذاته والحركة
ليست مستحيلة بالنظر الى ذاته لما انه لا يشخص من المادة المكان فيلزم استحالته مطلقا وهو المطلوب
قوله فليتامل فيه اه وجه التامل ان كثيرا من الاشياء قد يجوزه العقل ويرجحه في بادي النظر بالنظر
الى البرهان يمنع كما يجوز حركتنا بالغير حركة فلك الافلاك ويرجح التسلسل ويوجب ثبات الارض
بحركة علة عليها والبرهان يقتضي خلافه فان حركتنا لا يمكن بدون الزمان والزمان لا يمكن بدون
حركة فلك الافلاك كما بين عليه وكذا لا بد من انطباق مركز ثقل الارض على مركز العالم وفي
صورة ثقل النملة لا يتصور الانطباق الا بحركة تمام الارض كذا ههنا وان جوز العقل بل يرجح كون
الحركة في المكان الخالي لكن بطل بالنظر الى البرهان فان الحركة لا يوجد بدون تحديد الزمان ولا يوجد
تحديده بدون الملاء المتقادم وفيه ان المقام يجوز ان يكون داخليا او خارجيا غير قوام الملاء
ولكن يدفع بسياقه في قول المص بفرض الحركة الطبيعية في الاماكن المتحدة كحركة الحبل الى السفل
فانه صغيرة في وجودها اذا القي من فوق فلا يوجد فيه المعاوق الداخلي لعدم مصادمة الطبايع في
جسم واحد وان لم يكن مانع خارجي قوله ان يكون المحال هو المعاوقة اه وذلك بان ينتهي القسمة
مثلا في المعاوقة الى حد ولا ينتهي القسمة في الزمان فح جاز ان يكون اقل المعاوقة بحيث لا يكون
مرتبة ادون منها نسبته الى المعاوقة الغليظة كالف الف ويكون نسبة زمان الخلاء الى زمان الملاء
الغليظ كنسبة الف الف فح لم يكن كون المعاوقة المخصوصة المفروضة ثالثا مثل زمان الخلاء
وايضا يجوز لا تنتهي القسمة في المعاوقة الى حد فينقسم الى اجزاء غير متناهية بالقوة كما في المقدار ويجوز
ان يكون نسبة المقدار الى المقدار منقسمة ونسبة المعاوقة الى المعاوقة عددية ولم يكن التماثل اللهم الا ان يقال
ان المعاوقة كيفية مقدارية بانقسام الجسم ينقسم انقسامه لا الى نهاية فيكون بازاء مرتبة زمان الخلاء مرتبة من
قائمة اه

المعادقة البتة لان الزمان والمعادقة ح سيان في العتبة لا الى نهاية فيكون بازاء كل قسم من احدهما

قسم من الاخر فيصح تماثل النسبة واما النسبة الصميه فلا يرفع التناسب الفه الا ترى انا اذا فرضنا

مثلثين متساويين قائمتي الزاويتين يكون نسبة قطر احدهما الى ضلعه كنسبة قطر الاخر الى ضلعه

مع كون النسبتين صميه وفيه تامل كما لا يخفى على المتفكر فان منشا الجواز مجوز ان يكون في احدهما نسبة

صميه ولا يوجد في الاخر الا النسبة العددية او الصمة المخالفة للاولى فلم يمكن المعادقة المخصوصة فيبقى المنع

بحاله او اجتماعها مع الحركة اه وذلك لان الحركة وان كانت ممكنة كما ذكر لكن اجتماعها مع

امر المستحيل غير ممكن فيستلزم امر محالا قوله والجواب انا لا نحتاج اه حاصله ان الدليل تام على

فرض استحالة المعادقة المخصوصة المذكورة ايضا بان يقه كل حركة في الخلاء حركة في عدم معادقة كل حركة

عدم معادقة ليست بمساوية الزمان لحركة في مقاومة مالو وجدت فينتج لا شئ من الحركة في الخلاء بمساوية

الزمان لزمان الحركة في معادقة مالو وجدت ويلزم من هذه النتيجة والمقدمة المهدة الصدق في تقرير

الدليل وهي ان الحركة في الخلاء مساوية الزمان لزمان حركة في معادمة لو وجدت فيلزم من المقدمتين

اعني النتيجة والمقدمة المهدة الصدق ان لا شئ من الحركة في الخلاء حركة في الخلاء فيلزم سلب الشئ

عن نفسه وهذا المحال لم يلزم من حركة الخلاء لما ذكرنا سابقا من ان الحجة مكتبة والابنية على القياس

امارات المكان ولا من المعادقة المخصوصة فانا ما جعلنا لها استحقاق وجود في الواقع بل بالفرض

فقط وفرض المح ليس بمحال فلم يلزم الاستحالة الا من الخلاء فهو محال وانت تعلم سخافة هذا الجواب

فانه تدليس مغالطي اما اولا فلانه منقوض بصور كثيرة بل غير متناهية فانا نقول بان وجود الانسان

مثلا محال لانه لو فرض وجوده فلا يستحيل معه فرض ان يكون مساويا في الخواص للحمار فان فرض

المحال ليس بمحال فيصدق ح قولنا الانسان مساو للحمار لواحد مع خواصه وهذه المقدمة صادقة

او صحيحة حينئذ مع تساوي الخواص تساوي المخصصات بهما ولنا الصغرى صادقة في نفس الامر

الانسان ناطق وكل ناطق ليس بمساو للحمار بانه مهمة اخذنه فينتج لا شئ من الانسان بمساو للحمار

للحمار بانه مهملة اخذته فينتج لا شيء من الانسان بمساو للحمار في حيثية اخذته فينتظم القياس من النتيجة والمقدمة
المهملة الاولى هكذا الانسان مساو للحمار اذا اخذ مع حيثية وهي حيثية اشتراك الخواص ولا شيء من الانسان
بمساو للحمار باي حيثية اخذ فينتج لا شيء من الانسان بانسان فلم يلزم الاستحالة الا باخذه مع حيثية التساوي
في الخواص فانا ما جعلنا استحقاق وجوده في الواقع بل بحسب الفرض فقط وهو ليس بمحال فلم يلزم
الاستحالة الا من فرض وجود الانسان وهكذا ينتقض بصور غير متناهية كما لا يخفى على من له ادنى
تعمق واما ثانيا فان بعض المقدمات المذكورة في القياس الحملي الاقتراني بالحقيقة شرطيات ليست
منتجة للمحال اذا اخذ على النحو الشرطي ولو اخذناه حمليات مقيدة كما صوره المحشي يمنع احدى مقدماته
وهو انا لا نسلم قولنا الحركة في عدم معاوقة ليست بمساوية الزمان لحركة في معاوقة ما لو وجدت
بل يصدق نقيضها وهو ان بعض الحركة في عدم معاوقة مساوية الزمان الحركة في معاوقة ما لو وجدت
وهو الحركة في الخلاء مع فرض الحركات الثلثة ومع المعاوقة المخصوصة وبهذا البيان يظهر للبيب
سخافة التقرير الاول من المص وحيث ذكرنا وفصلنا بتوفيقه تعالى قوله ويمكن تحرير الجواب اه حاصله
ان القضية الشرطية كاذبة على الاطلاق من جهة انها كاذبة مما يستحيل صدقها ووقوعها في الواقع فلو استلزم
صدقها امر في الواقع يكون مستحيلا قطعا والخلاء من افراد هذا الامر فانه يستلزم صدق قضية شرطية كاذبة
على الاطلاق وهي انه لو امكنت معاوقة مخصوصة كانت الحركة في معاوقة كهي لا معها كما فعل في البرهان
وانما كانت هذه القضية كاذبة على الاطلاق ضرورة عدم العلاقة بين مقدمها وتاليها والشرطية اللزومية
اذا لم يكن بين مقدمها وتاليها علاقة يكون كاذبة ولا شك انه لا علاقة بين المعاوقة المخصوصة وهي تساوي
زمان الخلاء والملاء كما انه لا علاقة بين المقدم والتالي في قولنا ان كان زيد عرضا كان واجبا فلو لزم
صدق هذه القضية لشيء يكون ذلك محالا البتة فتلك القضية السابقة الباطلة مطلقا لازمة لوجود الخلاء
فيكون محالا البتة وهو المطلوب هذا خلاصة ما ذكره المص مع التوضيح والتوضح اقول لا يخفى عليك فساده
اما اولا فلان خلاصة هذا البيان يجري في كثير من الممكنات بل في الصور الغير المتناهية كان ان سلم

وسكنجبينا وهي لازمه لكونه خلا مع الانتزاع الخاص الممكن بالضرورة فان قلت ان المراد بكونها كاذبة كاذبة مطلقا بان لا تصدق في شيء من الصور والتقادير ولا شك ان كون الشيء خلا يستلزم كونه سكنجبينا في بعض الصور وهو كونه خلا مع الانتزاع الخاص قلت ليست القضية المذكورة سابقا في الدليل من انه لو كانت المعاوقة المخصوصة موجودة لكانت الحركة في المعاوقة التي لا معها بهذه النسبة فان المعاوقة المخصوصة مع الحركات الثلث المذكورة يستلزم التساوي بالضرورة والا استلزام هو انما هو الصدق الشرطية اللزومية بل المراد كذبها في الحملية على بعض التقادير كان لا يكون الخلاء موجودا او لم يكن الحركة موجودة واذا كان كذلك فحاصل ما ذكره في الجواب حله في الصورة المذكورة واما ثانيا فان الكاذب في الحملية لا يلزم ان يكون كاذبا على كل تقدير بل قد يصدق على بعض التقادير ولا يلزم من صدقه على ذلك التقدير استحالة ذلك التقدير فلم يلزم استحالة الخلاء كما لم يلزم في المثال المنقوض به استحالة كون الشيء خلا وهكذا في الصور الكثيرة كما لا يخفى واما ثالثا فبان قياس كذب الشرطية المذكورة في تحرير الجواب على قولنا لو كان زيد عرضا كان واجبا قياس مع الفارق فان كذب الثانية للتنافي بين كون الشيء عرضا وواجبا فان العرضية يستلزم الاحتياج والوجوب عدمه ولا يتحقق هناك التنافي بين المقدم والتالي فتأمل فيه واعترض ابو البركات على الحجة اقول يمكن تقرير كلام ابو البركات على ثلثة اوجه الاول ما هو الظاهر من تقرير كلام المص وجوابه بان الحركة من حيث هي هي يقتضي زمانا معينا وهو محفوظ في الحركات الثلث ويزداد بحسب المعاوقة يعني ان الحركة في الخلاء لا يكون الا ذلك القدر وفي الحركتين الباقيتين يزداد ويزيد بازاء المعاوقة ما سياتي في ذيل الجواب والثاني ان يقال ان المراد من الحركة من حيث هي لا بشرط جهة المعاوقة بل طبيعة الحركة من حيث وجودها النوعية المحفوظة في الحركات الثلثة الصادرة عن الفاعل على انها تقتضي زمانا معينا في الحركة في الخلاء ويحفظ في جميع الحركات وتقتضي الزيادة بازاء المعاوقة في الحركتين الباقيتين والثالث ان الطبيعة بشرط التجرد عن مقاومة الخلاء تقتضي زمانا معينا يكون لجواز ان

انفصل ... (margin note, partly illegible)

٣٠

ان يكون هذا القدر محفوظا في الحركات الثلثة ويزيد بازاء المعاوقة في الحركتين الباقيتين وذلك انما

لاقتضاء الفاعل كما سياتي تفصيله ولا شك انه لا يلزم مساواة زمان الحركة في الخلاء لزمان الحركة

في الملاء على التقريرين الاخيرين ايضا ولا ندفعه ما ذكره المص في ذيل الجواب له تقرير رابع مناسبا

لما سياتي في ذيل المناقشة في كلام المص بهوان الحركة مع قطع النظر عن المعاوق من جهة المسافة

المعينة والميل المحدد والحركة بنفسها تقتضي زمانا معينا وهو محفوظ في جميع الحركات الثلث

ويقتصر عليه في الحركة في الخلاء ويزداد بازدياد المعاوق في الحركتين الباقيتين فعلى هذا التقرير ايضا

لا يلزم المساواة زمان الحركة في الخلاء لزمان الحركة في الملاء والى هذا التقرير مال بعض الماهرين في

بيان كلام ابي البركات ولا يدفعه ايضا ما ذكره المص في ذيل جوابه لكلام ابي البركات بل يدفعه ما ذكره

في جواب المناقشة كما سياتي قوله هذا الاعتراض في غاية السقوط اه اسقاط التقرير الاول بهذا

الجواب ظاهر فان الحركة اذا اقتضت بنفسها مع قطع النظر عن الغير زمانا معينا في مسافة محدودة اقتضت

في جزئها ذلك القدر من الزمان فيلزم مساواة الجزء للكل فلا يكون الكل كلا ولا الجزء جزءا ولا يدفع

التقرير الثاني الذي ذكرته من عند نفسي فان وجود الطبيعة وان كان محفوظا في الحركة الواقعة في المسافة

المعينة في الحركة في الخلاء وكذا في جزئها ولكن ليس الاقتضاء منسوبا اليه بالذات بل الى الفاعل

المختار جلت قدرته كما هو مذهب المتكلمين ووجود الطبيعة من الشرائط المخصصة وتفصيله وتحقيق التقرير

ان المتكلمين ومنهم ابو البركات البغدادي يجوزون ان يقولوا باستناد الحوادث كلها الى ارادة

الباري جل شانه فالفاعل المختار جلت قدرته اراد في الحركة الحالة في المسافة المعينة زمانا

لحكمة التامة ولم يرد ذلك في الجزء لانتفاء الحكمة ويحفظ هذا القدر المعين من الزمان في الحركتين

الباقيتين ويزيد الزمان فيهما بازاء معاوقة الملاء فلا يلزم التساوي المستحيل وانما اخذنا في هذا التقرير

كلام ابي البركات وجود الطبيعة النزعتة للحركة مع ان ارادة الفاعل المختار جلت قدرته تكفي

لدفع الاستحالة المذكورة نظرا الى ظاهر كلام ابي البركات فانه نسب الاقتضاء الى ذات الحركة بنفسه

الاقتضاء الطبايع الفاعل المختار نظرا الى ان العلة التامة الاخيرة كانها الفاعل ولم ينسب الاقتضاء
الى الطبيعة من حيث هي هي كما هو الظاهر من كلامه رعاية لجانب الحكماء والمتكلمين معا بان المقتضي الموجود
حقيقة لا الطبايع من حيث هي هي ولو نظرت الى جانب المعترض وهو المتكلمون فقط فاعتبرت الطبيعة
من حيث هي هي ولا خلل فيه اصلا وكذا لا يدفع التقرير الثالث نظرا الى الفاعل المختار جلت قدرته
فان الطبيعة بشرط التجريد وان وجدت في جزء المسافة او كلها او في جزء الزمان او كله لكن الزمان الوحيد
المعين المذكور في الجزء للممتنع من جانب الفاعل المختار وهو محفوظ من جانب ذلك الفاعل في الحركتين
الباقيتين فان شرط التجريد عند المتكلمين لم يكن شرطا حقيقيا لا يوجد وجود الزمان بدونه فالفاعل
المختار اقتضى ساعة مثلا في الحركة الخالية المجردة عن مقاومة الملاء للتجريد وسهولة وقوعها فيه واراد الزيادة
من ذلك في الحركتين الباقيتين او لكن شرطا حقيقيا لا يوجد المعلول بدونه ولكن المعلول يكون هو الساعة
فقط لشرط التجريد تقتضي ساعة فقط اي عن الزيادة ولا يكون التجريد عن مقاومة الملاء شرطا للزيادة بل الشرط
لها هو المعاوقة فالفاعل لشرط التجريد تقتضي ساعة فقط لسهولة الحركة وتقتضي زيادة الزمان مع المعاوقة
فلا يلزم تساوي زمان الحركة في الخلاء وزمان الحركة في الملاء في هذه الصورة ايضا واما نسبنا الاقتضاء الى
شرط التجريد مع ان ارادة الفاعل يكفي الاقتضاء لتلك الدقيقة التي ذكرنا من تصحيح كلام الشيخ ابي البركات
وبهذا يه الاقتضاء الى الطبيعة فان الماهية المجردة العم طبيعة من الطبايع ويقال لها من حيث هي هي اقتضى
ما بالنظر الى اقترانات المعاوقات ولا يدفع بهذا الجواب التقرير الرابع الذي اعتمد عليه المتأخرون
في تقرير كلام ابي البركات بل يدفعه ما يدفع المناقشة الاتية في كلام المص وسيأتي هنا تفصيله
قوله ثم انما ينافس اه قد توجه كون وجه الاعتراض على الحجة المذكورة لابطال الخلاء وقد توجه على
جواب كلام الشيخ ابي البركات كما قررنا آنفا وهو الظاهر كانه اعتراض على الحجة فان دفع ودفع دفع
الشيء ودفع للشيء وتقريره ان الحركة من حيث هي هي في مسافة معينة مع ميل محدود تقتضي زمانا
معينا يتحقق على في الحركة في الخلاء ويكون ذلك الزمان محفوظا مع الزيادة مع الحركتين الباقيتين في

اي اراد بالتجرد عدم المعاوق ... [illegible]

٢٠٥

في الملاء فلا يلزم التساوي المستحيل قوله والجواب ان الحركة في اي مسافة اه توجيه هذا الجواب الى التحرير
الذي ذكره لا يحتاج الى التفصيل واما على التقرير الذي قررنا باخذه فلا تمشية اصلا وذلك بان يقول ان
الفاعل المختار جلت قدرته الكاملة بالارادة مع الحركة من حيث هي مع المسافة المعينة والميل المعين
يقتضي زمانا معينا واقتصر عليه في الحركة في الخلاء واوجب زيادة عليه باقتران معاوقة الملاء في الحركتين
الباقيتين في الملاء فالفاعل المختار ذلك ان ارادته كافية في ايجاد نقصان الزيادة وزيادته لكن الشرط
الغير الحقيقة قد يجامع لارادته جلت قدرته رعاية للمصالح والحكم فيقتضي وجود الاشياء بحسبها بل حاجي
حالها وح توجيه كلام الشيخ المذكور واضح بانه اراد من طبيعة الحركة من حيث هي مع قطع النظر عن
المعاوق ولو مع المسافة والميل المعين مع ارادة الفاعل المختار من حيث هي مع قطع النظر عن
المعاوق مع الاقتران بالشرائط المذكورة يقتضي زمانا معينا محفوظا في الحركات الثلث ويزيد الزمان
بازاء معاوقة الملاء في الحركتين الباقيين فيه واما التوجيه ودفع دفع الاعتراض عن الحجة بحيث
يدفع اعتراضا عليها فلا نضيع الوقت باطالته فتامل في هذه الدقايق والنفايس المختصة بهذا
الكتاب والله اعلم بالصواب قوله لا يمكن ان يحده الخ وانت قد عرفت بان التحديد ممكن من
الميل والمسافة وطبايع الحركة بالنظر الى ارادة الفاعل وعدم وقوع الشرائط بمعنى ان لا يمكن بدونه
بل الشرائط ملايمات للمشروط والفاعل قد يراعي حالها وقد تركها فلما دخل ما فيه وهذه الطريقة
طريقة حقة لا يمازجها سفسطة ومغلطة كما بين في مقامه ونحن نذكر تحقيقها في مقامه ان شاء الله تعالى
قوله فقد لاح اه هذا على طور الحكيم واما على طور المتكلم فقد لاح لك ان المحدد حقيقة بل فاعل
جميع الاشياء هو الباري تعالى جل شانه واذ المعترض متكلم فيعترض بحسب مذهبه الحق ولا وجه للحكيم
على طور التحقيق لدفع مذهبه كما بين في مقامه قوله يمنع جوازه فيه بما قد عرفت سابقا بان الحركة
في الخلاء مسلم عند المتكلمين القائلين بالخلاء والحجة تبكيته فلا يضر عدم جوازها في الواقع او عند الحكيم
والضمير قد عرفت ان الخلاء اعني المكان الخالي عن المتمكن انما يبطل مع بقاء امارات المكان وحيلتها

ووقوع الحركة فيه فلا يصح منع امكانها فيه فان قلت لعل جوازه بالنظر الى تسليم الخصم او بالنظر الى الامارة

يكون بالنظر الى مقارنة المعاوق داخليا كان او خارجيا غير قوام الملاء او جوازه بالنظر الى المعاوق

في بعض الاحيان وبهذا لا يتم الالزام على الخصم الا ان وجه التصحيح منه بها مطلقا ولم يوجه قلت النظم من كلام

الخصم تجويز الحركة في الخلاء بلا معاوق اصلا نظرا الى تحديد الفاعل للزمان بالنظر الى تعيين المسافة والميل

كما صرحنا آنفا وبكذا ايضاح الامارات في المكان من جملتها الحركة فيه لا يستلزم وقوع الحركة او

امكانها بالنظر الى المعاوق بل اعم من ان يكون معه او بالنظر الى تحديد الفاعل للزمان معين المسافة والميل

رعاية لمصالح العالم فتامل قوله وان فرضت معه فلا نسلم اه ههنا نظر دقيق وهو انا نختار الشق

وهو بقاء المعاوق الذي فرض في الخلاء في الحركة في الملائين فنقسم فيها مجموع المعاوقين في الملاء

الغليظ كنسبة زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة ولم يعرض نسبة الفضل الى الفضل كنسبة زمان

الخلاء الى زمان الملاء الغليظ وهذه هي المعاوقة المخصوصة التي ذكرناها في الحجة فهي اما ان يكون ممكنة

او مستحيلة على الاول يثبت الدعوى بلا كلفة وعلى الثاني فلا يضره استحالها الفرض كما ان يحصل

الشرطية الكاذبة وهي لو كانت المعاوقة المخصوصة موجودة يلزم مساواة زمان الحركة في الخلاء لزمان

الحركة في الملاء اللازمة لوجود الخلاء والمحال انما لزم الشيء يكون ذلك الشيء ايضا محالا فيكون الخلاء

محالا وهو المطلوب فافهم فانه دقيق قوله ويزيد في الملاء بسبب معاوقه اه انت تعلم انه لا زيادة على

الفرض الذي ذكرنا بل يلزم مساواة زمان الحركة في الخلاء لزمان الحركة في الملاء الارق لان

المفروض ان نسبة مجموع المعاوقين في الملاء الرقيق الى مجموع المعاوقين في الملاء الغليظ كنسبة

زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الغليظ مثلا اذا كان زمان نصفا من زمان الملاء الغليظ

فح لو فرض مجموع المعاوقين في الملاء الرقيق نصفا من مجموع المعاوقين في الملاء ولا شك ان الزمان

يتعين بحسب المعاوقة فيكون زمان الرقيق ايضا نصفا من الغليظ فيلزم المساواة قطعا وان

قيل ان المفروض محال لقول مثل ذلك في السابق مما احتج به فما سبق من لزوم الشرطية الكاذبة

قوله فتامل وجه التامل لانا لا نسلم ان الحركة مطلقا في الخلاء ممتنع بل يكون عدم تسليم الخصم ... الخلاء ... سمه

الكاذبة للخلاء يجب بهنا ايضا اللهم الا ان يقال ان الشرطية المذكورة بهنا صادقة لوجود العلاقة فانه
من البين انه اذا كان الكل مثل الجزء فما يقع بمقابلة الكل يكون مثل ما يقع بمقابلة الجزء فاذا فرض الا حصلا
مجموع المعاوقين في الرقيق مثل زمان الخلاء ولا شك ان زمانه مثل جزء هذا المجموع ومثل المثل فيلزم
كون الجزء مثل الكل فح لزوم مساواة الزمان للمعاودة المخصوصة فيصدق الشرطية والا يكذب بلزومها
اعنى وجود الخلاء بخلاف فيما سبق فانه اذا كانت مراتب المعاودة لا الى نهاية فيكون بازاء مرتبة
زمان الخلاء مرتبة معاودة ايضا فاذا فرض بازاء تلك المرتبة معاودة معاودة لا يستلزم بعينه ذاته
للمساواة المذكورة اذا كانت مراتبها غير متناهية بازاء مراتب الزيادة اما اذا لم يكن اذ كانت
ويكون نهاية في الزيادة تمت همته وبهنا عده وتستحيل المعاودة المخصوصة فلا يعقل العلاقة بين المقدم
والثاني ايضا فيكذب الشرطية على كل حال وهي لازمة للخلاء فهو مستحيل فتم الحجة في السابق ولا تتم
بهنا لصدق الشرطية فلم يلزم استحالة الخلاء فافهم او يقال ان الكلام في السابق كان ظاهرا على
سبيل المغلط كما فصلناه وبهنا على سبيل التحقيق قوله لم ينحصر عدد المعاودات في حد اقول
في بيان اللزوم نوع خفاء وتحقيق بيانه انه لو كان نسبة زماني حركتين في المعاودة كنسبة الفضلتين اي الجزئين
الزائدين من المجموعين من المعاوق الواقعين في تلك الحركتين لم ينحصر عدد المعاودات في حد فان
الضرورة والبرهان حاصلتان بان النسبة بين زماني الحركتين في الملاء كنسبة المجموعين فان الزمان
انما يتحدد بكل ما وجد في المتحرك فيه من المعاوق دون البعض والا يلزم الترجيح بلا مرجح والضرورة
ايضا حاكمة به فلو كانت النسبة كالفضلتين وبما جزءان فيهما يلزم مساواة الجزء للكل في صورة تساويهما
فيلزم اجتماع امور غير متناهية من اجزاء الكل واذ اجزاء المجموع هي المعاوقات يلزم اجتماع معاوقات
غير متناهية فلم ينحصر عدد المعاوقات في حد وبسط هذا الاستدلال المصنف ايضا بتامل دقيق
كما لا يخفى على المتفطن قوله واظن ان الحجة اه وانت تعلم ما فيه من الفساد فان البديهة المذكورة
بهنا بديهة الوهم لا بديهة العقل فانها خلاف البرهان اذ البرهان دل على ان ما لا معاوق فيه اصلا

لا حركة فيه اصلا فانها لا توجد بدون تحدد الزمان ولا تحدد الزمان الا بالمحاذي سيما في الحركات الطبيعية
ولو لم يكن له محاذ فلم يتحدد له الزمان فلم توجد الحركة فيه فالعقل اذا لم يكن الحركة في الخلاء المذكور
المسلوب عن امارات المكان وقد كان الكلام بعد ثبوتها وايضا كانت الحجة منكشفة مبنية على تسليم الخصم
للحركة فيه فالمنع عليها في المثال المضروب في غير موقع قلت لعل تسليم الخصم اياها بالنظر الى تحديد الفاعل
بالارادة للزمان كما ذكرنا مرارا وان صلوح الامارة ايضا بالنظر اليه او بالنظر الى محاذ خارجي غير
قوام الملاء فان المحاذي الخارجي لا ينحصر في الملاء والضرورة التي ذكرها المص بان الحركة لا تتوقف
على المحاذي خارجي غير قوام الملاء ايضا في حيز الخفاء فان كثيرا ما يلاحظ العقل جوازه في بادي الراي
والبرهان يقتضي خلافه كذلك جواز الحركة في المثال المضروب فانه يجوز العقل وجودها بدون المحاذي
الخارجي والبرهان يقتضي خلافه كما ذكرنا في حركاتنا بالنسبة الى حركة الفلك الاعظم فان العقل
في بادي الراي يجوز بان يكون حركاتنا واقعة بدون حركة فلك الافلاك والبرهان يقتضي خلافه
فان حركاتنا لا توجد بدون الزمان والزمان لا توجد بدون حركته ولعل قوله فليتامل فيه اشارة
الى ما ذكرنا فافهم قوله لتشابه اجزاءه اه انت تعلم ان هذا لا يفي لنفي الحركة الطبيعية في المتشابه
الا ترى ان القائلين بالبعد المجرد يقولون بتشابه اجزاءه مع انه بعضها يكون طبيعيا لبعض دون
بعض وذلك لتمايز الاجزاء في الاوضاع والهويات كذلك الخلاء فيما وراء المحدد مع انه متشابه
يكون طبيعيا للبعض دون بعض لتشابه الاجزاء يجوز ان يكون تمايزها فيما بينها بالاوضاع والهويات
فيجوز ان يكون هوية بعض مع تميز وصفه عن الاخر مطلوبا لبعض الاجسام بالنظر الى ذاته
النوعية وهوية البعض الاخر كذلك ساير الاجزاء فلا ينفع التشابه شيئا قوله وح يجوز ان يحدد
الخ قد سبق منا تحقيق تحديد الارادة للحركات كلها طبيعية كانت او قسرية او ارادية ولا باس
بان يريد بان المحدد للزمان في الحركات كلها هو ارادة الباري جل شانه لكن لا على طريق تحديد
التحرك المريد لحركته للزمان بل على طريق التحديد النظم الكلي للاشياء وهي الغاية العائدة المحددة

٣٧

الحمد لله لجميع الاشيا باوصافها الاجسام بحالتها الطبيعية والقسرية والحركات مع المعادقات الداخلية
والخارجية بالازمنة المناسبة لها زايد على ما لا يخلو عنها دمقتض الحركات في الاجسام الحالة المقتضية
بالمعادقات بالازمنة المناسبة لها ناقصة عما يقابلها وبهذا التحقيق منا من الجانب المتكلمين يهدم اساس
بنيان البرهان المذكور من جانب الحكماء على ابطال الخلاء قوله لكن الشيخ قال انه قد عرض لي في
زمان التحصيل شبهة عويصة على طريق الشيخ وهي ان حركة الافلاك ارادية عندهم والحركات
لم يتعين الا المعادق عنده ولا معادق داخلي او خارجي فيها على رايهم فكيف يمكن الخلاص عنها
المعوز عندهم ان لا قسر في الفلكيات ينبغي انه ليس فيها حركات قسرية وكذلك لا قسر عندهم
لاشكالها الطبيعية واما انه لا محدد لزمان حركاتها فلم يدل عليها دليل بعد وح يجوز فيما تحت
المحدد كالفلك الثامن بمثل زحل داخلة او خارجة او غير مماسة بها بالامكنة وقد قال بعض الحكماء
ان العلم الموسيقي ماخوذ من اصواتها وانما يحدث الصوت بالمدافعة وبهذا اقول وان لم يعتمد
عليه ولكن لم يدل البرهان على البطالة والتجويز كاف لما نحن بصدده واما المحدد فيجوز ان يكون باس
بالحمد ومخالفته في الحركة للفلك الثامن له دخل في التحديد والحق انه كله تعسف والمحدد للزمان
انما هو الفاعل المختار بارادته الكاملة المتممة لنظم العوالم وهي التي اقتضت كل شيء على وصف مناسب
لوجوده على اي حال فالحركة في الخلاء اقتضتها على نحو زمان مخصوص والحركة في الملاء اقتضتها على
نحو زمان زايد عليه نعم للمعادقات دخل ما في التحديد انهم كالطبايع في الاشكال للاجسام و
المقتضي لها هو الله تعالى فكل المحدد للزمان في الحركات هو الله تعالى لتلك الدقيقة العظيمة الشان
وللمعادقات دخل ما في الاقتضاء ويوجد ذلك التحديد في نفس تلك الارادة في الحركة في الخلاء
وفي الملاء ودخل ما للمعادقات ايضا وانما كررنا الكلام تنبيها للغافلين والقاطنين المتعسفين قوله
ولا يتم الحجة البتة لا يظهر وجه تاكيد النفي ههنا دون الاول فان غاية ما قال المصنف ههنا لا يتم الاول
من ابطال الخلاء في الامكنة المحددة من وجود الحركة الطبيعية فيها بدون معادقة فقد عرفت اتفا

وقد يسلك المتقدمون في ابطال ... لا يتم
... الاستغنا ... العوام
... ذلك ... الزمان ...
المتقدمون ... الزمان لطبايعهم
... فيها
... ح

مساواة لا يساوي في حركة الخلاء والملاء في هذه الصورة ايضا لتعين الزمان من الفاعل المختار حيث قدرته
وحفظها في الحركات الثلث المذكورة وزيادة الزمان في الحركتين المفروضتين الاخيرتين فرضا من المعاوق
كما لو حضنا مرارا وان اشتهر ما قال المص سابقا في تتميم الحجة من لزوم شرطية كاذبة لوجود الخلاء فهو جار
المقام الثاني ايضا بانه لو وجدت الحركة القسرية الواقعة في الملاء بدون معاوقة ميل طبيعي فيه يلزمها
الشرطية الكاذبة وهي انه لو وجدت معاوقة مخصوصة لهي معاوقة معاوق داخلي على النسبة المذكورة تساوي
زمان ما لا معاوق داخل فيه لما له معاوق داخلي فيه مع الاشتراك في معاوقة الملاء وح لا يظهر لاستحالة
الخلاء ووجوب الملاء دخل في عدم تتميم البرهان في المقام الثاني على ان المعاوق الداخلي في الحركات القسرية
ظهر وجوده كالخارجي مثل قوام الملاء في الحركات الطبيعية المورودة في تتميم ابطال الخلاء واثبات معاوقة الملاء
ولم يثبت ضرورة اثبات الملاء وابطال الخلاء بدليل قطعي فيه كما لم يثبت وجوب وجود المعاوق الداخلي
في الحركات القسرية بدليل قطعي بعد وبالجملة لم يظهر فرق بين قوة ابطال الثانية وضعف ابطال الاولى كما
يظهر من كلام المص قوله ولا يلزم مساواة الزمان الخ كما مر سابقا بانه في المقام الثاني وهو مثل الاولى
في القوة والضعف قوله وثانيهما ان المعاوق الخارجي اه انه قد عرفت سابقا ان مناط الدليل المذ
على ان المحدد للزمان انما هو المعاوق دون الطبيعة قوية كانت او ضعيفة والميل القسري والارادي على ما هو
مذهب الشيخ فان كل واحد منها انما يقتضي الحصول لما توجه اليها على اقرب الطريق وليس لها حد معين من الزمان
فلا بد للتحديد من المعاوق فلو لا التحديد المعاوق للزمان لم يلزم استحالة مساواة زمان الخلاء للملاء فرده المص
بان المعاوق ان نشأ تكسير الميل من القوة الى الضعف فان الضرورة شاهدة بان الحجر المرمي
الى فوق لو لا معاوقة طبيعية للحركة القسرية حدث فيه ميل قوي بسبب محرك القوي واذا وجد فيه معاوقة
الطبيعة متيلبا الى اسفل حدث فيه ميل ضعيف وقد عرفت ان الميل الضعيف لا يتحدد به الزمان
فالمعاوق كذلك فان قلت قد يكون للعلة تاثير في شيء لا يكون لمعلولها تاثير فيه قلت حاصل الرد منع
المقدمة الماخوذة في الدليل صريحا او ضمنا هي ان الزمان انما يتعين بازاء المعاوق وهو يزيد بازدياده وينقص

٧٧

٣٨

قوله قد يكون للعلية ايضاً
للمعاوق دخل في تحديد الزمان
ويمكن بالقبيل الضعيف دخل
منه

وينقض بانتقاضه فلابد لاثباتها من الدليل والتجويز الصرف لا يكفيه وما ذكره المص سند للمنع وبيانه
انه حكم العقلية من الاحكام الواقعة التي يجدها العقل بشهادة البديهة او البرهان وظاهر ان في المعاوق ايضاً
يجد العقل بشهادة الوجدان التاثير في تكسير الميل فقط ولضعفه كضعف قوة الماء من الارض وليس
للضعف تاثير في تحديد الزمان فليس للمعاوق القوي تاثير فيه واجاب عنه المص من عند نفسه بقوله اقول
اه وحاصله ان البداهة المذكورة وهمية بل العقل المرتاض بالنظر الطبع يحكم بان الطبيعة في الحركات الطبيعية
انما تقتضي الحصول في الحيز الطبيع والمعاوق يمنعها وليس المراد من الاقتضاء عدم التخلف ولا من المنع اقتضاء
عدم الحصول لكن ضرورة وجود التخلف بينهما بل المراد بها الملائمة والنافرة كملائمة الاشكال الطبيعية بالنظر الى
الطبايع ومنافرة الاشكال القسرية بالنظر اليها فاذا اقتضت الطبيعة للحصول في الحيز الطبيعي عند
الخروج عنه فلحقها قاسر ضعيف اعني معاوق ضعف ولم يمنع عنها بالكلية للضعف يمنعها على سبيل
التضعيف والنقصان فيلزم التراخي من هذه الجهة ووجب تحديد الزمان فانقلت ان الطبيعة بنفس ذاتها
تقتضي التقرب الى الحيز الطبيعي والمعاوق بنفس ذاته تقتضي التبعيد عنه فيلزم من هذين الاقتضائين
ان يكون الزمان المعين للحركة الطبيعية في صورة المعاوق امر بين غاية التقرب والتبعيد اي يكون
امرا متوسطا بينهما واذ ليس للغايتين حد فلم يكن للوسط ايضاً حد فلم يتعين الزمان من هذه الجهة
قلت ليس الامر كما زعمت بل كما قال المص من ان المانع يقتضي المنع بالكلية والطبيعة الحصول
لكن فوقع بينهما المعارض فتحقق التراخي وتعين الزمان فتامل وانت قد عرفت من ما ذكرنا
سابقا وآنفا ان تحديد الزمان يجوز ان يكون من الفاعل المريد المختار يقتضي حكمته التامة
والجود الكلي نظم كل شيء لما يناسبه والمعاوقات وعدمها والبطؤ والسرعة لتعين الزمان في عالم الحركات
كما لو حنا مرارا قوله مجازان يذهب اه اقول لا يعقل الفرق بين المعاوق الخارجي كقوام
الملاء مثلا والداخلي في حق تحديد الزمان فان الحركة القسرية مع المعاوق الداخلي اذا وقعت كما
في الحجر المرمي الى فوق لوجد في اثناء الحركة معارضة للحركة الى الفوق كما يشهد به الفطرة السليمة فانا

وان سلمنا ان الطبيعة تحدث بها ميل ضعيف ولكن لا نسلم انه لا توجد المعارضة منها ومن حركتها بل المنع
لا المعارضة موجودة في اثناء الحركة فيهما كما في الحركة في الملاء ويوجد معارضة ملاء الحركة في اثنائها وان
لم يحصل منه ميل ضعيف وبالجملة للتعارض والتدافع دخل في التحدد كما قاله الشارح في الحركة في الملاء
سواء حدث في مبدأ الحركة ميل ضعيف كما في الحركة العشرية اذ لم يحدث كما في الحركة الطبيعية وكنت
قد عرضت الشبهة على الاستاذ العلامة طاب ثراه وقت القراءة فسكت وتامل فيها فحسبنا قوله
من مجموعه خلية جسم اجزاء انت تعلم ما فيه من الفساد وان مبناه على اثبات التخلخل والتكاثف الحقيقيين
ولم يثبت الا بدليل قطعي سيما على طريقة المتكلمين الذاهبين الى وجود الخلاء فانهما من فروع وجود الهيولى
كما قالوا وهم ينكرونه او من بقاء وجود اتصال الجسم بعينه وهم ينكرونه ويقولون بتالف الاجسام
من الجواهر الفردة فلا يجوز التخلخل والتكاثف عليها الا بازدياد الاجزاء فيها فلم يكن تخلخلا حقيقيا
الا ان يقال ان هذا الكلام الزام من جانب المتكلمين على الحكماء القائلين لهما حقيقة قوله فان الماء
المنجمد اه هذا لا يصح للاستناد وان كان الزاما على الحكماء كما قررنا اولم يلزمون ادعوا بهم بالتخلخل
والتكاثف الحقيقيين في صورة انجماد الماء واذابته بل يكون فيها تخلخل الاجزاء الرقيقة الهوائية فيها
في الاول ودفعها من بينها في الثاني قوله فلنتامل فيه اه ووجهه ظ فان انتقال الجسم الاخر
الى مكان هذا الجسم المتحرك في اول الوهلة او اخيرا لا يستلزم الدور بل حاله كحال شطار الرحى كما
ان حركة احد شطريه لا يتوقف على حركة الشطر الاخر بل يستلزم كل حركة حال الجسم المتحرك
الذي فرضت حركته او لا يستلزم حركة قدامه وحركة قدامه حركة ما جاوره وهكذا حتى يصل الجسم
المتحرك في مرتبة ثالثة او رابعة الى مكان الجسم الذي فرض اولا حركته فلا يكون الدور دورا توقفيا
بل دورا معيا قوله الى ان يتموج العالم اه فيه ان التموج مستبعد والمستبعدات قد يلزم بضرورة
البرهان كما التزموا حركة كرة الارض بتمامها بحركة نقيل كالنملة بضرورة انطباق مركز ثقل الارض على
مركز العالم كما هو المحقق والحق انه ليس المقصود ههنا لزوم المستبعد بل لزوم المحال وهو خرق الفلك

الفلك او كون حركته اينية او تداخل الاجسام والكل محال بيان الاستلزام ان المتوجه الى القدام مثلا اما ان ينتهي
فما بينها الجسم المتحرك والفلك فيستلزم التداخل او يرتقي الى الفلك فاما ان تحرك الجسم الذي يلاقي جزءا من
الفلك لتلك الجزء او يداخل فيه او تحرك الكل اي كل الفلك من مكانه الى غيره فيلزم المحذورات المتعددة
كما لا يخفى على المتأمل قوله ودفعه كما اذا الخ يحتمل ان يراد بكون ارتفاع الجسم دفعة او انخفاضه في آن وهو
الظاهر من عبارة السؤال والجواب ويحتمل ان يراد به ارتفاع الوسط والاطراف معا وتوجيه الثاني انا اذا
رفعنا احدهما من الاخر دفعة يلزم بحيث يرتفع الوسط والاطراف معا من المنطبق عن المنطبق عليه
فلا بد من دخول الهواء من الطرف فحين كونه على الطرف يكون الوسط خاليا وسيأتي تقرير آخر
بهذه الشبهة بحيث لا يندفع اصلا كما سيأتي فانتظره مفصلا قوله والا لذهبت الزوايا الخ فان
قلت يجوز ان يكون تلك الزوايا الخ منتزعات من ذلك السطح وليست في الاعتبار بل تنقطع بانقطاع
الاعتبار فلم يلزم الخلف على هذا الطريق قلت ارتفاع الاجزاء وانخفاضها في الخارج على طريق الزاوية
انما يتصور لوقوع خطوط متلاقية على حد فيه فاذا لم ينسب الى السطوح المستوية يكون تلك الزوايا في
الخارج ويلزم الخلف واذا انتزاع الزوايا بدون وقوعها في الخارج لوجد في السطح المستوي ايضا بان ينتزع
خطان متلاقيان بالمبدء في ذلك السطح فالمراد بوقوع الزوايا في السطح بحيث يخرج عن الاستواء
ووقوعها في الخارج نعم على ما ذكره الامام جدل آخر ذكره المص ح قوله فالجواب عن الاول اه يمكن
الجواب في المثال المضروب اعني الماء المنجمد والمتخلل بدخول بعض الاجسام الرقيقة في اثناء اجزائها
وخروجه عنها ايضا كما مر الا ان يحمل المثال المضروب توطية للاعتراض مع النقض ان ازدياد الجسم وانتقاصه
بدون مداخلة جسم آخر وخروجه عنه جائز عندكم وما ذلك الا بوقوع الخلاء فيه ورفعه عنه كما اومأ
اليه سابقا في تقرير السؤال فليس الجواب الا بالتزام التخلخل الحقيقي فان قلت ان التخلخل الحقيقي
لم يثبت بعد قلت يكفي له منع الالتزام التجويز الصرف قوله ويحتمل الثالثة اه وانت تعلم انه لا يتحمل
الثالثة على التقرير الذي قررنا اخرا من ارتفاع السطح المنطبق عن السطح المنطبق عليه دفعة بما يكون

الوسط والاطراف مرتفعا معا فانه اذا وصل الهواء من الخارج الى منتصف ما بين الوسط والطرف مثلا
يكون الوسط لا محالة خاليا ضرورة ان الانطباق قد ارتفع ح ولم يصل الهواء من الخارج الى الوسط عند
وصوله الى المنتصف مثلا ونقول بتقرير آخر ان الارتفاع تابع للحركة التوسطية ودخول الهواء من الخارج
الى الوسط تابع للحركة القطعية المعينة في زمان معين ففي نصف ذلك الزمان لا يصل الهواء من الطرف
الى الوسط بل يكون ما بينهما فقد تحقق الارتفاع في ذلك النصف من الزمان ولم يصل الهواء في
ذلك الزمان الى الوسط لا يتصور ذلك بدون الخلاء وتقريره على النمط النفيس قد عرض للقوم اجوبة
اخرى جلها بل كلها واهية لا يخفى للمحصل ان يضع اليها وغاية ما تقرر لدفعها ان الهواء يحدث من
المنطبقين وقت الارتفاع فيتصل مع الهواء الداخل وفيه ان الحادث عندهم مسبوق بمادة ولا مادة
هناك ويمكن ان يقرر مادة الجسمين المنطبقين مادة للجسم الحادث لاتحادها في العنصريات ثم ههنا شبهة
قوية اخرى على ابطال الخلاء بل هو التحقيق عندي يبنى على برهان وجود الخلاء وتقريره انا اذا طبقنا
سطحا على سطح فلا يمكن الانطباق الا بخروج ما بينهما من الجسم الغريب كالهواء مثلا والسلب الكلي
وهو سلب كل قطعة من الجسم الغريب الذي بينهما اما ان يصدق قبل ان الانطباق او لا والثاني باطل فانه
لو لم يكن السلب الكلي قبل آن الانطباق فلا بد من بقاء بعض القطعات قبله بالضرورة فيخرج
ذلك البعض اما في آن الانطباق وهو فاسد من وجهين الاول ان الآن لا يصلح ان يقع ظرفا
لحركة الخروج والثاني ان حصول الانطباق من السطح ينافي بالذات لان يقع جسم بينهما او يخرج
ذلك البعض فيما بعد آن الانطباق وهو افحش لما ذكر فتعين الشق الاول وهو حصول السلب الكلي
قبل آن الانطباق وظاهر ان فيما قبل الانطباق لم يحصل الانطباق فتحقق السلب الكلي في
الزمان السابق للجسم الغريب فيما بينهما مع عدم حصول الانطباق وما ذلك الا بوقوع الخلاء بينهما
وهو ممتنع بالذات عندهم فلا يقع في المراتب العقلية الواقعية كما صرحوا به فكيف يمكن في المراتب
الخارجية الانفكاكية وفيه نظر وله جواب اظهر من بعض رسائلنا كغاية العلوم وغيرها الباب الثالث

بحث الحركة قوله الحركة وما صدقاتها الخ قد ذهب الى بعض الاوهام ان الحركة بديهية لا حاجة الى
تعريفها وذهب بعضهم الى انه نظري قابل للتعريف الحقيقي وآخرون الى انه بديهي يعرف بالتعريف اللفظي
تعينا للمراد او موضع البحث قبل الخوض في عوارضها فقالوا في تعريفها الخروج يسيرا يسيرا او لا دفعة او
تدريجا فيرى بعضهم انه تعريف دوري لاخذ الزمان في تعريف التدريج واشار له بانه مقدار للحركة معدل
عن التعريف الى تعريف آخر وهو ما ذكره المص بقوله انها كمال اول لما بالقوة من حيث ما هو بالقوة وكان
ذلك خطاء منه لانه يجوز ان يكون تعريفا لفظيا ويحمل الدور فيه او فيه ليس دور حقيقة كما حقق وان
مفهوم التدريج الا انها لي ويكون له تصورات اولية مع قطع النظر عن الزمان مع ان التعريف المعدول
عنه والمعدول اليه سيان في نفسا المذكور فان القوة ايضا لا يعقل بدون الزمان فانها عبارة عن
قصد شيء في زمان ووجدانه في زمان آخر كذلك الاولية الماخوذة في التعريف المعدول اليه ايضا فيه
خفاء بالنسبة الى معرفة بالفتح فلا يصلح للتعريف واذا وقع هذه التشويشات في تعريف المعدول
اليه والنقض فيه خفاء بالنسبة الى الحركة اختار المص التفسير الثاني للحركة ودفع الغبار عن وجهه بحيث يدفع
الاوهام اللاحقة للمتوهمين فمهد اولا ان الحركة وان كانت جليا ينظما في المحسوسات الوضعية غير قابلة
لاعمال الفكر والنظر فلا يعرف تعريفا حقيقيا لكن يعرض له اشتباه في المعنى المراد بتعدد معانيها فاذا
اريد البحث عنها في فنها لا بد من تعيين مراده كما هو داب المحصلين المصنفين في الفنون وبهذا اندفع
وهم عدم التصدي لتعريفها لجلائها ثم المعتبر لا بد فيه من الضبط اي الجمع والمنع لتحصيل الفائدة المذكورة
التي هي رفع الاشتباه وبهذا دفع وهم ان هذا التعريف لفظي وهو يجوز بالاعم والاخص فما وجه التفتيش
بهما في المعرف الجامع والمانع ثم مهد ان هذا المعنى بالكسر وان كان اخفى بالنظر الى المعنى ولكن قد يقصد به
دفع الاشتباه والتمهيد للمباحث التي يترتب عليها احكامها الآتية المقصودة في الفن فلا يضر خفاءها
لان الخفاء هو في التعريفات الحقيقية دون التفسيرات التي تورد لاغراض اخر ثم مهد ان هذا التفسير
وان لم يكن تعريفا حقيقيا لجلاء المعرف بالفتح لكن يشبهه يراعي فيه ما يراعي في التعريفات الحقيقية من الاحتراز

عن الدور وعما شابه الدور وان لم يكن دورا حقيقيا وبهذا دفع وهمين غامضين بهنا الاول ان العدول
عن التعريف المشهور المعتبر عند القدماء لا يلائمه فان الدور لا يلزم الاحتراز عنه في التعريفات اللفظية
فانه ليس بدور حقيقة كما ذكره الوهم الثاني ان الاحتراز عن الدور او عما شابهه اذا لزم فعليك ان يعدل عن
التعريف المختار الى التعريف الذي فيه ايضا دور لاكتفاء الدور بهو كمال اول لما هو بالقوة فان القوة
والاولية اخذ الزمان في تعريفهما كما ذكر اما دفع الوهم الاول فظاهر لمن له ادنى تامل واما دفع الوهم الثاني
فانه الظاهر ان الاولية يعرف بانها انما يعرف بمعونة الزمان بان يكون شيء في زمان وشيء اخر في زمان
اخر وليس لهما الا معنى ما بينها الانتزاعية التي احدثت بالنظر الى الزمان واما القوة فهي امر حقيقي موجود في
الخارج لا يلزم اخذ الزمان في مفهومه في الاصطلاح الخاص الذي يعرف وكذلك الاولية لا يلزم ان يكون
بالزمان بل كالمعنى اعم وفيه شيء لا يخفى على المتامل كما سياتي قوله بالقوة من كل وجه اه تحقيق المقام
ان القوة عندهم عبارة عن فقد شيء اي صفة حقيقية غير اضافية محضة عن شيء في زمان ووجوده في
زمان اخر وهذه القوة عندهم امر موجود في الخارج كالسواد والبياض معدودة من مقولة الكيف ويقابلها
الفعلية فاذا اطلقت الفعلية على شيء بطل معنى القوة للتنافي بينهما فالمعاني الاضافية الصرفة لا يكون
بالنظر اليها معنى القوة كما قالت الاشراقية ان البعد المجرد وان عرض له الاضافة بالنظر الى الممكن
وهي المكانية للاجسام اذا وقعت فيه وقد ينقطع هذه الاضافة عنها اذا اخرجت عنه لكن الاضافة
الخاصة بالنظر الى الجسم الخاص قد يعرض له وقد ينقطع عنه فهذا المعنى ليس بقوة عندهم لعدم كونه
صفة حقيقية فلا تزاحم هذه الاضافة لكونها مجردة عن المادة التي هي عبارة عن محل القوة وكذلك
الواجب شيء ليس له قوة بالنظر الى صفاته الاضافية كالرازقية لزيد وعمرو والخالقية تعالى للكل الواحد
منها لتلك الدقيقة فيلخص من هذا ان القوة انما يوجد بالقياس الى صفة حقيقية وهي اليه صفة
حقيقية كالفعلية والوجود وح ومنه ما قال المص لو كان شيء بالقوة من كل وجه لكان وجوده وكونه
بالقوة ايضا بالقوة فيلزم التناقض وخلاف المفروض ولا يرد ما اورد ان القوة والوجود يجوز ان

يجوز ان يكون امرا اعتباريا لا يوجد القوه بالنظر اليها وذلك لان القوه صفه حقيقيه كما ذكرنا والوجود
وان تصور كونه اعتباريا فهو ايضا ليس باضافه محضه فالقوه يوجد بالنظر اليها والمنع انما هو بالنظر الى
الاضافات المحضه وكذا لا يرد ان بعض العالم الذي فرض فيه الفعليه من كل وجه عبر عنه الواجب تعالى
والمجردات مع ان كل واحد منها لا يصلح لان يكون فيهما فعليه من كل وجه كالرزاقيه والايجاد للحوادث
وغيرها فانها لا فعليه فيها من هذه الوجوه بالضروره وذلك لان الفعليه المقابله للقوه المذكوره ايضا
اخذت النسبه فيها بالنظر الى الصفات الحقيقيه وليست تلك الصفات المذكوره منها قوله ان يخرج
فيها الخ وذلك لما عرفت من معنى القوه من سلب الصفه في وقت ووجودها وقت اخر
فالصفات اللازمه الدائمه او المفارقه ليست القوه بالنظر اليها اصلا قوله وقد يكون بتدريج اه
اراد بالتدريج التدريج الاتصالي الذي لا يكون لمعروضه جزء اصلا وان كان طرفاه فلا يرد ان مجموع
الانتقالات الدفعيه الواقعه في مقوله الجوهر مثلا كانتقالات المني في اطواره ايضا بتدريج فلم يصح
قوله ولا تنافي الا في معقولات لعدها بعد قوله على نحو من الدور اه قد عرفت ما فيه من التعريف المعدول
عنه والمعدول اليه كلاهما مشتملان على نحو من الدور فلا يكون هذا وجها للعدول فان القوه ايضا
قد اخذ الزمان في تعريفها لما عرفت من انها عبارة عن فقد شيء في زمان ووجوده في زمان اخر وكذلك
الادلة المأخوذة فيه ولا ينفع ما قلت سابقا من ان التدريج له مفهوم اضافي فقط لا يعقل الا
بالزمان والقوه لها حقيقه خارجيه لا يلزم ان يكون مقصورا بالزمان لان كل واحد منهما له مفهوم وحقيقه
في الخارج فالتدريج مفهومه ما عنيه بان يكون شيء بعضه في زمان وبعضه في زمان اخر وحقيقته
اعني منشأ انتزاعه امر في الخارج ينتزع منه هذا المفهوم كذلك القوه لها مفهوم اصطلاحي وهو
ما ذكرناه وله منشأ وحقيقه وهي الكيفيه الخاصه التي يكون من خواص الماده ويكون باطله في
الخارج عنه دور والفعليه فالدور بالنظر الى المفهوم لازم عن كل واحد منهما وبالنظر الى الحقيقه والمنشأ
غير لازم من كل منهما فلا يصلح استتباع الدور سببا للعدول بل السبب هو تعيين المراد والتصحيح

بالجهات التي يثبت عليها الاحكام الآتية فافهم قوله كك بحركة وبتدرجه اليه اه وحاصله ان المراد
بالكمال ههنا الفعلية ولا شك ان المتحرك له فعلية بالضرورة حاثاً كما نعقلها ونقابلها بمعنى
القوة بالقياس الى الصفات الاخر كك نعقلها بالنظر الى الوصف الذي هو التحرك فاذا
كان المتحرك على المبدأ يعلم قوة المتحرك فاذا فارقه نعلم فعليته بالضرورة وانما اورد المص
حديث قوة التحرك في بيان فعليته وشرحنا كلامه على طبق عبارته لان الاشياء تعرف بالمقابلات
فان قيل ح ان التحرك ممكن ونسبة الوجود والعدم اليه سواء فكيف يعرف الممكن بالفعلية التي
هي عبارة عن الوجود قلت ان الوجود والعدم قد يفيدان ما بالتعقيدات الايجابية او السلبية
فالمقيد يكون كاشفاً عن الحقائق الامكانية الخاصة بالنظر الى الخصوصيات الماخوذة فيه كتعريف
الجوهر بالماهية التي اذا كانت موجودة في الخارج كانت لا في موضوع وغير ذلك ح ما قال المص
في الوجه الثاني لبيان كمالية التحرك انه يصل به الى الكمال اي المنتهى وكلما كان كك فهو
كمال فقد منع على الكبرى فان التوسل ههنا ليس بمعنى الافادة بل بمعنى المداخلة فان الاعدام
قد يكون دخيلة في الوجودات مع انها ليست كمالا اللهم ان يقال ان المدعى بديهي والبيان تنبيه
قوله يعني التحرك اول اه يقرر الاولية ههنا من جهتين من جهة الذات فان التحرك دخيل
في الوصول الى المنتهى والدخيل هو العلة والكان من الشرائط والعلة مقدمة بالذات على المعلول
ومن جهة الزمان فان التحرك يقع في الزمان المقدم على ان الوصول ولا ينافي من اجتماع
المقدمات بالجهات ثم المراد بالاولية ههنا الى الشيء اعم من ان يكون بالنظر الى كل الحركة او الجزء
الوهمي منها وكك النظر في الشيء اعم من ان يكون شيئاً حقيقياً او اضافياً فيشمل التعريف لجزء
الحركة وكلها متناهيا او غير متناه فالحركة السرمدية الغير المتناهية وان لم يكن اولا ما بنسبة الى
المنتهى لكنها نهيته من شان اجزائها كك وكما ان الزمان عندهم مقدار متصل منشأ التقدم
والتأخر اي لتقدم بعض اجزائه على بعض وان لم يكن منشأ لتقدم كل الزمان على شيء تأخره

وتاخره عن شی کک الحرکة کمال اول بالنظر الی کله او جزوه نظرا الی الجهتین حقیقیا کان او اضافیا منوع
واما مثال هذه التسمیات یوجد فی التعریفات الاصطلاحیه کالجوهر بمعناه الموجود فی الخارج لا فی موضوع
انتج الصور الذهنیة منه لیست بهذه الصفه فیراد به من شان ماهیتها الکلیة ان لا یوجد فی الخارج الا فی
الموضوع کک الحرکه من شان ماهیتها ان یتصور بین اجزائها الاولیه من الجهة المذکورة قوله وذلک
من جهة الحرکه اه وذلک ان توجه بالنظر الی الحرکه التوسطیه لکن بالنظر الی ذاتها بل بالنظر الی اختلاف
نسبتها الی اجزاء المسافه فان المتحرک کما یکون بالقوه الی انتظار الحرکه القطعیه کک یکون فی اثناء
الحرکه بالقوه من جهة وصول التوسطیه الی هذا الجزء من المسافه وذلک الجزء فانقلت اختلاف
النسب لا یوجب القوه فانها یکون بالنسبة الی الاوصاف الحقیقیة دون الاضافیه کما عرفت والا
یلزم کون المفارقات ذوات قوه بالنظر الی تبدل اوصافها النسبیه کالمحاذاه لزید وعمرو والزمانیه وغیر
ذلک قلت ان المراد باختلاف النسب ههنا اختلاف الاوضاع مثلا واختلاف الاوضاع لوجب
القوه بالضرورة لوقوعها فی الخارج کما هو المقرر عندهم الا ان یقال ان تبدل الاوضاع او
اعتبر مع التوسط یکون حرکه قطعیه فان التحقیق عند المص کما سیاتی ان القطعیه عبارة عن
التوسطیه مع الامتداد والتنافی اعنی الافراد المتبدله من المقولات کالوضع السیال والاین
کک مثلا فاعتبار التوسط مع هذه الاوضاع والالوان مثلا اعتبار انتظار القطعیه واطرافها
قوله کمال اول لما هو الخ واعلم انهم عرفوا الحرکه بهذا التعریف ولم یبینوا انه تعریف للحرکه
التوسطیه او للقطعیه وسیاتی بیانها والظ من کلام الشیخ وغیره من المحققین انه تعریف
للتوسطیه واخذ القوة المذکوره فی تعریفها بالنظر الی اجزاء القطعیه کما ذکر المص لا یضر فان
التوسطیه یعرض لها تبدل الاوضاع والاین والکیفیات والکمیات فلا مضایقة فی
ان تشرح حقیقتها بالامور الماخوذه من عوارضها ولکن فیه خدشة عظیمة هی ان الحرکه
قد حققها المص انها من مقوله الانفعال وظ ان المراد لها فی ذلک المقام هو الحرکه

قوله ان المراد اه اختلاف النسب او بعبارة الارادة
لیست متعدده بل ان تبدل النسب یستلزم تبدل الاوضاع
وذلک ان ذی الشی ... تبدل الاوضاع
ایضا ... فقط والبیان ... قال شارح
کلها و ... اه ... ان الحرکه
اختلاف النسب فی کلها ... بالعرض ...
دایم ذلک الامر ...
[illegible]

المفسرة ههنا مع ان التوسطية لا يصلح لان يكون من تلك المقولة لا وجودها في الآن وعدم وجود
معقولية الانفعال فيه لاخذ التدريج في مفهومه الا ان يقال ان المحقق كونها من المقولة غير التي
المفسرة ههنا وسياتي ما فيه تطلق على معنيين اما بحسب الاشتراك اللفظي او بحسب
الحقيقة والمجاز بان يكون التوسط بمعنى حقيقيا والقطعي بمعنى مجازيا وهو الظاهر من كلامهم كما لا يخفى على
المنع الامر الممتد امتداد المسافة فان المراد بامتداد المسافة امتداد الفرد التدريجي الغير القار
دون امتداد السطح او الخط الواقعين في الحركات الاينية عند حركة المتحرك في الاين فانها لا توجد
في الوضعية التي هي ام الحركات والكيفية وغيرها والحركة ههنا عام لا يختص بحركة دون حركة
ولا ينافي الا على تقدير القول بذلك الفرد وسياتي في كلامه ما يقتضيه اللهم الا ان يقال ان المعنى على
طريقة القوم واما مذهبه كما يشعر به بعض عباراته الصريحة في مبحث الزمان وعليه بناء الحكم ههنا
ثم اعتبار الامتداد في الحركة القطعية باعتبار المسافة المذكورة اما بحسب الدخول كما هو الظاهر من كلامه
فيما سياتي ان القطعية حقيقة اعتبارية ملتئمة من الحركة التوسطية والامتداد المسافي والتيام
الحقيقة انما يكون من الجزء دون الخارج او بحسب العروض كما يفهم من بعض عباراته كما لا اشارة
فانه مثلها بالطبيعة المائية المتقدرة بالامتداد العرضي الجسمي وذلك انما يتم اذا اعتبرت التوسطية
من حيث عروض المسافة بالمعنى المذكور لها ولم يجعل خارجا عن حقيقتها فان قلت ان الامتداد
المسافي بمعنى الفرد التدريجي انما يقوم بالجسم دون الحركة التوسطية الا ترى ان الاين الغير
القار وكذا الوضع الغير القار انما يقوم حقيقة بالمتحرك دون الحركة التوسطية فكيف تعد من
عوارضه قلت يكفي في العروض على الاتحاد منهما ان يكون احد الشيئين قائما بالاخر ومنها ان يكون
كلاهما قائمين بشيء ثالث كمفهوم الكاتب والضاحك القائمين بالانسان وكل واحد منهما عرضي
بالنسبة الى الآخر بمعنى الخارج المحمول وههنا حال الحركة التوسطية والفرد التدريجي من هذا القبيل
والامتداد من قبيل العارض يحصل في كل واحد من المعنيين المذكورين والوصفي السالم اخرجناها في مقامه

في مقامه قوله فطري لكن اه اقول حكم الفطرة ادعائي فان بعض المحققين ينكرون وجودها في الخارج
ويثبتونه في الذهن وبعض اخر يوردون على وجودها في الخارج ادلة ضعيفة لم تتم لعدم انقطاع الوقت بذكرها ثم
لا شك
اقول في اثبات وجود القطعية في الخارج اولا بان وصولات المتحرك في حدود المسافة وابعاضها
في عدم قرارها هي اما موجودات خارجية او مخترعات ذهنية على الاول لابد ان يكون على الاتصال والا يلزم
انحصار الغير المتناهي بين الحاصرين او الاجزاء التي لا تتجزى او انبتات الحركة فما بين الحركة المتصلة التي حيث
وجودها في مبحث ابطال الجزء بيان الملزوم ان الوصولات الآنية اما ان يكون متتالية او منتشرة في
لا تخفى
البين على الاول يكون غير متناهية غير متجزية منطبقة على المسافة فيلزم الخلف المذكور كما
خلاف
على من له ادنى فطانة وعلى الثاني يلزم الانبتات في الحركة المتصلة فهو ينافي اتصالها فيلزم
من
الفرض واذا كانت الوصولات على سبيل الاتصال وعدم القرار ثبتت امر متصل في الخارج
ثبتت
سيلان المتوسط والمتحرك على المسافة لا يجتمع اجزاؤها في الآن وهو المعني بالحركة القطعية
المسافة
المطلوب بلا كلفة وعلى الثاني لابد من الانتهاء الى متصل غير قار حاصل من سيلان المتوسط على
الخارجي
في الخارج ايضا فان الوصولات الانتزاعية الغير القارة لابد لها من منشأ الانتزاع والمنشأ للانتزاع
لابد له ان ينتهي الى امر موجود في الخارج بواسطة او بلا واسطة والا يلزم التسلسل كما لا يخفى والمنشأ
بواسطة او بلا واسطة للانتزاعيات الغير القارة لابد ان لا يكون ثابتا محضا والا يلزم اجتماع
ت
غير القار او الترجيح بلا مرجح فلا يكون الوسطية منشأ لها بالنظر الى ذاتها بل بالنظر الى حالات
غير قارة خارجية ولابد ان يكون تلك الحالات متصلة والا يلزم المحذورات المذكورة سابقا
فاذا
من الاجزاء التي لا تتجزى او انحصار الغير المتناهي بين الحاصرين او انبتات الحركة فما بينهما
المعني
ثبتت اتصال تلك الحالات المتصلة الحاصلة بسبب سيلان المتوسط على المسافة وهو
بالحركة القطعية و . ثانيا في بيان اثبات ذلك المطلوب بان المتحرك في المسافة
ومثلها لابد ان يكون له فرد من المقولة لا يكون له في الآن السابق ولا اللاحق فهذه الافراد

اما ان يكون موجودات خارجية او انتزاعية على الاول يلزم المفسدة المذكورة وعلى الثاني لا يكون
منشأ انتزاع افراد المقولة الغير القارة كالاين مثلا الافراد من الاين غير قار متدرج من المبدأ الى المنتهى متصل
منطبق على المسافة وكذا في الوضع والكيف والكم وهذا بالبرهان ذكرناه سابقا فالفرد التدريجي في كل مقولة لابد
من وجوده وح اما ان يكون التوسطية موجودة في الخارج كما تشبث به جمهورهم فيلزم وجود المجموع المركب من التوسطية
والفرد التدريجي في الخارج وهو المعنى من الحركة القطعية عند الله كما ستحققه او لا يكون موجودا فيه فح يكون الفرد
التدريجي فقط موجودا فيه وهو المعنى بالحركة القطعية على ما ذهب اليه البعض فثبت وجود امر متصل غير قار
حاصل من سيلان المتحرك ولا نعني بالحركة القطعية الا هذا فثبت المطلوب والبيان الثاني منشأ والكلام راجعا الى
الاول لكن لا دفع في التحاد وذكرته ثانيا لتشحيذ الخواطر الفكر قوله بل على النقض والتقرير اه هذا
اعم من ان يكون بالذات او بالعرض بالنظر الى الزمان كما قال الم فان الحركة القطعية اختلفوا في عدم
قرارها فقال بعضهم بانه بالذات كالزمان وقال بعضهم بالعرض بالنظر اليه بحسب وجود الزمان اه واما
بحسب الاذهان فيمكن ان يوجد الزمان والحركة في الآن فان العقل يقتدر على تصورهما فيه قوله والثاني
من المعنيين للحركة اه قالوا ان الحركة بالمعنى الثاني حالة واحدة بسيطة شخصية موجودة في الخارج بين المبدأ
والمنتهى بحيث يوجد في كل آن من زمان الحركة وفي اجزائه وكله ولا ينطبق على المسافة بل له نسبة سيالة
بالنظر اليها واجزائها [illegible] وادعوا الضرورة في وجودها الخارجي ايضا وانت تعلم ان هذا الضرورة
في معرض الخفاء فان القدر الضروري في اثناء الحركة هو الميل الخاص للمتحرك مع السيلان في
المسافة فلو كانت التوسطية عبارة عن السيلان فهو لا يلزم ان يكون امرا شخصيا ثابتا على انه
لا يمكن وجوده في الآنات وحدود المسافة والتوسطية موجودة فيها وان كانت عبارة عن الميل
فهو قد يكون موجودا قبل الحركة في زمان السكون الا ترى الى الحجر المعلق في الجو وان ارسل الى
السفل فان الميل موجود في حال التعلق ايضا مع التوسطية ليست موجودة في تلك الحالة وان كانت
عبارة عن المجموع المركب من الميل والسيلان المذكورين والميل مع حيثية السيلان او بالعكس

بالعكس فمن عدم بقاء السيلان يتشخصه في حدود المسافة والزمان يلزم عدم بقاء التوسطية فيهما

فيلزم خلاف ما مهدوه ادعاء ما سوى ذلك وامكان ما لبرهان فلا بد من اقامته ولم يتم بعد المكان

بالضرورة فهو في حيز الخفاء اقول غاية ما يقع في البرهان على المدعى ان المتحرك في زمان الحركة اجزاء

وتعدد حالة مغايرة لحالة السكون وبذه المقدمة ضرورية فهذه الحالة اما ان يكون موجودة في الخارج

او امرا انتزاعيا على الثاني لا بد من منشأ لانتزاعه ومنشأ انتزاع الانتزاعيات الخارجيات لا بد ان يكون بواسطة

او بلا واسطة موجودا في الخارج كما بيناه ان في السابق وعلى التقديرين لا بد من حالة موجودة في المتحرك في

الخارج سوى المتحرك والميل والسيلان في آن فاما ان يتجدد في كل آن فيلزم انحصار الغير المتناهي بين حاصرين

والاجزاء التي لا يتجزى او تنتفي في الآنات والزمان امر واحد متشخص سوى المذكورات وبهذا مثبت المطلوب

وبهذا البيان ظهر لك سقوط ما يزعم ان تلك الحالة هي الميل مع السيلان او الوصول الخاصة بكل

صحة قوله لزم اما تتالي الآنات الخ واعلم ان اللبيب المتأمل فيما ذكرنا يظهر له الدليل على

المطلب المذكور من لزوم تتالي الآنات والاجزاء التي لا يتجزى او الاعتبارات لكن لا بأس بان

نزيد بيانا وتوضيحا في ذلك وهو ان الاكوان اذا وجدت متشخصة متخصصة بحدود فاما ان يكون

موجودات خارجية او امورا انتزاعية على الثاني لا بد ان يكون منشأها موجودا بواسطة او بلا واسطة

امورا خارجية مختصة بتلك الحدود والا يلزم الترجيح بلا مرجح فان انتزاع الصفة من منشأها

في زمان قبل او بعد يفضي الى ذلك الترجيح كما لا يخفى على من له ادنى فطانة فتلك الموجودات

الخارجية اما ان يكون متشافعة متجاورة او يكون متفاصلة بينها مسافة على الاول يلزم تتالي

الآنات وتركب الجسم من الاجزاء التي لا يتجزى ضرورة انطباق الاكوان الغير المتجزية من الحركة

على الاجزاء الغير المتجزية من المسافة وانطباق اجزائها الغير المتجزية على اجزاء الجسم وعلى الثاني

يلزم اثبات الحركة في المسافات التي وقعت بين تلك الاكوان وهو مع انه لانه يهدم اساس

اتصال الحركة المتصلة فيلزم خلاف المفروض قوله الاكوان واحد الخ اي واحد بالوحدة المتشخصة

ذ وامور التوسل فان التوسل الميل
او جوا ان تحصيل الاجزاء المعروان
لا يتعين في الآن
...

ودون النوعية وان يلزم المحذورات المذكورة والمنع لوحدته الشخصية انما حاله الشخصية باقية من المبدء
والمنتهى من الزمان والمسافة بل بين كل جزء منهما وكل منهما قوله لكن ليس كلما لا يوجد الا في ان
الموقوف في الوجود لا يلزم ان لا يوجد الا في الموقوف عليه بل قد لا يوجد فيه اصلا كالابن بالنسبة الى
الاب فان قلت ان الموقوف عليه لازم للموقوف فالموقوف الا ان ظرف الموقوف يكون من افراد الزمنية
فيلزم ان لا يوجد التوسطية في ان من حدود الزمان قلت ليس اللزوم ههنا صفة للظرفية بل للوجود
في نفس الامر وانما يلزم التخلف في الاول دون الثاني فان قلت لازم الوجود ولا بد ان يتحقق في ظرف
وجود الملزوم او حسبه اي يكون منتزعا عن وجوده في ذلك الظرف لئلا ينتقض باللوازم الانتزاعية
الخارجية مع ان التوسطية اذا وجدت في انات زمان الحركة لا يتحقق فيها الزمان والمسافة قلت انما
يمتنع تخلف اللازم عن الملزوم مطلقا في اللازم مطلقا اي اللازم بحسب اي ظرف كان وليس
ههنا كذلك بل الزمان والمسافة لازمان للتوسطية بحسب ظرف الواقع او الزمان ولا شك انهما
لا يتخلفان عنها بحسب هذين الظرفين واما بحسب الان فلا لزوم بينهما فلا يستحيل التخلف ونظيره
قد ذكرنا سابقا ان الحركة التوسطية يلزمها القطعية وبالعكس مع ان التوسطية توجد في الان
دون القطعية وذلك لان اللزوم بينهما انما يكون بحسب ظرف الدهر دون الان
والمرجع واحد اذ هو نفي وجود الحركة اعم من ان يكون بلا واسطة في الاولين او بواسطة نفي لازمه
كالاتصال كما في الاوسطين او كالوحدة كما في الاخير قوله من وجهين اه بل من ثلثة اوجه
الاول ما قوله ان الحركة لا يعقل وجودها فانها من حيث كلها او بعضها لا بد لها من مبدء ومنتهى
ولا يعقل المنتهى ههنا فان كل قطعة من الحركة من المبدء الى المنتهى اما ان يحصل قبل ان الوصول الى
المنتهى اولا الاول باطل والا يلزم الوصول قبل ان الوصول فان حصول القطعات ما بين المبدء
والمنتهى يستلزم ان لا يوجد بين المبدء والمنتهى بعد واذا لم يبق البعد بينهما لا بد من الوصول
فانه علة موجبة وعلة متممة له والوصول قبل ان الوصول يستلزم الدور كذا لما نظم في النظم

باطل ايضا لان رفع السلب الكلي يستلزم الايجاب الجزئي فاقول لا بد من بعد بين المبدء والمنتهى قبل آن
الوصول فلا بد من قطعه في آن الوصول او بعده وكلاهما محالان اما الاول فلان الآن لا يصلح ظرفا
للحركة والقطع لا يعقل الحركة مع الوصول واما الثاني فهو ايضا باطل للمحال الاخير فتامل فانه شبهة
مغلطة لشان لنفي وجود الحركة ولا يحصل ولا يحل الشبهة الاولى التي المص وسنذكر جوابها تحت جواب
الشبهة التي ذكرها المص اولا واما تقرير الشبهة الاولى التي ذكرها المص فواضح لا يحتاج الى بيان قوله
والثاني ان الجسم موجود آه هذه شبهة الزامية عليهم وتقريرها ان وجود الحركة يطرفه نفي الواسطة عندهم
فانها تستلزم نفيه فلا يتوجه ان نفي الواسطة حال من احوالها المقررة عندهم ونفي حالها يستلزم
نفي وجودها وذلك لان ذلك الحال من لوازمها ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم ثم يرد عليه ان الانتقال
من السكون الى الحركة لا يمكن وجوده اصلا فان الآن الذي هو اخر ان عدمه سابق لا يصلح لكونه آن
الانتقال فان السكون فيه حاصل والحركة ليست موجودة فيه فهو كساير الآنات الحاصلة في زمان السكون وكذا
لا يعقل وجوده في زمان الحركة فان كل آن يفرض فيه للانتقال فالانتقال حاصل قبله فلا يوجد المرجح لتعين
الآن للانتقال اصلا ان يقال ان المراد بان الانتقال من السكون الى الحركة هي الآنات المفروضة في زمان
الحركة والسكون معدوم فيه وكذا الحركة فالمتحرك غير متصف بهما وبالجملة ان الآنات المفروضة في زمان الحركة
ليست الحركة فيها موجودة وكذا السكون لانه عدم الحركة عما من شانه الحركة فاذا خلت الشاني في
السكون فثبت الواسطة بينهما وهو محال عندهم والحاصل انه لزم من وجود الحركة فهو محال الفض وهو المطلوب
قوله الاول انها منقسمة آه وهذا من اعضل الشبه في هذا المقام فان مبناها على نفي المعية الدهرية
من الحوادث الزمانية بالبراهين القطعية التي ذكرناها سابقا ومناط جوابها على تجويزها كما سياتي
فانقلع مادتها وذكرنا سابقا ولا باس بان نزيده بيانا تثبيتا للمتعلم فنقول ان الحركة المتصلة
غير قارة بالضرورة والبداهة في زمان لكن عدم القرار يقتضي ان لا يوجد اجزائها في الواقع
معا او مع المعية فيه لا يحصل معنى عدم القرار فان غاية ما يقتضي بيانه ان لا يجتمع اجزاءه في حدود

او لا يجتمع بعضها مع بعض وهذا المعنى يصدق على القار الغير او لا يجتمع اجزاء الخط مثلا في النقطة وكذا

السطح في الخطوط والجسم في السطوح ولا يعقل وجود اجزائه بعضها في حد بعض فان قلت يجوز ان يكون معناه

عدم الاجتماع في الآن الذي هو الحد الخاص دون حد مطلقا قلت لا يعرف الآن الا بعد معرفة الزمان وهو

انما يعقل بانه متصل غير قار بالذات فلو عرف عدم القرار بالآن يلزم الدور فان قلت معنى عدم القرار هو الذي لا يحتاج الى

معرفة الآن قلت ليست هي اجتماعها مع قطع النظر عن الآن الا من جهة عدم اجتماع اجزائها في الواقع كما يفهمه العرف

العام ايضا على ان [illegible] البراهين ابطال البتة وغيره من البراهين بل قطعا على بطلان المعية الدهرية كما لو حسناه سابقا

وسيأتي شيء فيه في مقامه فيحصل من هذا ان معنى عدم القرار عدم اجتماع اجزائها في الواقع وهذا وان كان مخالفا

للمشهور ولكنه المحقق عند من القطع من حبل التقليد وسمعت من العلماء المحققين ايضا بما استقر عليه رائي وقال

بعض منهم ان مراد الحكماء من المعية الدهرية هو الاشتراك في الواقع وان كان على سبيل التعاقب منه

فاذا كان مناط عدم القرار على عدم الاجتماع في الواقع لا يكون الحركة والزمان بل ساير المتصلات الغير القارة

متصلاتها لان المراد من الاتصال اتحاد الوجود ولا يعقل اتحاد الوجود في الواقع مع التعاقب فيه لامتناع

ان يتحد الموجود فيه بما يكون معدوما فيه في الوجود وسواء كان المعدوم ماضيا بالنسبة اليه ومستقبلا وايضا انما يعقل

الاتصال بالاشتراك في الحدود ولا يتحد الحدود مع فقدان محالها قوله انما في ان الوجود منها او

مناط هذه الشبهة ايضا على امتناع المعية الدهرية وح لا يتم الجوابات الاتي في كلام المصرح لما سياتي

مفصلا وتقريرها بهذا بحيث ينطبق الجواب عليه ان الحركة والزمان المقدار لها منقسم الى ثلثة اقسام

ماض ومستقبل وحال والاول قد انقضى والثاني لم يوجد بعد فلم يعقل الوجود للزمان الا للحاضر وهو

غير منقسم اذ لو انقسم لكان بعضها ماضيا وبعضها مستقبلا فلم يكن الحاضر تمامه حاضرا فالحاضر غير منقسم

منفصل عما مضى وعما سيأتي وبعده يوجد حاضرا اخر كذلك فيحصل تتالي الحواضر المنفصلة فلم يحصل الاتصال

وكذا لم يحصل الاتصال في الزمان ايضا قوله ومن المستحيل ان يتألف الخ فان قلت انما الاستحالة

في الحقائق القارة واما في غير القار فلا يتأتى لاحد حقيقتها الا مع عدم اجتماع الاجزاء قلت ان المراد بالوحدة

بالوحدة الوحدة الشخصية ولا شك ان الاجزاء لم تجتمع في الواقع بل جزء بعد جزء فلم يحصل موجود مركب منها
بالفعل في الواقع واذا لم يحصل له الوجود في الواقع لم يحصل له التشخص بالفعل كذلك واذا لم يحصل له التشخص
لم يحصل له الوحدة الشخصية والحق عندي ان بناء الاشكالات على نفي المعية الدهرية فالاجوبة المذكورة ههنا كلها
ساقط عن الاعتبار كما سياتي تفصيله في كل الاجوبة المذكورة ههنا كلها ساقطة كالشبهة الستة المذكورة كلها
من اعضل الشبه قوله مشروط بوحدة الزمان الخ وفيه ان المراد باتحاد الزمان ان لا يقع من افرادها فصل
لئلا ينقطع الحركة بينها فلم يحصل الوحدة الشخصية ولا يخفى ان عدم قرار الزمان وعدم اجتماع اجزائه لا يضر بوحدة
الزمان بهذا المعنى لجواز ان لا يقع بين اجزاء الزمان فصل فهذا الاشكال على تقرير المفو في غاية السقوط قوله
وسيندفع الاول اه حاصل الجواب اختيار ان الحركة موجودة قبل ان الوصول في الزمان المتبدء من آن المبدء
الى آن الوصول وما قال المعترض ما لم يصل الى المنتهى لم يوجد بعد حق اذا اعتبر هذا الحكم بالقياس الى الآنات
المفروضة في ذلك الزمان واما اذا اعتبر الى نفس ذلك الزمان فباطل فانها موجودة فيه بتمامها وجميع
اجزائها فهذا الكلام من المعترض بنفي الحركة في الآن سواء كان آن الوصول او آن المبدء او الآنات المفروضة
في زمان الحركة ولا ينفي اصل وجوده في الزمان من حيث الانطباق ثم هذه الحركة علة مفضية للوصول
الى المنتهى فلا يوجب الا تعاقبا تاليا لها فلا يكون الوصول معها في الآن التالي لزمانها ولو كانت
علة موجبة من حيث الذات ونقضيه لكن من دون اعتبار عدمه الطارى كان الوصول مقارنا لها
لا بعدها وليس كذلك وبهذا يندفع الشك الذي ذكره من عند نفسه في مقارنته السؤال قوله لكون
موجودا فيها اه لا بد ههنا من بيان المعية الزمانية وعلو الشيء فيها فالاول ليس عبارة عن الاحتواء
كما يزعم في جلي النظر فانه ليس الاحتواء الا في المعية المكانية بل المراد به التغير بالزمان او الآن ومعنى
التغير بالزمان هو وقوع الحركة فيه فالمعية الزمانية يكون في الحركة بالذات واما باعتبار الاجسام فيه فباعتبار
وقوع الحركة الثانية لها فيه فليس كونها في الزمان الا باعتبار ان حركاتها من الاينية او الوضعية او الكمية
او الكيفية واقعة فيه وذلك الحكم في الافلاك وعلى هذا القياس معنى المعية الآنية واما الاجسام

بل كأنه من كل الجهات المذكورة لو كانت ساكنة حقيقية في الارض فلو نهافي الزمان والآن باعتبار السكون
فانما عدم الحركة من شأنه الحركة وبالجملة ان الزمانية لا يعرى عن ملاحظة الحركة ومعنى كون الشيء متعاليا عن الزمان
ان لا يعقل فيه الحركة باي جهة كانت وكذا السكون المقابل لها كما في البارئ تعالى والعقول المجردة فانه لا شأنيه
للتغير منها كما اقيم البرهان عليه في مقامه قوله وعن الثاني اه حاصل الجواب ان الواسطة المنفية هي الواسطة
في المتصف بالحركة والسكون والجسم في الآن لا يصلح للاتصاف بهما فان قلت ان الشأن المعتبر في الاعدام المقابلة
للملكات اعم من ان يكون بالنظر الى شخص المحل او طبيعته بل جنسه الى جنسه فكيف ينفى الاتصاف بالسكون في الآنات
قلت قد يعتبر التخصيص ايضا وانهم خصصوا في هذا المقام بالنظر الى الظرف ولعل السر فيه ان المتكلمين قالوا بتخلل
السكون بين الحركة مطلقا فنفوا اتصال الحركة والحكماء اذ يثبتون الاتصال فينفون تخلله بين اجزاء الحركة
المتصلة فاعتبروا التخصيص في السكون بانه عبارة عن سلب الحركة عن محل صالح للاتصاف بها في طرف
وقوعه ايضا فتأمل قوله واما الثالث فلان الحركة اه لا يخفى على المتفطن ان مناط الجواب على اثبات المعية
الدهرية لاجزاء الحركة القطعية والزمان ولولا المعية منها بل يكون التجدد والتعاقب في حاق الواقع لم تصور
اتحاد الوجود ههنا ولم يتصور الحدود المشترك منها كما لو حضا مرارا فلم يثبت الاتصال فان قلت على
طريق نفي المعية الدهرية ايضا يعقل الاتصال بين الاجزاء فان الممتنع انما هو الاتصال بين الموجود والمعدوم
الصرف ايجابا لم يخرج من القوة الى الفعل في عالم الواقع اصلا كاتصال الانسان الموجود بالعنقاء
والبديهة شاهدة على هذا فقط واما المتجدد في الحصول في الواقع فيمكن الاتصال والى هذا اشار المص
في كلامه وانما يمتنع الاتصال بين الموجود والمعدوم الصرف فليس عنده مناط الجواب على اثبات المعية
الدهرية قلت شهادة البديهة على الاول دون الثاني لا يتضمنه العاقل سيما اذا اقيمت البراهين
القطعية على خلاف ذلك كما قررنا ولعل المراد من المعدوم الصرف هو ما يكون منفي الوجود عن عالم
الواقع مع اللاحق والسابق ولعمري ان اتصال الزمان لا يمكن مع عدم المعية الدهرية عندي ومعها
لا يتصور عدم قرار الزمان فهذه مزلقة عظيمة شأنه عند اللبيب الماهر فحيث الحركة والبرهان الا

والاساتذه الماهرون قد طلبوا الخلاص عنها بالسعي البليغ بالبحث الطويل مع هذا العبد
الضعيف فلم يتيسر لهم الخلاص عنها فاحالوا الى عناية الله تعالى على العباد وبالارتفاع عن العقل
المتوسط وارجو من الله تعالى ان يفضل علينا بالخلاص قوله واما الرابع فلما عرفت اه اقول الجواب
ايضا مناط على اثبات المعية الدهرية ولولا فيا تغاير الماضي والمستقبل من الزمان في الواقع
تتنفى الماضي والمستقبل من الحركة فيه فلم يوجد منها في الواقع الا الحاضر وهو غير منقسم منفصل عما
مضى وعما سياتي لامتناع الانفصال بين الموجود في الواقع والمعدوم منه وان لم يكن معدوما
مطلقا بحيث لم يوجد فيه له وجود اصلا وذلك لما عرفت من الدلايل فلا ينفع الجواب
كما ادعانا لك سابقا واما الى ما قلنا من التحقيق تشير قول القايل المذكور تحت قوله لا يقع
المولف عند المص فان المراد ان الزمان الماضي لا يتصور وجوده فانه لا يتصور وجوده مع
وصف المضي في الواقع لاجتماع النقيضين ولا بان يكون حاضرا ثم زال اذ الحضور يستلزم
عدم الانقسام لما عرفت والزمان منقسم بالضرورة وسيشير اليه التفصيل ايضا كما سياتي واذ
قد عرفت ان المعية الدهرية باطلة فهذا الجواب ايضا باطل فان بطلان المناط يستلزم
بطلان المنوط قوله لانا نقول اه وفيما ذكرنا من التحقيق ان اتصال الحركة والزمان انما يعقل
بعد المعية الدهرية وقد عرفت فسادها فح لا يتوجه هذا القول الى ما قيل في بحث لا يقع فان
مناط الماضي ليس على ما فهمه الباحث من الاضافة الى الآن الذي هو الحد منه فان هذه
الاضافة قد يحصل في المتصل القار ايضا ولا ينفع القول بان القار وعدمه ماخوذان
بالنسبة الى الحد الخاص وهو الآن فان معرفة الخصوصية لا يحصل الا بعد تحصل مع عدم القرار
وهو لم يحصل بعد وقد عرفته مفصلا وليس التكرار منه الا لسبق قلبك على غلط البحثين
واما اضافة الماضي والمستقبل في الجزء الى كل واحد منهما في الزمان بان الماضي من الحركة ما يقع
في الماضي من الزمان وكذا المستقبل فلا ينفع لو اراد بها في الزمان هو ما يكون بالقياس

الى الآن فقط من دون اعتبارهما بالنظر الى الواقع بان ما فات اولا وهو الماضي وما سيقع وجوده بعد
المستقبل فاذا الكان كذلك في الزمان ففي الحركة ايضا يكون كذلك لو اراد مع اعتبار الاضافة الى الزمان
ايضا بان يقال ان الحركة الماضية ما فات اولا في الواقع مع فوت الزمان الذي وقعت فيه وقس
على هذا المستقبل فاذا الكان كذلك لم يتصور فيهما الماضي والاستقبال لعدم الاتصال منهما وح موجبه ما قيل
في بحث لا بقية من ان الماضي في الحركة اما ان يراد بوجوده ان وجوده يقارن بوصف المضي في الواقع
فيلزم اجتماع النقيضين [illegible] ان والوجدان معا في الواقع او ان وجوده كان مقارنا بوصف
الحضور ثم زال وجوده بزوال الحضور فيجب ان يكون موجودا في الآن فان الحاضر من الحركة
لا يوجد الا في الحاضر من الزمان والحاضر منه غير منقسم وهو الآن فالحاضر من الحركة ايضا غير منقسم
وعلى التفصيل الحاضر واحد بعد واحد فيثبت الاشكال الرابع وانتفى جوابه بالرابع ولو نظرت الى
ذكره المص لوجدت الاشارة الى ما قلته من التحقيق ايضا قوله واما الخامس اه قد عرفت ان المراد
بالوحدة الوحدة الحقيقية الشخصية ولا يحصل هذه الوحدة في المركبات من الاجزاء في الواقع الا بعد
حصولها معا في الواقع فان الضرورة شاهدة بان الموجود المشخص الحقيقي لا يتحصل حقيقة في
ظرف ما لم يتحقق وجود الاجزاء فيه معا كما لا يخفى وقد قلت سابقا ان مناط الاجوبة كلها على اثبات
المعية الدهرية وهي لم يثبت بعد بل يبطل بالبراهين المذكورة قوله واما السادس فلان اه
نعلم ان الزمان لا يوجد فيه من الاجزاء الا الاجزاء الوهمية دون المنفصلة بالفعل سواء كانت
متحدة في الحد كالامس واليوم او متفرقة فيه كالامس والغد فتعدده انما يكون بحسب الوهم فقط
دون الخارج واذا لم يكن في الزمان الا التعدد الوهمي فلو اوجب تعدد الزمان تعدد الحركة
فلم يكن الموجب له الا التعدد الوهمي كما ذكره المعترض فالاعتذار منه بانه لا يكون مخلصا للاشكال
بل المخلص ما قلته في ذيل الشبهة ان المراد بالتعدد في الزمان في قولهم ان تعدد الزمان يوجب
تعدد الحركة هو التعدد بان يكون بين الشيئين حد فاصل دون التعدد الوهمي فقط فلم يبطل

فلم يبطل وجود الحركة الا بان بعضها فى زمان وبعضها فى زمان آخر يكون بينهما زمان فاصل مرجع
هذه الشكوك اه انت قد عرفت سابقا ان مرجع هذه الشكوك ليس الا نفى وجود الحركة المتصلة
فى الآن بل نفى وقوعها فى الواقع فلم يمكن الخلاص مما حاول المعلم الاول من اعترافه عدم
وجودها فيه وعدم لزوم المحذور بل الخلاص عنها انما متصور باختيار واحد من الشقوق الثلثة اما
باختيار القطعة الدهرية من اجزائها والقول بان معنى عدم القرار عدم وجودها فيه وقد عرفت تفضيح ذلك
مرارا واما باعتراف وجودها فى الواقع على سبيل التعاقب بدون وقوع القطعة الدهرية وعدم لزوم (المحذورات)
المذكورة وقد عرفت حاله مرارا من لزوم تلك المحذورات على هذا التقدير وههنا احتمال رابع اراده (المص)
رح من اعترافه عدم وجودها فى الخارج واختيار وجودها فى الذهن وذلك بان يكون فى الخارج هو الآن
السيال ويرتسم منه الزمان فى الذهن وهذا خلاف ما يقتضيه البرهان كما ذكرنا وخلاف المذهب مع انه
لا يتم الخلاص مع انضمام ما ذكره المص فتلوح من هذا انها من اعظم الشبه ولا يمكن الخلاص عنها على طور (العقل)
المتوسط عند من له فهم وتحقيق واما المقلد للشارع فى الرد فتفرق عليه السبيل وذهب الى كل سلوك
سهل سريع بلا تامل مع التعلق بشعب القيل والقال وسلوك طريق اهل الجدال وارجو من الله
تعالى ان يفتح علينا سبيل اهل الرشاد قوله هو الآن السيال اه والدليل على هذا ابطال هذا (المذهب)
يستنبط مما ذكرنا فى اثبات الوجود للحركة القطعية ولا باس بان نذكره ونزيده ههنا فنقول ان الآن
السيال فى حد نفسه ثابت فى الخارج كالحركة التوسطية فلا يكون بنفس ذاته منشا للتقدم والتاخر الحا(صلين)
للموجودات الخارجية فان منشا التقدم القار لابد ان يكون كذلك والا يلزم الترجيح بلا مرجح كما فصلنا مرارا فلا بد
ان يقترن به حالات غير قارة خارجية لان الحالات المنتزعة لابد له من الانتهاء الى الحالات الخارجية والا يلزم (التسلسل)
المستحيل فتلك الحالات التى كلامنا فيها لابد ان يكون متصلة والا يلزم انحصار غير المتناهى بين حاصرين
وتتالى الآنات فثبت امر متصل غير قار فى الخارج ويكون عدم قرارها بالذات بمعنى نفى الواسطة فى العروض
والا يلزم التسلسل وهو الزمان المغاير للحركة لان عدم قرارها بغيره كما سيأتى تحقيقه فى كلام المص واذا تحقق الزمان

قوله فنقول اه وذلك لان
لان القار لا يكون
القار
تقدم منه

في الخارج فلا حاجة لنا الى اثبات الآن السيال ولم يدل عليه دليل بعد قوله وجزء الحركة التي القطعية

وفيه نظر من وجهين الاول فلما اقوله ان محل الزمان عند سم هي الحركة الوصفية لجرم الجهات ولا شك

ان الحركة القطعية سواء اخذت بالنظر الى طبيعتها او شخصيتها لا يتعقل بدون الاتصال فالاتصال لها

ههنا اما ان يكون بالنظر الى المسافة او بالنظر الى الزمان شخصية او طبعية لا سبيل الى الاول فان

المسافة لحركة المحدد ليست الا الوضع وهو غير منقسم بالنظر الى ذاته لا اتصال فيه اصلا ولو اعتبر فيه الاتصال

البتة يحكم من جهة سيلان التوسطية فهو انما يأتي بالنظر الى الزمان ودون الذات كما سيأتي تحقيقه فرجع

الى الثاني وهو الى الثاني فان الزمان عرض فلا بد فيه من ان يتأخر بحسب وجوده عن وجود المعروض بتأخر

التشخص عن التشخص والطبيعة عن الطبيعة فان يكون مرتبة وجود القطعية عارية عن الاتصال فلم يكن

القطعية قطعية فان الفرق بينها وبين التوسطية ليس الا باعتبار الاتصال في القطعية بالنظر الى ذاتها وافراده

بالنظر الى التوسطية لكن فان قلت يجوز ان يكون الحال فيها كالحال في الهيولى والصورة الجسمية فلا يكون

للقطعية مرتبة وجود ويكون فيها عارية عن الاتصال قلت يلزم اولا ان يكون العرض الذي هو الزمان

جوهرا وثانيا يلزم ان يكون الحركة القطعية من حيث نفس ذاتها وماهيتها عارية عن الاتصال مع ان حقيقة

ملتئمة منه كما سيأتي فالحق عندي ان محل الزمان هو الحركة التوسطية وهي الكائنة في نفس ماهيتها وذاتها

عارية عن الاتصال ولكن لا يكون بالنظر الى وجوده وتشخصه عارية عنه لجواز ان يكون الزمان من

مشخصاته وسيأتي بيانه ان شاء الله تعالى فان قلت فح يكون الزمان جوهرا لما تقرر عند سم ان الحال

الذي افتقر اليه المحل في وجوده يكون جوهرا قلت كلا فان احتياج المحل الى حالها الجوهرية لا بد ان

يكون في مرتبة وجوده النوعي بخلاف الاعراض اذ قد يكون فيها احتياج مشخصه المحل الى طبايعها

وحققنا ذلك في بعض الحواشي والزمان بالنظر الى التوسطية كذلك فهي بالنظر الى نفس ماهيتها

وبالنظر الى ذاتها الماخوذة مع وجودها الطبعي عارية عن الاتصال متعينة عن الزمان وبالنظر الى

مشخصة مقترنة ولا بأس به بخلاف القطعية فتأمل فانه تحت تفتيش وتحقيق شريف لا مزيد عليه

بيانا على هذا الانفصال الى النظر بل توكيلا الى فهم الذكى المتوقد واما النظر الثانى فى عنوان الحركة القطعية
عند المص رح حقيقة اعتبارية ملتئمة فى الخارج من الحركة التوسطية والامتداد الانسانى فان ليس فى
الخارج الا الكثرة والتوحد اعتبارى تابع للاعتبار فلا يصلح للمحلية الا الكثرة وهى لا تصلح لان تكون
محلا للامر الوحدانى الواحد البسيط فى الخارج لانه ليس منشأ الاعتبار هيهنا الاختراع بل ما يصح
الانتزاع والانتزاعيات تصلح لان تكون علة ناقصة او شرائط للخارجيات فتصلح للمحلية الفرق لانا نقول
انما يصلح للعلية والشرطية وكذا المحلية باعتبار المنشأ فان معقوليتها تابعة للاعتبار فقط والمنشأ
لانتزاع المجموعية ليس الا الامور المتكثرة الوجود فى الخارج وهى لا تصلح لان تكون محلا للعرض الواحد
البسيط فيه كما لا يخفى على من له ادنى فطانة الا ان يتكلف ويجاب بان فى عبارة المص تسامحا فى
لفظ التركيب لالتيام ومراده بالحركة القطعية هناك هى التوسطية الماخوذة من حيث الاقتران
بالاتصال المسافى على ان يكون المقيد والقيد كلاهما خارجين كما فى الشخص ويساعده عليه بعض عباراته
فى مقام تحقيق حقيقة القطعية وان كان التكلف فى بعض آخر فيحمل حملا على المحل الصحيح وسياتى
مفصلا فى مقامه قوله متعلقة بستة امور الخ المراد من التعلق اعم من اللزوم والدخول فى علل
الوجود فالمبدء والمنتهى اعم من ان يكون بالفعل او بالقوة لها او لاجزائها من لوازم وجودها الخارجى
والفاعل والقابل والمسافة من داخل علل وجودها ضرورة احتياج الحركة اليها وعليه بناء العلية
واما الزمان فهو ايضا من علل وجودها الشخصى كما سياتى تحقيقه قوله ولكونه خروجا من قوة الى فعل
فان قلت ان الخروج من القوة الى الفعل لا يستلزم المبدء والمنتهى كما فى حركات الافلاك قلت قد
عرفت ان المراد باللازم اعم من ان يكون بالفعل او بالقوة وباللزوم اعم من ان يكون بالنظر
الى ذاته من حيث هى كل او بالنظر الى اجزائه فلا ينتقض الكلية بحركة الفلك كلها من حيث هو كل
قوله وما يجرى مجراه اه اطلاق المسافة شايع عندهم على الاين وما يجرى مجراه فى الثلثة الباقية
اعنى الكمية والوضعية والكيفية صح فلا على من الباقية مناسبة تامة مع الاول ضرورة كون مسافتها منقسمة بالذات كما

[illegible]

في الاول ومتبدل الى ابيون للمتحرك في الزمان والانات منها كما في الاول والثاني متشابهة في الحركة الثانية فان المتحرك ان لم يكن مسافته منقسمة بالذات ولم يتبدل مكان المتحرك فيه ولكن يتبدل امكنة اجزائه فهي حركة تسمية للاجزاء كما انها حركة وصفية للكل بما هو كل ولحركته مناسبة لحركته للاجزاء بالنظر الى الاجزاء واما الكيفية فهي بعيدة عن الاول غاية البعد لما بينهما مناسبة في مطلق التبدل وفي حصول الفرد التدريجي منهما كما سياتي بل التحقيق يقتضي بطلان الفرد التدريجي في الكيفية دون الاينية فان الفرد التدريجي متصل كما سياتي والمتصل لا يتالف ولا ينحل الى المتباينات ومراتب الكيفية متباينة بالدليل كما تقرر عندهم في تحقيق هذا الفن فلم يبق التناسب الا في التبدل فقط ثم القابل والفاعل علي اه والمراد من القابل المستعد دون المتصف فانه لا مضايقة في جمعهما بهذا المعنى الاخير للقابل بل هم
~~مصرحون بجوازه من القابل المستعد دون المتصف فانه لا مضايقة في جمعهما بهذا المعنى الاخير القابل~~
~~بل هم مصرحون بجوازه~~ في اللوازم المستندة الى وجود الذات نعم يستحيل بالنظر الى المعنى الاول فان الفاعلية يقتضي الوجدان والقابلية بالمعنى الاول يقتضي الفقدان كما حققنا انه من لوازم حقيقتهما وذاتيهما بل بين وبين الوجدان والفقدان تناف فلا يقتضيهما ذات واحدة بالضرورة قوله لكن الفطرة السليمة اه وبيانه ان الجسم والمكان له نسبة الى الحركة نسبة العلة لكونه محلا لها وكذلك نسبته الى السكون ولا باس بان يكون للشيء نسبة العلية بالقياس الى المتقابلين كالجسم بالنسبة الى السواد والبياض والنفس بالنسبة الى العلم والجهل لكن لا يكون للشيء بالنسبة الى المتقابلين نسبة الاقتضاء والفاعلية سواء كانا تامين كما في الاربعة بالنسبة الى الزوجية والفردية بالنظر الى الصور او ناقصين كما في الطبايع بالنظر الى حركتها الطبيعية اما الاول فظ لانه يستلزم اجتماع المتقابلين وهو محال واما الثاني فايضا باطل فان الضرورة شاهدة بان الميل الطبيعي للحجر مثلا لا يوجد الا بالنظر الى جهة السفل ولا يوجد الميل الطبيعي في النار الا الى العلو ولو ادعى المعاند ان ميل الجهتين يوجد فيهما ولكن يقتضي السفل بشرط وهو الخروج عنه ويقتضي العلو بشرط وهو اصعاد المصعد يكذبه بالحدس الصائب فيعتقد وهم من نفى اقتضاء الجسم للحركة

٥

للحركة هو بة المعنى الاخير والاخير اى لايكون الجسم نسبته الى الحركات كالطبايع نسبته الى حركاتها الطبعية بالضرورة

فانا نجد استواء النسبة فى الاقتضاء والفاعلية الى الحركة والسكون على السواء فلا يكون مقتضيا لهما وان كانت

العلية البعيدة يتصور فيه نسبته اليهما ونسبة الفاعلية والاقتضاء كالعلية البعيدة وح حيثيت مطلوبهم شهادة

الوجدان ولا يرد ما يزعم انه اذا تصورت العلية فى الجسم بالنظر الى الحركة فيتصور الفاعلية فيه بالنظر النهاية نفسه

فان بينهما بونا بعيدا قوله فربما يكونان بالفعل اه وتفصيله ان المبدء والمنتهى قد يكونان ذاتاهما بالفعل

كما اذا فرضت الحركة على خط مقطوع من جانب المبدء الى جانب المنتهى وقد يكونان بالفعل من جهة المبدئية

والمنتهية وان لم يكن ذاتاهما بالفعل كالحركة المبتدئة من نقطة منتزعة على خط متصل منتهى الى النقطة اخرى

منتزعة منه وقد يكونان بالقوة اما قوة قريبة كما مثله المص فيما اذا تحرك المتحرك على خط متصل لم ينقطع حركته

فيه فان كل حد منها صالح لان يقع منتهى اذا انقطعت الحركة فيه فانتظاره الى شئ واحد فقط في القوة

القريبة واما في القوة البعيدة هو ما يكون منتظرا الى شيئين فصاعدا كما مثله المص فيما اذا تحرك الى حد

لم يبلغ بعد فان جهة القوة فيه من جهتين جهة الوصول وجهة الانقطاع فان قلت جهة كونه منتهى ما بالقوة

القريبة كانت او بعيدة فلم يظهر فيهما قلت لعله اراد بالقوة القريبة او البعيدة من جهة المجموع بما هو المجموع

واذا اردت تفصيل كل واحد منهما فاضرب لهما مثالا اما الاول اى جهة المبدئية القريبة فكما اذا وصل الجسم

الى حد ويريد المفارقة له ففارقه فالمبدء فيه حال الوصول بالقوة من جهة واحدة وهو المفارقة واما الثانى

فكما اذا تحرك الجسم الى حد لم يصل اليه ثم وصل اليه وفارقه فما لم يصل الى ذلك الحد يكون له القوة من

جهة المبدئية من جهتين بل ثلث جهات جهة الحركة وجهة الوصول وجهة المفارقة والحق ان المثالين

المضروبين للمص للقوة القريبة او البعيدة يصحان على الطريق الذى ذكرنا مثالا للقوة القريبة او البعيدة

للمبدئية ايضا قوله ربما يكونان ضدين الخ اى ضدين حقيقيين والا فالتضاد كما يتحقق بين السواد

المحض والبياض الحق كذلك يتحقق بين مراتب الشدة والضعف من السواد المحض والبياض الحق لكن

التضاد بينهما مشهورى قوله كما فى حركة الفلك اه فيه وهن فان حركة الفلك وضعية فما فيه الحركة له

او البعيدة فى المثالين المذكورين ظاهرة واما جهة قوة المبدئية قريبة ص

هو الوضع المتحدد والمبدء هو الوضع الواحد الشخصي وقد زالت بالحركة ثم ذلك انتهى الى ذلك الحد من
الوضع يحصل وضع جديد آخر مماثل للاول فالمغايرة بينهما من المبدء والمنتهى بحسب الشخص والوجود
فان الزائل لا يعود . بعد تمام الدورة يكون الفرد التدريجي من الوضع شخصا واحدا متصلا
واحدا في مجموع زمان حركته وهو الموجود في الدهر بكله وجميع اجزائه حدوده فكل حد شخصي منتزع من
ذلك الفرد يصلح لان يكون مبدءا او منتهى لحركته فلا يكون التغاير بين المبدء والمنتهى الا باعتبار حفظ
وعبر المص عن ذلك الوضع الشخصي بالنقطة تعبيرا عن الشيء بلازمه الظاهر له اخبارا للمتعلم فان النقطة
الحاصلة المنتزعة من السوابق التي فرضت مبدء الحركة من الفلك لازمة له توضيحه ان الفلك المحدد
للجهات مثلا اذا اخذنا نقطة منه على سمت الرأس عند دائرة نصف النهار مثلا يكون له وضع خاص
فاذا رجع الفلك الى ذلك الوضع رجعت النقطة الى مبدءه بمعنى انه يحصل لها دورا تاما دائرة تامة
مبتدءة من نقطة معينة هي سمت الرأس مثلا ومنتهية فالمبدء والمنتهى لحركته تلك النقطة هي النقطة
المعينة المنتزعة من دائرة نصف النهار وهذه الدوائر والنقطة المتحركة من الفلك وان لم يكن لها
وجود متمايز في الخارج لكن لهما وجود انتزاعيا في نفس الامر كالعارض الحركة القطعية المتصلة التي
اعتبرت المبدء والمنتهى لها كذلك ههنا ايضا فان قلت ان الفرد التدريجي المتصل المذكور لا يعترف
به المص كما سياتي فكيف يتمثل بما ينكر وجوده قلت لم يظهر الانكار من كلامه قطعا على انه مذهبه
بل قد يظهر الاعتراف كما سياتي على ان المثال قد يكون على طور القوم الخ وكان الظ في
هذا المقام للمص ان ياتي بالتمثيل في بيان المقص من حركة الشمس من الاوج والعود اليه فان المبدء
والمنتهى لحركتها هو الاوج وهو نقطة معينة شخصية لا انها في دائرة شخصية للابتداء والانتهاء الا
بالاعتبار فتامل فاسال من كل قوة معقولة ان هذا المذهب هو الاقرب الى الصواب عنده
في الحركة القطعية بالنظر الى تدقيق النظر وان زلفه قوم ومنعهم المعوز عن فهمه فالآن نذكر التحقيق
الحق منه ثم نزيف ما زيفوا به هذا المذهب فنقول ان الحركة القطعية في المقولات الاربعة التي مثبت

ثبت الحركة فيها كما سيأتي لا تأتي الا لوقوع فرد تدريجي منها فالحركة القطعية في الاين لا تتصور الا بوجود

اين تدريجي وكذا الكم والكيف فالبرهان تام على وجود الفرد التدريجي في كل منها فانا نعلم بالضرورة ان المتحرك

المتحرك في كل ان يفرض آني من افراد المقولة بالفعل وتعضد به البرهان ايضا كما سيأتي فالافراد الآنية

اما ان يكون موجودات في الخارج او منتزعا عنه على الاول يلزم انحصار الغير المتناهي بين الحاصرين وتتالي

الآنات المستلزم للجواهر الفردة وعلى الثاني لابد لها من منشأ انتزاع بالضرورة مشاهدة بانه لا يكون

الا فرد من تلك المقولة فان السواد الآني لا ينتزع الا من السواد والاين الا من اين وكذا المقادير لا ينتزع

الا من المقدار وبكذا فذلك المنشأ لابد ان يكون متعددا مختصا بالآنات فيعدد بحسب تعددها فتجري فيها

البرهان المذكور فلابد ان يكون تلك الافراد بالاتصال والتدريج في الخارج فثبت وجود الفرد السيال

في كل مقولة وقعت فيها الحركة من تلك المقولة وهو يجوز ان يكون الحركة القطعية كما قال به صاحب هذا المذهب

وليس لنا احتياج الى اثبات متصل غير قار سوى هذا فالاشبه ان يكون هو الحركة القطعية قوله

فباطل البتة اه ولا يخفى عليك سخافة هذا الكلام بعد ما مهدنا من المرام فان الفرد التدريجي هو الفرد

السيال واذ قد حققنا وجوده بالبرهان القطعي فما ذكره المص في دفعه سخيف بعيد من هذا الحبر العظيم

وان اراد ما قال في فساد هذا المذهب من انه لا يتصور سواد شتد فهو مغالطة من جهة اشتراك الاسم

فان الفرد التدريجي من المقولة كما يطلق على امر باق من مبدأ الحركة الى منتهاها متشخص في كل الزمان

والعارضة حدوده وتزايد في الكم واشتد في الكيف كذلك يطلق على الفرد السيال من كل مقولة منطبق

على الزمان متجدد في الابعاض والآنات ولكن الموجود المتصل منه موجود في مجموع الزمان كالصوت

والحركات القطعية عندهم والخطوط الغير القارة الحاصلة من حركة المخروط او الكرة على السطح المستوي

ولا شك ان الاول بطل بالبيان الذي ذكره المص دون الثاني فان في صورة الاول اذا تحقق مقدار

او كيف على مرتبة معينة قارة فاذا انضم اليه الثاني فلا يخلو اما ان يكون الاول باقيا او فانيا على

الثاني لم يشتد ولم يتزايد لعدم بقاء الموضوع وعلى الاول ايضا لا اشتداد ولا تزايد فان الاول على حاله

والثاني متصاعد اليه فبطل الاشتداد ولم يزايد لعدم بقاء الموضوع وعلى الاول الى الضد والتزايد في
هذه الصورة ربما بخلاف الثاني اي ما قلنه في الفرد التدريجي فان السواد المشتد انما يكون عبارة
عن ذلك الفرد الممتد من مبدء الحركة الى منتهاها وليس تدرجه على النحو الاول ليكون باطلا ومعنى
اشتداده ان كل جزء لاحق منه زايد على السابق باعتبار الاجزاء المنتزعة من الكيفيات والكميات
واذا انتهى الى حد حصل بسببه للمتحرك فرد شديد من الافراد المتوسطة وهذا المقام لا يقبل ولبق
اصلا بل بقيه البرهان كما ذكرنا من هذا الحبر الجليل الشان كيف صدر منه هذا الكلام في هذا المقام
وعليك بتلطيف القريحة ليتجلى لك حقيقة الحال قوله على ان كلامه مرتب اه اقول هذا الكلام نقض
الى نفي الحركة الكيفية مع ان الكلام بعد تسليمها فانا نعلم بالضرورة ان المتحرك في السواد كالثوب مثلا
اذا اشتد سواده يتصف به وبانكاره يرتفع الامان عن المحسوسات وان الحركات في المقولات سواء
في الاتصاف بالافراد فلو لم يتصف في الكيف لم يتصف في الاين كما هو مذهب المحققين والمص كما
يفهم من كلامه ههنا واذا لم يكن للمتحرك اين بالفعل يلزم الخلاء في حركات العناصر الى الفوق او
التحت مثلا فان فلك القمر محيط بها وهي مالئة لاماكنها الموجودة بالفعل في الخارج فلو لم يتصف
الاجسام في الحركات الاينية بالاين يكون الامكنة المتحددة خالية عن الاجسام اذ الاين عبارة عن
النسبة الحاصلة للجسم بسبب ملاءه للمكان فيلزم الخلاء فان قلت عند تحرك العناصر يجوز ان تتخلخل
اجسام عنصرية اخرى وتملأ تلك الامكنة قلت انها احتمال بعيد لا يرتضيه العاقل فانه يعلم الحركات
بالضرورة وان لم يقع التخلخل في الاجسام بقول ان التخلخل حركة كمية فلم يحصل في الاجسام المتخلخلة
الكميات الزايدة في اثناء الحركة بالفعل ايضا الا يمنع انه لو انقطعت الحركة اتصفت بالافراد فلا يكون
تلك الاجسام مالئة لتلك الامكنة الموجودة بالفعل فيلزم وجود الخلاء بالفعل في الامكنة المتحددة
واذا ثبت اتصاف الجسم بفرد السواد مثلا في اثناء حركته فيها فاما ان يكون تلك الافراد على سبيل
الاتصال او الانفصال والثاني باطل فان الانفصال اما ان يكون في بعض دون بعض يلزم الترجيح بلا مرجح

بلا مرجح كما قالوا اذ لو انتقل فيلزم انحصار الغير المتناهي بين الحاصرين وتتالي الآنات المستلزم للجواهر
الغير المتجزية واما الاول فنظر اليه فان الاتصال لا يعقل او مراتب السواد قد ثبت ههنا كما ذكره المعـ
وانا قلنا ان الاتصال لا يعقل بين المباينات للبرهان فان الاتصال يقتضي وحدة الوجود ولا يتصور
توحد الوجود بين المتباينات فان الوجود اما مصدري او حقيقي والوجود المصدري توحده وتعدده
تابع لتوحد المنسوب اليه وتعدده والمنسوب اليه ههنا متعدد فالوجود المصدري كذلك والحقيقي متعدد حقيقة
في مقامه انه المهية والمهيات متباينة فاذا لم يبق سبيل في حركة الكيف والحق انه لم يتحقق الحركة في
الكيف بالبرهان واذا الحركة كما سيأتي فلا باس بان لم يكن يحقق القوة التدريجي في الاول فيعني قول
صاحب مذهب الثاني في الحركة الاينية والوضعية والكمية عن المناقشة واما الحركة الكيفية فالاشكال بها
وارد على كافة الحكماء ولا سبيل لهم الا بالانكار بها وليس لهم في الانكار قباحة اصلا فانه لم يقم عليه دليل
بعد ولا شاهدة الحس ولا الوجدان كما تدل البراهين وشهادة الوجدان على الاينية والوضعية نعم لم توجد
البرهان على الكمية ويوجد البرهان على امتناعها في الكيفية اذا قلنا بتباين مراتبها فتم يمكن الخلاص بانكار
التباين ايضا اذ لم يدل برهان قوي قطعي على اثبات التباين منها بعد فان غاية ما يقع في بيانه ان
مراتب الكيفيات كليات تندرج تحتها افراد وهي تمام مهيتها فيكون انواعا وان تلك المراتب
لكل واحد منها لوازم خاصة مختصة به فيكون كل منها متباينة اللوازم وتباين اللوازم يدل على تباين
الملزومات وفي كلا التباينين نظر اما الاول فلانه يجوز ان يكون تلك المراتب اصنافا من نوع
واحد كالسواد مثلا فيدخل تحت كل منها افراد غير متناهية في الواقع على خلاف طورهم واما الثاني
فلمثل ما ذكر في الاول من ان تلك اللوازم يجوز ان يكون لوازم الاصناف دون الانواع فقد
تحقق الخلاص في الواقع على خلاف طورهم عن الاشكال الذي ذكر في الكيفية بوجهين بانكار
الحركة في الكيف او بانكار تباين مراتبه قوله لا يبقى بعينها مع تبدل اه انكان المراد بالحصة ما هو المشهور
من الطبيعة الماخوذة مع التقييد دون القيد الذي لا يخفى له في الخارج اصلا فعدم بقاء حصة الجسم مع

بتبدل الفصول وحصة النوع مع تبدل التشخصات ظ ضرورة ان الشبهة بحذو من يحذو احد المشتبهين
ولكان المراد بها الامر الخارجي المتخصص المتحصل منه من الفصل ويكون محلا لا في مرتبة من المراتب
توجيه ان زوال الجسم بالكسر يزول المحصل بالفتح ولذا قالوا ان الشجر اذا قطع والحيوان اذا مات
يبطل جسميته ويحصل جسمية اخرى قوله ان الصورة النوعية اذا اعتبر تحصلها بالنظر الى الهيولى باعتبار
نوعيتها كما ذهب اليه المحققون فقد فسد التعليل ظ وكذا ان اعتبار الجسمية الخاصة بالنظر الى نوعيتها
فان المحصل لا يزول بزوال واحد معين نعم ان اعتبر التحصل بالنظر الى الطبيعة من الفصل المعين في
مرتبة من المراتب بالنظر الى الجسمية المعينة فلا فساد فان المحصل لها اذا زال بالقطع او الموت مثلا كما
ذكر زال المحصل به قوله اما الكم فمراتب الشدة والضعف قد يزعم في بادي الرأي ان في صورة التكلم واحد تزايد
بنفسه فاذا كان المتحرك على المبدأ كان له مقدار معين كالذراع مثلا واذا بلغ المنتهى كان ذلك المقدار
المعين بلغ الى اربعة اذرع مثلا فحصل منه صاحب المذهب الثاني فدفعه بما حاصله ان ههنا ليس
ليس بقاء فرد معين من الكم بل يتحدد افراد الكم في الآنات ويتعرض في كل آن منها فرد غير ما تعرض في
الآن الآخر والفرد الثاني الحاصل بعد التمام وان كان مشتمل على الافراد السابقة الناقصة منه بمعنى ان
امثال كل واحد منها ينتزع منه انتزاعا خارج عن نفس ذاته اي لا يكون منشأ الانتزاع الا نفس ذاته
لكن هذا الفرد الحاصل بعد التمام غيرها لا عينها متغير صفة النقصان في الزيادة وثبت قد عرفت ان
صاحب المذهب الثاني معنى التكلم عنده ليس عبارة عن زيادة الكم المعين بعينه مع تغير صفة بل
عن الكم الزائد على سبيل عدم قرار الاجزاء والانطباق على الزمان والفرق منه وبين الزمان ان
بعض الاجزاء الوهمية منه قد يجتمع اجتماع الانتزاعيات في الآن ولا يجتمع اصلا في الزمان وذلك
لان الاطراف من الاول ينقسم غير الاجزاء دون الثاني قوله فرد يحصل بالفعل المراد بالبقي ههنا
اما سلب الكلي من الافراد في اثناء الحركة بحيث ينفي الفرد المتدرجي الزماني فخالفه كما عرفت من
انه ثبت وجوده بدليل منطقي كما او ما نا اليه مرارا وان سلب الكلي بحيث يشمل الافراد الآنية

حتى يزعم بقاء فرد معين والدليل على
عدم البقاء ان الاتصال من المتصلات
بعد مهاد ويحدث بها امر اخر

اينية فقط فكلامه حق فان الافراد الآنية افراد فرضية انتزاعية منشاء انتزاعه الفرد المذكور التدريجي
وليس لها وجود بالفعل في الخارج والا يلزم المفاسد التي ذكرنا المص ههنا ولكن ح لا يتم مطلوب
المص من دفع المذهب الثاني قوله فظهر بذلك ان معنى اه وظهر مما ذكرنا ان كون المقولة موضوعا
للحركة فقط واما كون الحركة داخلة في تلك المقولة فلم يظهر فساده بل ظهر كونه اقرب الى الصواب قوله
منحصرة في العشرة وانت تعلم ان الحصر انما يكون بالنظر الى الحقايق المتاصلة اي ما لا يكون اعتباريا محضا
لا بسايط ذهنية كالفصول بل يكون لها جنس وفصل في الذهن وامكان امر انتزاعيا كالاضافة واما ما يكون
بسايط ذهنية كالفصول والامور العامة او ما يكون اعتباريا محضا كالمجموع من الجواهر والاعراض فليست
داخلة تحتها ولا ينقض الحصر بها ح يجوز ان يكون الحركة ايضا كذلك فلا ينتقض الحصر بها وفيه ان الحركة موجود
خارجي بالبرهان وشهادة الوجدان وليست امرا اعتباريا محضا اما التوسطية فظ واما القطعية فانها وان كانت
بعض عبارات المص كالقول بانها حقيقة اعتبارية ملتئمة من المسافة والحركة التوسطية يقتضي بظاهرها كونها
اعتبارية محضة غير داخلة تحت مقولة لكن المراد بها ههنا هو الحركة التوسطية الماخوذة من حيث المسافة
وهي بهذا الاعتبار ليست اعتبارية كالشخص بالنسبة الى الشخص واذا ثبت كونها من الموجودات
الخارجية ولم يدل الدليل على عدم تاصلها كما دل على الصور الجسمية والنوعية بل يكون حالها حال الكيفيات
الخارجية والكميات كذلك فينتقض الحصر بها لو لم يدخل فيها والحاصل انهم بعد اعتبارهم المقولة في
المقولات اي كونها اجناسا عالية لما يدخل تحتها وان لم يكن اعتبارهم كذلك بالبرهان كما بينا في مواضع
عديدة لا يخرجون ما يدخل تحتها عن كونها اجناسا له الا بالبرهان بان يوجد فيه ما يمنع التاصل وليس المانع
التوسطية والقطعية كما ذكرنا فلو لم يدخل تحتها بالذات ينتقض الحصر بها ولا ينتقض بالفصول والامور العامة
والواجب لاجل ذكره لوجود الدليل فيه على عدم التاصل كما هو المشروح في موضعه قوله لكن الحركة
المرسومة اه وتحقيقه ان الامور الآنية من الذاتية كالامور الاضافية بالنسبة الى الموجودات الخارجية وكالامور
التي تعتبر فيها التشكيك بالنظر الى ما هي مشكك بالنسبة اليه قد يعتبر في تحقق الذاتيات والذاتيات ههنا

على اعتبار النسبة المخصصة لها لها مدخل في تحقق الذات والذاتيات ووجود صنفها كلفظ الوجود في
الخارج في تعريف الجوهر وغير ذلك ولفظ الكمال المأخوذ في تعريف الحركة كما قال فانه والمكان مشكل
ما بالنظر الى الموجودات الليثي من جملتها الحركات النوعية والشخصية ولكنه لو اخذ مع الامور الاخر التي
يجوز ان يكون جنسا لما تحتها من انواع الحركات وسمي التها يكون كاشفة عنها ولا مضايقة فيه
ان يكون الحق ح هو المذهب الاول اه ولا يخفى على المصنف ان الحق خلاف ذلك فان الكلام
المكان في الحركة التوسطية فهي ليست من مقولة ان ينفعل فانها تدريجية عبارة عن التأثر التجددي
وهو لا يقع في الآن فالانفعال لا يقع فيه والتوسطية تقع فيه البتة كما ذكر فلا يكون عين الانفعال
والمكان الكلام في القطعية فهي ان كانت عبارة عن الحركة التوسطية والامتداد الساني ويكون حقيقة
اعتبارية كما هو الظاهر من لفظ الممتد كما سيأتي فلا يكون ايضا عين مقولة ان ينفعل فان المقولات
امور بسيطة حقيقة فكيف يكون عين المركبات واما ان يكون عبارة عن التوسطية مع حيثية العروض
فالحيثية اما ان يكون معتبرة في القطعية على طريق الجزئية كما في الحصة او العروض كما في الشخص على
الاول يكون امرا اعتباريا فيلزم المفسدة التي ذكرناها وعلى الثاني فاذا لم يكن التوسطية عين الانفعال
فلا يكون مع الحيثية العارضية الخارجة عن ذاتها والا يلزم المجعولية الذاتية وغيرها من المفاسد كما لا يخفى
على الفطن العارف بحقيقة الحال فتأمل في هذا المقال فانه بهذا النمط من النفائس المختصة بهذا
الكتاب والذي يسنح بالبال ان المذهب الاقرب الى الصواب في القطعية هو المذهب الثاني كما
او ما تاسابقا والتوسطية هي كونها من مقولة الكيف ولا هي داخلة تحت مقولة اه لا يخفى ان فيه
صاحب المذهب الثاني قال بان الحركة في مقولة داخلة تحت تلك المقولة ولا بأس بان يكون للمقولة نسبة
الى ما هو الداخل تحت مقولة اخرى او الى ما لم يدخل تحت مقولة اصلا الا ترى الى الاين فانه مقولة
اعتبرت نسبتها الى السطح وهو داخل تحت الكم الذي هو ايضا من المقولات والى الجوهر فانه اعتبرت
نسبته الى الوجود الخارجي وهو ليس من المقولة وبالجملة يجوز ان يكون للنسبة خاصة لا يكون للمنسوب اليه

[illegible]

للمنسوب اليه فحينئذ لانسلم ما ذكره المص فيقيل هذا القول فلم لا يكون الاعدام لسببه لا محو له او تحصل الكائن
هو الهيولى اه وفيه نظر دقيق فانه غاية ما يقوله المص ههنا ان الهيولى لا تبقى بزوال الصور لانهم ماذا
اريد به ان اراد به زوال ذات الصور من حيث هي هي او من حيث وجودها الطبيعي فلا نسلم ذلك
كما حققنا لك سابقا ان في حالة الحركة يبقى الفرد التدريجي مما يقع فيه الحركة من المبدأ الى المنتهى
على سبيل التدريج والانطباق على الزمان فلو فرضنا الهيولى متحركة في الصور الجسمية قلنا لوجود
فرد تدريجي منها من المبدأ الى المنتهى بقي طبيعة الجسمية ووجودها الطبيعي محفوظا في زمان الحركة
وهو المحصل للهيولى وان اراد به زوال الهوية الشخصية فسلمنا ذلك لكن لا ينفع لعدم تحصل الهيولى
بها انعم لا يتوجه الاشكال على نفي القول بالفرد التدريجي كما هو مذهب المحقق الدواني وضبط اليه
كلام المص واما على قول به كما هو الحق المتبع المثبت بالبرهان القطعي فسخافة ما ذكره المص ظاهر
وفي دفع هذا النظر وجه دقيق بالفرد التدريجي الصورة وهو ان الهيولى الذي فرضتموه محلا للحركة
الجوهرية باق في زمان الحركة وانا نها ضرورة وجود موضوع الحركة في زمان الحركة وانا نها وعلى
تقدير وجود الفرد التدريجي يتصور وجود محصل الهيولى في زمان الحركة لو توقعه فيه ولا يتصور في
انا نها لعدم وجوده فيها فاذا لم يبق المحصل في الانات لم يتصور وجود محصله بالفتح وهو الهيولى
فيها الا ان الافراد المنتزعة الانية يقع كل واحد منها في كل آن وطبيعة الجسمية محفوظة فيها
في الانات فهي المحصل فيها لانا نقول تلك الافراد انتزاعات محضة تابعة للاعتبار فقط وانما
الوجود في الخارج لمنشأ انتزاعها فلو اعتبرت علته تلك الاعتبارات المحضة للهيولى فهو باطل قطعا
لانها تابعة للاعتبار فلو لم يعتبر لم يكن موجودة والهيولى موجودة بدون الاعتبار الصم فلا يصلح للعلية
ولو اعتبرنا علتها باعتبار المنشأ فالمنشأ هو العلة حقيقة وهو لا يوجد في الانات فبقي الانات
فارغة عن المحصل بالكسر بالحقيقة فهي مفرغة عن المحصل بالفتح ايضا فلم يوجد الهيولى فيها فلم
يتصور الحركة هذا ما سنح لي في سالف الزمان وتذكر الآن في دفعه ان المحصل بالحقيقة هو الفرد التدريجي

فباعتبار زمان الحركة وابعاضها فقط واما في الآنات فكونه في زمان الحركة بحيث ينتزع منه في الآنات
الافراد الآنية فهي بهذه الحيثية تحصل للهيولى في الآنات ايضا فانظر تفتن الحقيق لعل الحق تجاوز
وسخف الدلايل على المط ما ذكره بعض الاجلة من دون الانتقال في الجواهر اما ان يكون من
مهية الى مهية او من تشخص الى تشخص او بان يتجدد تشخصان في المهية والتبدل انما يكون في التشخص فقط
على الاول يلزم انحصار الغير المتناهي بين حاصرين وتتالي الآنات المستلزم للاجزاء التي لا تتجزى وكذلك
بناء على ان المتباينات لا يوجد بينها الاتصال والتوحد في الوجود كما ذكرنا وعلى الثاني يكون الحركة والتبدل
في العارض فقط اي التشخص دون الجوهر وهذا منقوض بالحركات الواقعة في المقولات الاربعة كالكيف
فان التبدل فيه في المهية والتشخص فيلزم الاستحالة ما بالنظر الى الشق الاول والثاني كليهما قوله
او فحدثت بتعدد دفعة او دفعة ما قد ذكرت مرارا انه لا يلزم من بطلان الحركة في الطبايع الجوهرية حدوثها
دفعة جميعا وذلك اذ يجوز ان يكون كل من الحدوث وبقيهما وعلى النحو الثالث من الحدوث المذكور
وهو ان يكون خروج كل منهما من القوة الى الفعل في الزمان بان يكون في العاصنة وحده وده كلما ان
يكون حركة الاستحالة مثلا اذا بلغت الى الغاية فيقدر زمانها يحدث زمان آخر يزول فيه الصورة
السابقة ويحدث الصورة اللاحقة على النحو الذي ذكرنا قوله وتشبيه الحال فيها الخ وهذا الاشتباه
اما لان تلك الصور متشابهة في الظ وان لم يكن متماثلة في الحقيقة وهي كالمتجاورة بفصل بينها زمان
قليل لا يشعر به الادراك فكانها متصلة فيه واما لان الاستحالات الواقعة بينها لتشابه الكيفيات
الواردة منها مع الصور الحادثة في المتى يظن فيما بين المبدء والمنتهى حركة متصلة وان كانت
بينها فواصل لا يظن الاتصال في نفسها لو قطع النظر عن تلك الكيفيات قوله لا يكون فرد منه
في آن اه هذا ظ في الفعل والانفعال اما في المتى فغير ظ فانهم قالوا ان المتى عبارة عن الهيئة
الحاصلة للشيء بسبب كونه في الزمان او الآن فالجسم وان لم يكن له متى في كل آن بمعنى كونه
في الزمان لكن يثبت له بمعنى كونه في الآن فمع تصور المتى حركة بمعنى انه يكون للجسم في كل آن فرد منه

فرد منه معنی کونه فی الآن ویمکن الخلاص عنه بوجهین وان لم یطابق فی الظاهر للوجه الذی ذکره المص ههنا
الاول ان الحقیقة الزمانیة او الاینیة کما حققنا سابقا عبارة عن التغیرات الحاصلة فی الزمان او الان
فالتغیر بالذات الحقیقة فی مقولة اخری ویقع الحرکة فیها بالذات ویقع التغیر فی مقولة متی بالعرض
والحرکة فیه ایضا لکن المقصود ههنا نفی الحرکة بالذات کما سیاتی فی مقولة الاضافة والجدة والثانی ان
یعتبر فی الحرکة فی المقولة ان یکون افرادها المتی ولا یکون للمتی کما ذکره المص وهذا الاعتبار معنی زائد علی
معنی زائد علی معنی الحرکة لو ثبت تحققه فی کلامهم فتثبت هذا التوجیه قوله لا یمکن ان یعرض فیه افرادا
اه وهذا من العجایب فان معنی الفردیة الخصوص وهو حاصل ههنا والکل ان بعض الافراد یشبه
قد یکون اجزاء لبعض آخر کما فی الماء فالماء المشار الیه کرة الماء جزء منها مع ان الکرة المذکورة وابعاضها ضمنها
کلها ای کل واحد منها فرد من الماء المطلق لوجود خصوصه طبیعة الماء فی کل واحد منها جزء کان او کلا
لک الفعل والانفعال التحدی کلی تحته افراد کالفعل الخاص فی الیوم علی الاتصال والجزء الانتزاعی
منه وهو الحاصل فی نصفه وفی ربعه هکذا لا الی نهایة وکذلک الینبغی ولعل الاشتباه انما وقع من
فهم تباین الجزء والفرد فی الاجزاء الخارجیة فهذا الزعم فاسد فان الاجزاء لیست اجزاء خارجیة
للطبایع الکلیة بل اجزاء للفرد والاخر منه فظهر بذلک امتناع اه وذلک لان الحرکة ینقسم بحد
اجزاء وما فیه فی الآنات فما کان خارجا منها کالقطعة او ما فیها کالتوسطیة لا حرکة فیهما اصلا
وکذلک کل امر غیر قار وکلما یلازم الحرکة یشخصها کالمیل الموصل وغیره لا یمکن فیه الحرکة لعدم وجود
فرد من الاول فی الآن وتجدده فیه فی الثانی وقد یطلق اه منشاء الغلط عدم الفرق بین
التدریج المطلق والحرکة ولیس کل تدریج حرکة صادق هذا فی الوجهین الاخیرین ظ واما الوجه الاول
فقد زاد فیه شیء آخر وحاصله ان الفعل والانفعال یکون غایة للتدریج وغایة التدریج ان یقع
فیه التدریج کما فی التسود والسواد فان السواد غایة للحرکة الکیفیة فیقع فیه الحرکة بالعرض والسبب
فیه ان الغایة فی الحرکة من حیث الغایة والغایة هو المسافة التی یقع فیها الحرکة مغایرة من حیث

الفم لابد ان يقع فيه بالحركه فالفعل والانفعال من حيث الجنسيه يصلح فيه الحركه وهو مطلوب المعترض

قوله والجواب عن الاول اه حاصل الجواب ان التدريج بمعنى الحركه لم يقع في الفعل والانفعال بل

في الهيئه التي صدرت منه الفعل والانفعال كالحراره والبروده نعم يتحقق مطلق التغير وقع

فيها وهو ليس بحركه واما الكلام بالنظر الى الغايه كما ذكرنا فالفعل والانفعال ليسا غايتين

بالمعنى الذي قصد بالحركة التدريجيه التي وقعت في الكيف حقيقه بل هما غايتان لعدم الفعل

خارجان من جنس المغيا وانما الغاية للحركة التدريجيه التي وقعت في الحرارة مثلا هي الحرارة الحاصلة

التي صدرت منها الفعل والانفعال وانما يقال لهما الغايه في الحرارة مثلا بصدورهما من الغاية

ووقوعهما متصلا بها قوله واما عن الثاني اه وحاصله ان الفعلين الواقعين من الضدين

الانفعالين فيهما ليس بينهما اتصال تدريجي لثبوت الوقوف من الفعلين والانفعالين

فلا تثبت الحركة المتصلة في هذه الصورة نعم يتحقق بمعنى مطلق التغير والتدريج كما زعم السائل

وليس كلامنا فيه اقول لو فرض التصاقهما فانه لا تقع الحركة في هذه الصورة فان المراد

الوقوع التدريجي بالمعنى الذي ذكرناه ان يكون للمتحرك في كل آن فرد مما فيه الحركة لا يكون قبل

ولا بعد ولا يتصور في الفعل والانفعال سواء كان كل واحد منهما على سبيل الاتصال او الانفصال

فالاولى في الجواب ان يقال ليس التدريج ههنا بالمعنى الذي قصد قوله واما عن الثالث اه

وحاصله ان التدريج بالمعنى الذي قصد في الحركة ليس في هذه الصورة في الفعل والانفعال

بل في كيفية السرعة والبطوء العارضين للحركة او الفعل والانفعال نعم ان الحركة بمعنى مطلق

التدريج والتغير يقع فيهما وليس الكلام فيه بل في التدريج بالصفة المذكورة وهو ليس الا في

كيفية السرعة والبطوء اقول ان كان الموصوف بهما هو الحركة او الفعل والانفعال فلا تقع

فيهما الحركة اللهم الا ان يحمل كلام الشيخ ههنا على ان ليس المعنى انه ليست الحركة بالمعنى المقصود ههنا

في الانفعال والفعل بل ان وقعت الحركة فكانت في السرعة والبطوء وهما ليسا بفعلين

السرعة عبارة عن وقوع الحركة في الزمان الاقل والبطوء في الزمان الاكثر وبالجملة لا يتصور وقوعها في الآن

تفصيل ذلك انه فعليين ولا حركتين بل هما عارضان للذكورات خلو عرضت الحركة بهما بوقعت
في التقدير ما الموجود جزؤها الذي كلاهما يهنا فيه ... من الانبطال في الحركة الى انطباقها ان المراد في المتحرك
وجهه ومن كلامهم فان السرعة والبطؤ صفتان بالذات للحركة والمتحرك بالعرض فالتسريع في بعض
الذين بحركتان في السرعة والبطؤ يكون اولا وبالذات في الحركة وثانيا بالعرض في المتحرك
ولا شبهة في ان تحقق ما بالذات سبب لتحقق ما بالعرض فالحركة في السرعة بالذات قابلة بالحركة
توسطها في الجسم المتحرك واذا انتفى الاول لعدم بقاء الموضوع انتفى الثاني والاولى ما قال
المصنف ان موضوعهما الحركة التوسطية وعلى تقدير التنزل وعرض الحركة فيهما لحالها وما نمايتصور بقاء الموضوع
فان التوسطية باقية في الزمان والانات ولو لم نعتبر التنزل فالامر كما عرفت انه لا يتصور الحركة
فيهما اصلا لكونهما كيفيتين غير قارين او اضافيتين لكن يمتنع الحركة فيهما في الصورة الاولى
بجهة واحدة وهي عدم القرار وفي الثانية بجهتين من جهة كونهما غير قارين ومن جهة الاضافة فانهما
لا يقع فيها الحركة كما سياتي ... لا تضر في وحدة الحركة كما سياتي ان السرعة والبطؤ ليسا
بفعليين ومتحصلين فلم يلزم من اختلافهما النوعي او الشخصي اختلافهما كذلك ... اولا في مقولة
اخرى اه المراد بالاول ما بالذات وبمقابله اعني الثاني ما بالعرض وحاصله ان المراد بما ثبتت
الحركة في المقولات اثباتها بالذات وبالنفي الخ كذلك فالتغير في الاضافة اما دفعي او تدريجي بواسطة
مقولة اخرى وواسطة في العروض على التقدير من ثبت المطلق ... الحصر اما ادعائي او استقرائي
والاول كما ترى والثاني منقوض بالطبائع والنفوس بالقياس الى الحركة الطبيعية والارادية فان
الطبيعة علة لتمام حركته الطبيعية وابعاضها واكوانها التي وقعت فيها بالنظر الى حدود المسافة وكذا
النفوس بالنسبة الى حركاتها الارادية ففي كل آن ثبتت لهما علية خاصة ليست لهما في آن سابق
ولاحق وكذا في كل الزمان لهما فرد تدريجي من العلية التي هي من الاضافة وابعاضها على قياس ساير
الحركات ويبين ثبوت العلية ولغيرها للعلل بواسطة المعلولات واسطة في العروض والالزم الدور

والدور كما لا يخفى على من له ادنى فطانة بل لا واسطة في الثبوت اصلا لذلك وما زعمه في العلة من انها علة لنفي علية الفاعل فيتاير الجنبين برفع الدور كما صرح به في مقابلة الجملة فلا التفويض

للمتعوشين والطبائع في العلية لما بالنظر الى الحركات الطبيعية والارادية على اعتبار الانحاض (جدود) فيما هي الحركة في الاضافة بالذات وسببية بواسطة الحركة واسطة في العروض والا يلزم الحركة في الحركة

القطعية والتوسطية بالذات قد مر انها ممتنعا فيهما في كلام المص وان اعتبرت الحركة في الثبوت

فلا يضر المقصود ههنا والحق ان البيان المذكور في كلام المص او غاية لا يعتمد عليه في الفلسفة (مشاء) و

غلطهم في الكلية بمحض بعض الجزئيات كالحركة في الاسحنة والابداء ومنه مثلا العدم وجوه في الا (ضافة)

بالذات قوله انما في السطح الحاوي اه فان تعينه التيم انما نشاء من حركها العامة من جهة الى جهة اخرى

فيكون الحركة في التيم بواسطة الحركة في الاين والظاهر ان الواسطة ههنا واسطة في الثبوت دون

العروض فان العارض لا يتعدد منه بخلاف الاول وانا نعلم قطعا ان حالة التيم والتغير فيهما عين

المكان والحركة فيه تم اقول قد يكون التغير في خصوصيات الجدة من غير تغير المكان عليه كما اذا وضعنا

دوران الجسم فيما يشمله ويلزمه في الانتقال المكان كالجسم المحفوف كما بالسن اذا دار في ذلك

الكرباس فالاين لا يتبدل فيه والجدة يتبدل بالضرورة وانما حاكمه بان اللباس المحاذي (للجسم)

وذلك كان فوقا فيتبدل نسبة الجدة وبالجملة ان تبدل الجدة يتبدل تدريجيا بدون تبدل المكان (ايض)

متصور فلا يكون تابعا وعلى تقدير التبعية يكون كتبعية المعلول للعلة المنفصلة والحق ان البيان

في مقولة الاضافة والجدة اقناعي محض ليس على سبيل الاثبات والاخرى ايض فلا يليق (بشان)

الفلسفة قوله وكذا في الكيف اه والحق عندي ان الحركة في الكيف حق بل باطلة على طريقهم (الحق)

فان الحركة كما ذكرتم ارادتها البرهان القطعي لا يمكن وجودها بدون الفرد التدريجي لابد ان يكون

متصلا واذ تقدم من في مقامه ان مراتب الكيف انواع متباينة فلا يمكن الاتصال ههنا فلا (يمكن)

وقوع الفرد التدريجي فيه ايض فيمتنع الحركة ولا يمكن الخلاص عن الشبهة الواردة ههنا والزام (الحركة)

قوله فلا يضر [illegible] المقصود [illegible] الاولى [illegible] الحركة [illegible]

الحركة الا بانكار السابق منهما وليس عليه دليل قوي كما لوحنا لك سابقا ولكن بعد انكار التباين بينهما
ايضا تكون الحركة الكيفية في حيز الخفاء فانه لم يدل عليها دليل بعد المشاهدة والبرهان انما يعتبر في الآنيه
وبعد ذلك في الوضعيه واما الكميه ففي حيز الخفاء كما سياتي واما الكيفيه فهي اخفى فان بعض الكيفيه مشاهد فيها
وحدتم الحركة الكيفيه فيه واما التغير على سبيل التدريج فهذا فليس عليه دليل ولا شهادة وجدان وما ظن فيه الحركة
فلعل فيه الحركة انتقالات دفعيه متعاقبه على سبيل التدريج بدون الاتصال بل بينها توقفات وازمنة فاصلة
قوله لكن خالف فيه قوم اه لعل وليهم للانكار والمخالفة ما ذكرنا آنفا وسابقا وكان الممكن لهم الخلاص
الانتقال الكيفي لمشابهة التدريج في صورة كون الماء حارا بعد البرودة وبالعكس بالوجه الذي ذكرنا من القول
بالانتقال التدريجي او الدفعي لا على سبيل الاتصال ولكن لم يتنبهوا له وقالوا بالاقوال السخيفة الواهية متنزلا
من شدة الى الضعف ففرقة قالوا بالكمون والبروز بان الماء الحار ما صار باردا بل ظهر فيه الاجزاء الكامنة
البارده وكمنت الاجزاء الحارة في الماء البارد وهو خلاف الضرورة من غير برهان والثاني الارتكاب بالكمون
والبروز وهو ايضا مشكل بالقلة في الاول وفرقة قالوا باختراق الاجزاء الحارة من الماء البارد ولو خالها في الحار
السخافة في هذا الوجه واحد هو الوجه الاول وفرقة يقولون بان الماء البارد واذا صار انقلب بعض اجزائه
نارا ثم او انتشر وتنقلب تلك الاجزاء بالماء او بالهواء او تحرز حجابين بينها ودخول الاجزاء الهوائية بدلها
وهذا اقل سخافة من القولين المذكورين لانكارهم بالامر الجائز الواقع الذي لا ينافيه الضرورة من كل
وجه ولكنه ارتكاب بخلاف الظاهر من بعض الوجوه بلا دليل قوله سياتي الكلام اه اذا ابطل الحركات
في المقولات الستة ودفع منه الاعتراض بها في الاربع في الاين وهو ظاهر بالضرورة وبالبرهان وهو ان الانفصالات
الآنية لو لم يتصل يلزم الجزء الذي لا يتجزى وكذلك الوضعيه واستدل على الكمية فكان الواجب عليه
ان يستدل على الكيفيه ايضا او لم يكن الحركة فيها ضرورية لما ذكرنا من الاحتمالات ثم يدفع الظنون العارضة
فيها كما هو دابه في هذا الكتاب كما شاهد في الزمان والمكان وغيرهما وح ينفع الكلام الذي
سياتي للنقض واذ لم يذكر الدليل ولا ينفع دعوى الضرورة ههنا كما لا يخفى على المتامل ما سمعته ما ذكرنا

اتفاقا وسابقا لا ينفع للفقير كما اشار اليه السيد السند في شرح المواقف قوله انما يكون حسبما شاء زعم القائل بل
اما ان الحركة معدودة في العوارض الذاتية للاجسام وهي عشرة ما يعرض الشيء لذاته او لامر يساويه
عن الموضوع هنا وذلك فان المنافي للعرض الذاتي كونه للاعم لا كونه اعم فانه يوجد في الصنفين او ان الحركة
القوة ولا قوة في المجردات بل انما يوجد في الاجسام وهو غفلة وسهو فان من المجردات ما يكون ذا جهتين كالنفس
فلا يمتنع القوة عليها حتى يتصور الحركة الا ان لي ها هنا فائدة عظيمة الشأن وهي ان الحركة لا تتصور في الافكار والانظار
فان فيها علوما متناهية ومعلومات كذلك وهي الجنس والفصل من المبادي والمطلوب فهذه الثلثة من حيث هي هي
معلومات ومن حيث القيام بالذهن علوم فلم يتصور للنفس في كل آن فرد متجدد منها لا يمكن سابقا ولا لاحقا
وقد تصدى بعض المدققين بان في صورة الفكر واثبات علوما متناهية ومعلومات كذلك يمكن حصولها في الخزانة
والفكر متجدد وفي كل آن التفاتة وبازاء كل التفات حصول متجدد في المدركة كما هو المقرر عندهم والالتفات ذلك
فعل من افعال النفس فلا يعتبر الحركة بالنسبة اليه لكن العلم بعينه يعتبر الحركة فيه بالنظر الى تجدد حصوله في الذهن
فيحصل فيه في كل آن فرد من الخزانة غير الفرد الذي في الآن السابق واللاحق هذا حاصل مقالة ولكن
ما صوره المص من ان الحركة في الكيف انما يتصور بالشدة والضعف لم يتصور الحركة في الانظار اصلا اذ لو تصور وان
تصورت فيها تعدد الافراد وبازاء الآنات من جهة تجدد حصولها في الذهن من الخزانة لكن لا يتصور فيها الشدة والضعف
فلم يحصل الحركة فيها ثم ان العجب كل العجب من المص انه مع الاعتراف بالقول بالحركة في الكيف
صورة امكن فيها الحركة في الكيف واخذ صورة امتنع الحركة فيها الا ان في كلما لوحنا لك سابقا من ان الكيفيات
التي تعتبر فيها الشدة والضعف متباين الانواع فلم يحصل فيها الفرد التدريجي فلم يتصور الحركة فيها لما ذكرنا من
التحقيق وفي هذه الصورة اثبت حركة في الكيف حيث شاهد البنا واما ثانيا فلانا نحصل التجدد فيه في الافراد
المتماثلة فالحيوان مثلا من جهة حصوله في الخزانة وتجدد حصوله بالنظر الى كل آن يحصل في الذهن افراد منه
متماثلة صالحة لان يكون على سبيل الاتصال فيكون فرد التدريجيا من الحيوان فيتأتى فيه الحركة من هذا الاعتبار
وقد تركه المص او خالفه في الحركة في الكيف فان قلت اعتبار العلوم في الافكار كما اعتبره ذلك المدقق وجعلها

وجعلها حركة ايضاً من هنا باطيل فان الحركة في العلوم على هذا التقدير وهو لا ما لحقيقة في العقل اعني الانتقالات وثانيا
وبالحصر في العلوم فلم يحصل الحركة فيها بالذات ويستلزم المحال وثبوت الحركة في مقولة الفعل قلت ان
الانتقالات عبارة عن نحو من التعقل الخاص فلا يكون فعلاً وعلى تقدير كونه فعلاً لا مثبت كونه من مقولة
الفعل بالمعنى المقولة تدريجية كما عرفت وعلى تقدير كون الحركة في العلوم بواسطة الانتقالات ليس الواسطة
واسطة في العروض بل في الثبوت فلا معنى الحركة الفكرية التدريجية من العلوم حقيقة فان ثبوت الواسطة في
الثبوت لا ينفعها ما نحن فيه ذلك قوله واما في القوة واللاقوة اه كان المشهور عند المتكلمين ان القوة عبارة عن
الصلاحية المحضة واللاقوة عن نقيضها والمشهور عند الحكماء خلافه وهو انها حالة خارجية حاصلة للشيء ما لم يحصل
المستعد له او حصل بطلت تلك القوة وكانت من الكيفيات الخارجية ولم يذهب بطلبه لهذا العبد دليل يعتمد
عليه على كونها من الموجودات الخارجية بعد بل الظاهر ما قاله المتكلمون لكن الكلام ههنا مبني على طور الحكماء
او لا ما لنقص اه والظاهر انه يتيسر النقض بالحركات فانه لا شبهة في ان المتحرك ما دام الحركة متبدل العوارض فاذا
كان متبدل العوارض موجباً لتبدل الموضوع لم يبق الموضوع في الحركات كلها والحل ان تبدل الاعراض
مطلقاً لا يستلزم تبدل موضوع الحركة من حيث تشخصه وهو المطلوب في الحركات المتشخصة قوله في المتصل الغار
منه اه واما عديم القرار كالزمان فلا يتصور فيه الحركة كما عرفت من انه لا يتصور وقوع جزء منه في الآن ولا بد
للحركة من ذلك قوله اما زيادة مضاف اليه اه قد كثرت الاوهام في هذه الحركة وتشعبت الاقوال والحق
عندي ان اعتراف هذه الحركة من الحكماء دعوى بلا دليل والخلاص عن المضائق الواقعة فيها من عدم
بقاء الموضوع الشخصي لها ولا بد من بقائه كذلك في الحركات كلها فانها انما يوجد تشخصه وتشخص الحال
تابع لتشخص المحل ومن استلزامها للحركة في الجوهر الممنوعة عندهم لا يمكن لهم بل القول بها كلام ظاهري
منهم يلمع للمقلدين لهم فالعجب كل العجب منهم باعتراف امر من غير دليل مع وجوه ومحذورات لا يمكن دفعها
واعجب منه ما قاله المصنف في دفعها بالزام كون الطبيعة موضوعاً للحركة في النمو فيه هنا ثلث مقالات الاولى
في بيان ان قولهم بالحركة المذكورة قول بلا دليل وبلا ضرورة عقلية ويذكر فيها حال غيرها من الحركات في

اقامة الدليل على وجودها اذ قد فيظهر منه احوال هذه الحركة ظهورا تاما فان الاشياء كما تعرف بالاضداد

تعرف بالامثال مع قد اقوى من الاول هو الثانية في ان الحدوث الذكورة لازمة والثانية ان

ف وما وهم المص بتقليد الشيخ في القول بان الطبيعة هي الموضوع للحركة في النمو بان الاولى ان الحركة

المتصلة في الاين لهم دليل على وجودها وهو انه اذا وصل المتحرك من المبدا الى المنتهى اي منتهى اي

منتهى كان لابد من قطع مسافة بينهما والا يلزم الطفرة وهو باطل بالضرورة وذلك القطع اما ان تكون

على سبيل الانطباق على المسافة المتصلة الثابتة وجودها بالبرهان او لا على الاول ثبت المطلوب وعلى الثاني

فالاكوان التي تحصل للمتحرك حال الحركة في الاين التي تكون اينية فلعلها ان يكون متتالية يلزم الجزء الذي

لا يتجزى او متفاصلة يلزم الطفرات واما الوضعية فمثابة لها مالبرهان بعد يكون مكانه بالنسبة الى الاجزاء

وبالجملة في بعض المواد يكون التغير في الاوضاع في الكل موجبا للتغير في الامكنة في الجزء ويكون التغير ان

متلازمين متطابقين فما يتصل احدهما يلزم اتصال الآخر بقي الامر في الحركة الكيفية والكمية اما الاولى

فقد عرفت ان الحركة غير ثابتة فيها بالدليل بل الدليل يقام على نفيها لعدم حصول الاتصال بين الكيفيات

المتضادة ويمكن الخلاص عنه بانكار التضاد واما الثانية فنوع منها هو النمو الذي كلامنا فيه وهو وان كان

مشاهدا في الحيوان والاشجار والنبات لكن يجوز ان يكون الامر كما في تعليات المني من وجود الزمان

بين هذا من هذا بد من وجود بين الكمين الزايد والناقص ففي آن اتصال الغذاء بالجسم النامي اتصالا

حقيقيا او حسيا حصل بسبب ذلك مقدار خاص وفي آن آخر اتصل غذاء آخر وحصل له مقدار خاص

ازيد من الاول بين الآنين زمان يسكون فيه لا يشعر به الحس فاذا تكثرت الزيادات في الغذاء وتزايد

المقادير يشعر بها الحس شعورا تاما وبين الآنين زمان حركة الاستحالة المناسبة للتكلم فلا يلزم انحصار عشر

التناهي من الغذاء بين حاصرين ولا ادرك الطبيعة عن التاثير ولا المادة عن التاثر ولا تحصيل الحركة

في الكم على هذا الطريق ولا دليل على نفيه واثبات الدايرة في الغذاء على سبيل الاتصال من غير توقف

والمقالة الثانية في بيان لزوم الحدوثات ومنها يظهر الدليل على نفي الحركة في النمو منها ان الحركة

والحركة في النمو يستلزم الحركة في الجوهر كما ذكرنا بيان اللزوم ان الحركة في النمو عندهم عبارة عن زيادة المقدار
للجسم في كل آن لم يكن في الآن السابق ولا اللاحق بسبب انضمام الغذاء بالجسم انضماما كائنا في
جميع اقطار الجسم على نظم طبيعي فالانضمام الغذائي اما ان يكون بالانضمام بدون توحد الوجود والاتصال
فيلزم انحصار غير المتناهي بين حاصرين ولم يحصل الحركة او يكون بالاتصال فح كما تبدل الكم تبدل الاتصال
الذي ثبت جوهريته فثبت الحركة في الجوهر كما ثبت الحركة في الكم بل الجوهر الاتصالي يكون سببا للتكمم الانفصالي
وان سألتم عن موضوع الحركة في الاتصال الجوهري سألنا عن موضوع الحركة في الكم فما عينتم لموضوعيتها عينا
عينا لموضوعية الحركة في الجوهر وح يكون الحركة في النمو مستلزما لما هو مستحيل عندكم وهو الحركة في الجوهر
فيكون مستحيلا وهذا اول دليل الزامي عليهم لنفي الحركة في النمو ومنها ان وجود الحركة مطلقا مستلزم لوجود
الموضوع الشخصي لها اذ هيها ان كانت شخصية فظ وان كانت نوعية او جنسية فلان الجنس في وجوده مستلزم
النوعية والوجود النوعي يستلزم التشخص ضرورة بطلان الماهية المجردة وبقاء الوجود التشخصي للموضوع في
الحركة في النمو من المستحيلات اذ ان تصور بقاء الوجود النوعي بتبادل الاشخاص وبيان ذلك ان النمو كما
ذكرنا عبارة عن حصول فرد من الكم في كل آن زائد من السابق وناقص من اللاحق بسبب انضمام جوهر
غذائي في كل آن ولا يكون اجزاء ذلك الغذاء منضمات بدون الاتصال والا يلزم انحصار الغير المتناهي بين
حاصرين وتتالي الآنات المستلزم لوجود الاجزاء التي لا تتجزى بل يكون متصلات متلاحقات من متصل واحد مشروح
في الخارج كما ذكرنا مرارا فلا يكون شخص من المتصل الوحداني باقيا في اثناء الحركة فلم يكن شخص من الجسم
الخ باقيا ضرورة تبدل الكل بتبدل الجزء وكذلك الاعراض اللاحقة لها والصور النوعية القائمة بها بل معنى
الهيولى الاولى ايضا على ما حققه المص لعدم تحصيل الاتصال الذي هو المحصل له كما عرفت الآن نعم
ان المص ما ذكر من عدم تحصل الاتصال في وقت الحركة معدوح باثبات الفرد التدريجي فيما دونه الحركة
كما حققنا سابقا فح يجوز ان يكون الموضوع هو الهيولى الاولى او الصور النوعية القائمة بها كما هو
راي بعض المحققين وايضا يجوز ان يكون الموضوع النفس الناطقة كما هو راي جماعة فراغ ذلك

بان التكلم حقيقة وبالذات انما يكون في الجوهر المتصل وفي الاشياء الثلثة المذكورة ان ثبت في جميعها
ثبت لوجود الحركة الكمية التي هي عبارة عن التكلم اي احدكم بعدكم انما يكون فيما اتصف به بالذات
الاتصالي جسما كان او جسمية والدليل القاضي على لزوم وجود الموضوع الشخصي للحركة قاض بان ما فيه الحركة
بالذات لزم وجوده كذلك فيلزم وجود المتصل في اثناء الحركة في النمو بالذات واذا كان من المستحيلات
وجوده في اثنائها كما ذكرنا لزم كون الحركة محالا الخ فثبت مطلوبنا في هذه المقالة والمقالة الثالثة في بيان
استحقيقها ما ذكره المص هاهنا اذ في كلامه رح نظر من ثلثة اوجه الاول هو انه لو سلم ان الحركة في الجوهر كما ذكرنا والثاني
من جهة عدم بقاء الموضوع الشخصي للحركة ولابد منه كما ذكرنا وذلك لان الطبيعة الشخصية عبر ما هو في حالة النمو
فانها اما ان يكون قائمة بالجسم اعني الصورة الجسمية او المركب منها ومن الهيولى او الهيولى فقط وعلى كلا
التقديرين لا يتصور بقاؤها على طور الثالث اما على الاول فلان اتصال الغذاء في كل آن او زمان بالجسم الاصلي
بعدم اصل اتصاله وبالجملة لا يبقى اتصال واحد في زمان الحركة وانها يتوارد الاتصالات كما ذكرنا واذا لم
الاتصال لم يبق الجسم الخ ضرورة بطلان الكل ببطلان الجزء فينعدم النوعية القائمة به واما على الثاني
فلان الاتصال الذي هو عبارة عن الجسمية اذا لم يحصل فرد منها في اثناء الحركة النمو لما ذكره المص سابقا
في الحركة في الجوهر من انه في صورة تحصيل افرادها يلزم انحصار الغير المتناهي بين حاصرين ووجوده الجزء
لا يتجزى او الترجيح بلا مرجح فاذا لم يحصل فرد منها لم يبق الهيولى الخ ضرورة ان عدم تحصيل المحصل
يستلزم عدم تحصيل المحصل بالفتح فاذا لم يبق الهيولى لم يبق الصورة القائمة به لا يقال قد سبق التحقيق الهيولى
في اثبات الفرد التدريجي فيحفظ طبيعة الجسمية من اوله الى اخره وهي المحصلة للهيولى لانا نقول
كلامنا هاهنا على طريق المص وهو لا يقول بانحفاظ الجسمية في حالة التدرج فيها للدليل الذي
ذكره في مقاصده وذكرنا هاهنا الخ فيلزم على طريقه بطلان الهيولى في صورة التدريج في الجسمية
وقد بينه مفصلا في مبحث الحركة في الجوهر فلم يتصور بقاء الطبيعة على طور المص نعم يتصور على طريق
القوم بالقول بالفرد التدريجي من الجسمية في حال الحركة في النمو باتصال الاغذية بالجسم الاصلي

فيحفظ طبيعتها في ضمنه وهو المحصل للهيولى كما ذكرنا سابقا ولم يتصور بقاء الهيولى وقيام الطبيعة
كليته بها بدون ظهور العلم والثالث كما ذكرنا ان التكمم بالذات انما يقع في الجسم او الجسمية
لاتصافها بالكمية بالذات وفي الطبيعة والهيولى بالعرض والصورة للحركة توجد موضوعها بالذات
ودون ما بالعرض فيلزم المحذورات الثلثة على طور المص واما على طريق القوم فلا يلزم الا محذوران فقط
الحركة في الجوهر وعدم بقاء الموضوع مطلقا او عدم بقاء الموضوع بالذات او على طريقهم يمكن ان
يقال ان الموضوع للحركة في النمو هو الجسم او الجسمية فيلزم المحذور الاول واحد المحذورين الاخيرين
اما الاول فظاهر واما الثاني فلان الموضوع ان كان الجسم فبقي الموضوع رأسا وان كان الهيولى
والصورة القائمة بها فتصور بقائها ببقاء العين والتدريجي ولكنه لا يتصف بالتكمم بالذات فبقي
الموضوع بالذات قوله اما الا بزيادة اه وهذا يحتمل بوجهين الاول ان لا يوجد الزيادة فيه اصلا
لا في المبدء الحركة ولا في وسطها ومنتهاها والثاني ان يوجد الزيادة فيها لكن لا بان يكون في كل
آن من آنات زمان الحركة ولا في الكم غير منها لا يكون في الآن السابق واللاحق بل متصل
الزيادة في الجسم المتحرك في الكم في آن مثلا ثم يتخلل بعده وهذه الزيادة انما يكون في مبدء الحركة
التخلخلية المتصلة دون وسطها او منتهاها كما يحكم به النظر الدقيق وقد زعم بعضهم ان هذا القسم
الاخير داخل في النمو فمعناه هو الزيادة في الكم بزيادة الجسم الغذائي والقائه بالجسم المتحرك
وهذا لو لم يكن مخالفا للتصريحات فانهم يكون الامر سهل في الحركة في النمو من بقاء الموضوع الشخصي
الحقيقي فيه ولا يلزم الحركة في الجوهر بل لا يلزم محذور اصلا وكشف القناع عن وجه المطلب
سنحققها اه لقي التحقيق في الوعد فقط ولم يخرج الى الوفاء به والحق عندي انه لم يقم
عليه دليل قوي بعد واذ المقام غريب لا سيما تركنا الدلائل المورودة فيها وما يرد عليها ولو ثبت
التخلخل والتكاثف بهذا المعنى ثبت الحركة الكمية بلا كلفة قوله ولا يتوهم منشأ التوهم
في هذه المذكورات عدم التفرقة بين الحركتين فاجاب ببيانهما وكذلك في الحركة في الوضع والاين

قوله ولا يتصور بينهما التقابل اه لا شبهة في انتفاء التضايف بين الحركة والسكون فان الحركة
امر موجود في الخارج كما حققنا سابقا وعليه محققوا الحكماء ولا يكون التضايف كذلك ضرورة من
البديهيات ان معرفة الحركة لا يستلزم معرفة السكون وبالعكس وفي الاضافة لا بد من استلزام
تعقل كل واحد من طرفيه للاخر وكذا لا يكن بينهما الايجاب والسلب لخلو الموضوع عنهما كما في المجردات
والمفارقات ولا يتصور التوسط بينهما قوله فيكون اما كما لا ثانيا اه انت تعلم ما فيه من التضاد
لان التضاد انما المقصود ههنا بيان حقيقة الحركة والسكون لا بيان معرفتهما فيجوز ان يكون حقيقة
كل واحد امرا بسيطا وجوديا لا يستلزم تعقل كل واحد منهما للاخر فيحصل التضاد بين حقيقتهما
ولا يستلزم تضاد الحقيقتين تضاد عوارضهما المعرفة لهما بل يجوز ان يكون لكل واحد منهما
او لواحد منهما لوازم وعوارض سلبية لا تضاد اصلا وقيل بوجه اخر في تحقيق المقصود من بطلان
التضاد بانه لو كان السكون امرا وجوديا لكان مثل الحركة اما ان يكون مقولة برأسها او داخلة
تحت المقولة والثاني باطل فانه لم يتعين دخوله تحت واحد من التسعة لانه لا يكون داخلا تحت
الانفعال لانه الحركة كما حققه المص ولا داخلا تحت المتى وكذا الاين والفعل والوضع وغيرها
كما لا يخفى على المتفحص فيلزم ان يكون عين المقولة فيزاد في عدد المقولات فلم يبق الحصر
في العشرة ودفعه سهل فانه اذ ان السكون في كل مقولة عبارة عن الفرد القار منها فيصح مقصود التضاد
بين الحركة والسكون فان الحركة عبارة عن الفرد التدريجي الغير القار من المقولة والسكون عبارة
عن الفرد القار منها فالحركة في الاين عبارة عن الاين التدريجي الغير القار والسكون عن الاين
القار الحاصل للمتمكن ولا شك ان الاين القار وغير القار وكذا الوضع القار وغير القار وامثالهما امران
وجوديان يصلح للاتصاف بهما الجسم ولا يجتمعان فيه من جهة واحدة ولا يستلزم تعقل
كل واحد منهما للاخر فان الاين القار متصور لنا بدون تصور الغير القار وكذا العكس ويوجد
المتضاد وانما نبنى ما حققه المص ما ليس يتعين التضاد بين الحركة والسكون فان الحركة عبارة عن

قوله فيكون [illegible] ان التضاد [illegible] القار [illegible]

عن الاتصال التدريجي ومقابله السكون وهو الانفصال بقره وسكون منهما تضاد بلا شبهة فانهما
مفهومان وجوديان لا يستلزم تعقل احدهما تعقل الاخر ولا يجتمعان لذاتيهما في محل واحد
فتامل وا تعجب من المص في هذا القول ان الثاني جعله مضاد الاول مع انه يستلزم تعقل كل منهما
للاخر وهما مفهومان وجوديان فيكونان من باب الاضافة لا من باب التضاد قوله وح يلحق
السكون بالعدميات اه اقول فيه نظر دقيق وهو ان القوة والملكات حقيقتهما عبارة عن
سلب الفعلية عما من شانه الفعلية بان يكون هذا المعنى الانتزاعي حقيقتهما فقط كما يراه المتكلمون
فالامر كما زعمه المص واما ان كانت عبارة عن حالة خارجية قائمة بالجسم وغيره ويكون المعنى الانتزاعي
المذكور منتزعا منها وهي منشا له كما يراه الجمهور الحكماء وعدوها من الكيفيات الغير المحسوسة مطلق و
وجودها عن الخارج انما حصلت الفعلية فيه وكلتاهما محوجة الى المادة وهذا هو المراد في هذا
المقام كما لا يخفى فليس الامر كما زعمه المص فان السكون يجوز ان يكون عبارة عن الكيفية الخارجية
القائمة بالجسم مثلا ولكن عدميته بالنسبة الى الحركة بان يكون تحققها في الخارج موجبا لسلب الحركة
كما ان وجودها فيه لا يستلزم تعقل كل واحد منهما تعقل الاخر في حد ذاته نعم يدخل الاضافة في
المفهوم التعبيري للقيود وهو ليس بصالح لكون التضاد بين ذاتيهما وان عرض لهما الاضافة في
اعتبار اخر سوى ذاتيهما وهو لا يسقي مرام الخصم من اثبات التضاد في الاصل وذاتيهما الا ان يقم
مقصود المص اثبات العدم والملكة في نفس المفهوم فيؤول النزاع ح الى اللفظ فان من اثبت
التضاد بينهما اثبت من ذاتيهما ومن اثبت العدم والملكة اثبت بين مفهوميهما فتدبر
قوله لا يكون ساكنا اه كالاله الحق والعقول المفارقة وما وقع في كلام الحكماء من ان الاله الحق
ساكن فالسكون هناك بمعنى اخر والحركة المقابلة له ايضا بمعنى اخر اعني مطلق التغير قوله ولكن الجسم
في الان اه قد يعتبر في العدم المقابل للملكات صلوح المحل للملكات اعم من ان يكون بالنظر الى شخصه
او نوعه او جنسه بالفعل او في المآل وانما يعتبر ههنا التضيق والتقييد بالصلوح بالفعل في الظرف الذي

وقع لان الظاهر من كلامهم ان السكون المعتبر ههنا قاطع للحركة ولا يتصل الحركة التي قبله لوقوع السكون
ههنا فلو كان في الآن سكون معتبر عندهم لزم بطلان الحركة المتصلة فيرا في السكون المعتبر عندهم عدم
ملكية وهي الحركة بالطرف الواقع فيه بالفعل ايضا فلم يحصل السكون فيه ليس ما مستمرا ان
قد عرفت سابقا ان الحركة القطعية يحتمل ان تكون عبارة عن الفرد التدريجي المتصل بل
هذا اقرب الى الصواب كما ذكرنا سابقا لكن الاقرب الى الصواب ههنا ان السكون في الآن
مثلا عبارة عن اين مستمر لكن السكون في كيف مستمر كما ان الحركة فيها عبارة عن كيف تدريجي
وهكذا وح يحصل التضاد بين الحركة والسكون ان لم يعتبر فيه الثبات في بعض حال التضاد بين قوله
وما الجنس الاعلى اه اي ما يكون في مرتبة متقدمة من القريب فيشمل الاوساط ذاته العوارض غير
مضبوط وغير كاشفة عن الذات فسقطوها عن الاعتبار واعتبار الفصل في الوحدة او قد يعلم
في بيان الوحدة في النوع فسقطوه ايضا قوله فنقول من البين ان اه فان قلت ان الحركة على
تحقق المبدأ نفس مقولة ان ينفعل وعلى تحقق الى طبيعة الارض في القطعية المدرجة مثلا القسم الحركة
الهابطة بشرط الميل الطبعي والصاعدة بشرط الميل القسري فللشرائط والمتممات ايضا دخل
دخل في وحدة الحركة وتعددها فالحصر في الستة لم قلت ذلك معتبر في الحركة فان قلت ان الحركة
على تحقق المبدأ نفس مقولة ان ينفعل وعلى تحقق بعضهم انها داخلة تحت مقولات شتى
كما ذكرنا سابقا وعلى كل تقدير يكون انواع الحركات داخلة تحت المقولة واحدة كانت او
متعددة وهي جزء مادي لها في بعض الاعتبارات التفصيلية التي للعقل فيكون لها جزء صوري
ايضا ولا شك ان لوحدة الجزء الصوري دخل في الوحدة النوعية للحركة والكثرة وكذا الوحدة
المادة ايضا دخل ما في وحدتها والكثرتها ودخل تام في كثرتها وهما غير الستة فالحصر م قلت
اختلاف الذات ووحدتها باختلاف الذاتيات وتوحدها امر جلي واذ لم يكن لنا سبيل
الى معرفة اختلاف الذاتيات وتوحدها الا بالنسبة المذكورة لهذا اعدوها وضبطوها قوله لا مدخل لوحدته

والفصل والحركة يكون واحدة نامعدد

٦٢

بوحدته اه يفهم منه ان الامور الستة علل ولا مدخل الفصل في التوحد النوعي والجنسي بل المدخل
فيها للكثرة والثبات ان لم يكن لها بسيطا او لا مدخل لشي بل يكون الوحدة والكثرة من لوازم
الشي مقدمة على وجوده لا معه ولا متاخر عنه ان كان بسيطا او لا مدخل لشي بل يكون الوحدة والكثرة
من لوازم ذات الشي مقدمة على وجوده لا معه ولا متاخر عنه ان كان بسيطا ثم كونها من دواخل
الوحدة مثلا انه علة بل اعم منها ومن الامارات اللازمة لها قوله واما للزمان الى آخره التطويل في
بيانه ان التكثر المعتبر منه لتكثر الحركة هو تكثر اجزائها بحسب الفصل دون التكثر مطلقا والا فلم تتصور
وحدة الحركة لتكثر الزمان مطلقا قوله متعددة يوجب اه المعتبر في تكثر ما فيه الحركة وتعدده ان
ينفصل جزء منه بين جزئين او تشتت الطرق لا حصول الاجزاء بالفعل كما هو المتبادر في الحركة
ولا شك ان تعدده بهذا المعنى يوجب تعدد الحركة ووحدته بهذا المعنى لها دخل ما في وحدة الحركة
كما ادعى اليه وتوضيحه ان المسافة اذا كانت على طريق واحد كالاستقامة في الاين مثلا ولم ينفصل
بينه الفواصل وتحقق معه كلما يجب لوحدة هذه الستة يلزم الوحدة الشخصية للحركة مهما ادى التكثر
ما فيه كالانشعابات في الحركة في الاين مثلا او خروج ما فيه عن حد الاستقامة في الاستدارة مثلا
تكثرت الحركة الشخصية فللتكثر دخل في التكثر وللتوحد في التوحد قوله الى كمده اه اي لون مايل
الى السواد قوله القتمة بضم القاف وسكون التاء المثناة لون فيه حمرة عبارته قوله وحدة
هذه الحركة اه قد عرفت من كلام المصنف ومن كلامنا مفصله لتعلق الامرين وحدة المبدء والمنتهى لو اعتبر
بوحدة الحركة تشكل بالحركة الازلية الابدية للافلاك فانها لا مبدء لها الا ان تخص الحكم بالتي لها
مبدء ومنتهى فيشكل بقطعات الحركة المنتهية عن الحركة المتصلة فان المبدء والمنتهى اذا كانا
انتزاعيين لا يتعين لهوية القطعية تلك لانه يكون دخيلا في هوياتها لمنتزعا منها الا ان يقم [?]
مثل ما قلنا سابقا ان المراد بالمداخلة معنى اعم شاملا للمداخل الحقيقي والامارة
في غير المسافة الخ وقد عرفت فساد هذا التخصيص بوجه اخر او في ما يذكره المصنف بقوله اقول اه بان

بان ما فيه الحركة هو الفرد التدريجي من كل مقولة وقعت فيها الحركة فالاين التدريجي مسافة للحركة
في الاين على مذهب التحقيق وكذا الكيف والكم والوضع للحركة الكيفية والكمية والوضعية فاتحاد
المسافة وغيرها مما فيه الحركة اعني اتحاد الفرد التدريجي مغن عن الوحدات الاربعة اعني وحدة ما فيه
والمتحرك والزمان قوله بوحدة الشخصية اه اقول حصول الوحدة الشخصية لما فيه الحركة في غير المسافة
على تقدير وجود الفرد التدريجي المحصل معقول لكن لا يلائمه بعض عبارته السابقة وهو وان لم يكن
له فهو محصل بالفعل اه على تقدير عدمه فلا يعقل الواحد الشخصي مما فيه الحركة فيما سوى المسافة
اذ لا يعقل وجود الحركة الا بما وقعت فيه اما فرد تدريجي متصل وحدة فلم [illegible] التعاقب او افراد آنية علمت
بواحدة بل اكثر غير موجود والا يلزم تتالي الآنات وانحصار غير المتناهي بين حاصرين فلا يكون
شخصا واحدا فان التشخص يلازم الوجود واذا بطل الوجود بطل التشخص فلا يكون واحدا
على ان القائلين بعدم الفرد التدريجي ينكرون لوجود الافراد الآنية ويقولون بانه ليس لها وجود
الا بمعنى ان الحركة لو انقطعت لتلبست بها فلا يحصل الوحدة الشخصية لما فيه الحركة على تقدير
نفي الفرد التدريجي اللهم الا ان يقال على تقدير نفي الفرد التدريجي يحصل للمتحرك حالة خاصة
سوى الحركة التوسطية والقطعية بالنظر الى الافراد الآنية مبهمة فيها ويعبر عن تلك الحالة بان المتحرك
لو انقطعت لتلبست بفرد معين من افراد ما فيه الحركة وهذه الحالة امر شخصي سوى الحركة وسوى
الافراد الآنية والزمانية لما فيه وهي مبهمة الفرد من تلك الافراد لا يحصل الا للمتحرك خاص
ولا يوجد لمتحرك آخر ولا له في زمان آخر فانظر الى هذه التمحلات والتكلفات فالحق هو القول
بالفرد التدريجي وبانه هو ما فيه الحركة ويكفي لوحدتها في وحدة الحركة قوله الا ان الغرض هو تعينه
الخ هذا اولى من الحمل على الاجمال او في التفصيل يرفع الاشتباه ويحصل الاستعداد للمتعلم لمعرفة
الاحوال او الاكتفاء بعلم وحدة الحركة بوحدة ما فيه كانه اكتفاء على وحدتها الذي حصل لكل
احد من غير نظر وفكر كما في سائر الاعراض فان ما فيه هو الحركة على مذهب البعض وقد حققنا انه

ان هذا المذهب هو الاقرب الى الصواب قوله فيمنع ذلك الى تمام اه وهو الحق عندي بالنظر الى تمام متعلق
التنظير فان المتصل الواحد ليس له الا وجود واحد وهذا الوجود الواحد اما ان يكون اثر الكل واحد
من المؤثرين فيلزم تحصيل الحاصل فان الكلام في مرتبة الوحدة التي هي فوق الكثرة بالنظر
الى اجزائه المتصلة المنتزعة منه التابعة لها او لواحد معين فيلزم الترجيح بلا مرجح او الى المجموع فيخرج
عن محل النزاع والحاصل ان الاجزاء المتصلة التحليلية للمتصل الواحد لها وجودان وجود في
الذهن بعد الانتزاع ووجود بحسب المحل في الخارج قبل الانتزاع والوجود الذي لها بعد الانتزاع
انما يصلح لتعلقه الامر الانتزاعي بعد الانتزاع كما في الموقف والعرف وليس الكلام ههنا فيه بل في
الاتصال الخارجي الذي لا انقسام ولا شك انه وجود واحد لا تكثر فيه قبل الانتزاع فيجري فيه
الشقوق التي ذكره فيؤول الى المحالات التي ذكرناها فان قلت هذا الكلام يرجع الى نفي
المعلولية عن غير القار مع انه يحصل عن علة شيئا فشيئا قلت كلا بل الوجود الخارجي لغير القار
حاصل وهو نفسه علة كلك عنها ثم ينتزع الاجزاء عنه على سبيل الانتزاع فلا استحالة فيه
قوله ولا يلزم توارد العلل الاول يلزم ذلك كما لا يخفى قوله لا يوجب الخارج اه اقول يوجب ذلك
فان نصف القطعة من الحركة اذا صدرت من المؤثر فالنصف الباقي الذي صدر من المؤثر
الاخر اما ان يتصل بالاول او انفصل عنه الاول بط فان الاتصال الزيادة بعدم المتصل
الاول ويخرج من كتم العدم موجود اخر وهو لا يكون اثر الاول بل للثاني والا يلزم تخلف
الاثر من المؤثر واذا لم يكن اثر منه فلم يكن منسوبا الى كل واحد منهما فيبطل ما زعمه الشيخ فليس
سبيل الصدور الا ان يكون الصادر الاول اثر الاول من دون الاتصال والثاني اثر
الباقي بدونه فيلزم المنفصل وهو المطلوب قوله فان قلت هذا انما يتاتى اه قد عرفت فيما سبق
التفرقة بين التوسطية والقطعية في ان كل منهما لا ينافيه عليهما الحركات فان وحدة الوجود
كما هي حاصلة في التوسطية كذلك حاصلة في القطعية وهو المانع من توارد المحركين عليه والمفرقة

وقد عرفت سابقا ان مبنى هذا الكلام على ان [illegible]
العرض يتعدد بتعدد [illegible]
التوارد [illegible]
[illegible]

بالاجزاء التحليلية وغير تامة فان الاجزاء الذراعية محضة لا تؤثر وعليها الحركات بل الحق

وانما هو الوجود الواحد المتشخص للكل فيلزم عليه ما يلزم على وجود الوسطية كما قررنا قوله

قلت لعل المحقق اه اذ ان كان الكلام في المتحرك التام لا الناقص فلا شبهة في ان العلة التي هي

التامة للحركة التوسطية لا تنفك والا يلزم تحصيل الحاصل بل يرجع الى اجتماع النقيضين

كما لا يخفى على المتامل فلا يتم الجواب وان كان الكلام في الناقص فله مساغ في الظاهر

قوله واما المحركة فهو من متممات اه ان حمل المحرك على ما حملنا فقد عرفت جوازه الجواب

وان حمل على ما حمله المص فهو ايضا لا يخلو عن وعدغه فان المتمم انما كما فصل في موضعه

وهو واحد لا تعدد فيه ولو جعل المحرك علة ناقصة غير متممة للتامة بحيث سيق بعدد وجوده خطار

الى امور اخر لاتمام الحركة فيعاد ذلك التعدد ايضا لا يمكن تعدد المحرك بكل واحد منها فان القطعية

انما يكون معلولة من المحرك وجوده الخارجي دون القطعات الذهنية كما عرفت به وكذا التوسطية

معلولة له بحسب ذلك الوجود فوجوده بما او اتم لمحرك وعلل اخرى فلو وجد بحسب محرك اخر فلزم

تحصيل الحاصل قوله وهذا كالهيولى الواحدة الخ وهذا التمثيل انما يتم على ما قلنا في

الاحتمال الثاني من ان المراد بالمحرك هو العلة الناقصة غير العلة التامة ومتممها الاخيرة غير

الالة المطلقة والواسطة واما على الاول فلا يصح التمثيل فان علية الصورة للهيولى ليست من

قبيل التامة والالة المطلقة والواسطة ويجوز في غير هذه العلل ان يكون المعه اقوى تحصلا

من العلة كما ان الهيولى واحد شخصي وعلته الطبيعة العامة لكل المحرك يجوز ان يكون مستعدا

والعلة بالحقيقة انما يكون هو الطبيعة العامة المستلزمة له فيه ولا يجوز في العلل المذكورة كونها اضعف

تحصلا عن وجود المعه قوله واولى الحركات اه لا يخفى ان الاولية ههنا فانها تستعمل في

المعاني منها عدم العفو وهو لطه ههنا بالضرورة وفي السلك بمعنى الاقتضاء الذات وهو الصف

وهو والالمكانات كل حركة مستوية في الطبائع بمعنى الملائمة وهي ايضا لا يناسب ههنا الان نقم

ولكن هذا لا ينبت المطلوب فان المحرك لا يجوز ان يكون واحدا في الطبيعة العامة ... الذات ... [illegible]

ان يقم يولم يلحقها غيره يكون على استواء ذلك ان نقول فى توجيهها ان الاختلاف فى الحركة بالسرعة
والبطوء منسبته عند العقل باختلاف الكيفيات فى الشدة والضعف والكيفيات المختلفة فيها مختلفة بالماهية
بالدليل فالتخيل العامي بل تخيل من ترقى من العامية ولم يبلغ بلوغ الخاصة يذهب الى ان الحركة
السريعة والبطيئة كالسواد والشديد والضعيف مختلفان بالماهية ولا يعقل الانفصال بين المعنى نفس
كما ثبت فى موضعه فالمراد بالاولوية بالاستواء عدم التخيل بعدمه بالعوارض وبعدمها يتخيل به نسبتها
وبذا كما يقع ان ادى المياه حين يتحصن بما يكون سعلنا بحسابه فانه قلما يتخيل فيه عدم الرسوخ
بخلاف ما كان ساكنا من ساته وباء وخالة بالقلب فانه يتخيل فيه خلاف ذلك قوله ووجود المستوية
ظاهر فى الفلكية او بحسب الظاهر كما يشهد به الارصاد واما بحسب الحقيقة فبالبيان الطبعي ان تم تم
الكلام واما ما يرى من اختلاف حركة الشمس مثلا سريعا وبطيئا وما يرى من المتحيرة من الاقامة والاستقامة
والرجوع ففى الحس فقط من تركيب الحركات دون الواقع قوله فلما يوجد فى المكانية الخ وذلك لان
الحركة يكون على انحاء ثلثة ارادية وطبعية وقسرية اما الاول فيمكن ان يكون بالاستواء وغيره بل قد
يتحقق على نحوين واما الاخيرين فلا يكون الا بعدم الاستواء ضرورة ان القسرية يقطع فطورها فيها
اذ اضعف الميل فى ذلك الوقت والطبيعة يكون حالها على عكس القسرية يكون بطيئا فى
اول الحركة وسريعا فى اخرها لكثرة الملاء فى مبدء الحركة وقلتها فى اخرها وهو الصاوعن الحركة اذا
كان الصاد كثيرا يحصل الضعف للحركة ويعرض لها البطوء واذا كان قليلا يحصل القوة لها ويعرض
لها السرعة قوله او ما يجرى مجراها الخ وذلك كالحركة على البيضى على القطر الاطول وعلى العدس على
القطر الاقصر وعلى السطح الذي فيه تقبيبات وتضريبات لا على الزاوية كما ذكره المص من قبل
فيكون الحركة عليها اولى بالاتصال لعدم الزاوية بينها قوله ما يكون تامة اه وذلك لان الوحدة
عبارة عن عدم التكثر وهو لا يتخيل فى التام ويتخيل فى الناقص بان الناقص عبارة عن القطعة
من الشى وفى ملاحظة هذا المعنى التقسيم وهو موجب للكثرة بخلاف التام اذ لا يتخيل فيه التجزى اصلا

فان قلت ان النقصان والتمام من المتناقضين فلا بد من ملاحظة النقصان في معنى التمام والنقصان
هو التسمية قلت حال مفهوم التمام كك ولكن الكلام في المصداق بما هو مصداق فتمام لا بلاحظة
غالبا ومصداق الناقص واما مصداق الناقص فاذا لاذهن ما ينتهي الى الكمال يفهم منه في
التام والحق ان ما ذكر ههنا من معنى الاولوية امر غير برهاني بل اتباعي مبناه على العرف ولا يلزم
ههنا بالنوع البحث قوله واما ما يقواه الظ ما قال به هذا القايل فان الحركة الاينية الدورية المتصلة
الموجودة في الخارج قد يكون على تمام الدائرة الموجودة في الخارج وبعضها منها والحركة على تمامها
ح من الحركة المتصلة والقول بعدم تامية المتصل وتامية بعض اجزائه قول ناقص الا ان يقال معنى
التامية على المحتمل الظ فالمتصل الظاهري يدرك الحركة على تمام الدورة منقطعة متصلة ما ثبتة و
الكائنات في الواقع بعض منها ويدرك الحركة على تمام الدورة وبعض منها ناقصة والكائنات في
الواقع متصلة تامة وهذا اما ان يكون مبناه على عروض الغلط للخيال كما يحتمل البعض معه في
صورة يتأول السبعيات اولان الخيال انما يعتبر للتمام والنقصان الامر الذي المتحرك للمحل الذي
تركه وهذا امر اتفق الظ قوله فانما يعتمد وحدة الفصل اه فان قلت قد يكون الاختلاف
من الماهيات النوعية باختلاف نفس ذاتياتها من دون تغاير الوصل والذاتيات كمهيات
العقول في الهيوليات وكذا اتحاد النوع باتحاد الذات من دون الاعتبار للفصول قلت ههنا
الكلام ههنا على ما هو المحقق عندهم في الحركة من انها تحت مقولة الانفعال فاذا الحركات
انما يكون متمايزة بالفصول لا لتقع ادراك الفصول من المتغيرات فمن زعمهم انها فصول
يجوز ان يكون من الخواص المختصة بالذات قلت ليس الكلام في ادراك كنههما ههنا و
بل انما يقام الدليل او التنبيه على وجودها ثم على التوحد والتكثر فيها اما الاول فلما قلنا من
ان الحركة على مقولة الانفعال فلابد له من الفصول ثم يثبت في هذا الفصل بعد ذلك توحدها
وتكثرها فيتفرع عليه التوحيد النوعي وتكثره في الحركات قوله ولان الاضافة الى موضوع اه

بالموضوع اه وفيه ان هذا البيان منقوض بالمبدء والمنتهى فانهما ليسا ذاتيين للحركة مع ان
تختلف الحركة باختلافهما نوعا والحيل ان الاضافة الى الخارج والمكان خارجا عن ذات
الشيء لكن قد يكون لها خصوصية مع بعض الذاتيات بها ينكشف حاله فالاولى في البيان ان
يقال ان اتحاد الحركة بالنوع واختلافها كذلك انما يكون باتحاد الفصل واختلافه واذ علم الذاتيات
يمكنها متعذر لا سبيل لمعرفتها احد سوى العرضيات الظاهرة المختصة بها لاجل خصوصياتها
معها فعرفت حالها فالحكم بمدخل في معرفتها الا الامور المذكورة المشهورة فنظرنا الى المحرك والمتحرك
فلم نجد تلك بينها اذ باتحاد المتحرك قد تختلف الحركة باختلافها قد تتحد وكذا في المحرك فلم كاشفا
عن الفصل واذا المكان بالنسبة والمسافة تختلف الانواع باختلافها وتتحد مع اتحادها فلها
خصوصية مع الفصول بها ينكشف القناع عن وجوه الفصول الذاتية وان لم نعلم كنهها وتم
المطلوب الذي قصد ههنا قوله ووحدة المتحرك بالشخص اه وذلك بناء على ان تشخص الحال مطلقا
تابع لتشخص المحل في الاعراض ان الحركة عرض فيكون لطبيعة المتحرك دخل في طبيعة الحركة لما تقرر
عندهم ان طبيعة العرض محتاجة الى طبيعة المحل فباختلاف طبايع المتحرك تختلف طبيعة الحركة ذلك باختلاف
ما صرحتم ههنا من ان وحدة الطبيعة النوعية للمتحرك ليست معتبرة في وحدة الحركة بالنوع لانا نقول
لا يلزم من احتياج الوجود النوعي لشيء الى شيء ان يحتاج نفس نوعيته الى نوعيته وذلك الشيء وهذا هو
المعتبر ههنا الا ترى ان وجود الحركة النوعية محتاج الى الفاعل ولا يلزم من ذلك اعتبار نوعية الفاعل في
نوعية تلك الحركة كما يلوح اليه كلامهم قوله ليس من مقومات الحركة اه اقول اراد بالمقوم اعم من ان يكون
ذاتيا او مختصا بها كاشفا عنه فلا يرد ان الزمان على فرض كونه مختلفا بالانواع وان لم يدخل كل نوع منه
في نوع الحركة لكن يجوز ان يكون كل نوع منه مختصا بنوع من الحركة فيتبدل لتبدل الحركة ووجه عدم الورود
ظ فان الزمان انما يعتبر من مشخصات الحركة دون مقوماتها الحقيقية او ما يجري مجراها مما يكون من لوازم
ذات الخاصة للحركة اي نوعيتها فان المشخص انما يتغير بتغيره تشخص الحركة ولا يلزم من تغيره تغير الماهية النوعية

فان تشخصات الحركة يجوز ان يكون لكل نوع منه خصوصية مختصة مع تفصيل من الاولى فتبدل الحركة تتبدل لما مضى

المنع فيكفي لنا الجواز فقط واما اذا اريد الاستدلال على المطلوب ونقضه فنه اجزاء الكلام عموما في اجزاء الزمان

متماثلة في النوع او متخالفة فيه كما نقصد به المص فالاولى في بيانه ان يقال انا نعلم بالضرورة قطع مسافة معينة

وما يجري مجراها من الكيف والكم والوضع في كل جزء من الزمان سواء كانت اجزاؤه متماثلة في النوع او

متخالفة فيه على سبيل التبادل ولو منع من وقوعها في جزء من الاجزاء مانع لاحق ملاحظة بها فان كلا منا

بالنظر الى نفسها فلو كان يخالف اجزاء الزمان وهو بالنوع لوجب ان يخالف الحركة لما امكن ذلك والثاني باطل

كما ذكرنا فالمقدم مثله قوله وهي ما فيه الحركة اه اقول كون المسافة وما يجري مجراها مقوما لهية الحركة ظ على

ما حققه المص لما ينطبق بظاهر كلامه في مبحث الزمان من ان القطعية حقيقة اعتبارية ملتئمة من التوسطية

والامتداد والمسافة وعلى ما حققناه سابقا يكون من المسافة وما يجري مجراها ما ذكرنا سابقا وعلى الطريقين

ثم المقصود ههنا في الحركة القطعية بلا ريبة وان اجري الكلام في التوسطية يراد بالمقدم ما ذكرنا سابقا اعم

من ان يكون جزءا او لازما مخصصا بحيث يتبدل الملزوم بتبدله ويقرر الكلام على طبق ما قلنا بان يقال من

اختلاف المسافة او ما يجري مجراها بالنوع كالاستقامة والاستدارة يختلف الحركة كذلك ولا حاجة الى

التفصيل قوله وما منه وما اليه اه فيه ان ما منه وما اليه غير لازمة لحقيقة الحركة كما يعرف في الحركة الازلية

الابدية فكيف بعد من مقوماتها الا ان يقال ان ما منه وما اليه اعم من ان يكون بالفعل او بالقوة ويراد

بالمقوم ههنا ايضا اعم من ان يكون حقيقة او مجازا بان يكون لازما له ويتبدل بتبدله يستلزم تبدله فافهم

كانت الحركة مختلفة بالنوع اه وانت تعلم ان الدليل مخدوش بوجهين الاول ما بني عليه من ان

الخط المستقيم والمستدير نوعان مختلفان لم يقم عليه دليل بعد ولم يثبت بالضرورة فيه انه كما بيناه سابقا

على ان المبني عليه بالحقيقة هو اختلاف السطوح المستديرة والمستقيمة بالانواع وكذا تخالف الاين المستقيمة

والمستديرة لك في حركة الجسم على الاستقامة والاستدارة في الاينية وهو باطل بالضرورة لانحلال احدهما

الى الاخر فان السطح المحاط بالخطوط المستقيمة يتحلل الى السطح المستدير وبالعكس وكذا في الاين كما لا يخفى

كما لا يخفى على من له ادنى فطانة ولا يجوز تحليل احد الجزئين الى الاخر الا ترى ان الماء لا يحل
الى الغبار وبالعكس والثانى ان تخالف بالنوع لم لا يجوز ان لا يستلزم تخالف الحركة الا ترى ان
تعلق الحلول اشد من تعلق الحركة بالمسافة وهو لا يستلزم اليه لحلول البياض الواحد بالسطح
المستقيم والمستدير فالاول اولى فان تعلقها منه يجوز ان لا يستلزم ذلك فان قلت ان الحركة
على السطوح المستديرة والمستقيمة انما تعلقت بها من جهة التباين الواقع بينها ضرورة منافاة
الاستقامة للاستدارة والمستقيم والمستدير خطا كان او سطحا او جسما وان لم يكونا متخالفين
بالحقيقة لكن باعتبار جهة الاستقامة والاستدارة فى الحركة الواقعة عليهما مما يوجب اختلاف الحركة
وهذا المساوى فى المبدء والمنتهى من ان ذاتيهما والكانت واحدة فى صورة التبادل كما فى الصاعدة
والهابطة ولكن الاختلاف بينهما يوصف بالمبدئية والمنتهية وتعلق الحركة بهما من هذه الجهة يستلزم
الاختلاف النوعى فيها قلت لا دليل على ذلك ومجرد التجويز لا يثبت المدعى كما لا يخفى على
اللبيب الماهر بل انطباق الحركة التوسطية حالة بسيطة متشخصة كما لا تختلف فى السرعة والبطوء بالتشخص
كذا لا تختلف بالتشخص فى الاستقامة والاستدارة وان سلمنا اختلافها بالتشخص فالظاهر انها
بالنوع واذا لم تختلف التوسطية بحسب الظاهر لم تختلف القطعية ايضا فانها عبارة عن التوسطية والامتداد
المسافى وهو الاين المستقيم والمستدير والظاهر ان الاستقامة والاستدارة من عوارض الاين دون
الفصول المنوعة كما يشهد عليه ما قلنا سابقا اللهم الا ان يقال ان الكلام ههنا مبنى على طور
فانهم قائلون باختلاف المستقيم والمستدير بالماهية وكذا فى الاين المستقيم والمستدير لكن الدليل
الذى ذكروه للاختلاف النوعى فى الخط المستقيم والمستدير اذا كانت الاين المستقيمة والمستديرة
مختلفان بالماهية يلزم الاختلاف النوعى فى الحركات القطعية وما ذكر من حديث الانحلال ان
السطح المستقيم لم يحل الى المستدير وكذا بالعكس بل المنحل اليهما فى الصورتين بعض السطح الذى
وهو كالجنس لهما فتأمل فيه اختلفت الحركة اه وفيه ان مطلق الاختلاف ظاهر واما الاختلاف

بالنوع الذي كلاهما فيه فغير ظه لما قررناه سابقا فان الحركة التوسطية حالة واحدة نوعية بسيطة
لا تختلف بالتشخصات سيما في الحركة في مقولة واحدة وان كانت متبادلة في المبدء والمنتهى
ولم يدل الدليل ولا شهادة الوجدان على الاختلاف منه في مقولة واحدة في صورة التبادل في
المبدء والمنتهى واما القطعية فلما ذكرنا انفا ان الكم التدريجي والاين التدريجي في الحالين اي في حال
النمو والذبول في الاول والصعود والهبوط في الثاني حقيقة كل واحد منهما واحدة بالضرورة وكما ان
الافراد منهما لا تختلف بغير القار بالعرض منها بل انما تتبدل الوصف كذلك الحال في الاختلاف في المبدء
والمنتهى انما تتبدل منه الوصف فقط والحق عندي ان اكثر ما يذكر في هذا الفصل اقناعي يحتمل للنقد
عليه في مقام البرهان قوله وحل الشك انه حاصله ان الشيء الواحد او الكثير وان كان متحدا بالنوع قد
يعرض لكل واحد منها حيثيات مختلفة بل متباينة على التبادل ويتعلق امر له متعلق الحلول او غيره كتعلق
الحركة بالمبدء والمنتهى ويكون لذلك الشيء بحسب كل جهة متبادلة له منافية للجهات الاخر في نوعية الامر المتعلق
ويتبدل بتبدلها نوعية المتعلق ولا يراد بالمداخلة التاثير والاستلزام المجعولية الذاتية كما لا يخفى على المتفحص
بل المراد به ملازمتها الفصل او نوعه البسيط كما او ما مر سابقا بان المراد بالمقوم هنا اعم من المداخل
في الوجود او الملازم للفصل او ذاته البسيطة وحال المبدء والمنتهى في المكانية كذلك فان ذاتيهما وان كانت
متحدة بالنوع كما اذا فرضناهما النقطتين لكن يعرض لهما جهات متباينة متبادلة في عالم الكون فان احدى
النقطتين اذا فرضناها في التحت وجعلناها مبدء للحركة الصاعدة والنقطة الاخرى في الفوق وجعلناها منتهى
لهذه الحركة فلها بحسب هذه الجهة لها لزوم مع الحركة المفروضة اي مع نوعيه الخاصة فاذا تبدلت هذه الجهة
عنهما بانعكاس الحركة حدثت فيهما جهة اخرى منافية للاولى وتعلقت بنوعيه حركة اخرى فالضرورة حاكمة
بان تبدل حيثيتي الحيثيتين في المبدء والمنتهى بحسب الجهة لهما بحسب النوع مع اتحاد النقطتين بحسب الحقيقة فالحكم
والشك المذكور الذي عرض للشارح مع ولكنه لم يدفع هنا الاصل الشك الذي ذكرناه سابقا من
انه بذا بيان تجويزي لا برهان بالدليل القطعي الدال على ان المبدء والمنتهى فلا يجوز ان يكون الحركة واحدة

واحدة بالنوع في الصاعدة والهابطة وان اختلف شخصها بل الامر كذلك كما ذكرنا سابقا
فلم يلزم المطلوب الا ان يقال ليس الكلام ههنا على سبيل البرهان بل على سبيل الاقناع والاشباه
والاخرى كما ذكرنا سابقا فالمدعى اعني تخالف الصاعدة والهابطة بالنوع كانه يدعي البديهة والبيان
تنبيه محض للمدعي فلا يقبل المنع الجردة قوله فان المبدء هناك يكون اه واعلم ان ههنا تفصيلين
بين الحركة المستديرة المكانية وبين المستديرة الوضعية فالاول يمكن فيه ان يكون المبدء هو الشخص الموجود
الخارجي وهو المنتهى ههنا والمبدء اي المنتهى شخص واحد خارجي لا تعدد فيه في الوجود الخارجي كما اذا
قطعنا دائرة خطية بفرض الجسم فيه الذي هي فيه فيكون ههنا القطعان متداخلان غير متميزين في الوضع
يكون كل واحد صالحا لان ينسب اليه بانه مبدء ومنتهى لحركة راس مخروط مثلا اذا حركناه من تلك
النقطة لحركة المخروط فيكون المبدء شخص موجود خارجي وهو المنتهى بعينه فبينهما اتحاد فيهما منتهى
فلا يكون الخارج بحسب الشخص لانه يجوز ان يكون احدى النقطتين المتداخلتين ههنا مبدء للحركة
والاخرى منتهى لها فلا يكون بينهما اتحاد شخصي لانا نقول هذا ترجيح بلا مرجح بل كل واحد منهما صالح للمبدئية
والمنتهية وذلك ان يتعين النقطة في الخارج من دون التداخل انما بان يفرض راسا مخروطين على
خط مستدير متصل ويكونان راسان متلاقيين على نقطة معينة من الخط المتصل متمايزة في الخارج فانا
قد حققنا في بعض رسائلنا ككفاية العلوم وغيرها ان النقطة والخط كما يوجد في الخارج بسبب قطع
يحدث في الجسم كذلك يوجد بسبب مماسة او حلول الوان متمايزة كالسواد والبياض وذلك كتميز اجزاء
المتصل الواحد في الخارج من غير فصل فيه بسبب حلول السواد والبياض مثلا والفرق بين الفصل
وحلول عرضين مختلفين ان في الاول يحدث طرفين متداخلين في او غير متداخلين في الخارج وفي
الثاني طرف واحد متميز في الخارج وتميز به اجزاء الجسم المتصل من دون وقوع الفصل وبهذا التحقيق
اندفعت شبهة السلفة بما اوضحنا في مقامه ففي هذه الصورة اذا التقى راس مخروط واحد على مقامه
وحركنا راس مخروط آخر بحركة ذلك المخروط يكون النقطة الخارجية المعينة في الخط المتصل في الخارج مبدء الحركة
ثم اذا فرضنا عود ذلك الراس الى المبدء يكون هو المنتهى فالمبدء والمنتهى للحركة امر واحد شخصي موجود في الخارج

بداخل نقطتين منه وقد يكون المبدء والمنتهى في الحركة المستديرة الاينية شخصان في الخارج متحدان
بحسب النوع كما اذا اعتبرنا في الخارج مر اس المخروط لنقطة معينة على الخط المتصل المستدير بالمماس حركتنا
انه بحركته ثم فرضنا عوده الى ذلك المقام فالنقطة المعينة منه قد زالت بالحركة ثم عادت مثلها لعينها
العود وقد يكون المبدء والمنتهى في الحركة الاينية المستديرة واحدا بالنوع بعد واما بالشخص لا في الخارج
بل بحسبه كما اذا فرضنا حركة نملة على دايرة سطحية مبتدءة الاين وهو بعد م بالمفارقة ثم يعود ومثله بعينه
تمام الدورة فان اين المبدء وكذا الاين المنتهى امران انتزاعيان من الخارج لا يحصل في القافية بدا بحسب
الجلي من النظر واما النظر الدقيق فيحكم بان من حركة راس المخروط يحصل خط انتزاعي او خارجي يكون
المبدء والمنتهى طرفان منه ولا يكون المبدء هو المنتهى بالشخص في الخارج او بحسب الانتزاع ولا يكون الاتحاد
الا بحسب النوع فقط والثاني اعني الحركة الوضعية فالحال فيه بحسب جلي النظر وبدقيقه سواء ولا يكون
المبدء بعينه باقيا بل تزول الوضع الاول الذي فرض مبدءا ويتجدد مثله عند تمام الدورة مغايرا له
بالشخص فالكان الفرد التدريجي منه موجودا في الخارج يكون المبدء والمنتهى موجودان فيه لا على المعية
على سبيل المقدم والمتاخر متحدان في النوع وبهذا اذا قطع النظر في ذلك الفرد التدريجي من جهة البداية
والنهاية والكان انتزاعيان متحدان فيه اولا بالذي ذكر يكون التبدل فيهما بان يكون المبدء في الحركة
واحدة وقد يكون التبدل فيهما في المكانية المستديرة والوضعية في الحركتين فيكون المبدء في حركة منتهى
في حركة اخرى والمنتهى في الاولى ومبدءا في الثانية فيكون التبدل في كل واحد منهما بالحقيقة كما اذا فرضنا
راس مخروط في الاولى من نقطة معينة على دايرة معينة وقطعنا بها نصف الدور فالنقطة اذا وصل
الى حد النصف يكون ذلك الحد هو المنتهى ثم فرضنا حركتها على النصف الباقي من الدايرة يكون المبدء
هو المنتهى هو المبدء ووقع التغاير فيهما وهكذا يحصل في حركة الافلاك مثلا وفي هذه الصورة ايضا لا يحصل
الاختلاف النوعي والا لم يكن حركة دورية الفلك مثلا لان الاتصال لا يعقل بين المتباينات فانه فافهم
وتحقق قوله فلا يختلف نوعيتها اه والحق ان المدعى بديهي عند الفهم والبيان تنبيه والا فلا يخفى ما فيه
فانه منقوض بالمبدء والمنتهى والحل ان لوازم الفصول وخواصها خارج مع ان اختلافها يوجب اختلافها

اختلافهما فيلزم اختلاف الذات نوعا قوله لانها الامور الاضافية اه انت تعلم ما فيه من الفساد في الاستدلال
ان كيفين له فان كل واحد منهما لا يقتضي كون السرعة والبطوء من لوازم الفصول وخصائصها كون شيئا او ان
لم يكن بنفسه وانها فصلا وبهذا لم يثبت المطلوب بهما فان يتبدل خواص الشيء ولوازمه يتبدل ذات الشيء
ونوعه لكونها فصولا وخواصها للفصول كلاهما مشيرا الى المطلوب والاسفه الدليل الاول فان الاضافيات
يكون خصائص بعض ذات الشيء وكاشفه الا ترى الى التقدم والتاخر بالذات فانهما بالنظر الى الزمان من كاشف
فصله مع انهما اضافيان وكذا الاسفه الدليل الثاني لانه ليس بالحقيقة فصل بل مفهوم اعتباري انتزاعي بعد الملحقة
التخصصات بحسب كل تخصيص كشف عن فصل مخصص بحسبه الا ترى ان التقدم والتاخر مفهومان انتزاعيان
اضافيان بالنظر الى تخصيص يلحقه وهو بالذات يكون مع هذا التخصيص كاشفا عن فصل الزمان وكذا الاسفه
الثالث فان الذاتي وان لم يقبل الشدة والضعف لكن يجوز ان يكون ما هو كاشف عنه وخاصة له نقلها
وهذا كالوجود والماخوذ في حد الجوهر والكمال الماخوذ في حد الحركة يقبلان التشكيك ولا يقبل الجوهر والحركة بالنسبة
الى انواعهما التشكيك قوله كيف والحركة انواحدة بالاتصال اه اقول هذا الوجه هو البرهان لا اثبات
المطلوب بخلاف الوجوه السابقة لما ذكرنا وتقريره على وجه التحقيق ان الجزء الذي لا يتجزى بطل لما سلف
وذكره بالبرهان وبابطاله يثبت اتصال الجسم واتصال ما انطبق عليه بواسطة او بلا واسطة كالزمان والحركة
بالبرهان ايضا واذا ثبت اتصال الحركة ثبت اتصالها في الحركات الطبيعية والقسرية لشاهد وجوه بها لذلك
البرهان وايضا قد تقرر بالبرهان ان الاتصال لا يعقل بين المتخالفات بالنوعيات فانه يقتضي وحدة الوجود
ولا توجد للوجود في المتباينات وقد مر بيانه في الكتاب ايضا اذا تمهد هذا فنقول ان الحركة القسرية اذا ابتدأت
وصدرت من الفاعل تتدرج من السرعة الى البطوء والحركة الطبيعية على العكس والسر في ذلك ان الميل القسري
يكون على مرتبة الشدة ثم تضعف شيئا فشيئا الى ان يضعف والميل الطبيعي يضعف المعاوق
بالشدة ثم يضعف شيئا فشيئا من المعاوق فتشتد الحركة ولا شك ان السرعة في الحركة الطبيعية والبطوء
في القسرية متصلة فانا اذا فرضنا قطعة منها متصلا فيكون اولها البطاء من الثاني في الحركة الطبيعية والاسرع

لابتداء من موضع معين من المسافة والا يلزم الترجيح بلا مرجح بل الشدة في السرعة والضعف في البطوء
فهذا منطبقان على اجزاء الحركة وينقسمان بحسب انقسامها فلو كان الاختلاف في السرعة والبطوء لوجب
الاختلاف النوعي لم يوجد قطعة من الحركة القطعية او القسرية متصلة فانا اذا فرضنا قطعة منها متصلا ممكن
اولها ابطاء من الثاني في الحركة الطبيعية واسرع في الحركة القسرية والفرض ان السريع والبطيء نوعان متخالفان
فيمتنع الاتصال ويستلزم ذلك للاجزاء لا يتجزى في الاجسام وهو باطل كما ثبت في محله قوله فانما يكون باعتبار
وحدة ما فيه الحركة اما وجه سقوط الثلثة المسقطة سابقا في الوحدة النوعية فقط فان المحرك الواحد في الزمان
الواحد في متحرك واحد يجوز ان يحدث حركات متحدة في الجنس الاقرب فقط والقريب لا الاعلى كك وكك
يمكن ان يحدث من حركات مختلفة في الشخص والنوع والجنس بمراتبه حركات مذكورة فعلم قطعا عدم
مداخلة الامور الثلثة في توحد الحركات بالجنس كما في الوحدة النوعية واما المبدء والمنتهى فتوحيدهما بحسب
الجنس القريب والبعيد انما يكون بحسب توحد المسافة وكذا تخالفهما انما يكون بحسب تخالف المسافة فاغنى
عنهما ذكر المسافة بخلاف التوحد النوعي فانه يمكن ان يكون المبدء والمنتهى متحدا مع تخالف المسافة بالنوع
فتامل قوله في السرعة والبطوء اه لا بد ههنا من تحقيقهما اولا بحسب الاحكام ثم بيان معانيهما فانهما يتفرع
عليها وينكشف بها فاعلم انه من احكامهما انهما متقابلان من جهة التضايف اما التقابل فقط ضرورة
عدم اجتماعهما في جهة واحدة في حركة واحدة او فعل وانفعال واحد واما التضايف فلانهما مفهومان
وجوديان يستلزم تعقل كل واحد منهما الآخر كالابوة والبنوة فمن زعم ان التقابل بينهما بالتضاد فقد
اشتبه الامر الواقعي وقد بينه المصنف في الشرح ايضا سابقا فتذكره ومن احكامهما انهما لا يكونان فصلين للحركة
ضرورة ان الحركات ليست من مقولة الاضافة فالاضافيات لا تكون فصولا للماهيات الغير الاضافية ولو كانتا فصولا
لم يتصل الحركات الطبيعية والقسرية فان كل واحد منهما يشتد في السرعة اما اولا او اخرا فلو كان فصولا
يختلف اجزاؤها بالحقيقة فيمتنع الحركات الطبيعية والقسرية حال الاتصال فيهما وقد ذكرنا انفا مفصلا
ويلزم من هذا ان لا يكونا كاشفين عن الفصول ومحصلين لها ايضا كما لا يخفى ثم اذا كانا اضافيين فقد يعتبر

فقد يعتبر في بيان معاينتها النسبة الى الزمان او الى المسافة فالاول كما يقال ان السريعة ما يكون قطعها
لمسافة معينة في زمان اقل مما يقطعها الاخرى وهي البطيئة والثاني كما يقال ان السريعة ما يكون قطعها في
زمان واحد لمسافة اكثر مما يقطعها الاخرى في ذلك الزمان وهي البطيئة ويقابله هذين الوصفين مقابل
آخر وهو التساوي من الحركتين هو كونهما بحيث اذا تساوى زمانهما تساوى المسافة وبالعكس فهذه الامور
الثلاثة تشاكل القبلية والبعدية والمعية بالذات في الزمان في كونها امورا اضافية متنوعة وتشابهما في كون
في الخارج الا ان المشبه به في الزمان يكون كاشفا عن الفصل ولا يكون المشبه في الحركة كاشفا عنه قوله
باعتبار المساواة والمفاوتة فيما يقطعه الخ قد عرفت ان الحركة بسبب امور وتجري المقايسة بالسرعة والبطوء
بحسب كل واحد فمتحرك واحد قد يكون سريعا وبطيا بالنظر الى متحرك واحد سريعا وبطيا ومساويا باعتبار الحال
بين المبدء والمنتهى ايضا يكون مختلفا فقد يقع حركة بطيئة ثم يقع مساويا ولما كانت المقايسة المذكورة
في الامور الخمسة ظاهرة حقيقة لا يحتاج الى تامل لم يعتبرها بالذكر والنظر الى المسافة وما يجري مجراها قد يكون
ظاهرة وقد يكون خفية محتاجا الى البيان فقصد المص ذكر الخفيات منها بالنسبة واما الظاهرة فاستطرادا
للخفية سيما الجلايا قوله من حيث الزيادة والنقصان اه الشائع عند المتأخرين اطلاق الزيادة والنقصان
في الكم واطلاق الشدة والنقصان الى الكيف والاشراقيون القائلون في الاطلاق بينهما والنزاع
اللفظ فقط والحقيقة في غير هذا الموضع قوله فرسنة الخ مناط القرينة على تطبيق احد المقدارين على الاخر حقيقة
بالفعل سواء كانا مستقيمين او مستديرين من نوع واحد وهذا القسم للنسبة العددية والصمية فان وجد له
عاد مشترك فمشكوك من الاول والا فمن الثاني واما القسم الثاني فان القسم الاول منه ينظم كل واحد
منها لوجود العاد بينهما في بعض الصور ولو بالقوة بخلاف الثاني من الثاني فانه لا ينظم الا الصمية من
وجه فافهم قوله اذ ربما يقال للمثلث اه كما اذا فرضنا متساويين ونصف احدهما بخط مستقيم واصل بين
زاويتين متقابلتين وهو القطر فيحدث مثلثين ثم اذا زيد احدهما الى الاخر بحيث يحدث منه مثلث آخر
فهذا المثلث مساو للمربع الباقي منهما ويحدث مربع من نصف المستطيل فهو مساو للمثلث الذي حدث

قوله [illegible] الى الخضرانم

منه وصل خط مستقيم بين الزاويتين المتقابلتين من ذلك المستطيل قوله واما توهما

الخ فان قلت ان التطبيق مطلقا وهميا كان او حقيقيا يقتضي بقاء المتطابقين في طرفه فيلزم بقاء

المستدير في الوهم في صورة تطبيقه على المستقيم من حيث هو مستقيم مع ان المستدير لم يبق في

الوهم على صفة الاستدارة وقت تطبيقه على المستقيم فان الوهم يجعله في هذه الحالة مستقيما فلم

يحصل تطبيق المستدير على المستقيم في الوهم ايضا قلت احكام الوهم قد تخالف احكام الواقع وبعض

له الغلط كثيرا في الاحكام الواقعية وفي صورة تطبيق المستدير على المستقيم يزعم بقاء ذات المستدير

في الوصف العرضي فقط مع انه ليس في الواقع عنده كذلك بل يزول تشخص المستدير ونوعه وحقيقته

عند جعله مستقيما ثم اعتبار المقايسة بالمساواة والمفاوتة في هذا القسم يجوز ان يكون في الخط المستدير

والمستقيم كذلك مغايرة ان المستدير قد ينطبق على المستقيم حقيقة في حال الحركة كما في الكرة المدحرجة على

بسيط مستو ثم في هذا القسم يتحقق النسبة الكمية دون العددية فان الاخير عبارة عن تحقق عاد مشترك

بين المتنسبين وليس بين المستقيم والمستدير عاد مشترك في الواقع اذ العاد اما ان يكون مستديرا فلا يعد

المستقيم او يكون مستقيما فلا يعد المستدير الا في الوهم على طريق جعل الوهم المستدير مستقيما

او بالعكس فيبقى العاد المستقيم في الاول والمستدير في الثاني لكن ذلك على طريق الجواز فلا يلزم

منه الكمية ايضا قوله انها اصغر من اه فان قلت قد تقرر في المصادرات الهندسية ان من الضروريات

وصل خط مستقيم من كل نقطتين فاذا فرضنا نقطة بين الدايرة وبين الخط المماس ووصلنا بينهما

وبين النقطة التي هي مبدء الزاوية التي حدثت بين الدايرة والخط المماس بهذا الخط الواصل كما

الصورة يكون ما بين الدايرة والخط المماس اصغر من الزاوية التي حدثت من الدايرة والخط المماس

فلينتقض الكلية المذكورة في الكتاب من ان هذه الزاوية الحادثة بين الدايرة والخط المماس اصغر من كل

زاوية حادثة بين المستقيمين قلت اذا فرضت النقطة بين الدايرة والخط المماس في الجانب الاقرب

فالخط الواصل بينها وبين مبدء الزاوية مارا بالدايرة ومقاطعا له ويكون الزاوية التي حدثت بينه وبين

وبين الخط المماس واعظم من الزاوية التي حدثت بين الخط المماس فالدايرة على بالقيضة الى سل القضايا
والبراهين الهندسية لا ان تكون الزاوية الاولى جزا من الثانية بل الامر بالعكس وقد سالني سوال
المذكور في سالف الزمان جدنا ومرشدنا واستاذنا سعد ام العرفا والمحققين نظام الملة والدين
قدس سره فاجبته بما قلت وانفا فظهر اثار السرور في وجهه وحسن الجواب اللهم اثنار رضاه في دار الاخرة
انص واجعل حشرنا تحت اقدامه انك بالاجابة جدير قوله والتحقيق ان اه اقول بل التحقيق ان
المساواة مبنية على التوهم كما في الخط المستقيم والمستدير واما الزيادة فلعله تحقيق عندهم فانهم عندهم
يطلق بالاشتراك الصناعي على معنيين احدهما ما يحقق من مقدارين يوجد فيهما عاد مشترك فيكون
الزايد مشتملا على الناقص وشي زايد وثانيهما ما يحقق من مقدارين لم يوجد بينهما عاد مشترك ولم يشتمل
الزايد على الناقص ولا شك ان الزاويتين المختلفتين المذكورين يتصف بالزيادة والنقصان مهنا
بالمعنى الاخير نعم ان التساوي لا يطلق عندهم الا على التطابق بين مقدارين بحيث لو تطابقا لم يفضل
احدهما على الاخر والمعاني الثلث من المساواة والزيادة والنقصان في المقامات الثلثة المذكورة من
الكم على سبيل الحقيقة وان كان التطبق في بعضها على سبيل المجاز فالقول بالتوهم ههنا وهم اللهم الا
ان يقال ان الوهم مدرك بهذه النسب في هذه المقامات ولكن لا يساعده السياق كما سياتي في قوله والثانية
مجازية لا عتبارها على توهم التطبيق قوله انما يكون اه اقول اه لا يظهر منه وجه تام لاعتبار المقايسة في
الحركات بحسب المسافة او مجرى مجراها دون المحرك المتحرك والمبدء والمنتهى بان المساواة والمغايرة في
الحركات في السرعة والبطوء انما يكون بتساوي المسافة والزيادة والنقصان فيهما دون الاربعة المذكورة
فلذا اعتبر الاول دونها ولكن لا يظهر وجه لترك الزمان فالوجه الجامع ما ذكرته اولا بان الخفاء انما
يكون في المقايسة في الحركات بالنظر الى المسافة فان التسادي والتزايد في الحركات يقتضي التماثل
من جهة المسافة بالنظر الى النظام مع ان المقايسة تجري في التخالف فيها ايضا كالحركة الواقعة على الخط
المستقيم والمستدير فازيل الخفاء بالتنبيه ولم يكن الخفاء في الجهة الباقية فلم تذكرها انهم في مقاصد
الفصل فانها لابد ان يكون نظرية او بديهية خفية قوله يمكن ان حركة اه انه مستديرة اه

لا يظهر فيه وجه المجاز في الساعات كما ذكرنا فكيف يظهر في الحركات فتأمل قوله فلا يكون المقاسمة منهما
بهذا الاعتبار او بقي المقاسمة المجازية والبعيدة بعيد فان اعتبار المقاسمة بينهما يمكن بانا اذا فرضنا [سواد]
المحض فتحرك الجسم منه الى البياض الحق فالمبدء والمنتهى لهذه الحركة الكيفية يكون كل واحد منهما على [غاية]
التباعد والوهم يعتبر نحو ان سطح فلك القمر مبدء والمركز منتهى وبما انهما في غاية التباعد عنده [مبدأ]
ومنتهى على التباعد الزايد بينهما فالمبدء يعتبر بازاء المبدء والمنتهى بازاء المنتهى فلذا يعتبر الثلث [بمقابلة]
الثلث والربع بمقابلة الربع وهكذا سائر المراتب عنده فيتوهم انهما يتساويان واذا لم يبلغ الحركة [الاينية]
الى المركز ويبقى ثلث بينهما او ربع منها يجعلها ناقصة من تلك الحركة الكيفية التامة وتلك الحركة الكيفية [زائدة]
فبهذه الجهة يقع المقاسمة الوهمية منهما قوله وما يقع فيه النقلة مسطح اه وفيه ان ما يقع فيه النقلة
اين تدريجي قابل للقسمة في الجهات الثلثة كالجسم فان الاين عبارة عن الهيئة الحاصلة للجسم بسبب
كونه في مكان واذا المكان محيط من جميع الجوانب فالهيئة الحاصلة له من جميع الجوانب القائمة بالجسم يقبل
الانقسام العرضي في الجهات الثلثة كالجسم الا ان الفرق بينهما ان الجسم يقبل الانقسام في جميع [الجهات]
الثلث بالذات والاين بالعرض ثم بعد التدرج في الاين المذكور يحصل اين تدريجي متصل غير قار [منقسم في]
الجهات الثلث بالعرض بواسطة الجسم وينقسم في الطول بواسطة الزمان كالجسم التعليمي الغير القار [الحاصل]
للجسم الطبيعي في زمان معين في التحلحل فيمكن التطابق بين الاين الغير القار والجسم القار فبهذه [الحيثية]
يمكن المقاسمة الوهمية بينهما ايضا على الطريق الذي صورناه في الاينية والكيفية وبالجملة لا يبعد حكم
المقاسمة عند الوهم بعد تحقق في المحاذيات ايضا وهذا دليل التوهم فيهما قوله وعلى هذا ينبغي ان لا يقاس [او]
الاول يبقى المقاسمة البعيدة بينهما ايضا بعيد وبيانه ان تمام الحركة عبارة عن ان لا يمكن الزيادة عليه
امكانا بالنظر الى ذات الجسم او بالنظر الى الواقع المحقق او بالنظر الى العادة فمعنى الامكان بالمعنيين
الاخيرين يمكن في الحركة الاينية كما اذا فرضنا حركة جسم مثلا على تمام قطر مقعر سطح فلك القمر فانه
لا يمكن الزيادة عليه في الواقع وبالنظر الى العادة والكان يمكن بالنظر الى نفس طبيعة الجسمية فتمام الا [بهذه]
بهذا المعنى قد يعتبر الوهم ويجعله مساويا بالحركة الفلك من الوضع المعين الى عوده مثله فانه لا يمكن فيه [الزيادة]

الزاوية ايضا فيعد بهما مساوٍ وبين خاذ النقص قطعة من واحد منهما يعيّنه فبهما نسبة التناقص والتزايد ثم
حركة جزء الجسم من الحركة الوضعية الأينية مستديرة له شبيه تام بالأينية المستقيمة واما فيها فوضعها مشابهة بعيدة
ولا يخفى على المتفحص ان في العرف العام والخاص يعتبر المقابلات كلها واشتهارها ظاهرة في لسان اهل العرف
لا يليق بهنا تفصيله فصل في تضاد الحركات قوله من انواع حقيقية اه وبهذا يظهر ان اعتبارهم التضاد
بين السواد والبياض انما يكون باعتبار تضاد وبعدهما من انواعهما الحقيقية دون نفس ذاتيهما فانهما ليسا
نوعين كك بل السواد جنس لمراتبه والبياض كك فلا يكون العامان اي السواد المحض والبياض الحق
متضادين ولكن يرد ان غاية ما يتجه لا يكون متجانسا اذ المراد به الاشتراك في الجنس القريب
فان الاشتراك في الجنس البعيد لا يورث التضاد فلا يكون الغايتان اي السواد المحض والبياض
الحق متضادين الا ان ينكر جنسية السواد والبياض حقيقة ويقال ان الجنس القريب لانواعها اللون
وبما عرضان متشابهان بالجنس والحق عندي ان اعتبار التخصيص في التضاد بان يكون المتضادان
نوعين حقيقيين وان يكونا داخلين تحت جنس قريب وان يكونا متواردين على نوع واحد حقيقي
التضاد من الاستدارة والاستقامة كما سيأتي مما يورث اختلال الحصر في تقابل المفهوم من الوجود
في التخالف والتضاد بالضرورة بلحية النهاية الا ان يفهم انه بانه الاختلال داخل في التضاد المشهور
قوله بينهما غاية الخلاف اه اعتبار هذا ايضا مما يورث اختلال الحصر المذكور فان الحمرة والصفرة
وجوديان ليس تعقل احدهما يستلزم تعقل الآخر فلا بد ان يكونا متضادين مع بعدهم عن غاية التباعد
بينهما بخلاف السواد والبياض على انهم صرحوا بان التضاد قد يكون مع غاية التباعد كالسواد والبياض
وقد يكون بغيره كالحمرة والصفرة على ان اعتبار هذا القيد يفسد عد التخلخل والتكاثف والنمو والذبول
من التضاد اذ ليس بينهما غاية الخلاف فان كل فرد من التخلخل والتكاثف اذا فرض التضاد بينهما يمكن
ان الخلاف فيما فوقهما ازيد وكذا في النمو والذبول اللهم الا ان يتكلف ويقال يتحقق غاية الخلاف
بالنظر كالطبايع وغيرها مثلا فيقال بان غاية التكاثف بالنظر الى الطبايع الى حد كذا وكذا في التخلخل

وعلى هذا القياس في النمو والذبول قوله واما ما يقال اه حاصل السؤال على مطابقة الجواب ان تضاد
المتخلخل والمتكاثف مثلا ليس الا من جهة تضاد ما منه وما اليه وهما هنا الزايد والناقص وهما متضايفان لا الكميات
متضادين فان المراد بهما ذات الكبير والصغير دون اوصافهما ولا يعقل ذات احدهما بالقياس الى ذات
الاخر بل هما متحدان وان متغايران على حسب اقتضاء الطبع والنوع يعني ان الطبع والنوع يقتضي لان
يكون على هذا الحد اقول هذا الجواب لا يدفع به السؤال فان بنايه على فقد التضاد منهما لا على اثبات
التضايف فقط ولا شك ان الصغير والكبير وان اريد بهما ذاتاهما ليسا متضادين لما تقرر عندهم
ان اختلاف الصغير والكبير انما يكون بالصنف دون النوع والا يلزم تحلل المقدار المتصل الى المتباينات نوعا
خلاف ما تقرر عندهم بالبرهان واذا لم يختلف بالنوع لم يتحقق التضاد فانه انما يعتبر في الانواع الحقيقية
كما عرفت الا ان يقال ان المراد بتضاد ما منه وما اليه في اعتبار تضاد الحركات هو التعاند والاختلاف
الشامل للنوعي والصنفي كما يشعر به بعض عبارات المص وايضا لو كان الاختلاف الصنفي فيهما يوجب
الاختلاف النوعي فيها فلان يوجب التضايف ايضا فانهما مختلفان ومتعاندان تعاندا اقوى من
التعاند الصنفي انما هو التعاند فيما يتعلق به هذا الكلام ليس بدليل ودل عليه فان غايته ما يقال ان هذه
الامور الستة من لوازم الحركة وتضاد اللوازم لا يدل على تضاد الملزومات فان المعتبر في التضاد التخالف النوعي
ولا يلزم من تخالف اللوازم نوعا تخالف الملزومات ايضا بل يجوز ان يكون صنفا والحق ان المقام تناهي كما
ذكرنا سابقا في توحد الحركات وتعددها لك فتذكره قوله والتضاد فيه عطف تفسيري والا فللتحرك دخل
في التضاد لان من شان المتضادين ان يتعاقبا على موضوع واحد فيه المص لوجهين الاول ان علية ليس الموجود
اذا كانت منافية لشرط وجوده فهي ليست بعلة والا يلزم اجتماع المتنافيين في الواقع فلو كان تضاد
التحرك علة لتضاد الحركة يكون الاول منافيا لشرط وجود الثاني فان من شروطه ان يتعاقب المتضادان
على موضوع واحد وليس في المتضادين وحدة فيلزم من المفروض المذكور محال فهو ايضا محال وهو المطلـ
لا يقال ان الشرط اصطلاحي والكلام في علة التضاد في الواقع فلا ينافي فيه لان الحكم المصطلح عليه من دون

دون البرهان لا يلزم ان يكون في الواقع كذلك لانا نقول ان التضاد مطلقا امر اصطلاحي فوا بعينه
بحسب ذلك الاصطلاح فاذا انتفى الشرط بحسب الاصطلاح انتفى المشروط فلم يكن عليه علة للمصطلح
للتنافي بينهما من شرط الاصطلاحي والحق ان اعتبار التعاقب المذكور التضاد الاصطلاحي لنقض الاول بل
محل المختصر المقصر نهم والثاني ان التضاد في الحركات يوجد بدون التضاد في المتحركات في الواقع
كالحجر المرمي الى فوق ثم ينزل بطبعه الى تحت فان الحركتين متضادان والمتحرك واحد هو الحجر فان قلت
لا يلزم من عدم مداخلة تضاد الحرك في تضاد الحركة في مقام عدم الداخلة مطلقا وهو المط قلت ان المراد
بالداخلة هو التوقيف بمعنى عدم امكان الوجود بدونه لا بمعنى المصطلح لدخول الفارغ فيلزم من عدم
الداخلة في مقام عدم الداخلة مطلقا قوله مع انه لا تضاد بين الطبيعية الخ فان قلت ان المحرك القريب
هو الميل الطبيعي والقسري ففي هبوط الحجر المحرك هو الاول وفي صورة الصعود هو الثاني والميلان متضادان
لانهما لا يجتمعان في جسم واحد من جهة واحدة وذلك ضروري وايضا هما مفهومان وجوديان كما يعقل
احدهما بالقياس الى الاخر وذلك ضروري وايضا هما نوعان حقيقيان متجانسان وذلك بالبيان الذي
اتضح به كون الصاعدة والهابطة نوعان حقيقيان متجانسان فان تم تم والا فلا وحينئذ يتحقق معنى
التضاد من المحركين قلت سلمنا ان الامر كما قلتم لكن الكلام ههنا مبني على طورهم من ان المحرك
حقيقة في الحركة الطبيعية القسرية هي الطبيعية ففي الاول نفس ذاتها مع توارد احوالها الملائمة
لها عند المفارقة من حيزها الطبيعي وعدم منع القواسر وفي الثاني هو الطبيعة المقسورة اي الطبيعة من
حيث اقترانها بالميل القسري واما الميل القسري فهو من شرائطها والصورة شاهدة بان الطبيعة
لا تضاد فيها باي حيز اخذت فقول المص لانه لا تضاد بين الطبيعة والقاسر فيه مسامحة فان المراد
بالقاسر هو الطبيعة المقسورة قوله ان الحق خلافه اه وذلك لاعتبار غاية الخلاف فيما اعتبر
الخلاف فيه ولم يوجد الاختلاف من جهة المبدأ والمنتهى كلاهما بل في الاول فقط كما سياتي
قوله لا يكون تضاده مستندا اليها اذ انت تعلم ان الزمان على تقدير فرض التضاد فيه بان يكون الزمانان

او بين متباينين لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة ويكونان مفهومين وجوديين لا يعقل كل واحد
منهما بالقياس الى الاخر وجوزان يكون مستلزما لتضاد الحركات وكاشفا عنه كاستلزام تضاد المبدء والمنتهى
لتضادها وكشفه عنه ولا يضر كون الزمان من العوارض فهم لو نه مقوما لحقيقة الحركة كالمبدء والمنتهى فان قلت
ان الزمان قايم بالحركة كما بين في موضعه وسياتي فلو كان تضاد الزمان على تقدير كونه امتناعا متباينة
موجبا لتضاد الحركة يلزم خلاف الفرض فان من شرايط التضاد ان يكون المتضادان متعاقبين على
موضوع واحد واذا حصل كل واحد من الضدين من اجزاء الزمان بحركة واحدة من الحركتين المتضادتين والضد
الاخر بالضد الاخر يلزم عدم التوارد وهذا كما قال المص انه لو كان تضاد الحركات من جهة تضاد المتحركات
لفوت شرط التضاد ولا فرق بين تلك وهذه الصورة الا بان الموضوع في تلك قار وفي هذا غير قار
قلت محل الزمان عندهم حركة فلك الافلاك كما سياتي في الكتاب وهي حركة وضعية لا تضاد فيه كما
سياتي عن قريب وانما التضاد في الحركات التي للاجسام العنصرية بسايطها او مركباتها فيجوز ان يكون
تضاد الزمان الاجزاء بالنظر الى موضوعه وهو حركة محدد الجهات كاشفا عن تضاد الحركات بالنظر الى
وانها وتضادها بالنظر الى موضوعاتها في الاجسام العنصرية وغاية ما في الباب ان مدعى الضرورة بان
الزمان وان فرض من اجزائه تضاد ولكن يجوز ان يكون بالنظر الى كل واحد من اجزائه بالنظر الى متحرك
تضاد الحركات فيه بان لا يمكن فيه اجتماع حركتين متخالفتين بالذات متجانسين من جهة واحدة فيقع
التضاد فيهما من اعتبار التضاد فيه فلم يكن للثاني دخل في الاول مثبت المطلوب فحاصل كلام المص
ان الزمان لا تضاد في اجزائه ولئن سلمنا تضادها فلا اعتبار لا دخل لتضاده في تضاد الحركات
لكونه من العوارض الاجنبية اي غير الكاشفة عن تباين الحركات وتضادها فافهم قوله في غاية الخلاف اه
فقد عرفت ان اعتبار هذه التخصصات بلا ضرورة ملجئة اليها حتى يخرج حركتي الهواء الصاعدة من الارض الى
حيزه الطبيعي والهابط من حيز النار الى حيزه الطبيعي من التضاد مع وجوه التقابل بينهما وعدم دخول
تحت الثلثة الباقية تعسف محض وتكلف صرف الا ان يقال انه داخل في التضاد المشهور وهو قسم من

قوله بالنظر الى كل واحد من اجزائه اه يرد عليه ان الوضع ان الزمان ... مثلا اذا فرض منها تضاد يمكن ان كل واحد منها ... سبيل التعاقب على موضوع واحد فقد يتحقق التضاد بين الاوقين ... بدون تحقق التضاد بين الاجسام ... واحد ... والزمان ... هذا القدر ... فتامل

قسم من مطلق التضاد فلا يخل بالحصر وكلامنا فيهما في التضاد الحقيقي قوله من جهة تضاد ما انه الخ
ليس الا وبين الجهة هي المداخلة والعلية فان التضاد بين المعنيين يكون من لوازم ذاتيهما الا ترى ان
تضاد السواد والبياض يكون بالنظر الى ذاتيهما بل المراد بها كشف تضاد المبدء والمنتهى عن تضاد الحركتين
ولزومه له كما لو حققنا سابقا في الفصل السابق الخ قوله ان لا يكون ذلك بالقياس اه ومعناه ان لا يكون
التضاد بينهما موقوفا على الحركة فان النقطة العالية عالية وكذا السافلة وان لم يقع بينهما وايهما الحركة
فان المركز سافل والنقطة من المحيط عالية وان لم يعرض بينهما الحركة وانما قال المص في المثال المذكور ان
المبدء بين وكذا المنتهى نقطتان مع ان كل منهما في الصورتين اين في حركة الجسم اما بناء على ان المتحرك
يجوز ان يكون نقطة كراس مخروط مثلا او على ان الاين كالنقطتين فاذا علم حال الاخير علم حال الاول
قوله فيكون علو الخ فيه ان العلو والسفل امران اضافيان يستلزم تعقل كل واحد منهما للاخر ومعنى التضاد
الوصفي بين المبدء والمنتهى في هذه الصورة ان يكون التضاد بالذات في الوصفين المذكورين ولو اسطتهما
في ذات المبدء والمنتهى وليس كك بينهما وجوابه على محاذاة ما ذكره المص في الوجه الثاني من التنافي
ان العلو والسفل وان كانا باعتبار مفهومهما الاضافي متضايفين لكن المراد بهما الوضع الخاص الذي يعرض لذات
كل واحد منهما والوضع وجودي خارجي فالوضعان العارضان لذات المبدء والمنتهى المعبران بالعلو والسفل
متقابلان بالتضاد وان عرض لهما التضايف وباعتبار الوصفين المذكورين متضادان ذات المبدء والمنتهى
بالعرض قوله ولكن المقابلة بين المبدء الخ وحاصله ان المبدئية والمنتهية بالمعنى المصدري وكذا مفهوم
المبدء والمنتهى ومفهوم المنتهى لكن متضادان ولا يكونان متضايفين كما يحكم بادي الراي فان المتضايفين
عندهم عبارة عن ان يكون بوضع كل واحد منهما مستلزما لتعقل الاخر وههنا لا يعقل مفهوم المبدء بالنظر
الى المنتهى والعكس كما لا يخفى على من له ادنى فطانة بل الوجود بحسب الخارج لكل واحد منهما لا يستلزم
الاخر ايضا في جلي النظر والكان قد يحكم به بعد البرهان نعم كل واحد من مفهوميهما متضايف لغيره المبدء والمنتهى
او يتصور كل منهما لا يتصور بدون ذي المبدء فغيته وعن مفهوم كل واحد منهما لقابل التضايف ولا اعتبار

اعتبار معنيهما بين متضادين يكون كل واحد منهما بالنظر الى الوجوه وغير ذلك لا يكون متضادا فان لم يكن
متضادا باعتبار الاطوار فيه فاذا ثبت ان مفهوم المبدء والمنتهى متضادان صح ما يفهم من كلامه من ان
تضاد الحركات بتضاد المبدء والمنتهى فان قلت ما الحاجة في اثبات التضاد بين المبدء والمنتهى الى اعتبار
التكلف بما قرره المص بل يكفي ان يقال ان تضاد الحركات بتقابل المبدء والمنتهى سواء كان على سبيل
التضايف قلت ان التضايف بين المبدء والمنتهى والكلام في يكفي لاثبات التضاد اي يصلح امارة له
فان المراد بقولهم تضاد الحركات بتضاد المبدء والمنتهى هو الامارة لا المداخلة كما ذكرنا فاعتبر بعد التضاد
اعتبار الشرائط في معناه من اللوازم الذاتية للمتضادين فلا يتعلل بما هو قد يكون متاخرا عن وجودهما
ولوازم ذاتهما ولكن مقصد التناسب بين الامارة وما هي امارة له بان تضادهما دليل على تضاد الحركة ثم
الامارة على سبيل التضاد اظهر فلا ابقاء امارة المضادة عن ما سواهما وحسب فيهما والكلام في التقابل
التضايف بينهما انه تصلح امارة لتضادهما فان امارات التي قد يكون متعدد ولكن ضبط تضادهما بضبط تقابلو
المبدء والمنتهى اولى واحرى [illegible] لا يجري فيه الح [illegible] فيه مجال للشك فالحلاء في حيز الخفاء وذلك لان
المبدء والمنتهى وان سلمنا اختلافهما بالنوع ولكن لا نسلم استلزام اختلاف النوعي بينهما لاختلاف النوعي
في الحركة كما سبقت الاشارة اليه بل يجوز ان يكون بينهما تخالف صنفي والكلام عدم الاجتماع د التقابل
بين المبدئين يستلزم عدم الاجتماع في فيجوز ان يكون المبدئين تضاد حقيقي ولا يكون بين الحركتين
تضاد كك بل يجوز ان يكون تقابلهما تقابل الاصناف دون تقابل الانواع الحقيقية وبه يرتفع التضاد
الحقيقي بينهما فانه انما يعتبر في الانواع الحقيقية كما عرفت والترقية ان المبدء والمنتهى ليسا من دواخل
الحركة حتى يلزم من تضادهما تضادها بل لا يلزم على تقدير دخولهما فيها ايضا تضاد حقيقي منهما اذ يجوز
ان يكون مثل الجزء كالمنتهى والمبدء نوعا حقيقيا ولا يكون الكل اي الحركة نوعا كك بل يجوز ان يكون
صنفا ولا تضاد بين الاصناف كما ذكرنا سابقا ولعل قول المص كانه اشارة الى هذا فتامل وله
يندفع ذلك بحذو ما مر الح وتفصيله ان منشا الشك الكاتي بزعم الشاك بان تضاد المبدء والمنتهى دا سطه

والوسطة في العروض لتضاد الحركة فاذا لم تكن صفة التضاد فيها موجودة حقيقة فكيف يوجد في
الحركات فلذلك اعترض فان المقصود ههنا اثبات التضاد بالذات في الحركات لتوسطه تضاد ثبوت التضاد
في المبدء والمنتهى بالعرض وان كان يشاء زعم بشاك بان تضادهما واسطة في الثبوت لتضاد الحركات
فاذا لم يكن تضادهما بالذات فكيف يوجب تضاد الحركتين كك فان العلة لابد ان يكون اقوى
تحصلا من المعلول فيندفع ذلك بوجهين اما الاول فانا ما اردنا ههنا الواسطة كيف فان الحركات المتساوية
في الاين والاسوداد والتبيض في الكيف متضادة بالنظر الى ذاتيهما وهو المدعى لهم واما الثاني فلان
الحكم المذكور في العلة التامة او ما كان يلحقها ولا نسلم ان المبدء والمنتهى في حق اثبات التضاد في الحركات
كك على ان تحصيل ذات العلة غير الصفة التي فرضت الواسطة في الثبوت فيها وهي التضاد وكمالا يخفى
على المتامل فيجوز ان يكون تحصيل ذات العلة غير الصفة التي فرضت الواسطة في الثبوت فيها وهي التضاد
المبدء والمنتهى اقوى من الحركة وانما النقص في صفة التضاد وان كان يشاء يشك ان تضاد المبدء
والمنتهى امارة لتضاد الحركات بها غير متخلفة عنه فاذا لم يوجد في الامارة تقابل التضاد بالذات فكيف يوجد
فيما له امارة فيندفع ذلك بان الحركة لما كان هربا عن شيء وطلبا لشيء اخر فلابد لها من مبدء من الجهة الاولى
ومنتهى عن الجهة الثانية ولا يتعلق لهما بذاتهما بل لان احدهما مبدء الهرب والاخر منتهى الطلب وهما بهذه
الجهة متضادان ولو بالعرض ولكنهما تصلحان امارة للتضاد والتعاند الواقع بين الحركات المتباولة بالذات
فان الهرب عن شيء مباين بالذات للطلب لا باس بان يكون ما بالعرض امارة على ما بالذات الا ترى
ان حركة السراج في الليل المظلم في السفينة يكون امارة لحركة السفينة بالذات قوله فيتفطن اه قد ثبت
بما ان تضاد الحركات لتضاد المبدء والمنتهى اي تضادهما ولو بالعرض امارة لتضاده وكاشف عنه
وليس المقصود ههنا اثبات علة التضاد للتضاد وبانه اذا كان في امرين بالذات يكون مستندا الى
فراق المتضادين فلا يكون من العلة الجاعلية سيما اذا كانت متاخرة فالمبدء والمنتهى وان تاخر
وجودهما من حيث انهما معروضان لوصف المبدئية والمنتهية عن الحركة وكذا تضادهما وان تاخر عن ذات

الحركات وتضادها لكن يجوز ان يكون كاشفة عنها وهذا كما يكون تغاير المفهومات لنسبته
يكون كاشفا عن تغاير ذوات المقولات العشرة مع انها متاخرة عنها وذلك كما نقول في بيان حقيقة
الجوهر بعد التصور والهيئة اذا وجدت في الخارج يكون من خواص وجوده الخارجي انه يكون لا في موضوع
وكذا الكيف هيئة اذا وجدت في الخارج لا يقتضي القسمة والنسبة وهكذا فكذا يتبين التضاد في
الحركات بتوقف التضاد في المبدء والمنتهى وقد وقع التصريح من بعض العلماء بالتكلية ويشير اليه كلام
المص ايضا في بعض المقامات فهو اما ان يكون محمولات على المسامحة كما يتسامحون في ذكر الاجناس
والفصول للانواع البسيطة او كلام مردود ولا يصغى اليه قوله نقيضان يكون اه قد عرفت ان تعريف
الاقتضاء متناهيا ان اخذ كره ولو حمل على الظ فلا يخرج ما فيه قوله ان كل مستقيمين متبادلين اه ولذلك
لكونهما معقولين وجوديين بحيث يعقل كل واحد منهما بالنسبة الى الاخر ولا يجتمعان في وقت
واحد من جهة واحدة واما كونهما نوعين حقيقيين متباينين فلعله يدعى بشهادة الوجدان كالقسم
والانسان بل الظ ان يكون فيهما تغاير الاوصاف فقط كالانسان المعكوس والمستقيم الاول
الاستقامة والعكس يتواردان على شخص واحد من الانسان بخلاف الصعود والهبوط بالنظر الى
الحركة فانهما يستدعيان شخصين من الحركة فالاليق منهما التخالف الصنفي واما وجه العلة بالكلية
المذكورة من كلام المص فنظر من اختلاف المبدء والمنتهى في وصف المبدئية والمنتهية لا يختص باصحابه
والهابط بل في كل مستقيمين متبادلين من جهة الفوق والتحت او اليمين والشمال والشرق والغرب
وقد علمت ان البيان المذكور في كلام الشم مما لا يدل دلالة واضحة على الاختلاف النوعي بين
الحركتين المستقيمتين المتبادلتين فلا يثبت مقصودهم من اثبات التضاد بينهما بالمعنى الذي ذكره
المص في اول الفصل قوله من هذا الوجه تضاد عرضي اه اقول للحركة الكلية مراتب منها مرتبة نفس
الحركة ولا شك ان التفاوت فيها من حيث غاية القرب وغاية البعد على اختلاف المبدء والمنتهى فيها
عرضي لها لما ان الفصول المنوعة عرضية بالنظر الى الاجناس ومنها مرتبة نوعيتها وهي يتنوع الى

٧٦

الى انواع كثيرة كما لا يخفى على المتتبع منها الحركة المبتدئة من غاية السفل الى غاية العلو وهي حركة

نوعية ممتازة بالفصل عن الحركة النوعية المبتدئة من غاية العلو الى غاية فاختلافهما النوعي حاصل

باختلاف المبدء والمنتهى بهذه الجهة والحركتين المذكورتين معلوم ان وجود بان عند متضايفين لا

يجتمعان ... الى النقض بينهما النوعية في متحرك واحد في زمان مع الاعتوار عليه وهذا معنى تضادهما

النوعي بالذات القول المص فتضاد الطرفين من هذا الاعتبار لا يوجب التضاد الذاتي في الحركتين

في جنس النوع فان قلت لا ولا لان تضاد المبدء والمنتهى بالجهة العرضية على التضاد الذاتي بين الحركتين

بهما قلت قد مر ان لا ولا لانه لتضاد المبدء والمنتهى في جهة المبدئية والمنتهية بالعرض على التضاد والذاتي

بين الحركتين ايضا بل يجوز ان يكون بينهما تباين صنفي وتضاد كذلك دون النوعي الذاتي قوله لحركة

واحدة اضداد كثيرة اه فيه نظر وهو ان التضاد انما يتحقق حقيقة من حقيقتين نوعيتين دون شخصين

فالحركة من المركز الى المحيط يجوز ان يكون نوعا ومن المحيط الى المركز نوعيا اخر فالتضاد بالحقيقة انما

يكون بين هذين النوعين دون شخص من النوع الاول واشخاص من النوع الثاني فيلزم المحذور فان

قلت ان الحركة من المركز الى نقطة معينة من المحيط شخص واحد والحركة من المحيط الى المركز اشخاص

فلو كان بينهما التضاد يلزم المحذور المذكور قلت ان الحركة من المركز الى نقطة معينة من المحيط وان كانت

شخصا لكن له طبيعة نوعية تضاد طبيعة الحركة المتبادلة من النقطة المعينة الى المركز من دون اعتبار

تضاد الشخص للشخص فان اعتبار التضاد بالحقيقة عندهم انما يكون في الطبائع النوعية دون الاشخاص

واما الحركات المبتدئة من النقطة الاخرى من المحيط المنتهية الى المركز فليس منها ضد من الحركة المبتدئة

من المركز الى تلك النقطة وان اخذت باعتبار طبيعتها النوعية تضاد لانه ليس بينهما غاية الخلاف

كما لا يخفى على المتفطن بل غاية الخلاف بين الحركة المبتدءة من المركز الى نقطة معينة وبين الحركة المبتدءة

من تلك النقطة الى المركز وهم اعتبروا في التضاد غاية الخلاف كما لو حسا بقائم استحالة ان يكون

اضداد او كثيرة لشيء واحد غير ضروري ولا مبرهن عليه بل يجوز ان يكون ما زاد الشيء واحد اضداد او كثيرة

كالبياض الحق بحيث ان يكون بازاءه الحمرة الصرفة والسواد الصرف وامثال ذلك ولكن الشيخ
الرئيس ابطله بدليل لا نفع به لا طائل في ذكره ههنا وغاية ما يمكن في بيانه ان يقال لو كان بازاء الشيء
اضداد حقيقية كثيرة يلزم كون ذات واحدة كثيرة ذوات بيان الملازمة ان كل ضد له خصوصية
مع ضد لا يكون له مع ضد آخر ومع ذلك الضد خصوصية لا يكون مع ضد الاول فالخصوصيتان المذكورتان
متباينتان متنافيتان ويكون من لوازم ذات الشيء وتباين اللوازم يدل على تباين الملزوم فيلزم كون
ضد واحد حقائق مختلفة وهو محال بالضرورة ولا يخرج وبه وسخافته فان تباين الخصوصيتين معا مسلم
واما تنافيهما فغير مسلم ويمكن بيان المط بوجه آخر وهو انه لو كان لشيء واحد اضداد كثيرة فيكون لهذا
منافرة مع كل من تلك الاضداد فيكون المنافرة مشتركة بين جميعها فلا بد ان يكون منشأها امرا مشتركا
والامر المشترك واحد وكذا الشيء الذي فرض له ضد واحد بحسب الذات فيكون بالحقيقة ههنا شيء واحد له
ضد واحد وهذا اسخف من الاول فان التضاد انما يكون بالمنافرة الذاتية من المتضادين ومنشأ
انتزاع التنافر يجوز ان يكون ذوات تلك الاضداد المتباينة بالذات سواء كانت تلك الذوات مشتركة
في ذاتي او لا ومنشأ التنافر في تلك الذوات نفسها دون الامر الواحد المشترك قوله ليست كل صاعدة
الخ وذلك لان في صورة كون كل صاعدة ضد الكل هابطة يلزم ان يكون لشيء واحد اضداد كثيرة
فانا اذا فرضنا صاعدة معينة من المركز منتهية الى نقطة معينة من المحيط يلزم بالنظر الى تلك الكلية المذكورة
كون كل هابطة ضدا له فيلزم المحذور بلا ريب وكذا في العكس ولك ان تقول في بيان ابطال الكلية المذكورة
ان حركة الهواء من المركز الى مكانه الطبيعي صاعدة ومن حيز النار الى مكانه هابطة وليس بينهما غاية الخلاف
كما ذكر فلا يكون بينهما تضاد حقيقي وهو المراد وبالجملة ههنا مبطل للكلية المذكورة بل العم نعم ان اريد في
الكلية المذكورة من الصعود والهبوط غايتهما الممكنة في الواقع فانما يبطل بالبيان الاول فقط قوله
كانك قد تفطنت ان [illegible] الخ اقول كانك قد تفطنت مما ذكرنا سابقا ان اختلاف المبدأ
والمنتهى وتضادهما يوجب تضاد حركات بالذات ولم يظهر ان عدم تضادهما يوجب عدم تضاد الحركات

الحركات بل يجوز ان يكون اتحاد بما مع تغاير المسافة بالنوع مع امتناع التضاد الحركات وان لم يكن بنوع
المسافة فما يجب ان يكون وحينئذ في نوع الحركات والا لم يكن الهابط والصاعدة في خط واحد متخالفا بالانواع
وقد عرفت منع المداخلة مرارا بان المراد منها الامارة فيقال المبدء والمنتهى يكون امارة كلية على تضاد الحركات
واتحاد بما مع تغاير المسافة يجوز ان يكون امارة جزئية عليه ولكن سلم وانه ليس امارة عليه يجوز ان
يكون تحاسعا له مصاحبا مع تصاحبا اتفاقيا فلم يظهر عدم تضاد المستديرة للمستقيمة مع صدق حد
التضاد عليهما فانهما معقوبان وجوديان لا يعقلان كل واحد منهما بالنسبة الى الآخر لا يجتمعان من جهة
واحدة في موضوع واحد في زمان واحد مع جريان بيان التباين الماهوي بين الخط المستقيم والمستدير منها
ايضا ولو سلمنا عدم جريان البيان المذكور في الحركات فلا نسلم ان ما يتأتى ما دل على تباينهما فلم يظهر ما هو المقصد
هيهنا من اثبات عدم التضاد فيها لعدم الاختلاف النوعي بينهما بل النظر ان حال الحركة المستقيمة والمستديرة
كحال الخط بعينه اعتبار المستقيم والمستدير الحاصل من حركة راس محرك خط مثلا على الخط المستقيم والمستدير
بل عينهما على راي بعض فالخطان لما كانا متباينين بالذات كانت الحركتان ايضا متباينين بالذات
كانت الحركتان ايضا متباينين بالذات وصدق باقي حد التضاد فثبت مطلوبنا قوله كالشرقية
والغربية لا تتضادان اه اظهر الدليل على هذا المطلب من كلام المص وجهين الاول ان تباين الحركتين
وتضادهما انما يكون بتباين المبدء والمنتهى وتضادهما ولا شك انهما قد يكونان متفقين بل واحدا في
الحركة الشرقية والغربية اذا كانتا تامتين الدورة فالمبدء الذي تحرك منه المتحرك بالحركة الشرقية قد يكون
هو المبدء للحركة الغربية وذلك هو المنتهى في الحركتين المذكورتين فاذا لم يثبت بين المبدء والمنتهى لم يثبت
التضاد بين الحركتين ايضا والثاني ان الحركة الشرقية لو كانت متضادة ومعاندة للغربية لزم يلزم اتصال
المتباينات في حركة واحدة فان الحركة الشرقية مثلا تنقسم الى قطعتين احدهما شرقية والاخرى غربية
في الدورة الواحدة المتصلة للفلك لعدم التخلل فيه على رايهم يجتمع الشرقي والغربي وبما لو كانا
متضادان فيلزم اتصال المتباينين بل المتضادين وهو باطل والقيد ان الحركة الشرقية الفلكية كالعادة صم

بفلك الافلاك لما كانت متصلة لقيام الزمان المتصل بها كانت حقيقة اجزائه واحدة وكذلك الجزء الذي به
تعلق البروج مثلا لعدم التعطيل في الفلكيات متصلة حقائق اجزائها واحدة والقطعة العليا من حركة
فلك الافلاك موافقة في الماهية للقطعة السفلى من حركة فلك البروج لكونهما مشرقتين متحدتين في
الجهة وكذلك القطعة السفلى من حركة فلك الافلاك للقطعة العليا من حركة فلك البروج فهما كلتاهما متشابه
الماهية متشابهة في الاجزاء كلها من حركة الاولى موافقة للاجزاء كلها من الحركة الثانية فثبت الاتحاد من
الحركتين واذا ثبت الاتحاد لا يقع التضاد اقول يمكن ان يقال في تزييف الوجه الاول ان التضاد في
الحركات كما يظهر بتضاد المبدء والمنتهى بالذات او بالعرض كذلك يظهر بتغاير الجهات وتعاندها
للذات فان تباين اللوازم يدل على تباين الملزومات والثابت بحركة ان تباين المبدء والمنتهى تباين
الحركات باللزوم لا ان ثبت التباين الابدي ولا يظهر الفرق عند العقل السليم بين الصاعدة والهابطة
والشرقية والغربية بان الاوليين متضادان والثاني لا تضاد فيه بل يحكم بتنافي الجهات بتنافي حركاتها
الملزومة لها ومع المنع بالتضاد لظهور صدق ما في الحد عليه كما اشرنا وفي تزييف الثاني بان المراد
بالشرقية ما اذا صار الشخص معها ساعيا بشرقيته وبالغربية ما اذا صار معها ساعيا بوصفها من المختلفين
كالشقين عن تضاد تباد القطعة المشرقية انما تصير غربية بالنسبة الى الشخص القائم وبالجملة ان التضاد
بين المختلفين في الجهات سواء اعتبر فيهما جهة الشرق او الغرب كما في الحركة المحيط والثابت او لا
لحركة التداوير لتدوير القمر والمتحيرة ضرورة العقل شاهدة بعدم التفرقة بينها وبين الصاعدة والهابطة
في التضاد والتباين او عدمهما فلا ينفع القول بتضاد المبدءين في الثانية دون الاولى كما ذكرنا
فانظر بعين التحقيق واسلك هو الصراط المستقيم تأمل ولاح ايضا ان الحركة الواقعة وهذا عجيب
من المصنف حيث تضاد المبدء والمنتهى ولو بالعرض كما يحصل في الصاعدة والهابطة كذلك يحصل التباين بينهما
في الاحكام والاثار فما وجه الفرق بينهما تأمل وان الحركات الواقعة اقول فيه ما قد عرفت لك
ان الخطوط المستديرة المتصاوية في الانحداب متباينة بالحقيقة النوعية عندهم لتباين الاثار والاحكام

والاحكام وكذلك الحركة الواقعة عليها بل اذا كان المتحرك راسم الخطوط الحصل خطوطا عنه قارة يتضاد
في الانجذاب اي في الحركة القطعية فانه اذا لم يثبت احد غير قار سواه ولئن سلمنا انما غير هي فهي مثلها
احكام التضاد وغيره كما لا يخفى على الفطن اللبيب قوله لا تضاد المستقيمة اه وفيه بل ما في الاول بل
امر التضاد ههنا واضح لظهور التنافي بين الحركات ههنا مثل التنافي من الخطوط المستديرة والخطوط المستقيمة
امر التضاد لا يظهر في الاستقامة والاستدارة كما سياتي في كلام المص لعدم الاعتوار على موضوع واحد
فان الخط لا يبقى بعينه عند تبدلها عندهم بخلاف الحركات فان الموضوع لها هو الجسم باق عند الاعتوار
عليه فيمكن التضاد بينها واذا صدق عليها حده كما ذكرنا مرارا فيحصل التضاد بينها انتهى قوله من جهة
الاستدارة انتهى اي بواسطتها فان اراد البطلان الواسطة في العروض كما قال المص في دفعه حتى قال بريه
فان الاستقامة والاستدارة ليس بينهما تضاد اصلا لعدم اعتوارهما على موضوع واحد فانهما فصلان
لمحله ولا يبقى المحل عند اعتوار الفصول عليه واذا لم يبق المحل عند التوارد لم يكن بين الوصفين تضاد ملحقه
يحصل التضاد في الحركات المستقيمة والمستديرة او لابد في الواسطة في الثبوت ثبوت الصفة في الواسطة
بالذات وتحدثه ان عدم التضاد بين الاستدارة والاستقامة وغيرهما والخطوط من الكميات القارة ظاهر
بعد بهم الوصفين المذكورين من الفصول المنوعة لها ولو عدا من الفصول المنوعة للحركة المستقيمة
والمستديرة فهو شاك لزعمهم فان الحركتين ح يكونان نوعين متباينين كالسواد والبياض ويصدق
عليهما المعرف الجامع للضدين كما ذكرنا والا انفي ان التغاير من الحركة المستقيمة والمستديرة بالصنف
ولابد في التضاد من بقاء الموضوع بعينه وصفه وفيه بانه وان اراد البطلان من الواسطة الواسطة في
الثبوت كما يفهم من منشا تضاد السواد والبياض فصولهما المنوعة لهما دون اللون وكلامه حق ولا كلمه
وفع المص فان في الواسطة في الثبوت لا يلزم اتصاف الواسطة بالصفة التي فرضت الواسطة واسطة
فيها نعم يلزم بسببها التباين في الحركة المستديرة والمستقيمة بالنوع فيصدق على الحركتين المذكورتين تعريف
التضاد فيثبت مقصود البطلان من اثبات التضاد بينهما وتم مقصودنا الذي ذكرناه مرارا فتفكر

بوجان يقيا لها اما المراد من الاتصال يلاقي النهاية ودون شعر الباسط فقا فاذ الوحدة الشخصية للاثر
له دون الاول فلو كان الثاني مرادا لم يصح قوله لم يكن المجموع واحدا بالشخص قوله لم يكن واحدة
بالشخص اه اقول فيه نظر وتحقيق وهو ان الحركة الصاعدة والهابطة وان يمكن فيهما الوحدة لو ان
فرض عدم تخلل السكون بينهما انفصالا لكن التعدد والتبعض لاختلافهما نوعا والمختلفان بالنوع لا يتحدان
شخصا اصلا ولكن الحركة الواقعة على ضلع من المثلث والواقعة منها على ضلع اخر اذ لم يكن بينهما
سكون يمكن ان يكون متحدة بالشخص لكون الحركتين من نوع واحد فكما ان العقل يجوز ان يكون الضلعان
المحيطان بالزاوية متصلا حقيقة واحدة بالشخص في الخارج والاثنينية انما تعرض لهما في الذهن باعتبار
الهيئة الحاصلة حيث لها في محال السلعة كذلك يجوز العقل بان الحركة الواقعة عليهما متحدة بالشخص فكلم بان هذه
الحركة مطوية في الدعوى الكلية المذكورة ههنا مع انه عدم التم منها كما سيأتي لا يقال ان الحركة الا على سطحه
مطلقا سواء كانت صاعدة او هابطة او على ضلعي مثلث لا يكون الا بين ميلين موصلين في الاول
احدهما الموصل الى نقطة تقاطع الزاوية والاخر الموصل الى نقطة هي منتهى الضلع الاخر فحدوث
الميل الى فيلزم زمان السكون بين الحركتين فلا يتصور بينهما التوحد الشخصي لانا نقول كلا منا
على تقدير حصول الاتصال الاضافي بينهما وعدم تحقق السكون كما ذكره وعلى ذلك التقدير يجوز ان
يكون لهما الوحدة الشخصية كما صورنا على انه لو فسر عدم التوحد الشخصي من الحركتين بهذا الوجه في
المدعى فيكون اقامة الدليل عليه بهذا الوجه كما سيجيء في كلام المص لغوا بل باطلا كما لا يخفى على
المتفطن اللهم الا ان يقال في بيان انتظام هذه الصور في الدعوى الكلية ان عدم الاتحاد الشخصي اعم
من ان يكون بحسب الواقع او في الحس بحسب النظر ولا شك ان الحركة اذا ابتدأت من ضلع المثلث
وانقطعت الى مبدء الزاوية ثم ابتدأت منها وانتهت الى الطرف الاخر من الضلع الاخر يكون
الحركتين المذكورتين شخصين موجودين في الخارج بحسب الظاهر ولا يجوز العقل كونهما شخصا واحدا
بحسب جلي النظر فتأمل فيه قوله واقول وكذا الحال اه قوله اذا ما كانت الصور المتنافرة في المدعى

والمدعى فالاولى ههنا بيانها بوجه كلي ضابط لئلا يحمل الامر على المتعلم ويكون بيانها سهلا بالحجة القوية
المنقولة من الشيخ وهو ما قلته في بعض التصانيف كغاية العلوم وغيره انه لا يمكن ان يتصل حركتان
متنافيتان من جنس واحد قريب بحيث يزيل احديهما الاخرى صادرتين من مبدئين كذلك بل لا بد من
بينهما من زمان السكون وهذا يشمل الصاعدة والهابطة والمنحرفة المكانية والحركة من ضد الى ضد آخر
وبالعكس والحركة الواحدة الصادرة من مبدئين كما ذكره المص وقد من الحجج المأثورة اه جلبا لهيئة
لا يضيع الوقت بذكرها والحجة المشهورة والكائنة من هذا القبيل ولكن لشهرتها وقوتها بحسب الظ ذكرها
المص ههنا ووجه القوة ان بناء حلها على احداث قسم ثالث من الحدوث اعني ما يكون في زمان لكن
ليس على سبيل الانطباق عليه وهذا النحو من الحدوث يخفى على العامة بل على بعض من الخواص ايضا
فللشهرة وقوة ماخذها تعرض لبيانها المص والا مخالفا لما قال الشيخ ان هذه الحجة سوفسطائية قوله الآني انتهى
وهي اه وهذا بناء على ان اللاوصول آني كالوصول وبيان الثاني ظاهر فان الوصول عبارة عن موافاة
طرف المتحرك لطرف المسافة والاطراف لا يقبل الانقسام في جهة الطرفية فكذا وصولها اليه لا يقبل
الانقسام فلا يكون زمانيا فان الزماني يقبل الانقسام بالضرورة فلا بد ان يكون آنيا وهو المطلوب والحق
ان المدعى بديهي والبيان كالتنبيه وبيان الاول ان اللاوصول لو لم يكن آنيا لكان زمانيا والتالي
باطل فانه لو كان زمانيا لكان يوجد في زمانين فان كل زمان ينقسم الى زمانين فيكون الوصول ايضا في
زمانين اذ لا يتصور العدم الطاري الذي كلامنا ههنا فيه الا بعد وجود ذلك الشيء فاذا العدم هذا الشيء
في هذه القطعة من الزمان ما بعدم الطاري فلا بد من صحة حصوله فيه الا يكون العدم اصليا لا طاريا
وكذلك في القطعة الاخرى ولو حضرت الكلام فنقول ان العدم الطاري للشيء لا يتصور الا بعد تصور وجوده
والا يكون العدم اصليا لا طاريا واذا بطل كون الوصول زمانيا بطل كون اللاوصول زمانيا ايضا
فثبت كونه آنيا ايضا كالوصول واذا تقرر هذا القول في تقرير الحجة المشهورة ان الآنين لا يتحدان
والا يلزم اجتماع النقيضين واذا تغايرا فلا بد من زمان السكون فان الحركة الاولى وقد انقطعت

والحركة الثانية لم توجد بعد قوله فعلى الشيخ ان هذه الحجة هذا القول هو المعروف بالصواب بدفع الحجة
فلا كلفة اما دفعها باعتبار ظاهر تقرير المصنف فظ واما دفعها على ما هو ذكرناه من ان لا بد من التعلم فهو ان الوصول
ليس بآني البتة وما ذكرنا في دليله يكفي محض فان العدم الطاري لا يستلزم صحة وجوده في
زمان وذلك العدم الا ترى ان قطعات الزمان يكون معدومة بالعدم الطاري في الزمان [illegible] مع ان حصول
وجوده فيه من الممتنعات وما ذكر انه لو كان الوجود ممتنعا كان العدم اصليا فهو في حيز المنع فان الامتناع
في وقت لا يستلزم الامتناع مطلقا بل الحق ان الوصول آني واللاوصول زماني ولا يلزم من زمانيته
كونه تدريجيا حتى يلزم كون الوصول ايضا كذلك فلا يرد ما قيل في تصحيح الحجة بان اللاوصول لو كان
زمانيا يلزم انعدام الوصول شيئا فشيئا فيلزم التجزي فيه فالحق ان ما ذكره الشيخ بان الحجة
سوفسطائية كلام حق لو قررت الحجة كما قررها المصنف نعم لها تقرير آخر كما سنشير اليه فكلام الشيخ في ذلك البعد
صحيح بلا مرية قوله على ان جميع ذلك اه وبه تعلم ان الانتقاص لا يتوقف على كون الحدود متمايزة
بالفعل بل ينتقض بالحدود المنتزعة من المسافة ايضا كما سيأتي تقريره الا انه اذا امتازت الحدود في الخارج يظهر
النقض ظهورا تاما فلذا افرده بالذكر ثم ذكر الانتقاض على سبيل الترقي بالحدود المنتزعة من المسافة المتصلة
ايضا قوله لكنه ليس ببعيد اه انت تعلم ان البعد فيه ظاهر فان امتياز الحدود واذا فرضت في مسافة الحركة
الطبيعية كما اذا فرضنا حجرا هابطا من العلو الى السفل وفرضنا في مسافتها حدودا متمايزة نعلم قطعا ان الحجر
لا تقف بالضرورة عن الحركة الطبيعية الا ان يقال ان الضرورات الطبيعية قد تمنع من جهة لزوم الاستحالة كما قررنا
في عدم جواز الحركة في الخلاء ولو كانت طبيعية لعدم الحد ولذا [illegible] فان قلت بهذا ايضا يلزم الاستحالة من الوقوف
عند الحدود المتمايزة فانه يعدم اتصال الحركة فاذا لم يكن الحركة متصلة لم يكن المسافة ايضا متصلة فيلزم الاجزاء
التي لا تتجزى قلت كلا بل اللازم اثبات الحركة عند الحدود المتمايزة ويجوز ان يكون بين كل واحد من الحدود
المتمايزة حركة متصلة فلا يلزم الاجزاء التي لا تتجزى فان الحدود المتمايزة يجوز ان يكون تتاليها باطلا نعم لو التزمت
الوقفات في الحدود المنتزعة من المسافة المتصلة لدفع النقض بها يلزم المفسدة المذكورة من لزوم الاجزاء التي لا تتجزى

٧٩

لا يجري فان الحدود والمنتزعة فيها ليست في لزوم الاوقات بالبيان المذكور يجيء في الاوقات فبطل اتصال
الحركة يلزم منه بطلان اتصال المسافة وسيأتي بيانه في كلام المص ايضا قوله لوجود امر بالفعل المراد وحاصله
ان في البلقة مثلا تميزها الحد المشترك في الخارج ضرورة تميز الحدود وفيه والا يلزم اجتماع المتقابلين في محل واحد
وهو باطل وفاني الحد وتميز الحد بالبيانية وتميز الحد بالفعل في اثناء المسافة من جهة مسافة يستلزم السكون
فيه ضرورة ان آن الوصول غير آن الانفصال وبين الآنين زمان وهو زمان السكون لانقطاع الحركة الاولى فيه
وعدم وجود الثانية ايضا فيه كما ذكرنا فيلزم السكون بلا مرية فلم يظهر الفرق من المقطوع والمتميز بالسواد والبياض مثلا
فان قلت لو تمايزا اجزاء البلقة المحل في بالفعل في الخارج بسببه تميز الحد المشترك فيه يلزم قيام عرض واحد
شخصي بمحلين في الخارج وهو باطل ولا استحالة في النقطة المنتزعة من الخط المتصل كما وهم فان في هذه الصورة
يكون الانتزاع فقط والمنتزع عنه امر واحد هو خط واحد متصل موجود في الخارج ولا اجزاء الوهمية والحدود كلها
منتزعات منه ولا استحالة في انتزاع امور متعددة من امر واحد كما في انتزاع الدوائر المتعددة من كرة واحدة بسيطة
وليس قيام النقطة وحلولها في الجزئين المنتزعين من الخط المتصل بل انتزاع كل واحد منها من الخط المتصل
نعم للنقطة نسبة الى الاجزاء الموهومة بانها تدرك وينتزع منها قلت ليس المراد من تميز الاجزاء المحكم في البلقة في
الخارج تميزها بحسب الوجود والفعلية حتى يستلزم المحذور المذكور بل تميزها بحسب نحو آخر من وجوه وجود الانفصال
والفعلية عليها في الخارج وبين التميز في الوهم فقط كما ينتزع الاجزاء من المتصل الواحد بدون الحال الخارجي حتى
وقد زدنا تحقيقه في مقام آخر قوله فلا يكون اه اقول حاصل النقض ان البسائط العنصرية شكلها الطبعي
الكرة كما تقرر في موضعه ولذا تشكل اجزائه كجزء من الارض بشكله الطبعي الكرة فاذا نظرنا الى ذاته يكون لونه
كريا ويمكن معها بهذا العمل بالنظر الى ذاته ثم يمكن لها الحركة المتصلة بالنظر الى ذاتها فيلزم مقتضى حكمكم ان
يلزم السكون بين الحركة المتصلة بالنظر الى ذات الجسم فهو خلف قوله وجب ان يقف اه قد عرفت ان كلامنا
في الحركة المتصلة الممكنة بالذات في كرة مركبة على دولاب دائرة فالوقوف فيها يفرض ايضا البتا فان قلت يجوز ان
يكون الحركة المذكورة مستحيلة بالغير فيلزم الاستحالة من الاستحالة دون الامكان كما في استلزام عدم العقل

الاول لعدم الواجب تعالى عن ذلك كما ذكرنا قلت لا نسلم ما ذكرت فان كلا منها بالنظر الى نفس ذات

الجسم البسيط وكونه كريا بالنظر الى ذاته ومركبا على دولاب ويسحو كالحركة متصلة فانها امر ممكن بلا شبهة ولا يلزم

بالنظر الى ذاته كون الحركة المتصلة ذات سكون الا ان يقال ان اجتماع الامور الممكنة قد يكون مستحيلا كما في

في اجتماع اجزاء الزمان والنقطتين اللذين كل واحد منهما ممكن للوجود لهما على سبيل البدلية كوجود زيد مع

عدمه فيجوز ان يكون هذا العمل مع الحركة المتصلة المخصوصة المذكورة ممتنعا فتامل قوله وح لم يبق البتة الا اثبات

نتعلم ان بعد فرض العمل المذكور وحركة الكرة على الدولاب يلزم مماسته من الكرة والصفحة ونقطة من البسيط ويلزم

الوقفة بالبيان الذي ذكر في الحجة ولا يخفى سنخ فيه ما ذكره في بيان عدم الملاقات كما لا يخفى قوله فليس يلزم

منه المراد الخ قد عرفت بما ذكرنا سابقا ولاحقا ان المراد لازم قوله وشهادة الارصاد الخ والحق انه لا شهادة

للارصاد على وجود النقطة الاوجية او الحضيضية بحيث يكون شيء لرقة المتمم الحاوي في الاول والمحوي في

الثاني بل المعلوم بالاعمال الرصدية في زحل مثلا سرعة في حركته والبطوء ولو سلم ثبوتية الحس وهو

يقتضي فلا خارج المركز وخروج المركز يقتضي متماحاذيا ومحويا واما انتهاؤهما الى النقطة فكلا بل يجوز ان

يكون كل واحد منهما منتهيا الى سطحين مماسين او خطين لكن الحس بما لا دخل له في تعيين النقطة بل

قد يدرك الجسم الصغير في غاية الصغر نقطة لا سيما في الاجسام التي لا تدخل تحته كالقطعة الى الا

بالبوص بواسطة الاجسام السره المركوزه فيها اللهم الا ان يدل الدليل على ذلك لم يدل بعد قوله

زاوية اختلاف المنظر الخ وفيه ان زاوية اختلاف المنظر عندهم عبارة عن الزاوية الحاصلة عند مركز

الشمس والتدوير من خطين خارجين احدهما من مركز العالم والاخر من منظر الابصار متقاطعين عند

مركزيهما وهي لا يدرك فيما فوق فلك الشمس لان الارض ليست لها نسبة محسوسة بالنظر الى ما فوقها

فالخطان الخارجان احدهما من مركز العالم والاخر من منظر الابصار كانهما خارجان من نقطة واحدة

لا من نقطتين لكن لا يوجب هذا الا ان لا يكون لنافي الاعمال دخل في تعيين النقطة ودفعه انه ليس

مقصود المص هنا اثبات القياس بل مقصوده الاشارة الى ما قلنا انفا ان الاعمال الرصدية

الرصدية متعلقة بالحس وهو لا يدرك الاشياء كما هي في حق المقدار والرقة والغلظ وتعين النقط
الا ترى ان المقدار الواحد يتفاوت مقاديره عند الحس بسبب القرب والبعد ولذا اخذ زاوية اختلاف
المنظر فيما فوق فلك الشمس ونوجد فيه وفيما تحته وكذا لا قدرة للحس على تعيين النقطة الاوجية والحضيضية
ولا للعقل باستعمال الاعمال الرصدية فان غاية ادراكها باستعمال تلك الاعمال ادراك كون الكواكب
سريعة او بطيئة او واقفة او راجعة ثم باستعمال البرهان اخر يعلم العقل ان هذه الاحوال لا يمكن الا
بالخارج المركز مثلا ولابد للخارج من متممين متفاوتين في الرقة والغلظة واما انتهائهما الى النقطة المعينة
فلا يدركه الحس لعدم القدرة عليه لبعده عنه وعدم كونها من جنس المحسوسات كما لا قدرة له على تعيين
زاوية اختلاف المنظر فيما فوق فلك الشمس وكذا لا قدرة للعقل اذ لا برهان له على تعيين النقط بل الاعمال
الرصدية بمعونة الحس يرشده الى ان لابد له من خارج المركز ومتممين سواء كانا منتهيين الى سطحين
او خطين منطبقين احدهما على الاخر كما ذكرنا وبهذا البيان تم مقصود المص بلا كلفة كما لا يخفى عليك
النقطتين حركة وقد يورد والنقض اه والنقض السابق كان بالحدود الموجودة وان لم يكن متمايزة وهذا
النقض بالحدود المفروضة وهو تام فان الحدود المفروضة وان لم يوجد بالفعل لكن لها وجود واقعا
بحسب الخارج يتصف المتحرك بوصوله الى تلك الحدود وبحسبه فلو لم يتصف المتحرك تلك الحدود فرض
قطع المسافة التي فرضت تلك الحدود فيلزم الطفرة الا ترى انا لو فرضنا قطع الجسم لمسافة ذراع مثلا
يلزم قطع منتصفه ايضا وكذا الحال في الثلث والربع وغير ذلك والا يلزم الطفرة المستحيلة بلا شبهة
فلا نقل من شاء قال ان المقطوع هو المسافة والحدود ليست موجودة فيها فلا يتصف المتحرك
بقطعها واذا اتصف المتحرك بقطع الحدود المفروضة يلزم النقض بها فان المتحرك يتصف
بالوصول الى واحد منها في آن ويتصف بالانفصال في آن آخر بينهما زمان السكون ولا يلزم منها
التزام الوقفات والا بطل اتصال الحركة بخلاف الحدود المتمايزة فانها مع التزام السكون فيها
لا يبطل اتصال الحركة مطلقا فيلزم الاجزاء التي لا تتجزى بل يجوز ان يكون متصلة فيما بين الحدين المتمايزين

والسر فيه ان حدود المتصل لا يكون كلها ممتازة بالفعل والا يلزم الجزء الذي لا يتجزى كما لا يخفى على
الماهر في الفن فاذا كانت متمايزه لعروض الاوصاف لها فانما يكون الامتياز في بعض منها ولا يلزم السكون
فيها لبطلان الاتصال مطلقا قوله وان يكون هذه العلية عطف على قوله ان يكون الوصول اه
فيحصل النفي انه محال ان يكون علة الوصول غير العلة التي ازالت عن المستقر الاول فلا ... منهما فظ
وتحقيقه ان الميل الذي ازال عن المستقر الاول يجوز ان يكون علة معدة للوصول واعني به انه يكون
بعد به الطارى في ان الوصول شريكا للعلة الفاعلية له ثم يحدث في ذلك الآن ميل آخر مقتضى الحركه
في الزمان الذي بعده وح يكون حدوث حركتين ميلين غير مجتمعين في آن او زمان ولا يلزم السكون
بينهما هو الآن منقطع هو ليس طرف السكون كما تقرر سابقا بل يجوز ان يكون حالها كحال الجزئين
الموهومين المتصلين من الحركة المتصلة لا يكون الفاصل بينهما الا الآن فان قلت انا نعلم قطعا ان
الميل المزيل عن المستقر الاول الدافع لما في امام المتحرك الذي اوصله الى حد السطح فلا بد من بقائه
في تلك فلا بل يجوز ان يكون ايصاله اليه كايصال بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية بالمتحرك الذي القصف
بها الى حد وصورته ويكون بصورة اخرى وبهذا الاشكال نحو من الخلاص ذكرناه في غاية العلوم قوله
ويكون لحدوثه اول آن اه اقول يجوز ان يكون حدوث الكيفيات التي من جملتها الميول بل
حدوث الصور المتوقعة على النحو الثالث المذكور سابقا في كلام المصنف بان يكون في زمان لا على
سبيل الانطباق والتدريج كحدوث الحركة التوسطية ليس له اول الحدوث وقد ذكرت سابقا
في رد قولهم ان حدوث الدفعيات انما يكون دفعة والآن نذكر ان الميل الثاني المقتضي للحركة
الثانية يجوز ان يكون حدوثه كحدوث التوسطية فان قلت ان الميل ح كيف يقتضي الامر
الغير القار اعني الحركة القطعية لكونه في الآن الحقيقي والمقتضي لا يتخلف المقتضى قلت ليس المراد
بالاقتضاء هنا العلة التامة بل المراد به اقتضاء الفاعل الناقص للمعلول والميل انما يقتضي الحركة
بسبب تجدد الحالات المتواردة عليه كما بين في موضعه قوله اوليس وجوده متعلقا اه اقول

اقول فيه سفسطة ظاهرة اذ لا يفهم معناه ان اريد انه لا يتصور وجوده في زمان فذلك باطل قطعا
فان الميل ينتفي في زمان الحركة بالاتفاق وان اريد انه لا يلزم الانطباق على الزمان والتدريج بل
قد يوجد في الآن فهو لا يفيد المط وهو انه يكون لحدوثه اول آن فان الحركة التوسطية لا ينطبق على
الزمان ولا يكون وجوده تدريجيا وليس لها اول آن الحدوث وان اريد بالوجود الحدوث فيكون معناه
ان حدوث الميل ليس متعلقا بالزمان فهو اول الكلام فانا قد ذكرنا انه يجوز ان يكون حدوث الميل
الثاني لحدوث الحركة التوسطية فلا يلزم المط ثم قوله بل يجوز ان يكون حدوث الميل الثاني
لحدوث القطعية فان الكيفيات بتدريج وانما هي بالعرض كالكميات وان كان في الثاني مقصودا بالذات
ايضا فذلك الميل موجب للحركة الثانية ومنطبق عليها فلا يلزم المط من تخلل السكون بين الحركتين
ايضا قوله لكن الآن الذي هو اول اه هذا ادعاء بلا برهان وضرورة صاحبه من الاوهام بل يجوز ان
يكون الامر كما ذكرنا من ان حدوث الميل الثاني لحدوث التوسطية او القطعية او يكون عين زوال
الميل الاول او ان هو ان الوصول وهو باعتبار عدمه الطارئ في ذلك الآن علة معدة للوصول
ولنشبهه بعدم وجود الميل الطبيعي للحركة الطبيعية عند وصول الجسم الى حيزه الطبيعي ولم يثبت كونه فاعلا
حقيقيا مجامعا لمعلوله قوله غيره ان الوصول الذي هو الحد ان قصد به الموجبة المعدولة فهو مفيد
للمط ولكن يمنع صدقها بمنع وجود الموضوع ان اريد به السالبة البسيطة نسلم صدقها بعدم الموضوع
والمحمول في الواقع ونمنع استلزامها للمط بل ينافيه قوله ولا يضع الى اه حاصله ان الميل وان
لم يكن عبارة من نفس المدافعة لكنها من لوازم وجودها الخارجي لا ينفك عنه ذاته وان كانت قد
ينفك عن مبدء ذاته كالطبايع وغيره فلو اجتمع الميلان في آن او زمان يستلزم اجتماع المتنافيين
بل يرجع الى اجتماع النقيضين في الواقع فتأمل قوله ولا يبعد اه قد يبطل في الفضاء المرفوع
بادي شخصين يجره احدهما الى السفل والآخر الى العلو يتحقق ميلين متنافيين وذلك باطل فان
ليس فيها ميل اصلا بل اعداد ميل اذا فرض رفع مانعه قوله ثم انه اشارة الى امكان الحدود ذلك

مان يراد من الوصول واللاوصول مباولها على سبيل التحور من المسبب الى السبب واذ قد عرفت
ما عدم اتمام الدليل المحقق بثلثة اوجه مذكورة فنعرف عدم اتمام الحجة المشهورة على طريق الارجاع ايضا هذا
صيانة للمسترشدين عن الغواية ومن لم يحصل البدله نوع السبب غطاء التقليد فماله من نور ونسى كل
كلام من اين سبباً شفاء للناس وشارات الى الحق ونجاته عن الظلمات فليرجع الى الحق واقطع
حبل التقليد عن عنقك قوله والاصوب عندي ان يجاب هذا الجواب قد نقضه به قبل زمان
المص بعض من الكملة وحاصله ان المدعى وجوب تخلل السكون بين الحركتين بالذات على النحو
الذي دون الذاتي والعرضي او العرضيين والدليل المذكور يقتضي التخصيص بذلك فان الميلين
على سبيل التعاقب انما يوجد فيها وبه يلزم السكون بينهما ولا شك ان حركة الحجة المرمية الى
فوق والتحاق ذاتيا مستندا ذاتيا للميل القائم بها ولكن الحركة بعد التلاقي لا يكون ذاتيا مستندا
لحدوث الميل بل يكون عرضيا لا يستدعي حصول الميل فيها كما في جالس السفينة فلا ينتقض
المدعى ولا الدليل بهذه الحركة اصلا نعم لو اريد بالنقض على الحجة المشهورة ينتقض بها كما لا يخفى على
اللبيب ونقول تسهيلا على الناظر ان الحجة المرمية الى فوق يكون مماسا للجبل في موضع معين
من الجو سواء كان في ذلك الموضع هواء او جسم آخر فكلما يكون مماسا للجبل يكون مماسا لذلك
الجسم ايضا ثم يكون لا مماسا له وان كان مماسا للجبل مطلقا ولا شبهة في ان آن المماسة على
مقتضى الحجة المشهورة فيجب ان يكون بينهما زمان السكون فلا بد من ايقاف الحجة للجبل وهو
مستحيل فانتقض الحجة به فلا يندفع بهذا الجواب الذي ذكره المص ههنا ومن ههنا يظهر ان النقض
بالكرة المركبة على دولاب كما ذكره المص لو ارد على هذا التقرير الذي ذكره الشيخ يندفع لدفعه الجواب
المذكور ههنا ولو اورد على الحجة المشهورة لا يندفع اصلا ولذا ذكر المص النقض الاول في الثاني ودفعه
بالجواب المذكور والثاني في الاول ولم يدفعه بهذا الجواب فعليك بتذهيب القريحة والتامل فيما ذكرنا
قوله يبطل بابدال الوصل اه لا بد ههنا من التفصيل ليظهر لك ما هو الحق في المقام فاعلم ان الزمان عند اهل سم

٦٢

عندهم متصل واحد شخصي لا مفصل فيه سواء كان الفصل بالآنيات او بتلاقي حدين بالفعل فلا يكون
مبنية من التين كما برهن عليه المص كما في اتصال الارض بالماء وبالجملة انه لا يتصور الاجزاء الفعلية
الاجزاء في الشيء مع حصول الاتصال الاضافي بينها وبرهانه قد مر سابقا فلا بأس بان نعيده
ابقاء لما للطالبين فنقول لو كان له اجزاء بالفعل فلا يكون سنه من التين كما برهن عليه المص فيما
سياتي في مبحث الزمان وذلك لجريان الدليل المورد على وجوده فيه بل يكون متصلا باتصال
اضافي فيكون للجزء السابق من الجزئين المتصلين بالاتصال الاضافي حد وهو الآن وللجزء الآخر
حد آخر ملتصق به ولا يجوز الاجتماع بين الآنين والا لم يبق عدم قرار الزمان بل يكون في تتالي الآنين
والتتالي في الآنات يستلزم الجزء الذي لا يتجزى ثم الزمان عندهم غير متناه في جانب الماضي و المستقبل
فيكون ازليا وابديا وقد ذكر البرهان عليه في مقامه فهو من الازل الى الابد شخص واحد لا بد له من محل
واحد شخصي متصل غير قار لا اجزاء فيه بالفعل وهو الحركة عندهم كما تقرر في موضعه ثم لا يكون تلك الحركة
اينية مستقيمة ذاهبة لا الى التناهي الابعاد ولا راجعة لاستحالته سواء كانت صاعدة او هابطة او
لاضلاع المربع او المثلث ممتدة الى غير النهاية للزوم السكون فيما بينهما والحركة التي يقع السكون
بينها لا يكون واحدة شخصية متصلة باتصال حقيقي ولذا احتاجوا في بيان المط من ان الحركة الحافظة للزمان
لا يكون الا مستديرة الى اثبات تخلل السكون بين الحركتين اللتين انعطفت احديهما عن الاخرى
والا فيمكن الاتصال بين الحركة الواقعة على احد ضلع المثلث او المربع والواقعة على الضلع الآخر
بينها كما يمكن الاتصال الحقيقي بين الخطين المحيطين بزاوية المثلث او المربع او لاثبت التضاد
الا بين الصاعدة والهابطة في الاينية دون الواقعة على احد اضلاع المثلث والاخرى منه كما بينا
سابقا فلا بد في الاستلزام المط من اثبات تخلل السكون بين الحركة المكانية سواء كانت
صاعدة او هابطة او كانت على احد ضلع المثلث او المربع او ضلع آخر منهما وبدون هذا لا يثبت المط
فاثبات تخلل السكون بين الحركتين المذكورتين لا بد له وما يظن في بادي الراي ان الحركات الواقعة

على اضلاع المثلث والمربع مطلقا وان كانت تلك الاضلاع متصلة اشخاص كثيرة خارجية للتضاد

فهو دعوى بلا دليل ولا يتم الدليل عليها الا بالتزام تخلل السكون بينهما فهذه المسئلة مما لا بد منها في

بيان المطلب المذكور من قيام البرهان على ان الحركة المستديرة السرمدية اذا تقرر هذا فنقول في تحرير كلام المص

اثيرو وههنا اشكال وهو ان الحركة الاينية يجوز ان تكون الى غاية معينة بالذات ثم ينحرف الى غاية

اخرى بالعرض ثم ينحرف الى غاية اولى بالذات ثم ينحرف منها الى اخرى بالعرض وهكذا الى النهاية

واذ ليس في هذه الحركة سكون ليتخلل بالانفصال لعدم جريان الدليل فيصلح محلا للزمان فيحمل ما نظم

مدفوعة تارة بان الحركة العرضية ليست بحركة بالحقيقة لما نسب اليه بالعرض بل لجسم اخر مجاور له

فلا يتصل بالحركة الذاتية لو زاد لم يثبت الاتصال لم يكن واحدا بالشخص فلا يصلح محلا للزمان

فافهم ... وتارة اخرى بان حاصله ان السكون لو وجب وجب معه لازمه وهو عدم الحركة ضرورة انه

لا يتصور وجود الملزوم ووجوبه بدون وجوب اللازم ووجوده وعدم الحركة بل عدم سائر الاشياء

انما يتصور بعدم علة الوجود صريحا او لوجود المانع ولا يتصور الاول في صورة الحجر المرمي الى فوق

مثلا بالقسر فانه بعد وصوله الى حد انعدمت فيه الحركة القسرية تكون الميل الفاعل للحركة الطبيعية موجودة

بالضرورة وهو سبب لها فكيف يتصور علة الحركة مطلقا ولا يتصور الثاني لان المانع اما طبيعة المتحرك

او ارادته او قاسر اخر طبيعة او ارادة اخر او غيرهما لا يتصور الاول والا يلزم التدافع في الطبايع

وهو باطل كما ذكره مذكور مفصلا في مقامه ولا يتصور الثاني لان الحجر خارج من جنس الارادة وكذا

لا يتصور الثالث فانا نعلم بالضرورة امكان عدمه فلا يجب السكون به قوله والجواب انه يمكن ... اقول

ويمكن الجواب عنه بوجهين اخرين الاول باختيار الشق الثالث من الثاني اعني اعتراف كون المانع

قاسرا الا يكون طبيعة المتحرك ولا ارادته وما قال في دفعه انا نعلم بالضرورة امكان عدمه مدفوع بان

هذه الضرورة امكان خروج الماء من الاناء المعكوس المملوء به الواقع على راس المنارة مع امكان

عدم دخول الجسم الرطب فيه او كضرورة خروج الماء من الاناء المستوي المملوء به الواقع في قعر البير

٦٣

قعر البئر مع عدم دخول جسم غريب فيه فكما ان المانع من هذا الامكان ضرورة بطلان الخلاء فكذا
المانع عن الحركتين الصاعدة والهابطة ضرورة وجوب السكون بين الحركتين المذكورتين والثاني بيان
آخر وان ارجع الى الاول وهو ان الحركة الثالثة للوصول يجوز ان يكون مستحيلة فكم من شيء يكون ممكنا
في الجملة ويكون مستحيلا في وقت كامكان الحركة المخالفة بالوقت المخصوص فانه لا يمكن في الاوقات الاخر
ما دام لم يكن الحركة الثالثة للوصول الى الطلب لا بسبب طبيعة او ارادة او قسري فان المستحيلات مطلقا
او في وقت لا تطلب لا بعلة مطلقا او في وقت الاستحالة فافهم الفصل حركة الشيء ذاتية ان كان
مبداها في المتحرك اي المراد من المبدا المبدا القريب اعني الميل وكذا المراد من استفادته من خارج
استفادته بالذات والا فقد يدفع الطبيعة جسما غريبا في حركتها ثم هذا الجسم يحرك ذلك الجسم بالحركة
الذاتية الى خلاف جهتها كالحجر الهابط من الفوق يدفع جسما ثقيلا متصلا وبسبب المدافعة من الطرفين
ينفصل من جهته الطبيعي الى جهة اخرى فهذه الحركة قسرية مع ان مبداها البعيد ليس مستفادا من خارج وح
انكان المراد من الخارج الخارج عن ذات المتحرك بالذات حتى يكون الحركة في الحرارة العارضة
للجسم بسبب حركته في الاين سواء كانت ارادية او طبيعية مثلا قسرية يكون قوله القسر متعلق بالمتحرك فح لا بد
واجب الحذف بين تعريف الحركة القسرية وانكان المراد من الخارج المنفصل يكون الحركة المذكورة
خارجة عن القسرية وداخلة في الطبيعة وهو باطل فان الحركة المذكورة ليست طبيعية لخروجها عن احكامها اللازمة
لها من سكون المتحرك بالطبع عند وصول غايتها وحركتها اليها بالطبع عند الخروج وغير ذلك ثم قوله
المذكور في التعريف يخرج منه الحركة الارادية للنفس في المكان فان المتحرك بالذات هو البدن والنفس
محركة له منفصلة عنه لكن لما كان متعلقا به خرج عن التعريف ولا يخلو الكلام ههنا عن الحرارة كما عرفت
وغاية ما يمكن ان يقال في دفعها ان الحركة المذكورة طبيعية والاحكام المذكورة لنوع منها وهي الحركة التي تقع
بالنظر الى النفس صور الاجسام الطبيعية فالحركة الطبيعية لفظ مشترك عندهم بالاشتراك الصناعي بين
المعنى الاعم المقسم للحركة القسرية وبين نوع منه كاشتراك لفظ التصور بين المعنى الاعم والتصور الساذج

والاولى حذف قوله حتى متعلق بالتحرك واو حال الحركة المذكورة في العشرية والجواب عن حركة النفس

للبعيد ظ فان مبنى التعريفات على الظ والحال في الظ ان المتحرك هو الانسان المركب لكن النفس

واليه انه ولذا اشتهر في العرف ان زيدا قد تحرك من المشرق الى المغرب مثلا ولذا قيل ان المتحرك

في الحركة في النمو النفس وقيل زيدا صار انامى في هذه عمره وان نمابرته وذيل اخرى قوله على جهات

مختلفة اه فان قلت ان الطبيعة امر واحد بسيط كيف يقتضي الآثار المختلفة وهو التوجه الى هذا الجانب

والجانب المخالف له ولذا قال بعضهم ان الطبيعة انما تكون محركة على طريق واحد قلت ذلك قول

ان اريد بالطبيعة العامة للبسايط والمركبات كما يشاهد في الاشجار والحيوان ولا باس في اقتضاء الطبيعة

البسيطة للآثار المختلفة بانضمام الجهات وان اريد به الطبيعة الخاصة بالبسايط فهو حق بالحدس والتجربة

الصادقة ولا يضر لكون الطبيعة بالاعم المعنى منقسمة الى قسمين قوله بشعور اه الباء للسببية دون الالصاق

فلا يسمى حركة الانسان بالسقوط من الجبل الى التحت بدون سبق الارادة مع الشعور بها وقت الحركة

ارادية لعدم مداخلة فيها قوله كمرور ان الفلك اه قد قيل ان حركة الافلاك طبيعية وذلك وجع

وجه والطبايع فيها وقد نفاه بعض المحققين بالبرهان ثم على تقدير وجود الطبايع فيها لا يكون حركتها طبيعية

فانها وضعية مستديرة كل حد منها مطلوبا ومهروبا فلو كان حركتها طبيعية يكون المطلوب للطبايع مهروبا لها

واو اتفق الفوا سر فيها مثبت كونها ارادية نعم قد يقال لها الحركة الطبيعية على سبيل المجاز للاشتراك في الوصف

وهو صدورها عن ميل غير ذي شعور كما وقع في كلام الشيخ او شركه هذه الحركة الارادية لحركة الطبيعة للبسايط

العنصرية في كونها متشابهة غير منقطعة الطرائق كما مال اليه بعض آخر من الحكماء ثم قد زعم في بادي الرأي

صوت الرجوع والاستقامة وكونها متقنة الطرائق وهو الضابط كما ليس في الطبع والبتة قوله الخاصة

الحقيقية اه انما سمى هذا القسم بهذا الاسم لخصوص مبدئها من المبادي العامة للجسم وكونها خالصة عن

المنازعات والمعاوقات كما ذكره فان الحركات التي تقع معها كانها خارجة عن معناه الوضعي للحركة

الطبيعية وليس في هذا القسم اشتباه المجاز لوجود النسبة الخاصة الى الطبيعة على سبيل الحقيقة قوله كلها ممدة

كلها عنده والتسمية والاطلاق ايضا على سبيل الحقيقة لكن في هذه الاقسام استثناء المحال له اختلا
عن الطبيعة في الحركات وما ازعجها فلم يبق نسبتها الى الطبيعة الصرفة وهو الظ في الاطلاق قوله
وقد يكون الحركة في الحركة طبيعة اه وهذا القسم معنى مجازي للحركة الطبيعية لكن لشدة الارتباط كانه معلوم
الحقيقة فلا يرد ان المعنى المجازي لو عد في الحركة الطبيعة فيكثر الاقسام الى ما لا نهاية وحصر ولذا لا يرد ان
حركة الغذاء بعد جذب الطبيعة والنضافة بالجوهر المعتدى لا يتصور كونها طبيعية بالنظر اليها فانها تحقيقا
بالحركة الاينية والكيفية للغذاء ولا بالنظر اليه فانها بالنظر الى مبدا خارج عنه والكان طبيعة فان الحركات
القسرية قد يستند الى طبايع امور خارجة عن المتحرك اما وجه عدم وروده الاول فهو ان المقسم للحركات
المذكورة اعم من ان يكون طبيعة او في حكمها من شدة الارتباط من الطبيعة والمتحرك وحصره فيها استقرائي
او نقول ليس الحصر مقصودا ههنا بل المقصود توضيح حال تحقق المقسم منها ليقاس عليه غيرها ايضا واما وجه
عدم وروده الثاني فهو ان اطلاق الحركة الطبيعية ههنا على سبيل المجاز لشدة الارتباط بينها وبين المتحرك
قوله تكون طبيعة بالقياس اه ان كان اطلاق الطبيعة على طبعه الكل على سبيل الحقيقة الاصطلاحية فاطلاق
الحركة الطبيعية على الحركات كلها ايضا على سبيل الحقيقة وان كان على سبيل المجاز فالاطلاق الثاني ايضا
مجازي بل لا يلزم من التجوز في الطرف التجوز في النسبة اسناده كانت او اضافة وتحقيق المقام ان الشائع
عندهم اطلاق الطبيعة على الصور النوعية من حيث كونها مبدء للاثار ثم انهم لما راوا ان النظام الاكمل
للممكنات كان مرجحا لصدوره عن الواجب تعالى موجبا له فكان باعثا لصدوره عنه تعالى ومبدء القصه
سموه بالطبيعة من جهة المشاركة في المبدئية على طريق الحقيقة الاصطلاحية او المجاز وتفصيله ان الواجب
جلت قدرته لما اراد ايجاد الاشياء وجدها في علمه على خمسة اوجه الاول ما الاخير فيه ولا فيض فيه اصلا
والثاني في مقابله غاية المقابلة وهو ما كان فيه خير المحض والثالث ما كان الخير فيه غالبا والرابع ما كان
فيه الشر غالبا والخامس ما يساوي فيه الخير والشر فهذه خمسة وجوه لا سادس لها والقدرة اقتضت
خلق جميع الانحاء المذكورة والحكمة الكاملة منعت عن ثلثة منها وهو الشر المحض والغالب والمساوي فبقي

ما كان محضاً او خيراً غالباً وهو النظم الاتم الذي اقتضت الحكمة ان يصير منقضا للقدرة الكاملة ثم الاقتضاء
الذاتي فاقتضاء الحكمة لوجود الاحتمالين الباقيين وترجيحه لما وراء الثلث الاول مقتضى لوجود الترجيح
والمقتضي لذاتها وان يلزم الترجيح بلا مرجح وقد بيناه ذلك في غاية العلوم وسنزيد بيانات مفصلة واللب بكنه
القدر الذي ذكرنا ههنا انتهى واذا ثبت هذا فالقول ان عالم الحركات الواقعة في نفس الامر سواء كانت طبيعية او
ارادية او قسرية لابد ان يكون ذوات المتحركات من حيث دخولها في النظم الكلي مقتضيا لما بل النظم الذي
بالحقيقة سبب الاقتضاء اليه وهو قد يسمى طبيعة لهذه الجهة سميت الحركات كلها طبيعيا قوله ويرد على
الانقسام انه قد فرد كونها تسخيرية اه اقول كونها تسخيرية لا يوجب الزيادة في الاقسام فان المسخر ان كان
هو النفس والطبيعة خادمة لها فالحركات حينئذ لشعور لها داخلة فيها فمع كونها باطلة بالضرورة يكون مندرجة
في الارادية وان كان المسخر هي الطبيعة والنفس خادم لها وليس لشعوره مدخل فيها بالضرورة الوجدانية
فهي طبيعية والحركات الارادية والطبيعية انما يعتبر في تعريفها الانتساب الى الشعور في الاول وعدمه في الثاني
مع عدم حصول الميل من خارج وهو صادق ههنا فان قلت يجوز ان يكون الميل مستفادا من خارج
في هذه الحركة قلت مع كونها قسرية فلا يحصل الحصر ايضا قوله انما هي قسرية اه اقول لم يدل عليه دليل بل ربما
يدل بل الظاهر ان حركة النبض طبيعية لما ذكر كانت مختلفة الطرائق ولعل الطبيعية بداخله منها ايضا فان الحركات
الطبيعية قد يكون لغيرها مدخل فيها ايضا كالحجر الهابط فان حركتها الهابطة انما توجد بسبب معاونة المعاوق
والشرط وخروجها عن حيز الطبع وغير ذلك و ايضا ان الحركات الطبيعية قد يكون مختلفة الطرائق كحركة الاشجار في النما
وان علمه معاند في الظهور فالقول الصرف كاف لنا في منع كلام المص وهو ان الحركة قسرية بالنظر الى طبيعة
الارض لانا اقول ام لم يقرن القلب مع النبض لم يتحرك النبض بالضرورة فميل الحركة فيه مستفاد من القلب
فيصدق حد القسرية لانا نقول اولا بالنقض باي حركة الحجر الهابط ما لم يقترن بالملاء المعاوق لم يوجد فلا بد ان
يكون ميله مستفادا منه فيكون قسريا وثانيا بالحل بان القلب له دخل في وجود طبيعة النبض فاذا فارقه
لعروض الموت للانسان مثلا فلم يبق النبض على طبيعته فحالة كحال فاعل طبيعة المتحرك في العناصر وهذا لا يوجب

لا يوجب القسر قوله بعد كلا معاوقته اه فان قلت ان لفظ الحقيقة مالى هذا اذا اعتبر فى تعريفها من غير
زائع وعائق فى نفس الامر كما هو الظاهر قلت ان الحقيقة اعم من ان يكون حقيقية حقيقة او اعتبارا والاول
اعتبر فى تعريفه عدم زائع وقاسر مطلقا فى نفس الامر والثانى اعتبر فى تعريفها عدمهما فى الاعتبار واو لم توجد
الاول فى عالم الوجود يبقى الاعتبار الثانى واشار المص الى ما قلنا بقوله كانها طبيعية حقيقة اه قوله عند بعد
الحجر من الارض اه فالحجر اذا بعد من الارض كانت حركته الطبيعية الى المركز ضعيفة لكون الملاء المعاوق غليظا
فيشتد معاوقته ويضعف حركة الحجر واما اذا قرب من الارض كانت حركته قوية شديدة لضعف المعاوق يعلم
وجود الهواء اسفل منه دون الارض قوله فلا يعد طبيعية اه وهذا بناء على المانع والعائق اذا قوى منعه وبعد
يعتبر باعتبار ذاتها فلا يعد طبيعية حقيقة لاعتبار الزائع والعائق عنه واذا ضعف اذ ما هب الطبيعة لا يعد معاوقته
فلا يقصر للحقيقة ونظيره الماء الجارى اذا كان العائق والعاوق من جريانه قويا بحيث لا يذهب عنه فلا يعد
جاريا واما اذا كان ضعيفا يعد جاريا وكما ان الماء الجارى لا يخرج عن اصل الجريان فى صورة قوة المانع لا يرجع
جريانه مطلقا كك لا يخرج المتحرك عن اصل الحركة الطبيعية بسبب قوة المعاوق قوله كانه بعيد اه فان المقصود
ههنا ضبط الحركات الحقيقة فى الثلثة فلو اعتبر قيد وحدة المبدأ فى القسم يخرج عن الاقسام حركة حقيقية صادرة
عن المبدأ المركب فان الخروج عن القسم يستلزم الخروج عن الاقسام الحقيقة قوله بساطة المحرك اه
ان قرئ من باب التفعيل بمعنى فاعل الحركة كما هو المشهور فى النسخ فمعناه ظاهرة وان قرئ من باب
التفعل بمعنى قابل الحركة فله وجه فان المتحرك البسيط لا يأبى من ان يكون محركه مركبا من طبيعة وقاسر قوله
اما ان يلزم عدم تباين اه اى بحسب الذات كما ينادى عليه لفظ التباين واما بحسب الاعتبار فلازم
لحقيقة التقسيم فانه عبارة عن التفريق فلابد من التغاير من الاقسام ولا اقل من ان يكون باعتبار ما قوله
غير مخالف لمقتضاه الخ اى لا يخالف مقتضاه بالكلية والا فالمخالفة من بعض الوجوه ظاهرة قوله راجع
الى المتشبه اه فالحركة المذكورة طبيعية لان المحرك غير خارج عن المتحرك ولا شعور له لان المركب من العناصر
وغيره لا يكون شاعرا وح يصح التقسيم بلا ريب الفصل الحركة الطبيعية لا يصدر الخ قوله فيكون اثرها اه

الكلام ههنا في المؤثر التام والاثر كك اعني علة التامة ومعلولها فلو كانت العلة التامة قارة و[معلولها]
غير قار يلزم تخلف المعلول التام عن علته فيلزم الترجيح بلا مرجح كما قرر سابقا مرارا قوله والحركة [القطعية]
متجددة الخ يمكن بيان المطلوب ههنا من جهتين الاول كما ذكره المص من ان الطبيعة ثابتة والقطعية متجددة [فلو كانت]
الطبيعة مؤثرة تامة يلزم الترجيح بلا مرجح فان المرجح ان يكون هو العلة التامة دون الناقصة او عند وجود [الناقصة]
مع سلب ناقصات اخرى يكون المعلول معدوما فلا يكون المرجح للوجود الا العلة التامة فلو كانت ثابتة [والمعلول]
غير ثابت يكون العلة المذكورة قد توجد مع وجود المعلول وقد توجد بدونه مع استواء المرجح في الوجود في الحالين [لكن]
فيلزم الترجيح بلا مرجح سواء احدثت معلولها في حال دون حال او لم يرجع والثاني ان الكلام لما كان في
المؤثر التام فيلزم ان لا يتخلف عن الطبيعة قطعا اذا وصل الجسم الطبيعي في مكانه الطبيعي مثلا قوله
واما التوسطية اه يمكن بيانه ايضا من جهتين الاولى ان التوسطية وان كانت ثابتة من حيث ذاتها لكنها
غير ثابتة من جهة لازمة اخرى وهو اختلاف نسبتها واوضاعها بالنظر الى اجزاء المسافة فالتجدد لازم
لذاتها وتخلف اللازم يستلزم تخلف الملزوم فيؤل الى الترجيح بلا مرجح والثانية ما ذكره المص من ان
التوسطية هربية اي يلزمها الهرب والهرب لا بد ان يكون من حالة غير طبيعية فلا يصدر عن الطبيعة من
حيث عروض حالة غير طبيعية ولا يخفى سخافته نظرا الى الظاهر فان الحالات المهروب عنها وان كانت غير طبيعية
ولكن الهرب عنها يجوز ان يكون مقتضى للطبيعة وغاية ما يقال في بيانه ان الهرب انما يكون بعد عروض الحالات
الغير الطبيعية المتاخرة عن وجود الطبايع والهرب المذكور عدم طار على تلك الحالات فيكون متاخرا عنها [ويكون]
ايضا متاخرا عنها ويكون ايضا متاخرا عن المتاخر عن الطبايع بالزمان والمتاخر كك لا يكون مقتضى الطبايع [ح]
يكون قريبا الى ما قررنا في الجهة الاولى قوله فيتجدد الحالات الغير الطبيعية اه وذلك لما ذكرنا مرارا سابقا
من وجوب مجامعة المعلول للعلة التامة التي كلامنا ههنا فيها والا يلزم الترجيح بلا مرجح ثم اعلم ان هذه [المسئلة]
اعني استناد الحركة القطعية والتوسطية من حيث التجدد في الذات او الحالات الى العلة [illegible]
واستناد كل حادث زماني الى علة التامة المتجددة او الثابتة من اعظم مسائل فن الحكمة واعضلها ولم

ولهذا بات احد من الحكماء في بنيانها الشفي العليل ويروي العليل بل كلما ذكروا في بيانها لا يخلو عن
حرارة ما ولا بد عليه من بيانها ثم ذكره هو الحق فيها تنبيها للاذهان الغافلين ودفعا لاقدام العاقلين من
المذكورات عنده هو ما ذكره المص هنا في ربط الحركات وانتسابها اليها من عروض الحالات المتجددة العبير
عليها وهذا اشد فسادا فان تلك الحالات بحكم الانطباق لا بد ان يكون متصلا غير قار ولا يكون
امرا ثابتا لما ذكر بل غير قار مثلا فيكون اما ان يدور او يتسلسل وكلاهما باطلان وقال بعض المحققين في
تصحيحه بان التسلسلين بعدم القار يكفي لدفع المحذور بان الفرض جزءا متصلا واقعا في المتأخرة المرتبة كالآخر
الاخير من الحركة القطعية اجزاء واتفاقا كما في الحركة المحددة او بحسب الفرض كما في الحركة المستديرة يكون
امرا آخر كك من السلسلة الاخرى وعلة هذه القطعة من الاخرى قطعة سابقة على الاخيرة من الاولى وعلة
هذه القطعة قطعة سابقة على الاخيرة من الاخرى وهكذا فلا يلزم الدور والتسلسل المستحيل اعني التسلسل
المجتمعات وانت تعلم سخافته فان القطعات المذكورة التي فرضت بينها العلية والمعلولية الناشئين ادى
حكمها ان يكون مجتمعات ضرورة اجتماع المعلول مع علته التامة فيلزم المحذور المذكور فيلزم المحذور المذكور ويلزم
آخر وهو اجتماع اجزاء الحركة على ان الكلام في نفس وجودها الخارجي فانه محتاج في وجوده الخارجي الى علة
لوجوده خارجي او ما في حكمه وعلة تلك العلة لا بد ان يكون موجودا خارجيا ايضا فيلزم الدور او التسلسل في الوجودات
الخارجية المجتمعة ايضا وبالجملة ان التسلسل في عدم الفوارز المجتمعة في الخارج لا مخلص عنه وقد قال بعضهم
في التفصي عنه ان علة الحركة القطعية او التوسطية من حيث التجدد والسيلان حالات عرضية متعاقبة
على الطبيعة لكن لا من حيث ذاتها فقط بل من حيث اعدامها الطارئة المجتمعة في وجودات المعلولات
فلا يلزم التسلسل المستحيل او الدور فان الاعدام انتزاعيات لا وجود لها في الخارج بل بحسب الاعتبار فينقطع
التسلسل بانقطاع الاعتبار وهذا الكلام الضعيف السخيف غاية السخافة فان الاعدام الطارية للحالات العرضية
المتجددة ايضا فيلزم التخلف من مبادي معلولاتها الحادثة في الآن او الزمان المتتابعي وقد كان
مدار الاشكال على عدم جواز التخلف بين العلل والمعلولات التامتين غاية ما يقال في دفع هذه

المعضلة ان الاعدام الطارئة المتجددة بعدد الزمان وجود معلولها علة لتلك المعلولات فلا يلزم التخلف

واصلا وفيه ما فيه فانا ننقل الكلام في الزمان فان علته ان لم يكن غير قارة فيلزم المحذور في علته كان

واعتبار تجدد عدمها الطارئ بالزمان تفضي الى الدور فان تجدد العدم يحتاج الى الزمان والزمان محتاج اليه

فيلزم التخلف ولزوم المحال في اول الوهلة وثانيها الخلاف في استحالة اللزوم فيستحيل وجود الحركة الطبيعية

بل الحركات كلها فان البيان عام شامل لجميع اقسام الحركة وقد يتوهم دفع اصل الاشكال على مذهب

الحكماء بان المعلول يجب ان لا يتخلف عن علة التامة في الدهر المعبر عنه بالواقع فلا يلزم استحالة الدور والتسلسل

عليه وقد مر دفعه سابقا مرارا بابطال المعية الدهرية المزعومة لهم وهذا القدر الذي ذكرنا كاف للبيب لرجع

اقوال الحكماء في الحركات الطبيعية من جهة استنادها الى الطبيعة وكذا في الحركات الارادية من جهة استنادها

الى الارادة والحق عندي انه لا مخلص عن الاشكالات الا بالقول بعدم لزوم مجامعة العلل مع المعلولات

ولكن هذا يهدم اساس الحكمة فلا مخلص على طور الحكماء نعم عن الاشكالات مخلص على طور اهل الحق وهو

قول المتكلم على تجويز استحالة المعلول في وقت دون وقت او متعلقة بالارادة فيجوز ان يكون العلة التامة

موجودة والمعلول مستحيلا ولا يلزم الترجيح بلا مرجح فان الامكان هو المرجح لوجود المعلول في وقته لا يقال يلزم على

هذا ان يكون الامكان من الدواخل في العلل فيلزم خلاف الفرض من تحقق العلة التامة وعدم تحقق المعلول

لانا نقول الامكان امر اعتباري انتزاعي لا يصلح للعلية بالنظر الى نفس مفهومه ولا بالنظر الى منشأه وهو

الماهية ولا بالنظر فان منشأه هو الماهية من حيث هي هي وهي من تلك الجهة لا يصلح للعلية لوجودها ولا لعدمها

وما ذكر من مرجحية الامكان للمعلول فالمراد به هو تصور الفاعل الموجب له فالمرجح بالحقيقة هو تصور المعلول من حيث

الامكان فانه المرجح لوجود المعلول في وقت دون وقت وكذا في استنادها الى الارادة لا يلزم الترجيح

بلا مرجح فان المرجح هو الارادة وهذا البيان مفصلا مذكور في موضعه قوله فيكون مطلوبه ما لم يصل اليها

اقول سلمنا كون الحالة الغير الطبيعية مطلوبة بمعنى ان للطبيعة وخلاها فيها للوصول الى الحالة الطبيعية ولكن

اصل الاشكال في هذا المقام ان الوجب لها ماذا ان كانت هي الطبيعة من حيث هي فيلزم اما عدم

اما عدم ثباتها او ثبات تلك الحالة مع انه يستلزم الدور او التسلسل كما لو حصلنا الحالات غير متناهية يجري
الكلام فيه بان الحالات الغير الطبيعية الحادثة لحصول مطلوب الطبيعة متجددة ولا شبهة فعلتها اذا [المتجددة]
او الثابت وكلاهما باطلان بما قررنا قوله فيتوقف الحركة عنده اه وفيه نظر لان مطلوب [من] الطبيعة
حيث هي يجوز ان يكون امرا كليا متجددا في الافراد او الاجزاء ويكون كل فرد سابق او جزء كك
علة معدة للاحق فلا يتوقف الحركة عنده فان قلت هذا سبيل بطلانه لان العلة التامة للمتجددات اما ان
ثابت او غير ثابت على التقديرين يلزم المحذورات قلت هذا محذور مشترك بيننا وبينكم فانه على تقدير
وقوف الحركة عند نيل المطلوب يلزم المحذور في اصل الحركة وبالجملة لزوم المحذورات لازم على كل تقدير
ثم انه على هذا الاحتمال يجوز ان يكون الحركة الوضعية او الاينية المستديرة سرمدية كانت او لا [ان] لا يصلح
يكون طبيعة الا ان يحال الى الحدس الصائب بانه لا يمكن ذلك الا فيما له شوق وارادة فانه يسنح له
حالة بعد حالة واحدى تلك الحالات مطلوبة للنفس فان تم تم والا فلا قوله فلا يعباء بهم هذا الحكم
على سبيل الاشتباه والا فلا يخفى ما فيه فان الاعتباري منشأ لليس ما كان تابعا للاعتبار
فقط ولا يتحصل حقيقته الا به بل كما يقوم ان الاشخاص للطبيعة الانسانية مثلا يكون التغاير بينها [بحسب]
الاعتبار دون الذات عند من لم يجعل التشخص داخلا في التشخص بل خارجا عارضا لها فيكون
مجامعا للتغاير الوجودات حقيقة والحالة في الحركة الوضعية كك فان الفرد المعاد لا يكون عين الزائل
بحسب الحقيقة فيجوز ان يكون الاول مطلوبا والثاني مهروبا لانهم مقتضى الطبايع في الاستقراء
يكون كليا كالشكل والحيز فالاشبه ان يكون ههنا ايضا كك فيستلزم كون المطلوب عين المهروب بالنظر الى
نفس الطبيعة قوله قلت كل حد اه وحاصله ان الكلام كان في المطلوب بالذات للطبايع ولا [بمختلف]
الحال بالنظر اليه واليها بالهرب والطلب وما ذكرتم في النقض بحدود المسافة في الحركة الاينية
الطبيعية فهناك الطلب والهرب بالنظر الى العارض فيختلف بالنظر اليه لوجوده وزواله حتى اذا
انتهت الحركة الى المطلوب بالذات لم يختلف الحال بالنسبة اليه وللمجادل كلام وسيع قوله فيلزم

استواء اما قوله سفى التشابه في اجزاء البسيط التوافق في الماهية الكلية دون الهويات وح يجوز

ان يكون هوياتها متباينة وتقتضي كل واحد منها وضعا خاصا من الاجزاء في الاقتضاء كما في كرات الافلاك

والعناصر فان بعض الاجزاء من كل واحد منها يقتضي انزاع ودوائر عظام وبعض آخر منها يقتضي انزاع ودوائر

صغار واذا كان كذلك فح يجوز ان يقال ان الكل يقتضي بالحركة الوضعية الخاصة وضعا معينا بحيث توافق والصفات

كل واحد من اجزائها المفروضة او الفعلية مقتضاه ومنه ما قد عرفت ان المطلق للطبائع الكلية بالاستواء

يكون كليا كالحيز والشكل وههنا يكون الوضع معينا فلا يكون مطلوبا فلم يتصور كون الحركة الوضعية للبسائط

طبعيا قوله الجسم الغالب اه هذا ان الاقتضاء للمكان الطبعي في المركبات باعتبار الجزء الغالب قوله

لقاسر اه او للطبيعة كما اذا كانت غالبة على العواسر التي تصادها عن حصولها في الاماكن الطبعية قوله

لم يتحرك اه والا يلزم تحصيل الحاصل قوله ظاهر في الاستحالة والكلية اه وذلك يتم شبهة الحال في

المحل للتعدد وفي المطلق في الطبع كما فصله المصرح قوله بان يكون المياه الجزئية اه ولعل وجهه ان التجربة

شاهدة بان المملوء انا اذا وقع في قعر البير يكون اكثر منه او وقع في راس المنارة وجوابه ذلك

الاناء وليس سببه الا ان قطعة من الماء انما يقتضي ان يكون جزء امن كرة الماء بتمامها بحيث يكون

مركزه مركز العالم فاذا كان بعيدا منه يكون جزءا من كرة عظيمة وهو اقل الحدابا واذا كان قريبا منه

يكون جزءا من كرة صغيرة وهو اكثر الحدابا وتحقق الاول في راس المنارة والثاني في قعر البير والاحداب

الكثير يكون الماء فيه اكثر والقليل يكون فيه اقل فهذا الوجه يقتضي بان القطعات المائية مقتضاها ان يحصل

بكلية الماء وفيه ان يكون مقتضى قطعات الماء كونها جزءا من كرة مركزها مركز العالم لا يستلزم كون مقتضاها

في الحركات الاينية هو اتصالها بالكل بل يجوز ان يكون مقتضى تلك الحركات هو المكان الطبعي اعني

الوقوع في سطح الهواء مع الترتيب المخصوص كما ذكره المص ومع ذلك نظرا الى ذات تلك القطعات

يكون شكلها الطبعي هو كونها قطعة من كرة مركزها مركز العالم كما لا يخفى على المتفطن واما وجه ما رحمه ثابت

بن قرة فمذكور في بعض المطولات واذا لم يكن كما بلا لمن يصغى اليه تركه المص واشار لا فرق اليه قوله

لعدم الكائل بالكلي الصاحب بالاستقلال والتجويز في
الاجزاء والاشارة الى [illegible] اليه انما توجد الى [illegible]
البعد والاشارة الى كيفيات [illegible] والصفات [illegible]
المخصوصة منه والكليات [illegible]
انفع في توضيح البيان [illegible]
الطبائع لو وجدت [illegible]
او البعد وذلك ثم

قوله فالجواب انه اه فان قلت انا نعلم بالضرورة القطعية انا اذا فرضنا كرة في الارض وبلغت
الى المركز وادخلنا الماء فيها لا يمتنع مانع ان يبلغ الى المركز كالارض فالجواب المذكور بمقابلة البديهي القطعي
سفسطة قلت ان الجواب المذكور البرهاني كالسياقي والبداهة المقابلة لما بداهة وهمية كما هو الحال في ان
الانسان المملو ماء اذا فرضنا خلوه عنه وعدم دخول جسم آخر فيه نعلم وجوده بالضرورة فيلزم الخلاء فيه
وكذا علمنا انا اذا فرضنا كرة في الارض مثلا تبلغ الى الجانب الاخر على قطر معدود منه فيخرج المدلى الملقى من
طرف الى طرف اخر فيلزم الميل الطبيعي في الماء الى جهة الفوق فكما ان هذه المزعومات باطلة كذلك
ما ذكرتم بل الصورة والبرهان جهتان لسكون الماء اذا كان على الترتيب الطبيعي قوله انه كان بحسب
ح اه وحاصله ان قطعة من الارض مثلا لو كان مقتضاه الالتصاق بالكل فاما ان يلتصق بكل
جزء منه وهو غير ممكن او يلتصق ببعض دون بعض وهو ترجيح بلا مرجح فلابد للالتصاق من مرجح
والقرب من المط يكون مرجحا للتحرك اليه كما يجري في الماء الذي يصير هواء في مكانه او في مكان القلب اليه
وح يلزم ان يلتصق الحجر المرسل من راس البير بسفحه وهو باطل بالضرورة فبطل مذهب ثابت بن قرة
فان قلت يجوز ان يكون مراده بالالتصاق وهو ان يكون بحيث يتساوى نسبته الى جميع اجزاء الكل وذلك
بالتوسط في الكل قلت ذلك التوسط اما ان يكون بالطبع فيكون في الماء ايضا كذلك لجريان الدليل فيه
ايضا فانه لا خصوصية للارض في الحكم المذكور فبطلت كل جزء من الماء ايضا للالتصاق بالكل فاما ان يلتصق
لكل جزء فهو باطل او ببعض الاجزاء دون بعض فيستلزم الترجيح بلا مرجح فلابد ان يقع في الوسط ليتساوى
نسبته الى جميع الاجزاء والوسط للارض والماء واحد فيلزم ح ان يكون حيز واحد طبيعي لجسمين وهو باطل
او بالقسر من جهة انه لا مرجح للالتصاق بجزء دون جزء فقد عرفت انه باطل لكون القرب مرجحا فالمعنى ان
ما ذكره ثابت بن قرة مذهب لا يرتضيه العاقل وما نقل في استدلاله فهو اسخف مما يلتفت لمن يرجع
اليه ولذا ترك المص ذكره قوله بل الذي يجب ان يعتقد الخ قد ظهر من علم الهيئة وغيرها ان الواضح ان كرة
الارض واقع في وسط العالم احاطها الماء والماء احاطه الهواء والنار احاطه الهواء وهذا النظام هو الذي

اقتضته العناية والحالية فهذه الاحاطة بالنظر الى الطبيعة الكلية للعالم طبعي بلا شبهة واما بالنظر الى الطبائع
الخاصة للعناصر فلم يظهر بالدليل اقتضاؤها له مطلقا وغاية ما يكن في جانبه ان الارض سفلها المطلق
بالنظر الى طبيعتها اسفل المطلق وهو مركز العالم كما ان النار بحقيقة المطلقة تستدعي غاية ما يمكن من العلو
السطح المقعر لفلك القمر والهواء بحقيقة المضافة تقتضي بطبعها العلو ولم يبق من العلو المطلق فوق الا
بقعر النار فهو طبيعي له والارض المكان لطبعها في وسط العالم فيقتضي بطبعها المكان اعني السطح
امتناع وقوعها في الخلاء ولم يبق لكرة الماء مكان الا فوق الارض وتحت الهواء على سبيل الاحتواء
لكرة العناصر كلها وجاء في المطلوب للارض هو السطح المقعر للماء وكذا في الماء والهواء والنار
وان سلمنا لزوم المقارنة والاحتواء فيجوز ان يكون المستلزم للاحتواء طبيعة الحاوي دون المحوي او امر
وهو العناية الحالية وعلى التقدير لم يلزم كون المكان طبعيا للمتمكن بل العقل يجوز بالنظر الى طبائع
كالارض مثلا ان ينقلب حاويها هو كرة الماء مثلا الى الهواء ويسكن فيه الارض بطبعها ايضا والهواء
كله ينقلب الى النار ويسكن الماء بطبيعته فيه لا لقسر يلزم عليه ان يكون لجسم واحد مكانان طبيعيان
وهو باطل بالبرهان لانا نقول لا يلزم ذلك فان المكان الطبيعي له سطح احد العناصر لا الخصوصيات مع
ان الوضع الخاص لكل عنصر مطلوب له بالنظر الى طبيعته وهو الحيز بحسب الصائب البرهان لما سبق
اقول فان قلت ان كل جسم من الاجسام العنصرية المحبوسة في فلك القمر وغيره اذا فرضنا رفع
تاثير القواسر لا بد ان يكون في مكان ضرورة استحالة الخلاء وهو الطبيعي له كالكرية للبسيط فكما ان
الكروية الحاصلة اذا تحقق في الجسم البسيط يكون طبعيا له كذلك كرة الارض اذا تحقق في الماء من غير
يكون سطحه الحاوي المماس طبعيا له وكذلك البيان في الماء والهواء قلت سلمنا ان المكان الطبعي
للجسمانيات لكن العناصر ضروري ولكن لا نسلم ان سطح الماء طبعي للارض ولا نسلم اذا فرضنا رفع
تاثير القواسر يكون الارض بالطبع فيه بل المقتضي قد يكون غير الماء وقد يكون طاريا وكذا مقارنة
للارض وهو يقتضي حصوله في سطح الماء على ان شاهد شهد به وهو انا اذا فرضنا رفع الماء بالكلية

بالطبيعة عن الارض بالضرورة مع حصول الارض على وضعه الطبيعي له وهو الطباق مركز ثقلها على مركز العالم

قوله مثل الهواء المحيط اه انت تعلم انه في الصورة المفروضة يتصور صورتان الاولى ان لا يكون للهواء

مكان طبيعي اصلا والثاني ان يكون سطح الارض مكان طبيعي للهواء دون النار لكن شدة الهرب

للهواء لم يكن من جهة الطبع بل لاجل سبب حدث الاخرة للنار خاصية عند ملاقاتها له وهذا الجذب

يكون فيخرج الهواء من المسامات من جهة القسر لامتناع تداخل الاجسام لا من جهة انه مكان

له وليس القسر هنا على كل تقدير بمعنى مخالفة الطبع بل بمعنى انه ليس موافقا للطبع سواء لم يكن للطبع

اقتضاء او كان ويكون هذا مخالفا له وبالجملة لم يثبت من هذا طلب الاجسام لبعض الامكنة دون

بعض وهربها عن بعض دون بعض بالنظر الى الطبع فتامل قوله كذا حققه الشيخ اه والحق ان اكثر

ما ذكر في هذا الفصل مقدمات اقناعية لا يعتمد عليها بحسب البرهان كما اشرنا اليه في مثل تلك

المقدمات فتذكره قوله لم يتعين للهرب جهة اه فيه ان التعين يجوز ان يجي من الخارج كما ان الطبيعة

عند خروجها عن الحيز الطبيعي تقتضي الوصول على اقرب الطرق الى المطلوب وسمتها الاقرب فيلزم

الترجيح من غير مرجح بالنظر الى الطبيعة اذا وقعت على قرب معين فاحتاج الدفعة الى مرجح خارجي

وهو المعاوق كالملاء مثلا فكذلك هنا المرجح لتعين الجهة يجوز ان يكون خارجا عنها ودفعه ان

المعاوق لازم للحركة لا يتصور الخلو عنها بخلاف الطبيعة اذا تحركت للمنافرة فقط فانه اذا فرض رفع

القواسر اعني الخارجات عنها يلزم ان تحرك الطبيعة او تحرك الى كل جانب وهو باطل فيه

قوله القوة اذ ليست اه قوله ولا في جانب النقصان اه فان قلت ان القوة اذا كانت حالة

في الجسم ينقسم بانقسامه واذ جسمه الجسم والكانت على سبيل الفرض والوهم غير واقفة عند حد

فهي غير متناهية بهذا المعنى وكذلك القوة الحالة فيه فكيف يقال بابطال لا تناهيها في النقصان

قلت ان المراد بالا تناهي الكمي دون الا تعقي ومن الضروريات ان الجسم اذا كانت القسمة فيها

بالفعل الى غير النهاية يكون اقسام الحاصلة فيها غير متناهية ويكون اجزاء لا يتجزى كما مر في ابطال

[illegible]

النظام ومع يصح قول المص او انما يتصور لو امكن بلوغ المقدار في النقصان حدا لا يتصور النقص منه
اي لا يقبل القسمة وهو الجزء الذي لا يتجزى واذا كان حال الجسم كذلك يكون القوة الحالة فيه القوة
كذلك يكون القوة الحالة فيه ايضا كذلك فيتم المص بلا كلفة او نقصان المراد بالا تناهي لا ازمه وهو عدم الزيادة
في جانبه فالمراد بالا تناهي سلب الزيادة في جانب النقصان ولا يتحقق هذا السلب اصلا بمعنى انه
لا يكون مرتبة لا يمكن النقص منها والا يلزم الجزء الذي لا يتجزى ومع يتم المطلوب الخ قوله من الحركات
اه واعلم ان الحركات لها التكمات المتصلة ثلثة او اربعة على اختلاف المذهبين الاول التكمم
العرضي باعتبار المتحرك ولقاهي فيه الكيفيات الجسمانية الاخر والثاني باعتبار المسافة والثالث
باعتبار الزمان وهذه الثلثة قالت بها جمهور الحكماء من المحققين فح يكون الاتصال الثاني والثالث
يتصور على نحوين اما ان يكون على طريق الواسطة في العروض او الواسطة في الثبوت فيتصور على الاخير كون
الحركات متكممة بالذات بمعنى نفي الواسطة في العروض فان اطلاق ما بالذات شايع عليه ايضا وقال
بعضهم ان الحركة متصلة بالذات بمعنى نفي الواسطتين المذكورين كالزمان فيتصور على هذا لها تكممات
اربعة ثلثة منها مذكورة لكن لا يكون الا بالعرض بمعنى تحقق الواسطة في العروض والرابع تكممها الذاتي
واما التكممات التي تعرض لها بالنسبة الى المحاذيات والمقابلات الخارجة عما يتعلق به وجودها فهي
غير معتبرة وهذه التكممات الثلثة او الاربعة تنسب الى القوة المحركة بالعرض بواسطة او بواسطتين هذا
في التكمم الاتصالي وقد يعرض لها التكمم الانفصالي عند اعتبار القسمة فيها بالوهم او بالفعل في الخارج
ويعبر عنها بالعدة وهذا ايضا منسوب الى القوة المحركة قوله يشمل ما مراه من تناهي مقدار المتحرك والمسافة
في العظم والصغر بمعنى اللاتناهي الكمي حتى او بمعنى نفي حد لا يمكن القسمة بعده قوله الطول اه فاذا بلغت
الاطولية الى اللاتناهي يكون القوة عليها غير متناهية بحسب المدة والاخفى متناهية وهذا بيان للمتناهي
وعدمه في جانب الزيادة قوله اقصر اه فلو بلغت الاقصرية الى حد لا يمكن بعده يكون القوة غير متناهية
في القصر والاخفى متناهية فيه والاول يتحقق للقسمة في حركات الافلاك والعناصر الاول في الاول

في الاول والثاني في الثاني بخلاف الثاني فان القسم الاول منه ضروري البطلان بعدم تحقق الحركة
في الآن فان غاية ما يتوهم الحركة بحسب الزمان في المسافة المحدودة انما يتصور لو تصورت في الآن واما الزمان
فينقسم لا الى نهاية فلا يتصور غاية القصر فيه قوله واذ قد ثبت حركة سرمدية اه بيان لتحقق القسم
الاول من الاول واذا كان الثاني ظاهرا لم يتعرض لبيانه قوله واما اللاتناهي بحسب الشدة اه بيان
لبطلان القسم الاول من الثاني وحاصله ان اللانهاية في الشدة بمعنى ان لا يكون مرتبة الشدة بعده
مقصورة على نحو من الاول بحسب التصور وهو لا يمكن فان الزمان يقبل الانقسام لا الى نهاية بالتنصيف
والتربيع وغير ذلك فكل زمان فرض لشدة السرعة يكون السرعة في نصفه اشد وهكذا والثاني بحسب
الانقسام لا الى نهاية بالتنصيف والتربيع في الواقع وهو ممكن عندهم بل واجب وليس الكلام ههنا فيه
كما يظهر من كلام المص قوله فليس لمفهوم الحركة اه فان قلت اذا لم يكن في الواقع الذي كلا منهما
منه يكون محالا مطلقا والمحال المطلق محال بالنظر الى كل شيء قلت كلا فان كون الانسان فرسا محال
مطلقا فليس استحالته بالنظر الى طبيعة الفلك بل بالنظر الى طبيعة الانسان والفرس وانما يلزم لو كان
كل محال بالذات يستلزم كل محال فيكون استحالته بالنظر الى كل شيء وهو باطل كما تقرر في موضعه قوله
ان للفلك حركة غير متناهية بالفعل اه قوله وهو باطل بالبرهان كما اشرنا اليه سابقا فان الزمان
موجود في الخارج عندهم بالبرهان كما سيأتي ذكره واذ هو كم لا بد له من محل وصرحوا بان الحركة القطعية
ثم الزمان عندهم بحسب البرهان القطعي كما اشرت اليه وسيأتي ذكره لا يتصور فيه الفصل في الخارج بل هو
واحد متصل غير متناه في الازل والابد فلا بد ان يكون محله ايضا كذلك وما ذلك الا حركة الفلك كما صرحوا في
مقامه على الحركة القطعية فلو كانت مشتملة على دورات بالفعل لم يتصور قيام الزمان الواحد الاتصالي بها
ضرورة بطلان تعدد المحل مع وحدة الحال وبالوهم من انه يجوز ان يكون الزمان المتصل مع وجود
اشتماله على المتصل كما هو المبرهن في ابطال الجزء الذي لا يتجزى مشتملا على قطعات بالفعل بحيث يكون ان
يكون كل قطعة منه بازاء كل دورة فلا يلزم المفسدة المذكورة مدفوع بانه خلاف مذهبهم لبطلانه في نفسه بالبرهان

الذي ذكره من عنده نقض سابقا ولا باس بان نعيده ونقول انه لو كان الزمان مشتملا على قطعات
بالفعل يلزم اما بطلان عدم قراره او الجزء الذي لا يتجزى فان وجود قطعة من المقدار يستلزم قيام
النهاية به فلو وجد قطعة من الزمان بالفعل يلزم قيام الآن به الذي هو حده ونهاية له في الخارج
ثم القطعة الاخرى المجاورة له لا بد لها من قيام حد آخر وهو آن آخر فهذان الآنان اما ان يكونا متجاورين
متلاقيين يلزم التتالي فيه وهو يستلزم الجزء الذي لا يتجزى او يكونا متفاصلين فيلزم بطلان قراره كما
لا يخفى على من له ادنى حدس واحتمال كون الآنين متباعدين غير متجاورين بحيث لا يكون بينهما زمان باطل
بالضرورة لاستلزامه امكان وجود التحدد فيما بينهما وهو نقيض وجود الزمان كما سنذكره [illegible] فيلزم المحذور
نعم لو كان محل الزمان هو الحركة التوسطية فلا ضير منه كما صورناه سابقا والامكان خلاف مذهب الحكماء يمكن
ان يتصور في الحركات القطعية قطعات بالفعل لكن يلزم التعطل في الفلكيات ح ووجود التوسطية
بدون القطعية بيانه ان القطعتين الموجودتين من الحركة القطعية لا بد ان يقوم بهما آنان والا يكونا
متصلين والا يلزم بطلان عدم قرارها بل اما ان يكونا متجاورين فيلزم تتالي الاكوان المستلزم للجزء الذي
لا يتجزى وهو محال او متفاصلين بالفعل فيلزم السكون بينهما فيلزم التعطل بينهما لانقطاع القطعية
فيما بينهما والتوسطية لازمة للفلك والا يلزم انقطاع الزمان لعدم محله فيلزم التخلف بينهما قوله
من جهة المدة والعدة اه وذلك لان الجسم الغير المتناهي الذي فرضت قوة جسمانية محركة فيه لا بد ان
يكون جزء من تلك القوة حالة في جزء من ذلك الجسم سواء كان الجزء متناهيا او غير متناه اذ الانقسام
بحسب الانقسام ضرورة كون الحلول سريانيا فالقوة الحالة في الجزء المتناهي من ذلك الغير المتناهي
اما ان يكون قوتها على ما يقوى عليه الكل فح اما ان يكون ما يقوى عليه الجزء المتناهي غير متناه او متناه
فعلى الاول ثبت المطلوب بلا كلفة وعلى الثاني يكون جزء آخر من ذلك الغير المتناهي مثل الاول يكون قوته
على مثل ما يقوى عليه الاول وهكذا الى لا نهاية ضرورة كون الابعاد المتناهية [illegible] يكون غير متناه
في غير المتناهي بالفعل فيكون امثال ما يقوى عليه المتناهي غير متناه بالفعل وفيه المطلوب وان لم يقو

[illegible]

لم يقوى على جنس ما يقوى عليه الكل بل اقصر منه فاما ان يكون المقوى عليه لهذا الجزء غير متناه
لزم المطلوب بلا كلفة ضرورة ان الكل اقوى من الجزء قوة فلا يكون المقوى عليه له انقص من المقوى
عليه لذلك الجزء او يكون متناهيا فيجري البرهان الذي ذكر فيه سابقا وبهذا البيان في الشده مفصله
المص صريحا بما لا مزيد عليه قوله واما الجسم المتناهي فلا يمكن ان يكون الخ اسقط من البين بيان كون القوى
القوى الجسمانية علة فاعلية لاجزاء الحركة لا الى نهاية في الزمان دون نفي الشرطية والوسائط فان
النفوس المنطبعة الحالة في الافلاك مع انها جسمانية وسائط لحركاتها الغير المتناهية بحسب العدة والمدة
وسيعلم حال جريان البرهان في الاول ودون الثاني قوله اذ القوة سارية الخ واعلم ان الحلول على
نحوين عندهم طرياني وهو ما لا يقسم اجزاء الحال على اجزاء المحل في جميع الجهات كحلول الاطراف في
محالها وسرياني وهو ما ينقسم اجزاء الحال على اجزاء المحل كالسواد والبياض والصور المائية والهوائية
والنارية والمراد بالحلول هو الانضمام الخارجي فلا يرد النقض بالابوة والبنوة والوحدة والوجود والمراد
بالقوة الجسمانية هو الحالة القوة في الجسم على طريق الانضمام ولا شك عند الناظر المنصف انها لا يكون
حلولها على سبيل الطرياني ليكون نقطا او خطا او سطحا بل يكون من قبيل الثاني بل يجوز ان يكون
الكلام في القوة الجسمانية السارية في الجسم وح يتم ما قصده المص وتحدث البهم في صدد اثبات
ان المحرك للافلاك هو نفوسها الناطقة المجردة ليكون حركاتها غير متناهية بابطال كون القوى
الجسمانية اي الحالة في الجسم موثرة على الغير المتناهي بحسب المدة والعدة وقد عرفت من كلام المص
ان الابطال موقوف على كون تلك القوى حالة في الجسم من حيث السريان وح للمباحث الخاصم
ان يعترض عليهم بانها يجوز ان يكون حالة من حيث الطريان ويكون من قبيل الخط او السطح او
النقطة ولم يدل دليل على الابطاله فلا يتم المقصود بهم نعم يدفع الاشكال بالامور الانتزاعية التي تكون
حالة في الجسم مما هو متعين الكل دون تعين الجزء كالابوة والوحدة والوجود فانها مفهومات انتزاعية
لا وجود لها في الخارج فلا يكون فاعلة موثرة في الحركات الخارجية كان الكلام فيه نعم يجوز كونها وسائط

للامور الخارجية كما يتعين في موضعه قوله من الجنس الذي للكل انه قد يورد والاستدلال بل يخص الكل ودخل في جنس المقوى عليه لخصوصية الجزء اباء عنه فلا يتم الحجة ووجهه ظاهر فان الكلام ههنا في

نفس الطبايع دون خصوصيات كما سيظهر من كلام المص ايضا قوله فيه نظر ايضا فان الطبايع النوعية كالنسبة

اي المنسوبة الى شيء يكون لها افراد بعضها يصح على طبعه وبعضها يمنع فالقوة الكلية من حيث وانها

وان كانت سارية في الكل والجزء لكن الصحيح عليها يجوز ان يكون هو حركة الكل ويمنع عليها حركة الجزء وقد

فصلت في ابطال الاجسام الديمقراطيسية في موضع من كتبنا كغاية العلوم والحاشية المعلقة على شرح

الهداية الحكمية للصدر الشيرازي ودفعه ان يقال ان القوة ليست بالذات قسمة فيها لكونها عين جنس

الكم بل لها قسمة من حيث السريان في الجسم فمن حيث ذاتها لا يمنع عليه حركة اصلا بالضرورة فيتم الحجة

ولا يخفى ما فيه فتامل قوله ويسمى العايق في ذلك من طبعه اه قد عرفت مما سلف انه لا مانع ان القوة الطبعية

يجوز ان يصح عليها حركة الكل ويمنع عليها حركة الجزء وغاية الجواب ما اشرنا وذلك ان يجيب بوجه

اخر يستنبط من كلام المص من اخذ التقديرات من غير اعتبار الصحة بالنظر الى الطبيعة بان يقال

لو كان لجزء القوة قوة على جنس المقوى عليه للكل سواء كان من قبيل ما اخذه المص في الشق الاول

من الدليل او في شق الثاني منه يلزم المفاسد المذكورة في الدليل هو بظاهر المص ولو يقال ان المقدم

يجوز ان يكون محالا فيستلزم محالا اخر يقال في دفعه مثل ما قيل سابقا في ابطال الخلاء من لزوم

شرطية كاذبة لنقيض المطلوب وبيانه ههنا ان يقال لو كان لقوة الجزء مقوى عليه من جنس المقوى عليه

للكل يلزم مساواة الكل للجزء هي قضية شرطية باطلة لعدم العلاقة بين المقدم والتالي للازمة

تناهي القوة الحالة في الجسم المتناهي فيكون باطلا فيثبت التناهي فيه وهو المطلوب قوله لا يرد ههنا

ما اوردت عليه سابقا في مقام الخلاء بان الشرطية المذكورة ثمة غير كاذبة مطلقا بل على بعض التقادير

فلا يلزم الكذب على تقدير وجود الخلاء والحركة فيه كما بيناه والشرطية اللازمة ههنا كاذبة مطلقا فانه لا علاقة

بين كون الجزء قويا على جنس المقوى عليه الكل وبين مساواة الكل والجزء في التناهي او بين كون

نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي الى غير المتناهي فيتم الحجة المذكورة حينئذ وان تمّه كما
لو جعلنا المركب بقاعدة ذكره وجه ما فيه قوله واما بالقياس الى العدة المختلطة او المنقطعة من
هذا الكلام موضع اشكال ... في هذا المقام وبيان التفاوت بين الجزء والكل هنا بجواز ان يكون في
الاوساط دون المبدا والمنتهى وذلك لان نقطة كل جزء من الجسم المتناهي الذي صلب فيه قوة
جسمانية قوية على العدة الغير المتناهية كما ان الكل قوي على العدة الغير المتناهية ولكن بين عدة الجزء
والكل فرق في الاوساط فقط بان الجزء اذا فرض ربعا من الجسم المذكور فاذا قطع الكل الدورة اربع امثال
لقطع الجزء المذكور واحدا من مثلها واذا فرض ثمنا يكون التفاوت بحاله مثله كالفلك الثامن والفلك الاعلى
اذا قطع الفلك الاعلى ستة وثلثين الف لامثال ثلثة مائة وستين مثلا من الدورات على راي يقطع الثامن
واحدا ولكن القطع في كل منهما الى غير النهاية ولا يتحقق التفاوت بين عدتيهما بالزيادة والنقصان في
عدة المقوي عليها ولكن في الاوساط فقط دون الاطراف وهذا المعنى مراد المص من العدة المختلطة
محاصل مقاله ان المقوي عليه من عدة الكل والجزء اذا كانت مختلطة بان يكون في مرتبة الاوساط
عدة الجزء كالجزء من عدة الكل يعني اذا اعتبرنا زمانا معينا متناهيا يكون عدة دورات الكل اكثر من عدة الجزء كما في
الفلك الاعلى والثامن فان في هذه ستة وثلثين الف سنة يكون فيها دورة واحدة للفلك الثامن ومثل
الايام والليالي في السنين المذكورين دورات الفلك الاعلى وح لا يلزم الخلف بعدم التفاوت بين
الكل والجزء في المقوي عليه ولا التناهي ولا غير ذلك فلا استحالة لهذا البيان لحيلة والسر فيه ان في
صورة اللاتناهي اللايقفي كدورات الفلكين المذكورين وكالاحاد والالوف الغير المتناهيين في الاعداد
لا يوجد اللاتناهي بالفعل حتى يلزم المحذور بل لا يخرج من القوة الى الفعل الا متناهيا والكل بعدم
بالضرورة فيتصور في هذا الغير المتناهي الزيادة والنقصان لكونهما في الاوساط ولا حيز له قوله
لكن اذا كانت الكثرة المختلطة او المراد بالكثرة المختلطة التي اعتبر فيها اختلاط الاجزاء في كل وحدة منها على
الطريق الذي ذكرنا وان كانت تلك الوحدة اضافية كالعشرة فتتصور هذا في الكثرة بالترتيب فاذا لم يقوا

للقوة الحالة في الجسم المتناهي على ترتيب واحد كما ذكرنا لم تقو على التحريك بطريق اولى لظهور الخلف
بانضمام الى كل واحد منها البعد [illegible] والمكن الكثرة حسبما مر انت تعلم ان هذا الكلام غير مناسب للمرام ههنا
فان الكلام مبنا في الحركات وهي طبيعة التي مترتب بعد اعتبار الهمة فيها ضرورة تقدم بعض اجزائها
على البعض الا ان هذا المدخل ما في ايضاح المط فان الاشياء تعرف باضدادها ومقابلاتها كما لا يخفى
فان قيل يجوز ان يكون محله اه من ههنا شرح المص في الاعتراضات التي ذكروا على الحجة وما ذكره المص
في هذا المقام من المنع على كون قوة الجزء من جنس قوة الكل فالجواب عنه ان هذا المنع الراجع الى
القصد المشيرة اما ان يرجع الى المطلق اعني مطلق القوة فهو منع على البديهي فان جزء الجسم جسم
وكل جسم له قوة ما على التحريك فما يل منه واما راجع الى القيد اي من جنس قوة الكل فهو لا يقبل المنع
فان المقدر الذي ذكر يكفينا كما لا يخفى لو كان لجزء منه قوة على تحريك الكل اذا صغر منه يجري البرهان ولو خف
شك ان المقدم يجوز ان يكون محالا فيستلزم المحال المحال فجوابه ايضا بالزام شرطية كاذبة مطلقا لكون القوة
الجسمية الحالة في الجسم المتناهي القادرة على عدة غير متناهية او مدة كك فيلزم بطلان طرده وهاهنا وهذا
الجواب يكفي للشق الاول ايضا واما ما ذكره المص في الجواب فهو كلام على السند بل الاخص ولا يدفع
به اصل المنع بل غاية ما يكن في تقرير الجواب ما ذكرنا وفاقا لما ذكره المص في السابق واللاحق
حاملا للقوة التي بعد المزاج اه فيه ومن ثمة فان البسيط في حالة التركيب ايضا لا يكون حاملا للصورة التركيبية
التي تستتبع القوة فلا يكون حاملا لها واشار اليه بعض المحققين كالصدر الشيرازي وغيره بان البسائط
لو كانت بصور المركبات لكان جسم واحد في وقت واحد ماء وياقوتا وهو بط بالضرورة ولا يقبل
مثل ما قال ذلك الفاضل ان الصور التركيبية انما تحل في الاجزاء الامتزاجية المركبة دون البسائط حتى
يقع ههنا ان كلامنا في تصور الدليل في الاجزاء الصالحة للحلول بل ما يكون محلا بالفعل لاجزاء القوة
وبعد الامتزاج البسائط العنصرية كل واحد منها ليس كك وذلك لانه بين في مقامه برهان قطعي ان
البسائط لم تقبل وجودا واحدا شخصيا وقد ذكرت مفصلا في بعض الحواشي فالعناصر لتباينها لا تقبل

لم يقبل الوجود الواحد وليس المجموع المركب من العناصر وكذا الاجزاء الامتزاجية المركبة منها متغايرة
للاجزاء اى البسايط العنصرية فى الخارج الا باللحاظ فاذا قطع النظر عنه ليس فى الخارج الا الكثرة
وهى لا يصلح لان يكون محلا للصورة واحدة شخصية سريانية بدون ان يحل كل جزء منها فى اجزائها
وهذا ظاهر لمن له حدس وهذا الكلام مناير فيه حلول الصور النوعية فى الاجسام المركبة على سبيل الزمان
بل الطريان ايضا فان الحال الواحد الشخصى الحقيقى لا يحل فى محال متعددة فى الوجود وسيما اذا كانت متباينة
فى الحقايق وقد بينا مفصلا فى مقام آخر من الحواشى قوله فان قيل ما ذكرتم اه فيه اطالة لانه ظهر سابقا
من تحرير الدليل مع سياقه دفعه فكانه توضيح لما يظهر سابقا ثم حال القوة بالنظر الى ما هى فيه وغيره على
السواء فان قوة الكل لم يبق بعد فصل اجزائه ضرورة انعدام القوة بانعدام المحل والكل منعدم بالفصل
فلم يتم الدليل الا باخذ الشرطية بخلاف ما لو اجرى بالقياس الى غيره فان الفصل فيه ممكن فان قلت
يجوز ان يكون الفصل فيه ايضا محالا قلت يجرى الدليل بالقياس الى ما يمكن فيه الفصل وان لم يمكن بالقياس
الى كل جسم قوله فيكون القوى الجسمانية هى المباشرة الخ فان قلت ان الشوق والميل يجوز ان
يكون كل واحد منهما تابعا للنفس الفلكى وموجودا فيها ولم يكن للقوة الجسمانية مداخلة فى الحركة فلم يصح
قوله فيكون القوى الجسمانية هى المباشرة قلت ان الميل تابع للشوق او عينه والشوق انما ينبعث
عن ادراكات جزئية وهى تابعة للقوة الجسمانية كالخيال فيها فيلزم الاشتداد فيها ويلزم المقصود
قوله كان ذلك قسرا اه الظاهر ان المراد بالقسر هو الحركة القسرية وح يمنع المقدمة المذكورة فان الحركة
القسرية ما يكون مبدؤه خارج من المتحرك والنفس الفلكى داخل فى الفلك فان قلت ان المتحرك بالذات
وح اما ان يبنى التقسيم الى الحركات الثلث اعنى القسرية والطبيعية والارادية على بادى الراى فان
المتحرك فى بادى الراى هو الجسم المتطبع بالطبايع النوعية او الجسم الماخوذ مع النفس الا ترى انه
يقال فى العرف ان المتحرك هو الشخص الانسانى وهو عبارة عن البدن والنفس واما ان يراد من المتحرك
اعم من ان يكون بالذات او بالعرض فالمحرك اذا كان خارجا عن المتحرك الاعم فالحركة قسرية والا فطبيعية

وارادته فلان يقال ان الحركة الارادية عندهم تابعة للشوق والميل وانتفاء المتبوع يستلزم انتفاء
التابع فاذا لم يكن الحركة ارادية لابد ان يكون طبعية او قسرية وقد علم انتفاء الطبعية جسمانية متناهية
لا يقدر على عدم تناهي ما هي عليه فيلزم كونها قسرية والقسر لا يدوم عندكم وانت تعلم ان هذا التكلف
والاظهر في تحرير الاشكال ما قال الفاضل الشيرازي وغيره ان القوة المنطبعة في الافلاك يكون واسطة
لصدور العدة الغير المتناهية من الحركات من النفوس المفارقة لها فيجري الدليل فيه فيلزم عدم وساطتها
للعدة الغير المتناهية وجوابه انه فرق بين كون القوة الجسمانية مبدءا اي علة فاعلية وبين كونها واسطة
فالاول لا يجوز العقل فيه ان يكون الجزء والكل متساويان في عدة المقوي عليه بخلاف الثاني فانه
يجوز ان يكون كل القوة وجزؤها واسطة العدة غير متناهية بلا تفاوت كالفاعل الواحد سيما اذا كان
مختارا للفعل يفعل افعالا معينة بمعونة شخص واحد وبمعونة شخصين او اشخاص فان قلت ليست
المعونة في الوسايط الا من جهة التاثير وان كان ناقصا ومن جهة المداخلة وان كانت ناقصة ولا شك
ان المداخلة والتاثير لكل واحد منهما في قوة الكل اقوى وازيد من جزئها الا ترى الى قاطع الاشجار بالمنشار
الذي حدته في مرتبة من القوة والمنشار الذي حدته على نصف تلك المرتبة فان القطع في الاول ازيد
بالضرورة من الثاني والسر فيه ان الوساطة التامة لا يعتبر من ذات القوة وماهيتها المحفوظة في الجزء والكل
بل المدخل التام لمراتبها فالمرتبة القوية منها تقوى على اكثر مما تقوى عليه المرتبة الناقصة منها ولا شك
ان مرتبة الكل ازيد من مرتبة الجزء فيلزم التفاوت ويحصل مقصودنا من استحالة مساواة الجزء والكل
في الوساطة ايضا قلت مقصودنا ان في الوساطة لا يستحيل مساواة قوة الجزء والكل مطلقا بل قد يمتنع
كما ذكرتم في المثال وقد لا يمتنع كما في النفوس المنطبعة في الافلاك وهي كالحبال فانها لا يستحيل
المساواة فيها فان تلك النفوس ينبعث منها التخيلات والاشواق والارادات وبها يحصل عدة الحركات
ولا استحالة في ان يكون الكل والجزء في ذلك متساويين فان النفس المنطبعة في الكل كما يقدر على
التخيلات الجزئية الغير المتناهية كذلك الجزء ومن تلك التخيلات ينبعث الاشواق كذلك الارادة

الارادة فلا يلزم الاستحالة مطلقا بخلاف المقيد فان الاستحالة يلزم منه مطلقا كما قررنا
ومقصوده تحقيق الفرق بوجوده اعني الاستحالة مطلقا في المقيد بخلاف المقيد فان الاستحالة مطلقا في وعدم
الوسايط بان يكون الاطلاق قيدا للاستحالة لا للعدم فتأمل في هذا الكلام فانك لا تجد بهذا التفصيل
والتدقيق في غير هذا المقام قوله فان قيل انه ليس من المستحيل اه حاصل السؤال ادعاء البداهة
في تجويز كون القوة الحالة في الجسم المتناهي مبدءا للحركة الغير المتناهية في العدة والمدة وحاصل
الجواب انها في مقابلة البرهان فهي وهمية والاوهام لا تعارض اليقينيات فلا يعبأ بها وذلك كما ذكرنا
سابقا من ان العقل يجوز في بادي الراي بخروج جميع الاجسام عن الابعاد بالفعل وبرهان بطلان
الخلاء يبطله فلم يبق لجوازه سبيل ويجوز العقل حركتنا مثلا بدون حركة الفلك والبرهان يبطله قوله
والسكون ليس معللا بل عدم ما لك ان تغيره بالوقوف في مكان فيتم النقض به قوله لنفسه للاجتماع
زيادة الخ نظير ذلك مثل الذهب فالاجزاء من الارض والماء وان نقصت ثقلا ولكن بعد الاجتماع
وحصول صورتها النوعية يحصل ثقل زايد على ما كان للاجزاء قوله فلا يتصور الفرق اه قد يظن ان
الاجزاء المفروضة اذا لم يكن قوته على شيء لم يكن عند الاجتماع ايضا قوته عليه فان المجموع اما الكثرة
فهي ليست مغايرة لكل واحد او يكون مشاطة على الهوية العارضة له او الداخلة فيه فيكون هي القوة
وهي خارجة عن تلك الاجزاء ولم يكن تلك الاجزاء داخلة فيها ايضا فيلزم خلاف المفروض من
كونها اجزاء لذي القوة وهذا الكلام سخيف جدا فان الكثرة مغايرة لكل واحد واحد على الانفراد
وهذا على الشق الاول واما على الشق الثاني والثالث فان القوة هي المجموع سواء كانت الهيئة عارضة له
او داخلة فيه والاجزاء المفروضة اجزاؤه قوله فيكون بازاء نصف القوة اه لا يخفى على المنصف ان ههنا
محلا للمنع بان التوزيع على هذه الطريقة يجوز ان يكون الى سبيل الا ترى انا اذا فرضنا عشر
اشخاص حاملين لقطعة من الحجر الى عشرة اميال وقد لا يقوى على حمله واحد واثنان منهم الى
ميل او ميلين وكذلك الرامي بحجر معين قد يرميه الى مسافة ذراعين ولا يحصل رميه الى ذراع واحد

سد واحد وكذلك الحال في الاجزاء الموهومة للقوة الواحدة بان الجسم المتصل من الارض مثلا قد يكون
بقدر ذراع في الطول والعرض والعمق يقدر على تحريك الى ثقيل ميل ولا يقدر جزء من تلك القوة الحالة
في جزء من الجسم على تحريك ذلك الجسم الثقيل الى قدر من ذلك الميل وبالجملة ان المراد بانقسام الميل
في الوهم ههنا اخذه للاجزاء الانتزاعية من المتصل الواحد مثلا هذا وان انقسمت فيه لكن لا يمكن حد
انتساب حركة الكل الى جزء من القوة لو فرضنا في جزء من المسافة فحركة الكل المنسوبة الى كل القدرة
المقدمة الممنوعة بل الباطل بناء المقدمة على المذكور عن للمص فاذا لم يتم لم يتم البعد مثال فلم يصح للمط
البيان والحق عندي ان ما تكلف به المص ههنا في بيان المص لا يتم الا بالارجاع الى ما ذكره الشيخ الرئيس
كما ساتي منا تحقيقه قوله كان توزيع الحركة من جهة الجسم المتحرك اه هذا التوزيع صحيح من جهة الوهم
والانتزاع فلكن لا مدخل له في بيان المط الا ان يقال اذا كان حركة نصف الجسم بازاء نصف القوة ثم
لو كان القوة الجسمانية الغائية بجسم متناه قوته على حركة غير متناهية بحسب العدة والمدة يلزم الخلف
من مساواة الكل والجزء والزيادة على جانب عدم التناهي وبيانه قد مر سابقا في كلام الشيخ بانه
اذا كان جزء من القوة الحالي في جزء من الجسم المتناهي الذي يكون تمام تلك القوة حالة فيه قويا على حركة
غير متناهية من جهة المدة والعدة للجزء الذي حل فيه الجزء من القوة وفرضنا تمام تلك القوة محركة لذلك
الجزء مثلا فاما ان يكون تمام القوة مساوية في التحريك للجزء فيلزم مساواة الكل للجزء وذلك باطل او زيادة
ولم يكن الزيادة في المبدء الا وسائط الانتظام فيلزم الزيادة في جانب عدم التناهي فيلزم التناهي
عدة الجزء و يلزم منه تناهي عدة الكل لانه لا يكون زايدا عليه الا بمراتب متناهية فليس لا تمام الحجة
سبيل الا بالرجوع الى ما ذكره الشيخ قوله من حيث الحفاظ السرعة اه اي لم يعتبر الحفاظ سرعة واحدة
في حركة الكل في كل المسافة وجزءها فاذا فرضنا حركة كل الجسم في مسافة معينة بسرعة مخصوصة ثم اعتبر
ما حركته في جزء المسافة وقطع النظر عن تلك السرعة بل فرضنا عدمها في حركته في جزء المسافة مع تمكن
استيفاء المذكورة ولكن ينقص السرعة من السرعة المذكورة على نسبة نقصان جزء المسافة من كلها و لكن

ولكن لا يكون هذا معتبرا لحركة الكل في تمام المسافة بل يكون ههنا حركتان احدهما زايد او الاخر
ناقصا والزايد سريعا والناقص بطيئا وهذا ايضا لا يفيد المط ههنا قوله سواء كانت في ترتيب واحد
كدورات الافلاك فانها من الازل الى الابد منتظمة متسقة في ترتيب واحد وصورة المترتب
ان يصدر من قوة جسمانية بلا سلسل وانكان صدور المتعدد وبالوسايط والروابط وكل من
القسمين يفي بالمقصود ههنا اما في ترتيب واحد فقد ظهر مما مر اما نه واما في المتعدد فلظهور انه من
ان القوة الجسمانية اذا لم تقو على ترتيب واحد لم تقو على الترتيب بطريق اولى ثم الحركات المتعددة
بالفعل اذا كانت غير متناهية يمكن وقوعها وان لم يقع بالفعل وقد يقع بوقوعها ايضا عند من
يرى دورات الافلاك متجاورة مشتركة في الحدود ولكن التحقيق خلاف ذلك في محدد الجهات
والا لبطل قيام الزمان المتصل الواحد الشخصي بها ضرورة امتناع توحد الحال بالشخص مع
تكثر المحال لكن لما لوحنا سابقا واما الحركات المتعددة المتمادية الغير المتناهية فوجوده ظاهر
في حركات الافلاك وفي كل الحركات اذا اطلق الامر قوله ولم يكن اجاد ترتيب واحد مختلفة اه
وجه التفقيط فان اجزاء الحركات اذا كانت مختلفة بالسرعة والبطء لا يلزم ان يقع نصف
مدة الحركة بحسب الامتداد وبازاء نصف القوة ثم الكلام ههنا لما كان في ابطال كون القوة
الجسمانية مطلقا قوية على حركات غير متناهية وانكان هذا وسيلة لاثبات كون المحرك للافلاك
غير جسمانية وحركاتها غير مختلفة ولكن لابد من زيادة القيد المذكور لئلا يختل امر الكلية المذكورة
ههنا قوله لا يقبلان التضعيف اه حاصل هذا التقرير الذي تصدى المص لاثباته انه لو كانت قوة
جسمانية حالة في جسم متناهية على غير متناه من الحركة في العدة او المدة لانتقص الغير المتناهي من
الحركة المتعددة من مبدء معين بانتقاص القوة الحالة في ذلك الجسم والتالي محال بالضرورة
فالمقدم مثله والملازمة ظاهرة من بيان المص في الكتاب وقد مر حاصل التقرير السابق الذي
ذكره الشيخ انه لو كان المقدم المذكور حقا يلزم مساواة كل القوة وجزءها في تحريك جسم واحد

وكون الغير المتناهي متناهيا فان قوة الجزء جزء قوة الكل فان كانت قوة الجزء قوية على تحريك
الكل فاما ان يكون من مبدء معين عدة كل واحد من الجزء والكل متساويا يلزم الخلف واما ان
تزيد عدة الكل على عدة الجزء فلابد ان يكون عدة الجزء متناهية واذا ثبت تناهيها ثبت تناهي
عدة الكل ايضا فان نسبة العدة كنسبة جزء القوة الى كلها بل كنسبة جسمية الجزء الى كله وهي نسبة
المتناهي الى المتناهي فيكون نسبة العدة الى العدة ايضا كذلك فثبت تناهي عدة الكل ايضا فيلزم الخلف
الثاني وان لم يكن قوة الجزء قوية على تحريك الكل فلابد ان يكون قوية على تحريك الجزء والا لم يكن قوة
فعدة حركات الجزء ان كانت متناهية فلابد من ان يكون عدة حركات الكل متناهية بالبيان المذكور
وان كانت غير متناهية يلزم مساواة الجزء للكل ايضا فان عدة حركات الكل متناهية بالبيان لكل واحد
منهما من مبدء معين يكون واصلا الى غير النهاية ثم تورد الاشكال على كلا التقريرين للحجة بان اللاتناهية
في الحركات ليست على سبيل الفعلية بل على سبيل التعاقب الا تعقبه وح يقع في تقرير الشيخ
بانه يجوز ان يكون الزيادة في الاوساط بان يكون عدة حركات قوة الجزء في كل مرتبة ناقصة عن عدة
حركات قوة الكل كما مر في دورات الفلك الثامن وفلك الافلاك وايضا لا يجوز ان يكون حركة
الجزء الى غير النهاية في التناقص وحركة الكل الى غير النهاية في التزايد ويقع في تقرير المص بان في الزمان
التناهي المحدود والمعين اذا صدر من قوة الكل دورتين مثلا يصدر عن قوة الجزء دورة واحدة
وهكذا فيلزم التضعيف في غير التناهي بهذا الطريق وهو ليس بمحال فلا يتم الحجة وايضا تورد الاشكال
بوجه آخر على التقريرين بان نسبة كون الحركة الغير المتناهية بالافادة والصدور يجوز ان يكون الى قوة
الكل فقط واما الى قوة الجزء فيجوز ان يكون انتسابها اليها ممتنعا بسبب خصوصية الجزء ولا يلزم
المحذوران المذكوران في التقريرين من استحقاق الغير المتناهي في تقرير المص او مساواة الجزء للكل
كون الغير المتناهي متناهيا في تقرير الشيخ ولا مدفع عن الاشكالين المذكورين على التقريرين الا بالتزام
لزوم الشرطية الكاذبة مطلقا للقوة الجسمانية الحالة في الجسم المتناهي القوية على غير المتناهي من الحركات

الحركات عدة و مدة كما مر تفصيله قوله لا لوجب الانقطاع اه اقول بل يوجب الانقطاع على اعتراف
كما ذكرنا
لزوم شرطية كلية كما ذكرنا فتوهم فذلك انما يكون بما مهدنا اه اقول بل يكون بما مهده الشيخ الـ
مفصل في الحيز قوله اذ اقتضى كلامه اي في الفصل السابق على هذا الفصل بمرتبتين قوله عن حالة
غير طبعية اه وذلك لان الجسم لا يخلو عن الحالات طبعية او غيرها فالتي له المستقلة عنها الكانت طبعية
يلزم عدم الانتقال بالنظر اليها والا يلزم خلاف الفرض الفه وبهذا ثبت المطلوب قوله لا محالة له حيز اه
حاصل كلام المص ان الحيز الذي عم الاجسام هو الوضع مطلقا او الوضع مع المكان فالاول مختص
بمحدد الجهات والثاني يعم الاجسام التي ما دراه وهذا هو المنسوب الى المشائين والحق اسقاط المكان
من البين فانه لم يدل دليل قطعي على اقتضاء الطبيعة له بل الضرورة تشهد بخلافه فان الارض مثلا
اذا استقر في مكان وفرضنا ارتفاع سطح الماء عنه وكذا الماء فاذا رفع سطح الهواء عنه لا ابى عنه العقل
السليم ولا يقاس هذا على جواز حركتنا مع عدم حركة المحدد فكما لا يتصور الجواز في الاخير لا يتصور في
الاول ايضا فان البرهان دل على امتناع الثاني دون الاول فالوضع هو المقتضى للطبايع بالدليل
الاني وح اما ان يعتبر لقول الاشارة الحسية فهو منسوب الى نفس الجسمية دون طبايعها كما لا يخفى
على المتامل فلا يراد ههنا واما ان يفسر ببعض المقولة وهو الهيئة الحاصلة للجسم بنسبة بعض اجزائه الى
بعض اجزائه كلها هذا هو مع زيادة نسبة كلها الى غيرها واراد الثاني من هذه الشقوق باطل فيهما بان
الاجسام البسيطة كالماء والنار مثلا لا تقتضي بطبايعها الهيئة المذكورة في بعض المقولة فان المراد بالاجزاء
في ذلك اما الاجزاء مطلقا ونسبتها مطلقها فذلك من مقتضيات مطلق الجسم ولا مدخل فيه للطبايع
او الاجزاء المعينة ونسبتها المعينة فذلك بطلانه ظاهر فان نسبة الطبايع الى اجزائها متشابهة على سواء
كما صرحوا به وتشبهه به ضرورة ان طرفه من المناظر فلا يكون النسبة المعينة مقتضى طبايعها والنص لا بد له
قول المص له حيز تتبايل به ساير ما يفرض معه من الاجسام في الجهات فان المتباينة بالجهات يحصل من
تمام مقوله الوضع بل يجب الاجزاء عن نسبة كل الاجزاء الى ما نافيه وتفارقه بالقرب والبعد والث

ايضا

ايضا بطل في حق النظر مثل ما ذكرنا في المكان من انا اذا فرضنا رفع محدد الجهات لا يتصور الاختلاف
فيها فان الاجسام سواء كانت بسائط او مركبات لا يكون فوقا ولا تحتا الا اذا تعين حيطة الفوق والتحت وهو
لا يتصور بدون المحدد فهنا فاذا فرضنا رفعه وبقي الاجسام الاخر كالارض والماء والنار يستلزم خروج احيازها الطبيعية
بعد فانها كما قال المص اوضاع بالنسبة الى المحدد مع ان المطلوبات الطبيعية فتلك الاجسام لا تتغير فيلزم
خلاف المفروض والحق عندي ان المطلوب لا يتغير بتغير المحدد ايضا مع ان تغير المحدد من المستحيلات فلا باس بان
يلزم المحال الاخر ايضا على تقديره وتفصيله ان الحيز عبارة عن تمام المقولة وهو الهيئة الحاصلة للجسم بنسبة بعض
اجزائه الى بعض ونسبة كل اجزائه الى امر مباين وهذا المعنى وان كان حصوله بالنظر الى الغير لكن الطبايع بعضها
مائلة اليها وليس المراد بالاقتضاء هنا هو الاقتضاء التام ليلزم من مداخلة الغير فوته بل كجذب الحديد
من المقناطيس فانه بنفسه فانه يقتضيه لو وجد الحديد مقابلا وان كان بحيث لا يجذبه فالجذب وان كان
موقوفا على وجود المجذوب الذي وهو خارج عن الجاذب بمعنى انه منفصل عنه لكن لا ينافي كونه مقتضيه
لو وجد مقابلا انا له وهذا انظر للافهام وتحقيقه ان الارض مثلا طالب للوضع الذي عليه الآن مثلا
وكذا العناصر والافلاك سواء بقي المحدد فوقه او لم يبق فهذا المعنى من الوضع يقتضيه الطبايع لو خليت
وطبايعها وليس معنى كونها محلاة ان يقطع النظر عن المقتضي وما يوجد معه وعن حامل الطبيعة التي
يقتضيها في الواقع بل المراد بعد وجود هذه الامور لو رفعت القواسر يقتضي الاحياز بل بنظر الى لا مكان
فانه مقتضي الذات بالمعنى الاعم اعني ما لا ينفك وان كان حصول معنى الامكان بالنظر الى الوجود وهذا
الذي ذكرنا من ان المطلوب بالذات للطبايع هي الاحياز بمعنى الاوضاع فقد ظهر وجهه واما الامكنة
فهي مطلوبات بالعرض من حيث ان تلك الاوضاع انما يحصل في الواقع من تلك الامكنة والى هذا يشير
كلام المص اعني مكانا مع وضع فان المعية لا يستلزم المساواة في تعلق الطلب بالذات
بل يجوز ان يكون احدهما بالذات والاخر بالعرض ويفهم عن ظاهر عبارته فتامل لعل هذا التحقيق قوله
ولا يتصور البرهان في الحيز اه حاصل البرهان ان مطلق الحيز من لوازم ذات الجسم من حيث هو اي

97

بهو هو ای من لوازم وجود طبیعة المطلقة عن الطبائع المنوعة فلا یستند الیها ولا الی القواسر

فان وجود طبیعة الجسم یمکن بدون خصوصیات النوعیات وکذا بدون القواسر فالاستناد الیها فسیح اللازم

ثم کل جسم فتخلیه مع طبیعته بدون القواسر ممکن وعدم القواسر وان یفرض محالا فلامر اخر

لا بالنظر الی نفس الجسم المؤدی مع وجود تلک الطبیعة فح لا محالة یکون ذلک الجسم فی حیز معین

اذ لا بد من مطلق الحیز ولا یتصور وجود المطلق الا فی ضمن المعین فلا بد له من مرجح والمرجح لا یکون

مطلق الجسم لاستواء النسبة الی الاحیاز ولا القاسر لفرض تخلیه عنها فلا بد من الاستناد الی الطبیعة

وهو الحیز الطبیعی فثبت المط **اقول** هذا الدلیل لو تم لدل علی وجود شخصی للاجسام ایضا فثبت

مسئلة اخری ان کل جسم شخصی فله حیز شخصی یطلبه عند الخلو عن القواسر ولا یطلبه لنفس الجسم

لاستواء النسبة الی الاحیاز ولا الی الطبیعة النوعیة الخاصة فان نسبتها الی خصوصیات احیازها الطبیعة

علی السواء بل الی الصورة الشخصیة وعلی الهویة فکان الواجب هیهنا ان یفصل بان الحیز مع الوضع

بقعة یقتضیه نفس الجسم والنوعی یقتضیه النوعیة الخاصة والحیز الشخصی یقتضیه الشخص الخاص لولا القواسر

فنبه الیه مع ان هذا خلاف مصرحاتهم ومرضیاتهم من ان خصوصیات الاحیاز کالوقوع فی المشرق او

المغرب والجنوب والشمال من القاسر اراديا کان او غیر ارادی منسوبا الی اوضاع افلاک

او غیرها ثم فی اصل البرهان اشکالات لعل البعیب لا یحقق فی دفعها الی بیان اخر سوی ما ذکر هیهنا

ولکن منها الذی من المتعلم مذکرهیهنا الیه ونذکر دفعها الاول منها ان تخلیه من القواسر وان امکن

بحسب الفعل ولکن یجوز ان یکون مستحیلة بحسب الخارج فلا یتم الاستدلال علی وجود الحیز الطبیعی منه

فان الحلول یجوز ان یستلزم المحال وجوابه انا لا نفرض عدم القواسر فی الخارج حتی یلزم ما ذکرتم

بل انا اذا نظرنا الی ذات الجسم المتطبع بالطبیعة الخاصة کالماء والارض مثلا وقطعنا النظر عن الاعتبار

فما بنظر الی ذاتها الحکم الا مقتضا للحیز فذلک الحیز اما مطلق موجود فی الخارج بدون القید محال او مقتضی

المط والثانی منها ان اللوازم علی ثلثة الخارج قسم منها متقدم علی وجود الملزوم کالامکان

والتميز بالنظر الى الماهيات الممكنة وقسم منها عينه او مساوي له كالتشخص وهذان القسمان لا ينفكان
للوجود وقسم ثالث منها متأخر عن الوجود اي وجود الملزوم كالتحيز والشكل فان مطلقهما متأخران عن
مطلق الجسم ومعينهما متأخران عن الانواع المنوعة بالصور المنوعة فان الاحياز التي هي من القسم الثالث
بالحقيقة مستندة الى الفاعل وجود الملزوم وجاعله فالقول بان التي فرضتم خلو الاجسام منها ان اريد بها اما ان يكون
تأثيرها مخالفا لتأثير الطبائع او لا يكون مخالفا بان يكون موافقا او غير موافق لتأثيرها بان يكون السلب صادقا
لعدم الموضوع وذلك بان لا يكون لتأثيرها وجود فان اريد الاول فقط سلمناه ولكن لا يفيد المطلوب
لجواز اقتضائه من الخارج الموافق لتأثيرها وان اريد الثاني نجوز ان لا يكون للانواع وجود فضلا عن
ان يقتضي الخير بل هناك سلب لاقتضاء سلب الحقيقة وجوابه على التفصيل على ما ينطق به كلام المصنف
ان الفاعل لموجودات الاجسام هو المجرد ونسبته الى الاجسام والاحياز على السواء فلا بد لها من مرجحات
في ذواتها فالاحياز المتعينة للانواع مثلا لا بد لها من المرجحات في ذواتها ولا يكون الترجيح من الحيثية
المطلقة الا من الفاعل فقط بل من صورها الطبيعية محصل الخير الطبيعي وهو المطلوب ومرجع هذا الجواب
اختيار الشق الاول اعني فرضنا وجود الانواع الطبيعية خاليا من الخارج المخالف في التأثير للطبائع
وح لا يكون الاحياز الا من الطبائع او الخارج الموافق لها فثبت الاقتضاء فيهما ولا نعني بالاقتضاء
ههنا الاقتضاء التام الذي لا يحتاج في تتميمه الى الغير اصلا بل المعنى الاعم من التأثير الذي لا يتخلف
به المؤثر الصحيح من الموثر بالكسر والثالث منها ان الجسم المطلق وكل واحد من انواعه المتطبعة بالطبائع
المخصوصة يجوز ان لا يقتضي الاحياز مطلقا واذا لا يجوز تحقق الجسم المطلق وانواعه الا بالتشخصات
فيجوز ان يقتضي تعينات الاحياز تلك التشخصات ولا يكون للطبائع اي الصور النوعية دخل في تعيين
الاحياز وهذا خلاف ما صرحتم به وليس هذا الاشكال مما قلت به سابقا من ان تعينات الاحياز
يجوز ان يكون بعض التشخصات الى فان فيه تسليم اقتضاء الطبائع للاحياز المتعينة الى وههنا كلام
فانه ليس فيه تسليم وجوابه بعد القيام مقدمة اخرى غير مذكورة في الدليل ان خصوصيات الانواع التي طبائعها

طلبا بهما النوعية متمايزة الاحياز بالضرورة فان استواء نسبة الاحياز اليها كما في الجسمية انما يتصور
لو لم يأب كل طبيعة منها عن الوقوع في الاحياز اي حيز كان ونعلم بالضرورة اباء الارض بالنظر الى طبيعته
عن حيز الهواء وبالعكس وكذلك في النار والماء كما لا يخفى على المتفحص واذا تعين الاحياز للنوعيات
فلا يكون حيز واحد معين للنوعين منها كما سيأتي بل لكل واحد منها حيز اخر متعين بالتعين الخ واحد منها
وح ثبت المطلوب الا انه لم يلزم ان الملائمة بينهما من تقرير الدليل الدال على بينهما بل بانضمام مقدمة اخرى وههنا
اسوله واجوبه اخرى ذكرها القوم واذا كانت قليلة الجدوى تركناها تركها اخرى قوله انه لا يكون للجسم
حيزان اه وقد يقرر البرهان بانه لو كان متعددا يلزم الثاني فان طلب كل واحد هرب عن الاخر وهرب
كل واحد طلب للاخر فيلزم اجتماع الطلب والهرب بالنظر الى حيز واحد وبالنظر الى ذات طبيعة واحدة
وهو محال بالذات والمحال بالذات محال في كل مرتبة واقعية وايضا يلزم كون ذات واحدة ذوات
متعددة لان اختلاف اللوازم بالذات يستلزم اختلاف الملزومات كذلك قوله واما البسايط فاذا
لوحظ الخ تفصيله انه قد تبين في غير هذا المقام ان التكثر في افراد طبيعة واحدة نوعية انما يكون بتكثر المادة
بالذات او بالنظر الى الاستعدادات المتعددة العارضة لها اما الاول فكما في تعدد تشخص الجسمية
في الافلاك فان موادها متعددة بالذات واما الثاني فكما في العناصر في تعدد تشخص الجسمية فان هيولاه
واحدة وانما التعدد فيها بسبب حالات عارضة لها سابقة على الطبيعة او طارية بعدها كحالات بدت في
تقلب اطوار المني وقطع الاشجار ثم الاحراق لها فان الحالات المتعددة الواقعة فيها توجب تعدد الجسمية
فالشجر له طبيعة جسمية ثم اذا قطع حدثت له جسمية اخرى بسبب ذلك ثم اذا احرق حدثت جسمية اخرى
سوى الاولين فيتعدد المادة بسبب الحالات فاذا قطع النظر عنها ولوحظت الطبيعة البسيطة من حيث
الابداع يكون شخصا واحدا اي فردا واحدا له شكل واحد وحيز واحد حقيقة لا يتكثر بحسب الافراد واما في
البسيط العنصري التكثر بتكثر المادة بحسب الافراد فيجوز تكثر افراد الاحياز ايضا كما ترى في الارض والهواء
مثلا فان الكل منها بالنسبة الى الكل والكلي له حيز واحد كالشخص لكن تكثر افراده بتكثر افراد الحيز

فتامل قوله ممكن الامر بالحقيقة اه تحقيق المقام ان كان عبارة عن الوضع فقط كما حققنا فالامر كما
خيله المتخيل من ان اجزاء الاحياز اذا انوصلت جملة واحدة كان حيز ذلك الجسم بعينه والمكان عبارة
عن الوضع مع المكان مخالف الوضع كما عرفت وحال المكان كما عرفه المص من الامر ليس كذلك فان
السطوح المتوهمة فيما بين تلك الاجزاء اذا كانت وهمية محضة او الموجودة فيما بينها اذا كانت الاجزاء
موجودة معتبرة في احياز الاجزاء وهذه السطوح ليست معتبرة في مكان الكل فلم يكن مكان الاجزاء بعينها
مكان الكل نعم لا يخرج حيز الاجزاء عن حيز الكل بل داخل فيه تامل قوله كان المتصل اليه حد الحيز
الاول يمتزج لهذه الاحياز لجسم واحد وهو بطن بما مر من الدليل فان قلت ان الحيز الطبيعي الذي
ثبت بالبرهان وجوده هو المقتضى للطبيعة كالاحاطة بالارض والمحاطة بالهواء للماء قطعة ذلك الماء
بعد رفع القواسر تقتضي بالذات ان يكون في فرده الكلي في فرد معين من الحيز هو الوضع الخاص الذي
ثبت لكرة الماء فهذا فرد معين من الحيز متعين للماء بالنظر الى طبيعته واما بالنظر الى اجزائه بعد فرض وجودها
في الخارج او توهمها فحيز بالعرض من جهة انه حيز للكل بالذات منسوب الى اجزائه بالعرض والمنع في
الاحياز انما وقع في الحيز بالذات دون بالعرض قلت قد سبق منا تحقيق ان البرهان يقتضي بان كل جسم
نوعيا كان او شخصا وعلى تقديره شخصية كلا كان او جزءا وعلى تقدير الجزئية منفردا كان او موهوما من
حيث انها منفرضة في الوهم لا بد له من حيز طبيعي بالنظر الى الكلية الطبيعية وشخصه المتحققة في شخصه
الكل او الجزء المنفرد والموهوم من حيث انه موهوم او لا مع قطع النظر عن هذه الحيثية لا كلية والجزئية
ولا يتعدد الحيز الطبيعي بالنظر الى الطبيعة تعددا نوعيا ولا شخصيا بالنظر الى المشخصة تعددا شخصيا
فالحيز النوعي المتعين بالتعين النوعي المعبر عنه في الماء مثلا بالاحاطة بالارض والمحاطة بالهواء لا على
نحو معين شخصي لا يقبل التكثر منسوب الى الطبيعة الكلية للماء مثلا والحيز المتشخص من متعين
بالذات للفرد الذي هو الكل من الماء اعني الكرة بتمامها لو وجدت والابعاض المتشخصة من ذلك
الحيز المعين للابعاض المتشخصة للفرد الكل الابعاض الفعلية والابعاض الفعلية والموهومة للموهومة

للموهومة فلا تعدد للاحياز الطبيعية سواء كانت بالذات او بالعرض وبالجملة ان الذي اقتضاه ليس الا ما اخذوا
من الدليل المشهور لابانة الحيز الطبيعي ودل على ان للجسم نوعي او شخصي من البسيط سواء الشخصية ابداعيا
او حادثا بالانفراز عن الكل او بالانقلاب او متوهما بعد انفصال القطعة وحدوث التشخصات الوهمية في الاجزاء
له حيز طبيعي حتى لا يتعدد وطريقه ما اشار اليه المص فان قيل ان الاشخاص الحادثة بالانفصال من
الكل او بالانقلاب او بالتوهم في الوهميات يحصل باسبقه او المادة والحالات القريبة العارضة لها بل بالاوضاع
الا شرية فلا يخرج عن حيزه واما فلم يكن اختلاف الطبايع الشخصية عنها فلم يتحقق الاحياز الطبيعية الحقة فيها
بحيث لا يتعدد بل تحقق الحيز بالمعنى المناسب لما دل الاستحالة في تعدد هذا المعنى فان المناسبات قد تتعدد
قلنا ضرورية حاكمة بان كل جسم نوعيا او شخصيا كلا كان او جزءا محتاجا الى الفاعل والشرايط والدواعي
من الاوضاع الا شرية او غيرها او ان حظنا الى طبايعها النوعية او الشخصية وان كانت الطبايع محتاجة الى تلك
الامور فلا محالة لا بد من حصولها في حيز معين اما بالنظر الى نفس الطبيعة النوعية او الشخصية او بالنظر الى تلك العلل
فان كان الاول فثبت الحيز الطبيعي العرفي وان كان الثاني فلا بد له من مرجح في الذات هو الطبيعة فان
قلت ان الترجيح من خارج فقط قلنا ترجيح الخارج لهذا الحيز دون ذلك ترجيح بلا مرجح في الذات
على ان القول بايل مشترك في كل جسم فلا يثبت الحيز الطبيعي اصلا والاجزاء الوهمية احيازها الطبيعية
الحقيقية هو في ضمن حيز الكل ولا يجب علينا ان نعين لكل جزء منفصل او متوهم حيزا بل الدليل دل على
التعين الواقعي ولا يجب علينا بيان ذلك المعين كما اذا نظرنا الى معلول شخصي نعلم بالضرورة ان
علته معينة ولا يجب علينا علم تعيينها بالتفصيل وان سلمنا في الافراد الكلية للبسايط العنصرية والفلكية
بالتفصيل احيازها من ان الارض حيزها المركز والماء فوقها والهواء فوقه والنار محيط بهما وهذا في
ذلك الافلاك وكلية ذلك مبنى آخر والبرهان المذكور ههنا على وجوب حيز طبيعي لكل جسم يدل على وجود
حيز معين وان تعين المعين لكل جسم وان لبعض الاجسام فذلك البرهان المذكور يدل على وجوب وجود
حيز معين لكل جزء معين من الافراد الكلي للجسم البسيط سواء كان منفصلا او متوهما وهذا البرهان كما

ما لم يكن المرجح

بدل بعد تفصيله على ان القرب الكلي لنسبة الجسم البسيط لا يتعدد له الاحياز كك يدل على ان لاجزائه ايضا
لا يتعدد الاحياز فتامل في هذا التحقيق وسينكشف ما غم الامر المبهم قوله بان يتصل بالكلية على اقرب اوضاع واعلم
ان الجسم العنصري البسيط على نحوين رطب كالماء والهواء ويابس كالارض والنار فالاول على نحوين اذا انفصل
جزء منه من الكل ثم يختلط به يظن في بادي الراي انه اتصل الجزء بالكل اتصالا حقيقيا يفنى توحيد الوجود
ولكن لا يوجد برهان يدل على ثبوت هذا المعلوم فلم يثبت ولئن سلمنا ثبوته في الجسم الرطب فلعله بحسب
لوجود علة الاتصال وهو الرطوبة والنحو من الثاني اعني اليابس لا يطلب هنالك في بادي الراي ايضا انه يقتضي
طبيعة الارض الاتصال بالكل بل يجوز العقل بان لا تلزم طبيعة الارض مثلا اعني اليبوسة اذا كانت
نائية عنه الاتصال فيجوز ان يكون ملزومه ايضا كك وبالجملة لا يظهر بالدليل ولا بشهادة الوجدان اقتضاء
طبيعة الجزء للاتصال بالكل بل وجوده وعدمه على تقدير التسليم في الاول يجوز ان يكون مستندا الى الرطوبة
في الثاني يجوز ان يكون مستندا الى طبيعة الجزء فلا يثبت المطلوب ومن الناس من ان مراد ما بالاتصال
ههنا هو الالتصاق والتماس لقول المص فان لم يتيسر الاتصال لعائق من خارج او من الطبيعة بالعرض كما في
الاجزاء المنفصلة من الارض فان اليبوسة لا تمنع من التماس والالتصاق لمشاهدة تماس الاجزاء الارضية
المنفصلة بالكل قوله مقتضى الجزء من حيث هو جزء الخ اقول لا دليل عليه بما ذكره المص ههنا ولا فيما
سياتي بالدليل على ان مقتضى الجزء من الاحياز هو الاقرب فالاقرب وتعين الاقرب من خارج بل مقتضاه
ايضا مثل الكل هو الحيز المعين بالدليل الذي ذكرناه وان لم نعلم ذلك المعين واما الاقرب مطلقا او نسبيا
فيجوز ان يكون من الخارج بل لو نعلم استقرار الكل على الحيز الطبيعي المعين والا فالاقرب مطلقا او معينا
نعم الاحياز المتعينة بعد التقسيم الوهمي للاجزاء الموهومة ايضا واما الاجزاء المنفصلة من الكل فلا نعلم تعينها
بعين الكل ايضا فان الاجزاء الفعلية قد يكون لها احكام واثار ليس حصلها الا لكل مخالفة للاحكام
والاثار للاجزاء الوهمية فتامل قوله فان حكمت طبيعة الكل الخ هذا اعتراض على الامر القياسي الذي
فيما افاده من ان الحيز الطبيعي للجزء هو الاقرب منه بعينه ولا يتعدد للكل وح لا بد لنا او لا من ان

من ان تحرير الاعتراض حسب ما قصده المص وهو انكم اوقد بينتم في الجزء البسيط ان الجزء الطبيعي له هو
الاقرب ولا تعين بالنظر الى طبيعة بل التعين بمعين خارج فكذلك يجوز ان يكون الحيز الطبيعي للكل
هو الاقرب من الاحياز المتشابهة فاذا وصل الى اقربها لم يطلب الاخر واذا لم يكن في واحد منها طلب
ما هو الاقرب منه ثم لا بد لنا ان نحرر الاعتراض حسب ما قصده الشارح المحقق على وجه لا يتوجه عليه الجواب
الاتي في كلام المص فيقول ان الدليل لما دل على وجوب حيز طبيعي معين لكل جسم كلا كان ذلك الجسم او
جزء منفصلا او متصلا كما قررنا اتفاقا مع تساوي الكل والجزء في هذا الحكم فنقول هذا لو قلتم بتعدد الحيز الطبيعي
للجزء بتجويز ان المص له هو الاقرب فطبيعة الكل ايضا يجوز ان لا يقتضي امرا معينا بل ما هو الاقرب من عدة
احياز متشابهة فحاصل السؤال انكم اذا حكمتم بتعدد الاحياز له للجزء مع قضاء البرهان على امتناعه فعليكم تجويز الحكم بتعدد
الاحياز في الكل ايضا وهذا كما يقال ان انقلاب الماهية الى ماهية اخرى مع بقاء الاولى مستحيل فلو جوزتم انقلاب
الانسان الى الحمار مع قضاء البرهان على خلافه فعليكم تجويز انقلابه الى الفرس ايضا فان المنع انما كان من جهة
استحالة الانقلاب فاذا لم تعتبروا استحالته بالذات بل اعتبرتم جوازه بالذات فالتقييد في موضع دون موضع ترجيح
بلا مرجح قوله لا يقال اذا كان اه حاصله على طبق ما قاله المص انه فرق بين الجزء والكل والحيز الطبيعي فاذا الحيز
الطبيعي للكل متعينا لكون الحيز الطبيعي للجزء في كل آن يكون متعينا وهو ما هو الاقرب اليه سواء كان كله ساكنا او متحركا
ففي الكل يكون متعينا ما دام السكون وفي حالة الحركة متعين في كل آن ما هو الاقرب للجزء ففي هذه الصورة لا يلزم
الترجيح بلا مرجح كما في حالة السكون فان طبيعة الجزء مترجح لما هذا الحيز الاقرب بالنظر الى هذا الآن وذلك الحيز
كل الان كما ان طبيعة المقناطيس تجذب هذا الحديد اذا قاربه وذلك الحديد اذا قارنه وذلك في كل من الحديد من
الحقيقة بن طبيعة بخلاف الكل اذ التعدد ولو احياز متشابهة فانه يتصور دفعة بحسب تساوي نسبة الى الاحياز فلا
الاقرب فيه ثم اندرج اذا لم يكن هنا مانع عن التوجه فاما ان يتوجه الى كل واحد وهو باطل بالضرورة او البعض دون
البعض فيلزم الترجيح بلا مرجح او لم يتوجه اصلا فلم يكن له تلك الاحياز طبيعيا قوله لانا نقول اه حاصله لتسويته من الكل والجزء

كما قصده المصنف بل قوله فان قلت فان الجزء المائي مثلا اذا فرضنا انطباق مركزه على مركز الارض بحيث
يساوي جميع اجزاء الماء اليه فح يجري الدليل المذكور من عدم تعين الاقرب اليه في الجزء ايضا قد عرفت
سابقا حقيقة ان الحد ستة المذكور بحث قوله لا انفصال لا تتوقف ودفعه على ما ذكره المص في قطعة الثانية بل اذا فرضنا
وقيل
جزءا منفصلا من البسيط العنصري اي بسيط كان يلزم مساواته حال وكك الجزء الكلي لجريان
اثبات الحيز الطبيعي للكل فيه فانا اذا فرضنا الفرض بمعنى اذا لاحظنا الكل وانه لا بد له من حيز معين كما لا بد
للكل من حيز معين فح تكون الكل والجزء متساويين القدمين في اقتضاء الحيز المعين ولا يتصور اقرب الاحياز
بالنظر الى الجزء كما لا يتصور بالنظر الى الكل واما الجزء المتوهم فحاله بعد التجزية بالوهم كحال الجزء المنفصل الفرض
كك
بمعنى انه لو منع مانع من حصوله في الخارج لاقتضى حيزا معينا من بين الاحياز وكما لا يتصور بعد والاحياز للكل
لا يتصور للجزء فان قلت ان الجزء الوهمي لعل هويته باقي عن الاتحاد والانفصال عن الكل فح يكون الف
واختلاف في هويته فلا يمكن التخلية عنه قلت وان سلمنا ذلك لكن لا بد في وقت الصاقه بالكل مع قطع النظر
والانحياز عنه من اقتضاء حيز طبيعي له وان كان في ضمن حيز الكل لكن ح لا يكون الحيز الطبيعي للجزء اقرب الاحياز
بل حيزا معينا بالاقتراض والتجزية من حيز الكل لجريان الدليل الذي استثناه بناء على عرش التوفيق كما ذكر
حيث
مرارا وسنذكر ما دفعه المص في دفعه في بل الجواب قوله والجواب ان الاقرب اه وانت اذا ذكرت ما قد
في تقرير السؤال عرفت انه لا يدفعه الجواب وقد ظهر لك مما قررنا الفرق ان كل ما ذكره المص في بيان الحيز الطبيعي
للجزء من حيث هو جزء منفصلا كان او متصلا عنه ان حيزه الطبيعي هو الاقرب وهو مقيد بخلاف الكل
شبه
فانه واحد معين لا تعدد فيه واورد في الاسولة والاجوبة مما لا يرتضيه العاقل بل هو سفسطة للعليه بما
من كمال سفهه بحسب الشيخ الرئيس والحق ما ذكرنا من ان الرازي اثبات الحيز الطبيعي ان تم لدل على اثبات
الحيز المعين للكل طبيعية نوعية او شخصية سارية في كل البسيط او جزئه سواء كان الجزء منفصلا او متصلا
الاصل
متوهما بعد اعتبار التجزية وما ذكره المص من ان الجزء من حيث هو جزء لا يكون معينا فلا يمكن بالقياس اليه

والتخلية فيه كلام حال عن التفصيل فان اثبات الحيز الطبيعي لا يتوقف على الابداع فان التخلية عن
العلل كما لا يمكن في الحوادث لا يمكن في المبدعات ايضا والنظر الى ذات الطبيعة الشخصية او النوعية كما
مقصور في المبدع متصور في الحادث ايضا الا ترى ان جزءا منفصلا من الارض مثلا اذا نظرنا الى ذاته
الشخصية قطعنا النظر عن التجربة وبواقي العلل المحصلة لسعة او ما كان او اوضاعا فلكيا نعلم بالضرورة
حصوله في حيز معين يحصل بالفعل ولا يكون من الخارج فهو من الذات ولا يكون من الهيولى والجسمية
والطبيعة النوعية الكلية لاستواء نسبة هذا الحيز بالنظر اليها اما بالنظر الى الهيولى والجسمية فيستوي كل حيز واما
بالنظر الى الطبيعة النوعية فيستوي كل جزء من الحيز النوعي للكل وبهذا التقرير من الدليل هو ملاك اثبات الحيز
الطبيعي لكم فهو كما يقتضي بالحيز النوعي للجسم النوعي كذلك يقتضي الحيز الشخصي للشخصي واقتصر يقتضي بابطال
يقتضي
التعدد في الحيز الطبيعي مطلقا شخصيا كان او نوعيا منسوبا الى الجزء او الكل فالطبائع الكلية للبسائط
حيزا كليا نوعيا فاذا تحققت تلك الطبائع في ضمن الفرد والكلي اي الكل بما هو كل يحقق املاء لك
الحيز الكلي واذا كان نحو حصول الفرد والكلي في الحيز الكلي على طرق متعددة بان يكون الاجزاء الشرقية
الى الغرب والجنوبية الى الشمال وبالعكس فواحد معين من تلك الطرق يكون متعينا بازاء شخصية الكل
لا نعلمه شخصه ولكن الدليل يقتضيه واي الطريق قد يتعين في بعض الاجسام بالقسر طبعا كان او
ارادة او باما اما الجزء المنفصل فيقتضي بالنظر الى الحيز والكلي جزءا معينا لا نعلمه بتعينه والبواقي بالقسر واما الجزء
الوهمي بعد فرض التجربة يجوز ان يكون مقتضيا للجزء الوهمي المعين من الجزء الكلي والثاني بالقسر وهذا الطريق
الذي ذكرنا مما يصلح ولا يلهم والصواب ما ذكره المص فافهم واستقم قوله واما المركب فلا يكون له حيز على حدة
الح ان اريد بهذا الكلام ان المركب لا يكون له حيز زائد بحيث لو قسم على احياز البسائط الفضل عليه فهو
حق لكن لا يلائمه السياق وان اريد به لا يكون له حيز على حدة اصلا بل الاحياز انما يحصل للاجزاء بالذات
وينسب الى الكل بالعرض وح لا يكون للمركب حيز طبيعي حقيقي اصلا فان الحيز بالعرض لا يكون طبيعيا فهذا لما
قال انه لا يكون الحيز الطبيعي الحق للاجزاء البسائط واليه يشير السياق فهذا الكلام باطل لان الدليل يقتضي بان كل

جسم بسيطا كان او مركبا له حيز طبيعي معين على ان للمجموع حكما غير حكم الاجزاء فان الاحياز المتعينة للاجزاء اذا

لوحظت بالاجمال يكون مجموعا مغايرا الكل حيز جزء من احياز الكل تغايرا بالذات ان اخذ على سبيل

التعين وبالاعتبار ان اخذ على سبيل الكثرة فقد تحقق له حيز على حدة مغايرا بالذات احيز كل جزء جزء منه

او بالاعتبار الا ان يقال ارادنا حيازا البسايط كل حيز حيز على سبيل الكثرة دون التعين واراد بقوله على حدة

المغايرة الذاتية قوله والفو لا يتصور للمركب اه قد ظهر سابقا من كلام المصنف ان غير المبدعات لا يتصور

له حيز طبيعي حقيقي وههنا قد ظهر من كلامه سلب الوجود الابداعي من المركبات فيظهر ان المركبات ليس لها

حيز طبيعي حقيقي كالاجزاء المنفصلة المتوهمة للبسيط مع ان البرهان المذكور يقتضي بخلافه اللهم على ان مطلق المركب

عندهم قديم بالزمان كالبسايط وتاخره بالذات عن البسايط لا ينافي ابداعه ولو خصص الابداع بما لا يكون

له تاخر اصلا لا بالذات ولا بالزمان فلا يكون الجسم البسيط ايضا مبدعا لتاخره عن الهيولى والصورة بالذات

وكذا لو اريد بالمبدع ما لا يكون مسبوقا بالمادة مستفادا ايضا فانه غير شامل للبسايط ضرورة سبق المادة

عليه مستفادا ايضا وبالجملة لا يكون فرق بين الجسم البسيط ومطلق المركب فلا يتصور التفرقة بينهما باقتضاء

الاول للحيز الطبيعي دون الثاني فتامل تامل صادق وتفكر تفكر صايب قوله من لزوم امكان الخلاء اه

فيه ان الحيز بالذات يجوز ان يكون هو الوضع فقط كما حققنا دون المكان وح يحصل الوضع للمركب بعد تحقق

وجوده ويحقق به فلا لزوم لامكان الخلاء او دفعه بان الوضع المحض فيما تحت المحدد انما يحصل بالمكان المحض

فيقدم ذلك المكان على الوضع واذ هو كمبدع فيكون مع البسايط مقدم على المركب فيلزم الخلاء وانت تعلم

ان هذا الدفع مدفوع بوجوه الاول انا لا نسلم ان الوضع يحصل بالمكان بل يجوز ان يكون متغايرا معه والثاني

سلمنا حصوله بالمكان فيكون مقدما على الوضع ولا يلزم منه تقدمه على المركب ليلزم الخلاء وما قيل انه مبدع

يكون مع البسايط فيكون مقدما على المركب فبعد تسليم انه مبدع يكون مع البسايط لا يلزم ذلك لتقدمه

على المركب فانه مع المتقدم على الشيء لا يلزم ان يكون مقدما على ذلك الشيء كما بين في موضعه والثالث

سلمنا كون المتقدم متقدما وكون مكان المركب مقدما عليه لكن لا يلزم منه تحقق الخلاء في مرتبة من مراتب نفس الامر

لنفس الامر فان التقدم والتاخر ههنا يكون بالذات عند المحقق لا ينفك عن المتاخر لذلك وكذلك المتاخر
بالذات لا ينفك عن المتقدم كذلك لا في الذهن ولا في الخارج اما في الخارج فظاهر والا يلزم ارتفاع النقيضين
المتحققين في الخارج فان الوجود والعدم هو كذا الضرورة الوجود وكذا العدم ضرورية عارضان للمهية بالذات بعان لها
متاخران عنها كذلك وكذا المهية متقدمة عليهما بالذات فلو كان التقدم الذاتي والتاخر كذلك موجبا للانفكاك
الخارجي يلزم ارتفاع النقيضين في الخارج وهو باطل وكذا لا يكون التقدم والتاخر الذاتي موجبا للانفكاك الذهني
فان المتقدم والمتاخر قد يوجدان معا ولا في الملاحظة فانهما قد يكونان ملحوظين معا اذ فح لا يلزم الخلاء في
الخارج ولا في الذهن ولا في الملاحظة ومراتب نفس الامر منحصرة فيها فلم يلزم الخلاء في مرتبة من مراتب نفس الامر
فان قلت ان المتقدم بالذات كالعلة بالنظر الى المعلول والمهية بالنظر الى العوارض يكون بالضرورة منفكا
اصلا لا في الذهن ولا في الخارج ولا في الملاحظة وادعاء الضرورة في غير موقع بل القدر الضروري هو كون المقدم
متبوعا والمتاخر تابعا لا يزيد على هذا القدر كما لا يخفى وهذا لا يوجب تحقق الخلاء في مرتبة من مراتب نفس الامر فان
تحقق الخلاء فيها ان يكون المكان متحققا فيها والمتمكن منفك عنه فيها ولا يلزم ذلك بل المتمكن غير متصف
بصفة المتبوعية وكذا المتبوع لا يتصف بصفة التابعية ولا شائبة فيه لتحقق الخلاء في نفس الامر والحق عندي
ان الحكما لما لم يلاحظوا الامر فلم يفرقوا بين التقدم والتاخر الزمانيين والتاخر والتقدم الذاتيين وجعلوا الكلام من
الصنفين مناط الانفكاك مع ان الامر خلاف ذلك فان الانفكاك في الاول فقط دون الثاني
وبهذا التحقيق هدمت قاعدتهم بان الفلك الحاوي علة للمحوي بعضا وسلمهم من لزوم تحقق الخلاء في
مراتب نفس الامر ووجهه ما بينا لك فتامل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام قوله ما القصد الغالب
فيه اما مطلقا الخ اي يكون فيه عنصر واحد كالارض مثلا غالبا مطلقا على مجموع البواقي بحيث لم يبق لذلك
المجموع منع في اقتضاء الغالب لحيزه الطبيعي وح يكون حيز المركب حيز الارض ولا يضر في هذا المصادفة ذلك
المجموع لذلك الجزء الغالب في الوصول الى الحيز الطبيعي لكن لم يكن مانعة حركة المركب الى الحيز الطبيعي ح
كمانعة الجسم المساوي للمركب من الارض مثلا بل يكون حال المركب في الحركة ح في طلب حيزه الطبيعي المفروض

كحال حركة قطعة مساوية له من الارض في الملاء الغليظ فكما لا يمنع الوصول الى المطلوب في القطعة الارضية
في الملاء المذكور كذلك لا يمنع الوصول الى المطلوب في حركة ذلك المركب الذي هو غالب مطلقا وسياتي تامة
في كلام المصنف قوله واما بحسب مكانه اه اي لم يكن واحد من البسايط غالبا مطلقا على المجموع الغالب
على النحو الذي ذكرنا بل الاجزاء التي اكثرها في جهة واحدة كالماء والارض فانهما مائلان الى جهة السفل او
الهواء والنار فانهما مائلان الى جهة الفوق يكون غالبا على مخالفها فح يكون حيز المركب الى جهة الغلبة وهذه
الصورة يشمل صورا متعددة واحيازا متعددة بحسب وضع وضع وسياتي تفصيله قوله واما بحسب وجوده انه
او ان لم يكن هذا القسم بعد وجوده حيزه ما اتفق وجوده فيه اذا تساوت المحاذيات عنه اقول هذا الكلام ناطق على
ان ليس للمركب حيز طبيعي معين وهو خلاف ما اقيم البرهان عليه كما عرفت سابقا فالمراد والحق عندي
ان المركب ان غلبت عليه الطبيعة الثانية كاللآلي واليواقيت والذهب والفضة فالحيز الطبيعي المتعين له
هو المناسب لطبيعته وان لم نعلم بتعيينه لكل فرد فرد من المركب وان لم تغلب عليه الطبيعة الثانية سواء كان
مركبا من اربعة اجزاء او ثلثة او اثنين فالحيز الطبيعي المعين له هو المناسب لتركيبه وذلك بناء على الدليل المذكور
وتفصيل المقام ان المركب يطلق على معنيين الاول يقابل المفرد وسياتي فيه خمسة عشر احتمالا اربعة من بسيطين
متجانسين من العناصر الاربعة كالمركب من قطعتين من كل واحد منها فقد بينا لك سابقا ان حيزه الطبيعي
جزء من جزء حيز الكل من العنصر الذي افرزت القطعتان منه ولكن لا نعلمه بتعيينه هذا كما اذا علمنا المعين
المبين فانتقلنا منه الى ان غلبة عينه وان لم نعلمها بتعيينها وستة من بسيطين مختلفين واربعة من ثلث
بسايط مختلفة وواحد من اربعة ولهذا الاخير ايضا من احياز متعينة لكل مرتبة مرتبة كما هو مقتضى الدليل والاجمع
القول بان البسايط سبعة بخلاف المركبات فانا وان سلمنا التفرقة بهذه الجهة ولكن لا بد لنا والتكلم من
لا يكون لكل واحد منها مفارق في ابتهاء الحيز الطبيعي وعدم اقتضائه كما هو مقتضى الدليل ولعل السبب ما ذكرنا
سابقا وانفا كيف حققه هذا الكلام ما في تامل فتامل والثاني يطلق بمعنى مقابل البسيط فسياتي فيه احتمالات
بالغة الى احدى عشرة الاخيرة دون الاربع الاول ففي هذه الاحتمالات انما يتعين الحيز بما حصل للمركب من مرتبة

مرتبة الثقل او الخفة سواء كانا من جهة الصورة التركيبية او من جهة صور البسايط ولكن يكون لكل مركب معين
من حيز معين على ما هو مقتضى الدليل المذكور وذكر مناسبات الحيز للمركب في كلام الشارح قوله ان الامكنة الاولى
او لعل المراد بها الامكنة المتقدمة ووجه التقدم امكنة البسايط على امكنة المركبات ظاهر فانها جزء منها كما سبق
وسياتي والجزء متقدم على الكل فلا يكون لها بالطبع شيء اه وفيه انه يجوز ان يكون للمركب طبيعة ثانية لما
يناسب لاحد الاجزاء او لكانت متساوية في القوى فلم يكن لامكنة البسايط استواء بالنظر الى المركب ودفعه
ان الضرورة شاهدة بان في تساوي قوى الاجزاء لم يبق للمركب خصوصية مع واحد معين لنفسه نعم لو كان
فيه غالبا يكون طبيعة المركب مناسبة له على انه لو كان واحد من امكنة البسايط طبيعيا للمركب يلزم كون
حيز واحد طبيعيا لجسمين وهو البسيط والمركب وقد بين بطلانه فتامل فيه قوله مكانا البسيط متجاورين اه
وهذا ابدل دلالة واصحه على ان مكانا البسيطة اذا كانا متباينين لا يمكن التركيب من اثنين او ثلثة او اربعة
اجسام متساوية القوى ولو كان ذلك التركيب بامر اخر مانع عن الافتراق فلا يتصور له الحيز الطبيعي وهو
باطل على التحقيق الذي ذكرنا من ان كل جسم سواء كان بسيطا او مركبا باي نحو تركيبه له مكان طبيعي كما
هو مقتضى الدليل وهذا الطريق من الاستدلال بطلان مكان المركب المذكور الذي فرض تركيبه من بسيطين
متساويين في القوى هو الحد المشترك ومكان مكانهما متجاورين وفي نصف البعد بينهما او كانا متباينين فان
المجموع المذكور مما هو مجموع او اخلى وطبعه يكون بسبب طبيعية في المكان الذي ساوت البعدية من مكاني بسيطيه
واما على تحقيق القوم فالمركب ليس من المبدعات كما ذكره المص سابقا وما ليس من المبدعات ليس له حيز طبعي
فافهم قوله فان سكن في حيز من الاحياز المذكورة فيه ايضا مثل ما في الاول ان هذا المركب حصل له بسبب التركيب
ثقل او خفة في مرتبة معينة تقتضي بسببه مكان مناسب له هذا على التحقيق الذي ذكرنا واما على تحقيقهم فهذا المركب
ليس له سكون طبيعي وحركة طبيعية اصلا لعدم امكان الحيز الطبيعي له مع الشق الثالث الذي ذكره صاحب المحاكمات
وسياتي مناسب ذكره ههنا في كلام المص ايضا قوله بحذاء جهة الاخر اه اي في مقابلة جهة الاخر كما اذا
فرضنا التركيب من الارض والنار والثاني يكون فوق الاول فح يكون وضع النار في مقابلة جهة الارض

وهي التحت ووضع الارض في مقابلة جهة النار وهي الفوق فيلزم افتراق الجزئين لطلب كل منهما مقابل جهة
الاخر الا اذا طرء عليهما قاسر يمنعهما عن التوجه الى المطلوب ويحفظ تركيبهما فح لا يلزم التفرق قوله وان يكونا جهتين
ح كانتا اه ومعنى التوجه ان يطلب كل واحد منهما مكان الاخر للوصول الى الحيز الطبيعي وحصول ذلك فيما
ذكره لانا لو ان يكون الارض فوقا والنار تحتا فيطلب الارض ح مكان النار لكونه في جهة التحت والنار
مكان الارض لكونه في جهة الفوق فعلى هذا التقدير يقاوم كل واحد منهما الاخر ويقسره فيتعيق بالقسر واما ان يحصل
ويبعد كل واحد منهما من مكانه الطبيعي كبعد الاخر من مكانه كك لانه لو لم يكن العنصران على ما ذكرنا لا التحت
او وقوف بالقسر بل يجوز ان يستند الحركة الطبيعية لاحدهما ويضعف الميل للاخر لقرب المكان الطبيعي وبعده
فيجر المتحرك بشدة يده الاخر الى مكانه قوله ان يقصد منه ما بالطبع اه فيجوز ان يكون الوضع التوقف فيه
حيزا طبيعيا حقيقيا غير متعدد كما ذكرنا لحقيقة ويجوز ان يكون حيزا مناسبا للطبع غير حقيقي كما هو المقرر
عندهم من ان المركب غير ممنوع ومالا يكون متعددا ليس له حيز حقيقي بل مناسب للطبع ويجوز ان
يتعدد كما في الحيز من البسيط فانه ليس له حيز حقيقي مطلوبا بالطبع غير متكثر بل الحيز الطبيعي له الا ان
متعدد كما ذكر مفصلا في صدر الفصل قوله والكائن من اكثر من بسيطين اه منها يشتمل الخمس صور اربعة من
تركيب ثلث عناصر وواحد من تركيب الاربع منها واذا نظرنا الى كل واحد منها ادى تساويها يرتقي الى
مبلغ كثير وتفصيل احوالها بالضابطة الكلية سيجيء في كلام المص وشرحه في ذلك المقام وايراده ههنا
تكرار صرف قوله والذي اراه كان المذكور فيما سبق ان المقصود الاصلح ههنا اعتبار التساوي في القوة
او به يحصل ان المركب الذي يتساوى فيه قوى العناصر حيزه ما اتفق وجوده فيه اصلا وامر التساوي في
القوة حقيقي لا حسي كما ان الظاهر منه ان يقوم مقامه التساوي في الاحجام لكن لما كان بينهما مفارقة لا يستلزم
احدهما الاخر بين ما عنيه التساوي في القوة الذي كان الغرض اعتباره دون اعتبار التساوي في الاحجام
والذي قصده المص ههنا بقوله واراه ان العناصر وان فرض فيها التلازم من التساوي في المقدار والقوة
بالنظر الى نفسه واما مثلا مقدار الارض بقدر ما يساوي قوته في الثقل لقوة النار الذي فرض مثل ذلك

وذلك المقدار في الجفنة حتى لو اتحدا لا في المقدار تعادلا في القوة بالنظر الى نفس ذواتهما وكذا في الماء
والهواء لكن بالنظر الى الخارج كالتسخين في الماء والبرد في الهواء يجوز ان يحصل التفارق فالفرق بين الوجه
السابق والوجه المرئي للمصنف ان الوجه الاول بالنظر الى التفارق من تعادل الجسمين في المقدار ومن
تعادلهما في القوة بحيثية واحدة وهي ان العنصرين المتقابلين يجوز ان يكون مقدارهما متساويا والقوة
متفاوتة نظرا الى ذاتيهما كما بين في الكتاب والوجه الثاني بالنظر الى التفارق منهما بحيثيتين الاول ما هو
مر سابقا من حصول الافتراق منهما بالنظر الى الذات والثاني بالنظر الى الخارج كالسخونة والبرودة
المذكور مثلا قوله لم يستحقه بعد اه لعل انه وجه معين لكلام الشيخ ما ذكره سابقا من ان المراد بالغالب
ما لم يبق للمغلوب تأثير في مقابلته كما اذا كان المركب من العناصر الاربعة بحيث يكون قوة ارضية بلغت الى
مرتبة لم يبق للنار والهواء بل الماء تأثير في مقابلته وح يكون للمركب مكان الارض ولذا اذا كان الغالب
بالحيثية المذكورة النار فيكون للمركب مكان النار واذا لم يتم هذا الوجه عند المص يحكم بشهادة الوجدان
بان العناصر اذا كانت باقية في المركبات فلا بد من بقاء خفتها وثقلها ونقصان احدهما بمقابلة الآخر فلا
يلزم الاستحقاق قوله ما اتفق وجوده فيه الى آخره يلزم التقدم في الاحياز قوله فهو معقول عن القيد و
قوله اذ تساوت المحاويات عنه فان المكان الطبيعي المناسب لهذا المركب هو ما تساوي منه المحاويات وهو
واحدة فافهم قوله الا ان يكون المركب من بسيطين اه وح في الاستثناء صورتين اما الاولى فبيانها
فان البسيطين المتعادلين من المركب المذكور كل واحد منهما في حيزه والمركب في الحيزين لا يستلزم الحركة فلم يلزم
التفرق واما الثانية فبيانها انا اذا فرضنا جسما مركبا من الارض والنار مثلا وفرضنا قطعة للارض فوق النار
وقطعة النار تحت الارض فكل واحدة منها يطلب حيزه ويمنع الآخر منه ولا يقدر كل واحد منهما مع الآخر ولا آخر
بان يكون ذو تماوة القلابتهما متساويين فيقع المركب في المكان الذي فيه التدافع قوله وهناك جسمان كل منهما
في حيزه الى هنا ان الصورة الاولى واما الصورة الثانية فاشار فيها الى صورتين الاولى ان يكون التركيب من
جسمين متضادين او تصويره لك انا فرضنا جسما مركبا من ثلثة اجسام كالارض والنار والهواء مثلا وفرضنا الارض

فوق النار والهواء والنار تحت الهواء والارض ولكن الارض غالب على كل واحد من الباقيين ومعادل
لهما فح يقع المركب البتة في المكان الذي يقع الاغلب فيه قوله كل في حيز غريب اه يفهم منه ان المركب
حينئذ في حيز طبيعي وفيه نظر من وجهين الاول ان المركب ليس له حيز طبيعي عندهم لانه ليس بنوع كما سبق
ذكره والثاني ان هذا الحيز للمركب حصل له باقتسار اي بقسر بعض الاجزاء البسيط بل نظرا الى المناسب
على ان التحقيق هو الذي ذكرنا سابقا من ان المركب له حيز حقيقي الخ وجواب الثاني ان الغرض والكلام
بملاحظة بعض الاجزاء الى بعض ولكن المركب الحاصل منهما يكون الحيز المذكور طبيعيا له والظاهر انه لا يفهم من
كلام المص كون حيز المركب في هذه الصورة طبيعيا بل المراد عدم افتراق الاجزاء فيها فقط قوله ان يفرض
النار الى اما في لفظ الفرض اشارة الى انه لا يعلم الامر بحسب الواقع كما فرض بل يجوز ان يكون الارض
زايدا في الثقل عن النار في مرتبة الخفة وهكذا الحال في الماء والهواء فالضابطة المذكورة ضابطة شرطية
لا حملية ثم الاعتدال على الشرطية المذكورة في صورة تساوي المقدار في المركب من اثنين انما يتصور في
اثنين من التراكيب الستة المتصورة فيه وهما التركيب من الطرفين او الوسطين ضرورة انتفاء الاعتدال
في الصورة المذكورة من الطرف والوسط وسيأتي توضيح جميع الاقسام في كلام المص قوله فقدر درجة المركب
في الخفة والثقل اه ومثال ذلك في الثنائي كالتركيب من الارض والهواء فان الثقل في الارض
ههنا درجتان والخفة في الهواء درجة واحدة فيفضل الاكثر واحد واذا قسم الواحد على اثنين من البسائط
مخارج القسمة نصف فيحصل للمركب نصف درجة من الثقل واذا فرض التركيب من النار والماء حصل
نصف درجة من الخفة للمركب بالبيان المناسب للبيان المذكور وفي الثلاثي اذا فرض التركيب من الارض
والماء والهواء فيفضل الاكثر درجتان من الثقل واذا قسمتا اثنين على العناصر الثلثة يحصل ثلثي درجة
من الثقل للمركب واذا بدلنا الارض بالنار يحصل ثلثي درجة من الخفة للمركب وسيأتي التفصيل لذلك
التوضيح هذا ولم يكن للمركب من جهة التركيب مرتبة الثقل او الخفة بل يحصل بالنظر الى الاجزاء فقط ويظهر
سر هذه القسمة بادنى تامل فان ثقل الارض اذا كان درجتين وخفة الهواء درجة واحدة في التركيب الثنائي

الثنائي مثلا وسقطت درجة واحدة من الثقل في الارض بازاء درجة واحدة من الخفة في
الهواء ودرجة واحدة من الثقل في الارض وان للمركب جزءا آخر مثل الجزء الارضي وهو الجزء الهوائي الذي
ذهب خفته بالارض وبقي في الاعتبار الارضي بغير خفة وثقل فينقسم الاربعة الباقية من الثقل على جزئين
فيكون الخارج المستقيم بازاء المجموع ما هو مجموع نصف الدرجة وعلى هذا فقس اللواتي هذا السر انما هو
ولم يبين ان مجموع المركب ما هو مركب مرتبة من الثقل مثلا والافراد على الخارج من القسمة هو قدر درجة
المركب اي في الخفة او الثقل اما في الخفة فكما اذا فرضنا التركيب من النار والهواء فمجموع درجات الخفة
ثلثة فاذا قسم على الاجزاء يكون للمركب درجة ونصف واما في الثقل فكما اذا فرض تركيب المركب
من الارض والماء فمجموع درجات الثقل ههنا ثلثة اثنان للارض وواحد للماء فاذا قسم على جزئين يبقى
درجة ونصف للمركب المتركب منه ما ذكرنا سابقا وانما اثرنا زيادة التوضيح وان كان خلاصة ما ذكر في توضيح المص
غرضهما للتعليم وتقريبا له ويرجع الامر الى ضابطة اما في التركيب الثلاثي فمثاله ان يكون الارض
مثلا جزءا او الماء واحدا او الهواء والماء عشرة والهواء ... فحينئذ يكون درجات الثقل خمسة ودرجات الخفة تسعة يبقى
الفضل للخفة اربعة فاذا قسمناها على الثلثة يحصل واحدة وثلث فدرجة المركب المذكور واحد وثلث واما في
الرباعي فمثاله ان يكون الارض جزءا واحدا والماء جزئين والهواء ثلث جزئين والنار اربعة اجزاء فيكون درجات
الثقل اربعة ودرجات الخفة احدى عشر درجة والفضل سبعة واذا قسمناه على الاربعة يكون خارج القسمة
واحدا او الهواء اثنين والماء ثلثة والارض اربعة يكون خارج من القسمة مقدار ثقل المجموع قوله استعلام لك
لا بالحد وذلك كما نقل ان نسبة قطر الدائرة الى محيطها كنسبة سبعة الى اثنين وعشرين مع ان بينهما لا تحقق
الا النسبة الصمية وانما يكون هذا القول بالتقريب فكذا فيما قاله المص قوله فالمركب معتدل اه فان قلت كيف
يحكم بالاعتدال حينئذ مع انه يجوز ان يكون الارض زائدا في الثقل من النار في الخفة وكذا الماء والهواء ويجوز ان
ينعكس الامر الصرف قلت ان الحكم المذكور بعد فرض التساوي في الاقدار والاثقال مثلا كما ذكره المص تحت الضابطة
من طرف ووسط الخ وحاصله ان ههنا اربع صور حاصلة من ضرب كل من الطرفين الارض والنار

في كل من الوسطين الماء والهواء فالمركب من المتوافقين منهما يكون له درجات الخفة والثقل ثلثة
على الفرض المذكور في الضابطة ولا يتصور الفضل فيه لعدم التخالف فيقسم كل الدرجات على اثنين فيخرج
درجة ونصف من الخفة والثقل للمركب والمركب من المتخالفين منهما ان يتصور فيه الفضل لدرجات الثقل
او الخفة للطرف المتخالف وهو الواحد ضرورة كونها في كل واحد من الطرفين اثنين وفي الوسط المخالف
واحد فالفضل الواحد سواء كان للمركب ثقل او خفة يقسم على طرفي اثنين للمركب فيخرج نصف درجة
من الخفة في المركب من النار والماء ونصف درجة من الثقل في المركب من الارض والهواء بل
للمركب في مثلثي اه واعلم ان الاحتمالات في التركيب من المتخالفات العناصر الاربعة ترتقي الى احد عشر
من الرباعي وستة من الثنائي واربعة من الثلاثي ففي صورة تساوي الاعداد ذكر المص سابقا ثلثة احتمال
واحد للرباعي واثنان للثنائي هما المركب من طرفين او وسطين وحكم عليهما بالاعتدال واربعة باقية
الثنائي ذكر حالها ايضا كما ذكرنا في القول السابق على هذا القول بقي اربعة من الثلاثي يحكم عليها
الاعتدال ثم بين حالها بان الساقط ان كان طرف النار فقط بقي للمركب ثلثا درجة من الثقل فان الثقل
هنا ثلثة درجة سقط واحد منها بازاء خفة الهواء بقي اثنان منه فيقسم ذلك على العناصر الثلثة فيخرج
ثلثا درجة من الثقل للمركب واذا سقط الارض يحصل منه ثلثة درجة من الخفة سقط واحد منها بمقابلة
ثقل الماء بقي اثنان فيقسم على الثلث من العناصر فيخرج ثلثا درجة الخفة له واذا كان الساقط من الوسطين
الماء يحصل ثلث درجات الخفة فيذهب اثنان بمقابلة الارض وبقي واحد قسم واحد على الثلث يحصل
ثلث درجة من الخفة له واذا كان الساقط الهواء وجد فيه ثلث الثقل له ومنه اتم حال التساويات
المتخالفات بالحصر العقلي بعد حصر العناصر في الاربعة وذلك استقرائيا قوله لا يتصور الاعتدال في
التركيب الثنائي اه قد عرفت ان للتركيب الثنائي ستة صور فالتفصيل فان في صورة تعادل
المقادير لا يتصور الاعتدال في التركيب الثنائي في اربع صور منها الاول التركيب من الطرفين والثاني
التركيب الوسطين مع شرط ان في صورة زيادة واحد من كل من الطرفين او الوسطين على نظيره يلزم

يكون احد الجزئين غالبا والاخر مغلوبا فلا يتصور الاعتدال والثالث ان يكون احد الطرفين كالارض
مع الوسط الموافق كالماء والرابع الطرف الاخر كالنار مع الوسط الموافق كالهواء وبقي الاعتدال فيهما نصف
طايرة فان حيز المعتدل عندهم هي الحد المشترك بين الهواء والماء كما سياتي فلا يخرج فيها المركب بخطه عنه فلا يكون
معتدلا على ان الاعتدال فرع التخالف عندهم فتامل بقي من الستة المذكورة احتمالان هما التركب من النار
والماء او الارض والهواء ويتصور فيهما الاعتدال شرطا وهو في الاول ان يكون الوسط المخالف وهو الماء
مضاعفا في القدر من النار فيحصل الثقل في المركب بالنظر الى الماء درجتان مقابلتان لدرجتي الخفة في
النار فيحصل الاعتدال وفي الثاني ان يكون الوسط المخالف وهو الهواء مضاعفا من الارض فيحصل فيه
الخفة مقايسة الى الارض درجتين معادلتين لدرجتي الثقل في الارض فيحصل الاعتدال قوله
زايدا على مجموعهما بمقدار اه فان الوسط المقابل اذا صار بمقدار مجموع الطرف والوسط الموافق لم يبق
في المركب خفة او ثقل زايدة على الاعتدال الا بمقدار الطرف بدرجة واحدة لزوال الدرجة الاخرى بسبب
ما يكون مقابلا لها من المجموع فيذهب الدرجة الواحدة الباقية من الخفة او الثقل عن زيادة الوسط بمقدار
الطرف ما في الخفة والثقل فيه الطرف بدرجة واحدة فيحصل الاعتدال بلا ريب قوله ناقصا عن مجموعهما
بمقدار نصفه اه وسره ان الطرفين المتضادين متعادلتان ابدا لكون كل منهما في درجتي الخفة او الثقل
واذا ارادوا فيهما وسط مخالف لاحد الطرفين وموافق للاخر على قدر معلوم فلا بد لتعادل هذه الزيادة التي
في الوسط من زيادة في الطرف المخالف على قدر نصف الوسط فان التعادل بين الطرف والوسط المخالف
انما يكون بهذا المقدار لكون الطرف في درجتين والوسط في درجة واحدة فلا بد للتعادل في الصورة
المفروضة ان يكون الطرف المخالف ناقصا عن الطرف الاخر والوسط الموافق له اي عن مجموعهما بقدر نصف
الوسط حتى يصير المساوي من الطرف المخالف للطرف الاخر معادلا والزايد بقدر نصف الوسط معادلا
لتمامه وتوضيح هذا السابق في المثالين وبعد ما ذكرنا لا يحتاج الى ابانتهما قوله واما في الرباعي اه ذكر فيه
وجهين بالترديد اما الاول فلا احتياج للبيان فيه واما الثاني فيظهر سره بمثل ما ذكرته في القول السابق

ما في التأمل فتأمل فيه قوله في سبعة عشر اه وجه في هذا المثال اولا ان الخفة فيه احد عشر درجات ثمانية

للنار وثلثة للهواء ودرجات الثقل اربعة اثنين للارض واثنين للماء وزيادة احد عشر على اربعة سبعة

فاذا قسمنا السبعة على اجزاء العناصر وهي عشرة اربعة للنار وثلثة للهواء والباقي للباقيين سبعة

اعشار الخفة للكل بناء على القاعدة المذكورة سابقا وانما اخترنا الاطناب في توضيح ما ذكره المص وتبيين

كلامه في بيان الحسابات والامثال تقريبا للمتعلمين مع انه لم يكن خاليا عن بيان الاسرار في بعض المقامات

فافهم قوله يفيد خفة او ثقلا اه اقول هذا الاحتمال مما يجوزه العقل السليم سيما اذا كان جزء من المركب

غالبا فيه كالارض فان الصور النوعية للبسائط سارية في اجزائها والسارية تاخذ حكم الغالب و مذهب

المعترض المنع مستندا الى الامر الظاهر بان الذهب اثقل من الارض اضعافا مضاعفة والعقل السليم يحكم

بان المسامات في الدرة لا تزيد مقدارها على الاجزاء الارضية والا يرى المسامات فيها دون الاجزاء الارضية

اقل من ان يرى تارة كذا وتارة كذا والاستقراء والحدس شاهدان بان الدرة المندمجة الاجزاء في الطلا لا ترى

المسامات فيها اصلا مع انها في غاية الكثرة من الذهب اضعافا كثيرة فهذا الاحتمال يبطل مقصود المص ولذا

قياس الخفة والثقل على الكيفيات الاربعة الملموسة من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة فانه يمكن

ان يكون قياسا مع الفارق ولو قطعنا النظر عن ذلك وسلمنا المساواة بين الاصل والفرع فيجوز ان يكون ان

والحكم في الاصل انه باقتضاء الطبيعة لكيفية من الكيفيات الاربعة زائدا على اقتضاء جزء محلها لتناسب بينها

وبين تلك الكيفية وبالجملة كلما ذكره المص لدفع المنع من القياس المذكور والتجويز الصرف في ثقل الارض

من الذهب بعيد بل ابعد عند عقل سليم مع قطع النظر عن بعده الفلا يدفع المنع ما لم يستدل عليه

فافهم قوله كيف وقد خلق للمركب اه اقول قد عرفناك سابقا مرارا ان كل جسم سواء كان بسيطا

او مركبا لا بد له من حيز طبيعي ومكان طبيعي كما هو مقتضى الدليل ولا بد ان يكون الامكنة الطبيعية والاحياز الطبيعية

للبسائط غير الاحياز الطبيعية والامكنة الطبيعية للمركبات كما هو المقرر عندهم انه لا يكون حيز طبيعي بجسمين

فالاحياز الطبيعية للمركبات يجوز ان يكون مركبة من احياز البسائط او غيرها ولا يلزم علينا بيان تعيين الاحياز

الاحياز للمركبات والبسائط كما يلزم علينا تعيين العلل للمعلولات بعد دلالة الدليل على ان
كل معلول لا بد له من علة والدليل يقتضي بان لكل جسم سواء كان نوعيا او شخصيا لا بد له من حيز
معين تعيينا نوعيا كما في الاول او شخصيا كما في الثاني وانما يتعين ذلك بسبب حصول الخفة او
الثقل لانواع الاجسام واشخاصها فالمركبات يتعين لها مرتبة من الخفة او الثقل بسبب الاجزاء او
اقتضاء طبايعها النوعية فيقتضي نوعا من الاحياز فيما سياتي فالاحياز المذكورة في كلام المص
احياز متعددة نوعية لانواع المركبات وتفصيلها في اشخاص المركبات بل في اشخاص
البسائط متعددة وما ذكر تفصيل الاحياز للبسائط بالنظر الى افرادها الكلية فهي الحقه كلي
ما قد يظن ان خفة اجزاء المركب وثقلها ليس كالكيفيات الملموسة بحيث يقبل الكسر والانكسار
ليتعين بحد ابها الحيز للمركبات كما يتعين المزاج لها بواسطة الكيفيات الملموسة فهو وهم ظاهر
الا ترى ان المركب من ثقيلين اثقل من ثقيل وخفيف وهو اثقل من خفيفين فهو المنع بالكسر
والانكسار المقتضي لتعين الاحياز فما ذكره المص تحت قوله قلت لدفع الاعتراض في حيز الخفة بل البطلان
كما عرفت في القول السابق على هذا القول فتامل والصف ... تلي النصف قطره اي قطر
المركب والمراد به الخط المار الذي منتصف المركب بل تعلمه توضيح ما قصده المص ان المركب
المعتدل كالمركب من الماء والهواء سواء حيزه الحد المشترك بين حيزيهما فاذا انضم اليه الجزء الناري
مساويا لكل واحد منهما ازداد في المركب من العناصر الثلث درجتين من الخفة فاذا قسمنا على ثلثه من
الاجزاء المذكورة موافقا للضابطة المذكورة يكون خارج القسمة ثلثا درجة فيرتفع المركب عن الحد المشترك
بقدر ثلثي نصف قطره ولا يكون تمامه داخلا في حيز الهواء بالطبع مع ان البيان الذي ذكره المص
يقتضي دخول المركب فيه بالطبع فيلزم الثاني هذا حاصل الاعتراض ... لا الى حيز الهواء انتهى اه
ودرجته فان حيز الهواء ونحوها يتعين لما له خفة بدرجة واحدة واذ ليس فيه الخفة بدرجة واحدة لا يكون
حيزه حيز الهواء لا يكون حيزه حيز الماء ايضا ضرورة حصول الخفة في المركب زايدا على خفة الماء

وانما تعين الاحياز باجزاء الخفة لو اشتعل فلابد من كونه في الحد المشترك فالهواء بحيزه الماء بعد اختلاط شديد
بينهما وتداخل اجزاء بعضهما في بعض الى الحد المشترك واما في صورة افتراق الماء والهواء فيميل الاول الى حيزه
والثاني الى حيزه فيحصل الافتراق وبالجملة في صورة اختلاطهما اختلاطا شديدا وان لم يحصل المزاج
المتعارف عنده يسيم محرك الهواء الى حيزه والماء يحرك الى حيزه فيا[illegible] ويسكن في الحد المشترك ثم اذا
يضاف جزء ناري اليهما على الطريق الذي ذكرنا فلا يجرهما الى حيز الهواء لان الخفة ليست في المركب بدرجة بعض
واحدة لما ذكرنا ان الخفة بدرجتين منقسم على الثلث فيحصل الخارج من القسمة الثلثان وانما يتعين حيز
الهواء له للخفة بدرجة واحدة واما عدم انجرار الى حيز النار [illegible] الحد المشترك بينه وبين الهواء فظاهر لانه
لما لم يقدر على ما تحته لم يقدر على ما فوقه ايضا ضرورة فلا يدخل من اجزاء الخفيف قطر المركب عن الحد المشترك
بقدر الخفة الحاصلة للمركب وهي بثلث درجة فيرتفع نصف القطر بقدره على ما يقتضيه الحدس الصائب
فافهم قوله وانما اطنبنا الكلام اه وانما اطنب الكلام ههنا بالتنقيح بما وجب حذفه وبتوضيح الكلام
ما كان فيه خفاء وتلويح الزيادة التي ثبتت عندنا وان كان مخالفا للجمهور لتفيد المتعلم فائدة بها
يخرج عنقه عن حبل التقليد ويسرع الى قبول الحق الصريح والله الهادي الى الطريق فصل في
الشكل تبين ان لكل جسم شكلا اه قوله يشبه ما ذكرنا في الحيز ان الشكل المطلق مستند الى الجسمية
المطلقة والشكل النوعي يقتضيه نوعية الجسم والشخصي يقتضيه شخصه والحيز والشكل والمكان حصوله
بالنظر الى الخارج لا ينافي الاقتضاء الذاتي بمعنى انه لو خلي وذاته اقتضاه كما في المقناطيس
الجذاب للحديد فان جذبه للحديد يتوقف على الحديد الخارج عن ذات المقناطيس مع انه منسوب
الى الذات وبالجملة ان كلما يلزم ذات الشيء ولا يخلو الذات عنه لا بد من انتسابه اليها بالاستقلال
او بعدم تخلفها عنه وهو المعنى بالاقتضاء الذاتي وح توجه التشكيك المذكور في الكتاب بان اللزوم
يقتضي بان الملزوم لا يخلو عن اللازم ولا يقتضي بان نوع الملزوم لا بد له من نوع معين كاللازم
ونظيره اللون بالنسبة الى الجسم الكثيف فان الجسم المذكور لا يخلو عن اللون مع انه لا يلزم ان يكون

ان يكون نوعا من اللون مقتضى لنوع من الجسم بل يجوز ان يكون طبيعة الجسم المطلق والنوع
مقتضى لونا ما وهو وان لم يتحقق الا في ضمن النوع الخاص او الفرد الخاص لكن لا يلزم ان يكون
النوع الخاص مقتضى طبيعة الجسم النوعي كما ان الفرد الخاص لا يكون مقتضاها والمثل الاخر ماذكره
الشكك من ان الوضع يعني نسبة الاجزاء الى الخارج لا يخلو الجسم عنه وذلك الوضع وان لم يتحقق
الا في ضمن النوع بل في ضمن الفرد الشخصي لكن لم يلزم اقتضاء الطبيعة النوعية الترتيب الشخصي
وسيأتي في القول الثاني الاتي ما يرد والله تعالى قوله واما الوضع الحاصل باعتبار الخ اقول فيه بحث
ظاهر فان فعلية الاجزاء في الخارج او الوهم وان احتاج الى امر خارج غير لازم للجسم ولكن كون
الجسم بحيث يصح منه انتزاع الاجزاء ويصح نسبتها الى الخارج مما لابد منه ذات الجسم ضرورة صحة
تجزية الجسم وامتناع الخلاء فلا يتوجه ان التجزية بالفعل ليس من لوازم الجسم ولا يلزم الجسم
اجزاءه بنسبة القرب والبعد بالنظر الى الجسم الاخر فانه يجوز بالنظر اليه رفع الاجسام من لوازم
الجسم ولا يلزم الجسم واجزاءه الاخر ووجه عدم توجه الاول ظاهر فان المراد بالتجزية صحتها وهي لازم
له ووجه عدم توجه الثاني ان امتناع الخلاء فيما تحته وفيما فوقه لازم للجسم كما ان التحدد بالنهاية لازم
له فكما ان الجسم بنوعه وشخصه انما يقتضي صحة نسبة اجزائه الوهمية الى ما فيه والى ما يخرج عنه مطلقا
لا نوعا ولا شخصا منه كذلك الجسم بنوعه وتشخصه لا يقتضي الاشكال اما وتعين الاشكال بالنوع او الشخص
انما هي من جانب الفاعل المختار جلت قدرته والدليل الاتي في كلام المصرح بحثه يعني الكروية
للانواع البسيطة انشاء الله تعالى قوله وكل شكل غير الكرة يقتضيه اه اقول وما بعده لا يتوقف الا فهم
ما ذكره الزاوية فانه ان الاشكال كلها البسائط عندهم فانها عبارة عن الهيئة الحاصلة بسبب احاطة الحد
الواحد او الحدود بالمسحة وداخله فيها بل يحار منه لم يتضح تلك الاشكال ولا شبهة ان
الهيئات المذكورة كالتثليث والتربيع وغيرهما حاصلة للبسيط لا يكثر منها قبل الانتزاع واما بعد
الانتزاع فكما يتصور الاختلاف فيما سوى الكرة كالمثلث والمذكور من بالضيق عند الزاوية والسعة

عند غيره لكون يمكن في الكروية باعتبار الدائرة العظيمة في بعض المواضع دون بعض الا ترى ان
المنطقة يتنوع من الوسط وهي اكبر من الدوائر المشرحة عند القطب فان قلت ليس الاختلاف
المذكور بالنظر الى نفس الكرة بالنظر الى الحركة وكلامنا في الاختلاف بالنظر الى ذات الشكل قلت
يحصل الاختلاف بالنظر الى ذاته ايضا وان لم يتعرض له الحركة فان شيئا من الكرة العظيمة كالفلك
شكلا اجزاء فرضت لا يتصور عليه دائرة عظيمة منصفة للكرة وفي موضع اخر يتصور وبالجملة يتوهم وضع
في نفس الكرة بالنظر الى ذاتها باعتبار اختلاف المواضع اختلاف الدوائر بالكرة او نقول ان
ان الكرة وغيره سيان في الاختلاف وعدمه فانه قبل الانتزاع ليس فيها اختلاف فانه تابع
لاختلاف الاجزاء وقبل الانتزاع ليست الاجزاء فيها موجودة فكيف يتصور ما يتفرع عليه وبعد الانتزاع
يكون الاختلاف في كليهما موجودا اما الضيق والسعة وانتزاع الخط الاكبر والاصغر بالذات في غير الكرة
وفيها بالدائرة العظيمة والصغيرة المختلفة الانجذاب وفيها اختلاف نوعي وتباين بالذات فكيف
يقتضيها الطبيعة البسيطة بطل ثم [illegible] هذا الاستدلال على ان التشابه اي ما لا يكون فيه الاختلاف
كطبائع الاجسام البسيطة لا يوجب الا التشابه بالمعنى المذكور وهذا المنع عليه امر اقناعي لا يعتمد عليه في
مقام البرهان كما يقال ان الزمان امر واحد متشابه في الاجزاء مقتض للاختلاف في عالم الكون والفساد
فانهم قد يحيلون اجزاء الزمان بالخصوصيات المختلفة فيه فان قلت ان الزمان ونحوه عارض فيمكن
انتساب الاختلاف اليه قلت ليس العارض فيه الا بعد الانتزاع دون قبله ولكن توجد العارض
في الشكل بعد الانتزاع مقدار المتشكل به والكلام في العارض الزمان بالنظر اليه بالذات والعارض
الشكل بالعرض فلا ما لا يحتمل التفرقة بينهما في اقتضاء التشابه في الاول ودون الثاني اللهم الا ان يقال
ان الافتراق بين الصور يعني ان الطبيعة البسيطة الحالة في الجسم البسيط لا تفعل الا فعلا واحدا
في مادة واحدة منقطعة من الاشكال ما لا تكثر والاختلاف فيه وهي الكروية ولما الزمان فلا يفعل في
مادة وهي الحركة السرمدية او الجسم المتحرك بها فعلا غير متشابه بل انما يفعل ذلك في الاخر على الحركة

الحركة التي هي محلها او المتحرك بها فانهما متشابهتان على ان الزمان لكونه مما لا يوجد الا بحيطه او بحيزه واسطة

يجوز ان يقتضي التشابه او ...ه اي ذات الفاعل يجوز ان يكون شاعرة بفعل سيما اذا كان

كاملا يقتضي اصدار الشعور على وجه اتم واكمل و قد لا يكون التمام والكمال الا بالاختلاف فيمكن

ان يقتضي من هذه الجهة وهذا كما في الافلاك فان طبايعها النفوس مجردة ذات شعور فيمكن ان يصدر

الاشكال المختلفة منها بالنظر الى ما ذكرنا بخلاف الطبايع الغير الشاعرة فانها اذا كانت بسيطة فلا يتضمن

جهاتها في جانب الفاعل وكذا المادة المتشابهة فلا يصدر الاشكال المختلفة منها قوله يمكن ان

يقال ان الاشكال انما يصدر في الافلاك من النفوس المجردة بالنظر الى ذواتها من دون مداخلة

الشعور فيها ثم يرد ههنا اشكال آخر هو ان حدوث الشكل الغير المتشابه عن الطبيعة المتشابهة في المادة

الواحد ليس البطالة ودليل جزئي فان المعلولات لا يلزم ان تشابه العلل واذا كانت في مادة واحدة

بل هذا قول بالاشبه والاحرى وانما يكون ذلك فيما اذا لم يكن العلل مشتملة على جهات مختلفة

مشتملة وههنا يجوز ان يكون جهات وحيثيات متشعبة يصدر بسببها الشكل الغير المتشابه اللهم الا ان يدعى

بان الضرورة شاهدة بان الافاعيل المختلفة من نوع واحد سواء كان الاختلاف بينها صنفيا او شخصيا

لا يصدر عن الطبيعة الواحدة في المحل الواحد واما اذا كانت متخالفة بالاجناس فلا استحالة كما ان

طبيعة للواحدة لا يقتضي امرين متنافيين اما اقتضاء لذاتين متباينين فلا استحالة فيه كما ان طبيعة

النار يقتضي البرودة والكروية وظ ان ليس التنافي بين اليبوسة والكروية فانهما يجتمعان في كرة النار

ويمكن ان يجتمعا في الارض فلا استحالة في اقتضاء طبيعة الارض للكروية واليبوسة وان كانا متباينين

لعدم التنافي منهما نعم لو اقتضت اليبوسة للشكل القسري يلزم استحالة اقتضاء طبيعة واحدة للمتنافيين

ولو بواسطة وهو بط بالضرورة بل اليبوسة لها قوة الحفظ لكل شكل حدث في محلها طبعيا كان

او قسريا وانه لهر وهو الشكل القسري من حيث اختلاطها باليبس مانع للطبيعة عن المقتضي لها ادو

اليبس لقشرها فان الحيثية غير الحيثية فقد يكون له حكم واثره هو في هذا المقام العوق عن مقتضى الطبيعة

فالجواب ان قوله ... وفيه ما فيه اذ قوله ... البسيط ... يحقق الجواب ان الطبيعة الواحدة لا تقتضي امرين متنافيين اما اقتضاءها لامرين ... ثم نقول ... البرودة والكروية [illegible]

وليس حيثية وهي اليبس منشأ العوق اليها ليست الا لعروض ما ينافي الحيثية وبالجملة ان بهما
ليست بمانعة الثاني في مقتضيات الارض هي الكروية واليبس وليس بينهما الا التباين وهو لا ينافي
للاقتصار كما صوبنا فان قلت هذا الحكم اعني عدم التنافي بينهما في الحالة الاولى واما في الحالة الثانية
اعني بعد لحوق تاثير القاسر وحصول الشكل العنبري في الارض يتحقق التنافي البتة فان الطبيعة
مقتضية الى الكروية واليبس معا وبعد هذا الا التنافي قلت كلا بل نعت اليبوسة مقتض واجتماع
الكروية والالم يجتمع معها بل المنع انما هو من تاثير القاسر من حيث اقترانه باليبوسة ولا شك ان
حكم الجزء والحيثية قد يتباين لحكم الكل والحيثية فحكم الجزء والحيثية عدم منافرتها للكروية وحكم الكل
امتضاء المنافرة ولذلك الطبيعة من حيث هي فانها من حيثية وانها مع قطع النظر عن العوارض
لملايم الكلية ولا ينافر ومن حيث عروض التشخص او اعتبار جزء التشخص ينافي الكلية فاليبوسة
من حيث هي لا ينافر الكروية فيصح ان يكون من مقتضيات الارض بالمعنى المعهود وعندهم
ان الكروية كذلك واما من حيث اقترانها بالشكل العنبري وتاثير القاسر ينافي الكروية ولا يكون
من هذه الحيثية من مقتضيات الارض ليلزم التنافي فتامل فان الامر مع وضوحه بالتفصيل الذي
ذكرنا كانه يعرف وينكر قوله التدوير اه التدوير هو الكرة المركوزة في الفلك غير شامل للارض
مضيا اصلا والكوكب مركوز فيه لكونه مضيا في الجملة وفيما سوى القمر الا طرشاركه والمتممات
الكرات المنفردة من الفلك غير مشابه التخن وتفصيله في علم الهيئة وحاصل الاشكال المفتى بهذه
بان الدليل جار فيها لانها ذات طبيعة بسيطة مع عدم القاسر في الفلكيات عندهم وتخلف المدعى
فانها ليست بكرات حقيقة اما الفلك فللمز بسبب التدوير واما التدوير فالنقرة فيه بسبب الكوكب
واما المتممات فلاختلاف بالرقة والغلظ قوله ثابت الافكار اه اي على طريقهم من انه لا قاسر في
الفلكيات واما في الواقع فليس فيه مناقشة لان الدليل عليه غير تام وان سلم تامه [illegible] في المحدد
للجهات هو الفلك الاعظم وليس فيه تدوير ولا كوكب ولا متمم ولا تتم فيما وراءه ولا يوجد هذه الامور الا فيه

فيه قوله التصور لصورتين اه فان قلت لا يلزم التصور بصورتين فان الجسم الفلكي توجد بنفسها
في الخارج من دون حلول الجسم من الصورة النوعية ثم تقتضيان صورة نوعية على جزء من الجسم يحصل
الشمس وغيره الكوكب في الخارج وح لا يتصور التصور بصورتين بل اللازم التصور بصورة واحدة كما
في الفلك المذكورة او عدم التصور بصورة اصلا كما في المتمم وما ذكرتم من انه كيف تفيد صورة على جزء
من مادة متشابهة دون سائر الاجزاء وليس هناك استعداد مرجح مخصص فيلزم الترجيح بلا مرجح فهو ممنوع
لان وقوع الترجيح بلا مرجح فيه يكون من جانب المادة بسبب الاستعدادات المختلفة لكن يجوز ان يكون
من جانب الفاعل فانه قد تقتضي تخصيص الصورة بذلك الجزء فان الجزء المذكور وان لم يكن من حيث
ذاته ممتازا عن الجزء الآخر لكن من حيث الخصوصية والتعين الاتفاقي الواقعي ممتاز فيجوز ان يكون فاعل
معين يقتضي فيضان الصورة على الجزء الخاص فلم يلزم الترجيح بلا مرجح والحاصل يجوز ان يكون استعداد المادة
مرجحا لذلك الفيضان قلت لا يمكن وجود الجسم من حيث هو هو دون النوع فان وجود الاجناس
والانواع من المحالات كما ان وجودهما بدون الاشخاص محال ولا شك ان الجسم جنس للاجسام من
الاجناس فيلزم التصور بوجوده في الخارج بصورة منه ثم الصورة الاخرى تفيض عليه فيحصل الافق
المذكورة فيلزم التصور بصورتين في درجة واحدة وهو مح بالضرورة وليس الامر كما يزعم في المركب
العنصري من وجود الصورتين اي صورة البسايط وصورة المركبات فيه فان كونهما فيه ليس في درجة
واحدة وما ذكرتم في تخصيص الفاعل بجزء منه بالنظر الى ذات ذلك الفاعل ففيه ان الفاعل عنده جسم
في الاجسام هو المفارق ونسبته الى سائر الاجسام والاجزاء على السواء عندهم في الاجسام هو المفارق
ونسبته الى سائر الاجسام والاجزاء على السواء فلا يخصص بجزء من الجسم الا بالنظر الى وجود المخصص الآخر
في ذات الجسم وليس الا الاستعداد كما ذكره المص والاستعداد والحاصل [illegible] الهيولى والهيولى متأخر عن الصورة
النوعية فكيف تخصصها بما هو متأخر عنها مرتبتين ثم تصور ذلك في العنصريات فان الصور تتبدل فيها
فيحدث شيء بعد شيء [illegible] بسبقه خصوص الاستعداد كما ترى في انقلاب الهواء الى الماء بسبب استعداده الخاص

وما ثم علقة ثم مضغة ثم حيوانا ولا يتصور ذلك في الافلاك القديمة الصور فان الاستعدادات التي
لا يتصور بدون حدوث المستعد له فافهم وبهذا اندفع ما ذكره بعض الافاضل في دفع الاشكال
المذكور من ان الصورة على تقدير كونها شاعرة غير حالة وحالة غير شاعرة وكل كرة اثيرية قابلة للحركة
لها نفس مجردة هي صورتها وبها تحصلت منها فلا تكون لها صورة اخرى حالة فيها فلم نجزم [مصورة]
بصورتين و وجه الاندفاع ظ فان حقيقة الفلك اذا لم يكن لها صورة حالة فيها يكون بالنظر الى
ذاتها حقيقة محضة شخصية بدون النوع ولا يعقل وجود الجنس في الخارج بدون النوع ولان
الجود نسبته الى جميع الاجسام على السواء كما يقرر في موضعه فلم يكن مخصصا لجسم دون جسم ولا يخفى
على الماهر في الفن ان الكلام ههنا مبني على طورهم وعلى هذا اندفع الدفعان المذكوران اما الاول
فان الجنس سلمنا ان محصله لا يكون الا بالفصل ولكن الفصل قد يكون عندهم مفارقا عن الجنس في
مرتبة من المراتب اعني في مرتبة بشرط لا شيء كما في الحيوان والناطق فانهما في تلك المرتبة يكون الاول
مادة وهيولى للانسان والثاني صورة ونفسا مجردة وقد يكون مقارنا للجنس وذلك بالحمل على
التحقيق كما ذكرنا في الحواشي والصورة النوعية للفلك من القسم الاول فلا يكون محصلا بدون النفس
ولا يلزم ان يكون النفس مقترنا به وحالا فيه كما ذكرنا في الانسان فان الحيوان في تلك المرتبة يكون
جزءا وهو في ملاحظة ذاته وان لم يفتقر الى النفس لكن لا يتم وجوده في الخارج بدونه لكن حقيقة الفلك في
وجوده الخارجي يفتقر الى النفس وان لم يكن حالا فيه ولا يلاحظ في مرتبة وجوده الى ذلك النفس وهذا
الطريق هو الكلام مخدوش كما اشرنا اليه في السابق وذكرناه مفصلا في بعض الحواشي من ان
الفصل لابد من الحمل على الجنس ولا يتم الحمل بدون الاتحاد والوجود وان امكن ادخال [illegible] في هذه
الصورة لا يكن كل واحد منهما [illegible] الا كان الكلام على طورهم فيتم بلا شبهة واما الثاني فلان المجرد
على تقدير عدم تعلق بالمادة ولا يستكمل بها [illegible] قد بينوا ان نسبتها الى الاجسام وبعض
متعلق بها لابد لها يستكمل بها ولا يكون [illegible] نسبتها اليها وللصورة ههنا كذلك فلا [illegible]

فالانسب في الخلاص عن الاشكال المذكور على طورهم هو ما ذكره ذلك الفاضل واما ما اتى المصنف كما
سياتي نفيه وبني على طورهم كما سياتي قوله يبطل اصل الدليل اه فان الاشكال كلها يجوز
ان يكون مستندة الى الفاعل المفارق بدون ان يكون مخصصا في ذات الجسم بل هو المخصص لها
فلم يثبت [illegible] النسبة المفارق ومن الفاعل الواحد لا يفعل في المادة الواحدة الا فعلا واحدا او كان
هذا مقدمة الدليل واذا ابطلت المقدمة يبطل اصل الدليل قوله اجزاء فرضية اه وهذا الكلام من العجب
فانه ناطق بان الجسم الفلكي الكلي اعني الممثل جسم واحد متصل لا مفصل فيه بالفعل واجزاءه متصلات
بعضها ببعض لا يتفرق وهو يبطله بشهادة المقدمات الرصدية بان المتحركات ساكنة في الخارج متحركة له
جهته والتدوير الى خلاف ذلك الجهة في نصف قطعه اما في فلك القمر ففي القطعة العليا واما في
ففي القطعة السفلى ومعلوم بالضرورة ان الجسمين اذا فرض احدهما ساكنا والاخر متحركا او كلاهما
متحركين لكن كل واحد منهما الى خلاف جهة الاخر لا بد ان يكونا منفصلين موجودين في الخارج لا في الفرض
فقط نعم ان الاختلاف بالسرعة والبطء يتصور في الاجزاء المتصلة الفرضية بسبب قربها الى القطب
وبعدها عنه ولكن لا انعكاس ذلك على هذا كما هو ظ لمن له ادنى تامل ثم انه قد وقع في كلام القوم
شرح الاشارات والمحاكمات وحاشيته وغيرها تطويلات في بيان دفع الاشكال ان شئت فارجع
اليه وفيما ذكرنا كفاية للمستيقن الطالب للحق قوله الحياز بعضها في جوف اه وهذا الا فضاء لا ينسب
الى الطبيعة لتشابه افعالها في المادة الواحدة عندهم وهذه الامور مختلفة اما التجويفات فلان
ذلك يستلزم سطحين كريتين وهما متخالفان بالاستدارة والاختلاف فيهما يستلزم التباين
فان قلت ان الاختلاف النوعي بين السطحين لا ينافي اقتضاء الطبيعة البسيطة الواحدة لها الا ترى
ان طبيعة الماء يقتضي الكروية والبرودة مع الاختلاف والتباين النوعي بينهما قلت ان المراد
بالاختلاف والتباين عدم التشابه كما في الاختلاف بالضيق والسعة في الاشكال التي لها زاوية
كالمثلث والمربع ولا شك ان السطح المحدب والمقعر غير متشابهين لاختلافهما بالضيق والسعة فان

فان الاول اوسع والثاني اضيق سيما في فلك المريخ كما يشهد به الارصاد فلا يكون الاختلاف
بالتجويف مستندا الى الطبيعة الواحدة وكذلك الاختلاف بالغلظ والرقة مستندا اليها كما
هو الماخوذ في الدليل فهذه الامور سلمنا كونها للعناية المبدع فهي اما ان تكون باقتضاء الطبائع اولا
فعلى الاول يلزم المحذور المذكور في الدليل وعلى الثاني فقد ثبت منافرتها للطبائع فيكون العناية
المذكورة قاسرة والقسر عندهم في الفلكيات ثم اعلم ان هذا الاصل الذي ذكره اللهم من اقتضاء
العناية الالهية للاختلاف في عالم الكون والفساد والطبيعة الخاسة من دون المخصصات والمقتضيات
في ذات الموصوف بها قد سلم له اصول كثيرة من اثبات الطبائع النوعية في الاجسام والاحياز
الطبيعية والاشكال والحركات كذلك للاجسام وقد ربما كان يختلج في صدري انهم مع حكمهم
بلزوم المخصصات في الذوات للاوصاف يستندون الافاعيل المختلفة الى الجسم البسيط المتشابه
الاجزاء كتعين الاقطاب والمجاور والمناطق في الافلاك البسيطة الى العناية الالهية فقط وذكر
الصدر مهمينا ايضا استناد التجويفات والثغرات واختلاف الثخان فيها اليها ورايت في معلقات
اخرى ايضا استناد الاختلاف الى تلك العناية بدون المخصصات في ذات ما يوجد فيه الاختلاف
ولابد لهم من ذلك الاستناد فانهم يقولون بان مقتضى الطبائع البسيطة في الاجسام هو الشكل
الكري في الاشكال كما يقولون بانه لا قاسر في الافلاك وهذا يقتضي بان يكون كل الفلك كالمحدد
مثلا وجزؤه كرة لوجود الطبيعة الفلكية فيهما وكذلك عدم القواسر وهذا كما ترى لو اتى ابطال البعد
المجرد من ان الشكل الخاص لو كان مقتضى ذاته او لازمه يلزم مساواة الكل والجزء فيه فيلزم
المساواة في المقدار فلا يكون الكل كلا ولا الجزء جزءا وان كان للعارض يلزم المادة والاجزاء
الحاصلة للافلاك الكان من جهة مشاركة بينهما ومشاركة للكل في الطبيعة والمادة فيكون مقتضى
الكل مقتضاه فلا مخلص عن هذا الاشكال ايضا الا بالرجوع الى العناية الالهية بدون القول
بالاستناد الى الطبيعة اللهم الا ان يقال ان خصوصيات هويات الاجزاء مانعة فيها عن الشكل الطبيعي

الطبيعي وهو الكروية فيها فتأمل قوله او ان كلاه هذا الوجه هو المناسب لقولهم بان الفلك بسيط

لا تركيب فيه من اجسام مختلفة الطبائع فهو الاحق بالتقديم والاول وان كان له صحة لكنه بعيد كما

لا يخفى على احد ماله اى على كيفية ما يحدد الحركة ولعلها ولعل بها النسبة الى فوقها وما تحتها وليست عبارة

عن نفس الاضافة كما وهم فانه يقبل الشدة والضعف وهما لا يعرضان الا للكيفيات دون الاضافة

الظاهر على مذهبهم ان الحركة مقولة الانفعال عندهم والسرعة المطلقة والبطوء كذلك متنوعان الى

تنوعا اضافيا لا حقيقيا لوجودهما في انواع الحركات الحقيقية او يجعلها كل واحد منهما صنفا

الظاهر ثم كل مرتبة من مراتبهما المعارضة لانواع الحركات الاضافية المتنوع تنوعا حقيقيا لتلك الانواع

او الاضافة وهذا كالشدة والضعف بالقياس الى الكيف فان كل واحد منهما يجعله صنفا وكل مرتبة

من مراتبها يجعل الانواع الاضافية منه نوعا حقيقيا الا ترى ان السواد مثلا يجعله كل مرتبة مرتبة

من الشدة والضعف نوعا حقيقيا معينا ويندرج تحته افراد متعددة متفقة في الماهية ويقع ذلك

النوع في الجواب عن سؤال كل واحد من الافراد من حيث الخصوصية او مع حيثية الاشتراك مع الافراد

الاخر بما هو وهذه الماهية النوعية ولكل مرتبة من السواد مثلا او غيره من الكيفيات له لوازم نوعها

يختص بها وهذا انما تقرر الماهية النوعية عندهم وبالجملة كلما يقولون في بيان التباين النوعي

الحقيقي في مراتب انواع الحركات او اصنافها كالحركة في مقولة الاين او الكيف وغيرهما في

شدة الحركات وضعفها في السرعة والبطوء بل السرعة والبطوء ومراتبهما على شدة الحركة وضعفها

فكما ان منشأ مراتب الشدة في السواد الشديد هي المبادي للفصول الذاتية لانواعه كذلك منشأ السرعة

يكون مبادي الفصول ذاتية لانواع الحركات الحقيقية وكما لا يكون مبادي الفصول في السواد من مقولة

الكيف بل من مقولة اصلا لما تقرر في موضعه ان الفصل لا يكون داخلا تحت مقولة من المقولات

كذلك مبادي الفصول في الحركات السريعة والبطيئة لا يكون من مقولة الكيف وغيرها فان قلت

مبادي الفصول لا يكون مقولة بالقياس بالنظر الى الاعتبار فانها منتسب بالنظر الى ذاتها والسرعة

والنظر لكن بهما حصل اليقين لا يكون كذلك قلت سر والنقص بالشدة والضعف في السواد مثلا
والحل ان بعض معنيه منهما ليست بفصول بل مبادئها وهي ليست مقولة بالنسبة الى الغير قوله
وتعلل الفطرة اليقينية اه اقول حكم الفطرة المذكور في الحركات كلها سواء كانت طبيعية او ارادية
او قسرية ثم نعم يحكم العقل السليم بان الحركة القسرية لا بد لها من كيفية حاصلة من المحرك بواسطة الطبيعة
يحكم العقل بانه يجوز ان يقع القطع عند خروج الطبع عن مطلوبه الطبيعي بنفس طبيعته بشرط رفع
القاسر ولا يحتاج الى كيفية سيالة زائدة عليها بل الطبيعة بفعل فعل الميل فان قلت انها ثابتة
فكيف يقتضي عدم الثبوت كما برهن عليه في موضعه قلت ان الميل ايضا كذلك والحل ما ذكرنا
من تبدل الاحوال وبعينه الحال ما ذكرنا من استنادها الى الارادة وان لم تذهب الحكماء اليها وشبيه
الحال في الارادية فقد نظن انها تشكل بالعصرية في حدوث الميل في البدن والظاهر انها تشكل الطبيعة
ايضا لا تحدث فيها الميل في البدن بل الشوق والارادة بحركته الى ما شاء وهذا الذي ذكرناه وان كان
مخالفا لمذهبهم لكن لا يخالف الفطرة اليقينية قوله كما يحس من الحجر اه اقول الاحساس ان يكون
من نفس الطبيعة الارضية الثقيلة في الحجر ومن نفسها الخفيفة في الهواء في المثالين المذكورين بدست
اعني من نفس الخفيفة او الثقيلة ان الخفة والثقل بعينها بل هما عبارتان عنها والدفع للمقاوم
والقطع للمسافة ينسب اليها ولا يحتاج الى حدوث كيفية سيالة مثل الطبيعة بفعل فعلها وتنتهي
عنها والحاصل ان الثقل والخفة يجوز ان يكون معنويين اضافيين ومنشاهما في الخارج الطبائع
البسيطة العنصرية وهي السيالة مثل التوسط عند العود الى المطلوب الطبيعي ولا يحتاج الى التوسط
والكيفية السيالة الزائدة في الخارج على الطبيعة كما لو حسنا وسبب سيلانها على المسافة يحدث القطعة
فالطبيعة من حيث عروض الحال المتجددة لها تحدث القطعة ولا تحتاج في شيء من الحالين
اي السيلان والتكثر الى كيفية سيلية ولا الى التوسطية في الاولى نعم ان الاحتياج الى حالة اخرى
وهي الميل في القسرية لاستره عنه قوله وكذا في الكلية اه ولتطهر ذلك عند بناء الاشجار في الجدران

والجدران فانه يرفعها من البيان وما ذلك الا الكيفية الميلية ويتوجه عليه ان طبيعة الاشجار بعد
مداخلة الغذاء فيها يقتضي ان تدل على ان تمكنه ورفع البيان عن دون حدوث كيفية ميلية فيها قوله
يختلف عليه تاثيره فان قلت هذا الكلام تام في الجسم الذي اختلف عليه تاثير القواسر واما الذي
لا يختلف فلا يتم كالقطن المنفوش غاية التفش فان القاسر والضعيف اذا حركاه الى جهة الفوق لا يختلف
الحركة منه الى تلك الجهة والصواب مع قطع النظر عن المثال المضروب يجوز العقل ان يكون جسم لا يختلف
عليه تاثير القواسر فلا يتم الوجه عليه وان ابطل بوجود ذلك الجسم بالوجه الاول فهذا الوجه راجع اليه
قلت ان القاسر المفروض هو الذي يكون مقتضاه على خلاف الطبع والضرورة شاهدة بان مخالفة
الطبع يختلف فيه القاسر الضعيف والشديد والحكم في المثال المضروب اي القطن المنفوش في حيز المنع
بل القاسر القوي فيه قد يطاوعه القطن المذكور في الحركة القسرية والضعيف لا يطاوعه سلمنا انك تعلم
ما في الجواب من الحزازة فان المثال المضروب وان سلمنا انه لا يقبل الاستثناء ولكن الكلام في الجسم الذي
ليس فيه مبدء ميل طبيعي فان اريد بالقاسر ما يكون فعله على خلاف مقتضى الطبائع فلا نسلم وجود
القاسر بهذا المعنى على ذلك الجسم وان اريد بالقاسر ما لا يكون فعله موافق الطبع وذلك صادق
بان لا يكون للطبع امالة الى امر غير حاصل كما في الافلاك فلا يفيد المطلوب كما لا يخفى على المتفطن والحاصل
انه يجوز ان يكون جسم ولا يكون مبدء ميل معاوق فيه وبحركة بعد تمام شرائط التحريك بعد معاوقة
الملاء المعين في زمان معين مقدارا معينا من المسافة او ماخذ وجهة مستقيما كان او مستديرا
ولا يتفاوت حاله في السرعة والبطوء في ذلك الزمان والمسافة بالمحرك الشديد والضعيف بعد تمام
شرائط التحريك وذلك لان التحريك بهذا الجسم انما يتم لو كان محركه بحيث يقدر على خرق الملاء المقاوم
بواسطة الجسم وقد لا يقدر عليه الضعيف ويقدر عليه القوي اذا [illegible] قوته على رتبة معينة ثم هذا القوي
وما هو اقوى منه قد يتساويان في تحريك ذلك الجسم بالنظر الى المسافة والزمان وان ابطل هذا بالنظر
الى الوجه الاول فالتالي راجع اليه فلم يصر وجهان فافهم اقول وفيه انه الحاصله اعتراض

اختلاف تأثير القاسر بالضعيف ويتقوى عليه القوي والشديد ولكن ليس ذلك لوجود الطبيعة المحركة
الى السطح المعاوقة للقاسر بل لوجود منع يطلب الحفظ للمكان او الوضع فالضعيف لا يخرجه عن
ذلك المكان او الوضع والقوي يخرجه وليس ذلك بمعاونة الطبيعة الحالة في الجسم بل منع لمنع يستلزم
الحفظ كاليبوسة في الارض فانها ليست طبيعية بالمعنى المذكور لكنها منع يقتضي حفظ الشكل وبهذا الاعتبار
يختلف تأثير القواسر لا باعتبار الطبيعة التي ذكرناها الوجود امر يقتضي الحفظ او لا يقتضي الحركة اصلا
وحاصل بل ما قلت سابقا انه لا يختلف فيه تأثير القاسر ولا يوجد فيه منع مقتضي للحفظ بل القاسر
اذا كان قوة معينة مع وجود شرائط التحريك يكون هذا القاسر وما يتوالى منه غير مختلف التأثير
لتعين حركة بسبب ذلك ما قويا كان او ضعيفا وبسبب المسافة المعينة والزمان كذلك مع وجود
الملاء المعاوق على مرتبة معينة قوله فاذا فقد ذلك الحيز لقاسر اه اقول حاصله انه ثبت
بالدليل ان كل جسم فله حيز طبيعي ولا شك ان العناصر بسائطها او مركباتها مما يمكن عليها لعارض
من اجبارها تعدمه ودليل الاستحالة بخلاف الافلاك فانها مما لا يمكن فيه ودليله مذكور في موضعه فاذا
فرضنا ذلك الحيز لقاسر ثم عدم القاسر فالضرورة شاهدة بان في الجسم المذكور قوة ميلية ثبت واذا
بسلانه الى حيزه الطبيعي فيكون تأثير القواسر عليه مختلفا بالضرورة ومنها انه يجوز ان يحقق عنه حصول
حيز طبيعي او قسري بحالة حافظ لذلك واختلاف القواسر انما يكون من جهته كاليبوسة في الشكل
للارض فان الشكل الطبيعي او القسري الحاصل له يختلف الخارج المزيل لشكله في القوة و الضعف
فالاقطار المتكابرة مزيلة بسرعة ازالة تامة والاقطار القليلة كذلك يتصور يكون ازالة ناقصة ولهذا
قال المص بلفظ الظاهر لدلالته على الضعف قوله ولا مطلوبا بالطبع عدم الشعور اه وفيه نوع
مناقشة فان بعض خصوصيات الاوضاع يجوز ان يكون له مناسبة لبعض الطبائع غير هذه
الجهة يكون مطلوبا بالطبع ولم يدل الدليل القوي على البطالة قوله فلنفتش بشاعرة اه فان
الشعور لعامة ما يرجح بعضا على البعض وانت تعلم ان هذا الامر حق ولكن لا يستلزم لان لا يكون الطبيعة

للطبيعة عديمة الشعور رجحان لبعض الاوضاع بل توجه نقلها ايضا الى الحالة كما حققه في مقامه فلعله
لا يتم الا برجحانها لبعض الاوضاع فمن هذه الجهة يكون مطلوبا لها ولكن ذلك بتقدير يرجع الى
مدبر الكل وهو الله سبحانه وتعالى كو هو الذي وجه الطبائع الى مطلوباتها ما فهما سهاما في المراد قوله
من حيث خصوصه اه فيه انه لا استحالة فيه الا بالدليل القوي الا ان يبنى الكلام على تقرراتهم
قوله من سبب خارج اه اي خارج غير متعلق بالمتحرك فالنفس المواصلة وان كانت خارجة
عن المتحرك بالذات عن البدن لكنها متعلقة به ولذا اسماه بالمواصلة وتعليم البيان بان النفس
المحرك للبدن بمنزلة القاسر للجسم تتفاوت تاثيره في البدن فالنفس القوي يحركه حركة
سريعة والضعيف خلافه والبدن الثقيل لا يحركه النفس الضعيف الا حركة بطيئة والقوي تحركه
حركة سريعة وذلك يظهر في الانسانات المتعددة مثلا وفي انسان واحد عند سمن البدن
وهزاله وعند قوة النفس بالاتصال بالمبدء وانفصاله قوله والنفس تجري مجراه اه وذلك لما
عرفت من ان المتحرك بالذات هو البدن والمحرك له هو النفس خارجة عن البدن الا انها
متصفة بها اتصافا شديدا فهذه الحركة من حيث انها صدرت من خارج تشابه القسرية في صدوره
من الخارج فهذا التصحيح كلام المص هو ما يجري مجراه لمشابهة النفس بالقاسر في الخروج عن المتحرك
بالذات ومن حيث اتصافها بالمتحرك تتمايز عن القاسر او قد اعتبر فيه كونه غير متصل بالمتحرك
كما سبق تحقيقه قوله يجوز ان يفارقه اه وفيه انه يجوز ان يكون بعض الاحياز الطبيعية لازما
لبعض الاجسام الطبيعية يمتنع الخروج عنه فلا يثبت فيه الميل المستقيم ودفعه انه من البديهيات انه لو فرض
انفصاله عنه يكون لا محالة طالبا لحيزه ولا يصح هذا الحكم الا بوجود مبدء الميل المستقيم وبه يثبت
المص قوله يجوز ان يكون الحيز الطبيعي لازما للطبيعة وذلك الجسم فاذا فارقه لطلب الطبيعة فيبطل
الميل الطبيعي فلا يثبت المطلوب اللهم الا ان يقال ان الكلام في الاجسام العنصرية والضرورة شاهدة
على ان مفارقة الاحياز لا يمتنع عليها كما يشهد عليه الفحص والتجربة قوله اذ من المستحيل اه وجه

الاستحالة ظ فانه يرجع الى اجتماع النقيضين فان مرجع النوعي عدم الطلب وسمى الحيز الطبيعي ما يطلبه
ذات الطبيعة البسيطة واحدة ويلزم اتصافها بالطلب وعدمها فيلزم اجتماع النقيضين قوله من حيث
التركيب اه فان كان المركب ممتزجا يفيض عليه الصورة النوعية التركيبية كما في الذهب والفضة حتى
يقتضي الحيز اليه بناء على الكلية المذكورة من ان كل جسم فله حيز طبعي فلا يقتضي ما تطلب الطبيعة الاولى
والا يلزم اجتماع النقيضين كما ذكرناه وان لم يكن مركبا ممتزجا ولم تفض عليه الطبيعة الثانية فلا شك
انه من حيث التركيب يقتضي الثقل او الخفة المعينة فلو يقتضي التركيب عوقه يلزم ما يلزم من اجتماع
النقيضين ولا يجوز ان يقتضي التركيب او الصورة الحاصلة بعد المزاج الحيز لبسائطه او طبايعها لعوقه
عنه لان المنع انما يكون لهما من جهة الخفة او الثقل وقد يعاد لما فيهما ثم اعتبر الزيادة من واحد منهما في
المركب فلم يبق للبسائط لو طبايعها دخل في العوق عن الحيز المعين للمركب باعتبار الخفة او الثقل
الزايد بعد اعتبار التعادل منهما كما لا يخفى على المتفطن قوله وذلك المنع اه اي ما يعينه بالذات
ان لم يكن هناك عايق خارج ووجه عدم ثبوته لكل جسم انه يجوز ان يكون في بعض الاجسام
حالة اخرى قائمة به مقتضية للطبيعة مانعة عن العود الى الحيز الطبيعي فهو اذا خلي عن القواسر بالمعنى
الخارج عنه لا يلزم ان يكون مايلا الى الحيز فان الحالة المذكورة يكون عايقة لها فالمراد بالحيز
الطبيعي هو المعنى الحاصل هو ما يقتضيه الطبيعة المخلاة اذا لم يكن هناك عايق اصلا وبهذا المعنى
يثبت الحيز لكل جسم وان فرضت الحالة المانعة المذكورة فيه قوله الا ما اشرب اه اي في
ذيل قوله اللهم الا ان يدعى الضرورة الخ كما مر قوله لعدم الاختلاف في طبايع اه اقول
وان سلمنا عدم الاختلاف في الطبيعة لكن لا بد لها من الاختلاف في الهويات والكائنات اي الاعيان
ويجوز ان يكون لبعض الهويات اقتضاء المقارنة مع بعض آخر فلا يصح تبدل الاوضاع
عليها فلم يتم المطلوب وهذا كما قالوا في ربط الحادث بالقديم بواسطة الحركات الفلكية من
ان بعض قطعاتها مناسبة الاقتضاء مع بعض الحوادث عن هذه الجهة لمقارنة مقارنة الاقتضاء

الا قسرا ولا طبعا وقد يكون الاول علة معينة متممة للثانى مقتضية له فتأمل قوله ولا ينتقض بالارض
اه حاصله النقض على الدليل بالتخلف فى الارض ولكنه مع الاغماض عن المقدمة المذكورة
فيه وهو قوله واذ ليس يجوز عليه الانتقال من حيز فلا يكون ميلا مستقيما واجاب الدافع
بان الارض عليه الانتقال من حيز الى غيره ففيه مبدء ميل مستقيم بخلاف الافلاك قوله
كافيا فى اقامة البرهان الخ بيان الكفاية ان امكان تبدل الاوضاع فى الجسم المستلزم لمفارقته اجزاءه
لاجزاء الحاوى او المحوى ومقارنته باجزاء آخر انما يكون بالميل المستدير فاما ان يكون مبدءه طبعا حقيقة
ميل مستدير او غير قاسر فهو يستلزم الميل الطبعى كما مر سابقا قوله فلا يغلبك التشكيك
اه والحق عندى ان التشكيك باق على حاله فان امكان المع بالذات لا يستلزم وقوع العلة
بل لا يستلزم امكانها بالذات ايضا فان امكان عدم العقل الاول بالذات لا يستلزم امكان
عدم الواجب اى الذى هو علة لعدم العقل كك وقد سبق المحقق الطوسى فى بيان استلزام
امكان تبدل الاوضاع لوجود الميل المستدير بالفعل والحق مع الامام الرازى رح حيث
منع ذلك كما لا يخفى على المتفطن قوله مجرد انه ان يشابه اه حاصله انا اذا فرضنا عدم الوسائط
فى الوجود نعلم قطعا تبدل الاوضاع على ذات الجسم ايضا بالضرورة ولما مر فى بيان الدليل
ولا يمكن ذلك الا بحدوث مبدء الميل المستدير الطباعى كما سبق ذكره قوله وبذلك اندفع
التشكيك اه وحاصل الدفع على طبق ما قلنا آنفا ان تبدل الاوضاع بالنظر الى ذات
ذلك الجسم مع قطع النظر عن تبدل الغير ايضا ممكن بالضرورة ولما مر فى الدليل ولا يمكن ذلك
الا بالحركة المستديرة الدائمة المستلزمة للميل الطبيع كما ذكر فى الدليل ومع ذلك حاصل العلاوة اخذ
الوضع بالنظر الى امور ساكنة فى الواقع كما فى الاول بالنظر الى امور ساكنة بالفرض لا طائل
فى هذا المقام للبسط توكلا الى ذهن الناظر فان الكلام مع كونه غير دال على المط عند من له فهم
مستقيم فعليك بتلطيف القريحة قوله يجوز ان يكون نفسا اه وقد يجاب بالحوالة الى العناية

الالهية بالذات وقد مر ما فيه فتذكره ثم هنا فكره المصنف من الترجيح الى ارادة النفس يلزم الترجيح
بلا مرجح فان ترجيحها بالقطب مثل الهيئة النقطة دون غيرها مع انه اولوية يستلزم المحال المذكور
كما لا يخفى على المتفطن فان قلت يجوز ان يكون الاولوية فيه من جانب الارادة او يكون من جانب
خصوصيات الاجزاء فالجزء الذي وقعت القطبية فيه كانت له خصوصية يقتضي الترجيح لئلا يلزم
الترجيح بلا مرجح قلت في الجواب عن الاول ان في ترجيح الارادة لاحد الاجزاء بالقطبية بدون اعتبار
المرجح والخصوص في تلك الاجزاء يلزم الترجيح بلا مرجح في نفس الترجيح بلا شبهة واذا كان الترجيح بالاجزاء
يرجع الى خصوصيات الاجزاء فيرجع الشق الاول الى الثاني وهو ايضا باطل فانه مع خلاف مرضياتهم
وان لم يحتاجوا الى النفس وجهات اخرى وهم قد قالوا بان المرجح هو العناية الالهية او ارادة النفس او
غير ذلك باطل اصل وليلهم فانه اذا جاز كون خصوصيات الاجزاء مرجحا للارادة من احد النفس او
للقطبية يجوز ان يكون الخصوصيات مرجحة او يلزمه لامكان بعض الاجزاء للحركة او المحوري فلم يصح
الاستقلال فلم يثبت حد السيل السمر فتامل بتامل دقيق وتفكر بفكر عميق لا لعلة خصوصه
وان كناه اما النقض بالثبوت فلا ابطال الترجيح بلا مرجح فلولا ارادة مرجحة وليس في الاجزاء ترجيح
على زعمهم كما ذكرنا يلزم البطلان المذكور واما عدم العلم بخصوصه فان ترجيحات الارادة في الاكثر
في النفوس الحيوانية لا نعلمها فما الحال في النفوس القدسية وهي الفلكية عندهم فقيل بالفيضان
على الاجسام السفلية كما قالوا في العناية الالهية بعلمه سبحانه تعالى بالنظام الاكمل الاولى فهو المرجح
للارادة في ايجاد العالم وقيل ما شبه بالباري تعالى غير محدد في الحصول بالفعل ويجوز ان لا يحصل
الشبه المذكور الا بالحركة الحاصلة على القطبين الحاصلين في عالم الواقع والمنطقة الخاصة فتامل
فصل لا يجوز ان يجتمع في جسم ... ان ... لان المستقيم يقتضي ... وحاصله ان الميل المستقيم
يقتضي ايصال الجسم الى الحيز الطبيعي باقرب الطرق وبلا صارف والميل المستدير وان كان مقتضيا
له على سبيل الترجح لكن لا يقتضي باقرب الطرق والفه يكون مع صارف عنه فهما من ... الحسنين

الجهتين متنافيان هذا اذا اريد بالاستدارة المتدرج وان اريد بها الاختصاص بالمكان مع تبدل الاوضاع
كما هو المشهور عندهم فالجبان هذا اذا اريد بالاستدارة المتدرج وان اريد بها الاختصاص بالمكان
مع تبدل الاوضاع كما هو المشهور عندهم ظ فان الطبيعة حينئذ تقتضي الافلاك مطلقا فانه يلازم
مكانه او اذا فرضنا خارجا عن المكان بالحركة المستقيمة والعود اليه بها وح يكون التالي ظاهرا فلا يكون
كل واحد منهما مقتضى لطبيعة واحدة بسيطة والا يلزم اجتماع النقيضين كما ذكرنا سابقا فانه يؤل
الى ان اقرب الطرق من غير الصرف مقتضى لامر واحد فلا يكون مقتضى له قوله لشرطين متنافيين اه
فان قلت فح يرجع الاقتضاء الى الشرطين ويكون الطبيعة خالية عنه فلم يكن فيما نحن فيه من ثبوت
الاقتضاء الطبيعي قلت لا يلزم من مداخلة الشرطين في الاقتضاء التام وكونهما متممان له ان لا يكون
للطبيعة مطلق الاقتضاء وهو اقتضاء ذاتها الشرطيان يكون الطبيعة دخلة فيه ولكن تمامه موقوف
على شرط وذلك بشهادة الوجدان فان معنى الاقتضاء ليها المناسبة ظاهرة عند الوجدان كما ترى
في الحركة والسكون بالنظر الى الحيز الطبيعي فانهما دخلة فيهما فح يكون حاصل الاعتراض ان الميلين
المذكورين مع تنافيهما مقتضيان بالاقتضاء الغير التام للطبيعة والتام مع الشرائط كما في الحركة و السكون
الطبيعيين قوله قلت ان الاثرين اه حاصله انه فرق بين الميل المستقيم والمستدير والحركة الطبيعية
والسكون كذلك فان الاخيرين متوجهان الى غاية واحدة فكانهما لا تباين بينهما من هذه الجهة فان
مطلوبهما واحد وانما التباين بينهما بالعرض فلا استحالة في اقتضاء الطبيعة لهما من جهة شرطين
متنافيين كالخروج من الحيز الطبيعي والوصول اما الاولان فانهما لا يتوجهان الى غاية واحدة
اما في الاستدارة التي لا تعتبر فيها المكان فظ انه لا يوصل اليها في صورة خروج الجسم عن تلك
الغاية الغير المستقيم يوصل اليها وكذا الميل المتدرج فانه لا يوصل اليه على اقرب الطرق
ملاحظا والميل المستقيم يوصل اليه لعن تلك الجهة وما يحمله لم يكن الميلان متوجهين الى غاية واحدة
من جهة واحدة فلم يكن الغاية واحدة لطريق واحد فلم يصح كونهما لذات الجسم البسيط ولشرطين متنافيين

المتباعدة والمنافاة بينهما قوله مع تمانعهما اه اى الميلين فان المستقيم طرق افضائه الى غاية على
اقرب الطرق من غير ضابر والمستدير على خلافه الى غاية اخرى وان كانت غير مناسبة للاولى فالجسم
اذا خلى وطبعه لطلب غايتين بميلين متباينين فلم يستند الى طبيعة واحدة بسيطة واما فى الصورة
تباين الغايتين فلزوم المنافاة اظهر كما لا يخفى قوله هذا الكلام الظاهر عن نوع اتباع للخصم ان
يقول ان كان الميل المستقيم تقتضيه الطبيعة البسيطة عند الخروج عن الحيز الطبيعى فغايته الوصول الى الحيز
والميل المستدير عند وصول الجسم عند الدخول فيه فكل واحد منهما مقتضى للطبيعة ولكن بشرط مغاير بل
متباين للشرط الآخر وهذا كاقتضاء الطبيعة للحركة عند الخروج والسكون عند الوصول وح يكون الميل
المستقيم من جهة افضائه الى الحيز الطبيعى مقتضى لها والميل المستدير لنفسه مقتضى لها وليس المعنى ما لا اقتضاء
ههنا الا اقتضاء التام ليلزم المحذور من اجتماع المتنافيين اى الحركة المستقيمة والمستديرة بمعنى تبدل
الاوضاع عند تبدل المكان والصحيح ان يقتضى الطبيعة الميل المستقيم متوجهة الى الحيز الطبيعى
عند الخروج عنه وتقتضى الميل التدحرجى اليه فى ذلك الحال فكل واحد منهما متوجهان الى غاية واحدة
ولكن بشرط متباين فالجسم اذا خلى وطبعه يقتضى الوصول الى حيزه الطبيعى ولكن بهذا الشرط يقتضى
هذا الميل وبذلك الشرط ذلك الميل بالاقتضاء الناقص الذى شرحناه من قبل فكلا الميلين
منسوب الى الطبيعة ولكن بتباين شرطين ووجوه وكل منهما على سبيل الانفراد مقتضى لكل واحد من
الميلين باقتضاء تام مناسب للشرط ثم لا يتصور عند الخروج عن الحيز الطبيعى المخلاة عن القواسر
يقتضى الميل المستقيم الى حيزه الطبيعى وتقتضى الميل المستدير بالمعنى الاخص اعنى ما فيه تبدل الاوضاع
ولا تبدل المكان فتأمل ثم اقول غاية ما يمكن فى بيان المطلب نقول ان الاجسام البسيطة منحصرة فى
الفلكى والعنصرى واما الافلاك فقد ثبت فيه مبدأ الميل المستدير ولا يتصور فيه مبدأ الميل المستقيم والا
يلزم الخرق فيها او ثبوت المكان فيما وراء المحدد كما لا يخفى على من له تأمل فكلاهما باطلان بالبرهان
فلم يجتمع الميل المستقيم والمستدير فيها واما البسائط العناصر فقد ثبت فيها الميل المستقيم بشهادة الحس

الحس والتجربة في الارض والماء والهواء والنار ويسندونه الى الطبيعة بشهادة الوجدان بان النار
والهواء اذا خلي وطبعه يقتضي الميل الى العلو والارض والماء الى السفل ومعلوم بالضرورة انها
لا يقتضي الميل المستدير والا دارت في مكانها الطبيعي وفيه ما فيه فان الضرورة الاخيرة لعلها يكون من
الاوهام سيما في كرة النار والهواء فيجوز ان يتحركا بالذات الفم في مكانها الطبيعي على الاستدارة
كما قالوا بتجويز تحركهما على الاستدارة تبعا للافلاك قوله لعدم امتناع تخالف القوى لك ود
نان يكون بالنظر الى طبائع البسايط لو جد فيه الميل المستقيم و بالنظر الى طبيعة المركب اي الصورة
النوعية الفائضة بسايط كالصورة الذهبية والفضية وغير ذلك يكون فيها الميل المستدير ودفعه المص
ما حاصله ان طلب الحيز في المركب انما يكون باعتبار قوى البسايط من الاحياز انما يتعين فيها
باعتبار تعين مراتب الخفة والثقل وهو انما يتاتى بالنظر الى البسايط كما مر تقريره وليست لها قوة
مستانفة يقتضي لها الحيز واذ البسايط اجسام عنصرية مستدعية للميل المستقيم الى احيازها بطبعها
المنفية في جهة الفوق والتحت ففي المركبات ايضا طلب لاحيازها ففيها مبدء ميل مستقيم فلا بد
ان لا يكون فيها من هذه الجهة الميل المستدير سيما الاستدارة الخاصة التي كلامنا فيها وهي تبدل
الاوضاع مع عدم تبدل المكان فان بينهما تنافيا والمتنافيان لا يجتمعان من جهة واحدة فان
قلت قد عرفت من تقريرنا لكلام المص اندفاعهما اما اندفاع الثاني فظاهر فانا قد بينا ان المركبات
لا يقتضي الاحياز لقوة مستانفة سوى قوى الاجزاء واما اندفاع الاول فلان الاجزاء بعد
الامتزاج في المركبات يحصل لها كيفية خاصة من الثقل والخفة وهي بهذه الحيثية انما تطلب الحيز المعين
بالميل المستقيم فقط فلا يكون لها من هذه الحيثية ميل مستدير لثبوت التنافي بينهما كما ذكرنا
فيلزم اجتماع المتنافيين من جهة واحدة وسياتي ما يزاح عنه بتفصيل وقال المص الداخلة في
الحق الذي ذكره قوله واذا جاز على البسايط الزوال اه قوله جواز الانتقال من حيز الى حيز
في البسايط لا يستلزم جواز الانتقال من حيز الى حيز في المركبات فان الهيئة التركيبية المزاجية

او الصورة النوعية لها يجوز ان يكون مقتضيا اقتضاء تاما لعدم اتساق بسائطها الى احياز
فصحة وقوع الميل المستقيم في البسائط لا يستلزم صحته ووقوعه في المركبات لانه كما يصح على
الجزء يصح على الكل لانا نقول ذلك في المتصلات المتحدة في الطبيعة لاجزائها دون المركبات
المنفصلة الاجزاء في الوجود المتخالفة في الحقائق قوله ولا يرتبك اه اقول الترتب مستحق بل
سلم وما ذكر في الاستدلال غير تام فانك قد عرفت مما سبق مرارا ان للمركب يجوز ان
يكون طبيعة مقتضية للحيز مقتضي الحفظ فيه فالمركب بالنظر الى اجزائه يصح فيه الميل المستقيم
وبالنظر الى هيئته التركيبية ممتنع ذلك نعم يجوز عليه الميل المستدير بالنظر الى صورته التركيبية ولم يدل
دليل على امتناعه وهو تمام البيان الذي قصده المصنف قال تعليل فيما مثبت في طبائعه الميل
المستدير اه قوله فلابد فيه اه هذا ابتناء على ما مر من قبل هذا الفصل من ان كل جسم لابد فيه من
مبدء ميل مستقيم او مستدير واذ قد بطل الميل المستقيم كما ذكره فثبت الميل المستدير وذلك ان
تقول مثل ما هيأتي من الفلك المحدد للجهات اذ قد ثبت بالارصاد تحركه بالحركة المستديرة قاسر ولا
فيكون فيه مبدء ميل مستدير فلا يكون فيه مبدء ميل مستقيم لما تقرر في الفصل الذي هو قبل هذا الفصل
من ان الميل المستدير والمستقيم لا يجتمعان في جسم واحد قوله فلا يكون فيها اه وذلك لما تقرر
في الفصل السابق عليه بلا فصل ان مبدء الميل المستدير والمستقيم لا يجتمعان وذلك ان نقول فيه الخ
بغير شاهد على الارصاد ومثل ما ذكر في المحدد من ان الافلاك المحوية للمحدد بواسطة او بلا واسطة لما جاز
الخرق
عليها تبدل الاوضاع فلابد فيه من مبدء ميل واذ لا يجوز عليه الانتقال من حيز الى حيز والا يلزم
فيها او انتقال المحدد من مكانه فلا يكون الا مبدء ميل مستقيم مستدير وهو المطلوب وبهذا وضح الدليل
الذي ذكرته من عند نفسي في الفصل السابق على هذا الفصل بلا فصل على ان الجسم البسيط لا يجتمع
فيه الميل المستقيم والا يلزم الخرق فيها او ثبوت المكان وراء المحدد وهو دفع الوهم العارض في هذا
الصادرة
الدليل بان هذا الفصل موقوف على الفصل المذكور فلو توقف مطلوب ذلك على هذا يلزم

المصادرة والدور وجه الدفع انه لا يتوقف تمام مطلوب هذا الفصل على ذلك وبالعكس ولا البعض من
من هذا الفصل على ذلك البعض من ذلك الفصل وبالعكس بل يتضح بعضه ببعض لا على طريق الدور كما لا يخفى
على من له ادنى تامل في المقصدين ثم ههنا في اصل الاستدلال مناقشات لا بد من التنبيه عليها الاولى
ان كون احكام الارصاد متعلقة بالحس وهو كثير الخطاء في الامور الدقيقة لا يجدي في ذلك لا سيما في
امور بعيدة عنه كحركة زحل والمريخ وغير ذلك الا ترى ان المقدار المتلون بلون مخصوص بحيث يدرك بمعونة
الحس عشرة اذرع وهو قد يكون زائدا عليه بمقدار جزء واحد من الف اجزاء من الذرة ايضا ولا يتفطن عنه
بذلك المقدار فح ثبوت الحركات المستديرة الواقعة بالارصاد المتعلقة بالحس لا يمكن فان التفاوت
بقدر بل مائة حصة فرضت ههنا يضر في الاستدارة بل حال هذا الحال بعين ملتقطة الاوجه والحصصه قالوا
ان الارصاد يحكم بذلك لكن الدقيق من النظر يحكم بان انتهاء المنتهى المحاذي الى النقطة وكذا انتهاء المنتهم
المحوي اليها غير لازم بل يجوز ان ينتهي الى الخط وغيره كما مر سابقا فبالجملة اثبات استدارة الحركة
حقيقة بالارصاد مشكل وبحسب العرف وان سلم فلا يفيد المطلوب كاثبات الدايرة حقيقة بحركة الفرجار
لم يثبت بها الا الدايرة العرفية والثانية ان امتناع مبدأ الميل المستقيم في الافلاك لا يثبت من
امتناع تبدل الاحياز فيها فان العلل اذا لم يكن تامة قد توجد ويمتنع وجود المعلول بعض الامور
ان مادة زيد مثلا لو فرضت يكون معلولة لحيوانيته وهذا لما ان وجود المادة لا يستلزم صحة كل
الحيوانية الا ترى ان صانع العالم مما يتصور وجوده لطلوع الشمس من المغرب مع انه ممتنع فعلى هذا
يمكن الميل المستقيم بل يخرج من الامكان الى الفعلية مع تبدل الاحياز فان الميل ليست علة
تامة كما لا يخفى على من له ادنى تامل فان قلت كلا بل يتحققان على نحوين الاول كما ذكرتم والثاني
باعتبار الوجود الفرضي للعروض لهما كما ذكرنا في المثالين المذكورين والميل المستقيم يتحقق عليه
لتبدل الاحياز باعتبار الوجود الواقعي كما يشاهد في الماء والهواء والارض والنار وباعتبار الوجود
الفرضي كما يحتمل في الافلاك ويجوز عند العقل وجود ذلك الميل مع امتناع التبدل في الواقع

وصحة القول بان الافلاك بقصورة ودفع تبدل الاحياز فيكون مستندا الى وجود الميل المستقيم
والثالثة ايضا ما قلت سابقا في العناصر من الحركة المستديرة يجب ان يكون طبيعيا لها الطبيعة بشرط
كونها في اماكنها الطبيعية اي احيازها كما ان المستقيمة طبيعية لها بشرط خروجها عنها وليس الانتساب
ههنا الى الطبيعة كانتساب المعلولات الى عللها التامة بل بمعنى مداخلة الطبيعة فيه ولا باس فيهما كما لو
سابقا ابا ترى ان طبيعة الجسم يكون دخيلا في الحركة الطبيعية والسكون لكن بشرطين وما ذكره المص في
القسري فيهما وما ذكره قد عرف انه لا ينبغي ان يصغى اليه ثم ان المستديرة اقتدوا ان اريد بالمستديرة
ما يعم الدائرة الحقيقية والبيضية والعدسية والاسطوانة فلا خفاء في صحة التعليل لو حصص بالاول فلا يصح
التعليل كما لا يخفى من ان البيضية والعدسية وغيرها ايضا يمكن اتصالها الى غير النهاية لوجوب
تناهي الابعاد والحق في هذا التعليل اشكال مناسب لما سمعته من الاستاذ العلامة والنحرير الفهامة
كمال الملة والدين قدس سره العزيز في برهان المسامتة كما قرأت الخط المتناهي كالذراع مثلا يتصور عليه
الحركة الغير المتناهية في الجانبين اي الماضي والمستقبل بان يكون حركة نصف ذراع من الازل
الى الآن على الاتصال بان يكون ربع ذراع في يوم وثمن في يوم متقدم عليه ونصفه منه في يوم
متقدم على اليوم المتقدم وهكذا الى غير النهاية في الماضي فلا يكون له مبدء لعدم تناهي القسمة في
المقدار المتناهي على سبيل الانقسام ومثله في نصف الذراع الباقي في هذه وبعد عدد الى غير النهاية
يحصل الحركة لا الى نهاية فيكون في هذه الصورة اختلاف الحركة بالسرعة والبطوء ولا تنافي في تحقق
الاتصال والحق عندي ان الحركة من المبدء انما يتصور بعد المفارقة عنه ولا يتصور الا بالحدوث
فلا يكون غير متناهية في الماضي وايضا قد قررت فيما سبق وخصصت ان الاختلاف بالسرعة
والبطوء كالاختلاف في الشدة والضعف وقد بين في موضعه ان الاختلاف في الاخيرين يستلزم
التباين النوعي فكذا في الاولين ولا يتصور الاتصال في التباين كما مر فتامل فيه فان للمحال دل
وسيعا قوله لانها انما يكون بين حيين اه اقول هذا يستلزم نفي الحركة في الاستحالة فانها يستلزم

يستلزم كون آحاد ماهية الحركة متناهية فان ارتسمنا المتصلة او افرض جزء منها متصل باحد فردها منه
الحركة وجعلنا حدين جزءا لها يستحيل بين مبدئين فيكون الافراد المتوسطة متناهية وقد تعرض من كلماته.
ونفى ان الافراد المتوسطة من الاستحالة لا بد لها شدة والضعف فيها مرتبة متناهية فلا يتصور الاتصال
فيها ولا يتحقق الفرد التدريجي المتصل وقد بيناه مع برهان قوي من قبل فلا يتصور الحركة ثم قوله
ان مراتب الشدة والضعف الخ لجواز ان يكون غير متناهية فلا يلزم الانقطاع ولو سلمنا انحصارها
فيجوز ان يكون مراتبها فيما بين حدين غير متناهية كما في المقدار المتصل المتناهي كما مر ولكن يتوجه عليه
ما قلنا فيما مر انظر فتامل قوله لا يكون الا حادثة الخ اقول ان اريد به الحدوث الذاتي فلا نم
وقوله مسبوق بمادة ومدة وان اريد به الحدوث الزماني كما هو الظاهر فليس بلازم في الحركة الكلية
كما اشرنا اليه آنفا قوله والمدة لا اتصالها الا بالشخص اه ويتوجه عليه ان المدة هي الزمان وهو وان ثبت
اتصاله بالبرهان كما سيأتي في ابطال الجزء الذي لا يتجزى لكن لا يلزم ان يكون من الازل الى الابد امر
متصل وحداني لا مفصل فيه بالفعل فان مقتضى الدليل اتصال تامه او اشتماله على المتصلات كما في
في الاجسام وساير المقادير القارة كالخط والسطح وقد مر سابقا كما سيأتي في مبحث الزمان
انه لو اشتملت على المتصلات بالفعل يكون تلك المتصلات متحددة بحدود وهي الآنات ويكون متعددة
حسب تعدد الحدود ولا يلزم قيام عرض واحد شخصي بمحلين وهو باطل فالآن الذي ينتهي اليه هذا المتصل
غير الآن الذي يتصل الآخر التالي له فالآنان اما ان يكونا متباينين فهو باطل لبطلان فرار الزمان وحدوده
كما لا يخفى على المتفطن او يكونا على سبيل التعاقب فاما ان يكون على التماس او التالي او الفصل والثاني
باطل فانا نجري الكلام في الفصل بانه لا بد فيه من زمان برهان سيأتي ذكره والاول يستلزم الاجزاء التي
لا تتجزى قوله واحد بشخصه اه اي متصل باتصال واحد شخصي ولا يجوز ان يقع التعدد الشخصي فيها والا
لم يكن محله الزماني واحد شخصي متصل لامتناع وحدة الحال وتعدد المحل كما في الاجرام العالي مقدم
عليها بالعدد اما بالشرف او الرتبة اما الاول فلانه اعظم من طبائعها لكونها غاية الحب واما بالعرض فلان

الافلاك الباقية تابعة لما في الحركة في الجملة والافلاك كلها اشرف من العناصر لعدم التبدل فيها بخلاف

العناصر وايضا حركات الافلاك مؤثرة في العناصر كما صرح في مقامه ولا شك ان الاعظمية والحاوية والمتوسطة

والكائنات في الاوضاع مما يلائم الشرف في الوصف في الافلاك واما الثاني فلان المراد بالتقدم الرتبي المعنى الاعم

الشامل للمبدء المفروض ولما يليه ولو خصص بما يليه فلا مساغ له ههنا اذ ليس وراء المحدد جسم والا يكون

للجسم تقدم زماني على ما فيها من الافلاك والا يلزم الخلاء في مرتبة ملكه في الخارج ولا الطبيعي والعقلي لا انفصال

الخلاء في مرتبة من مراتب النفس الامرية وان لم يمكن انفكاكه في الخارج كما بين في موضعه فالمراد بقوله هو بالطبع

اسبق الاجرام انه بالذات اسبقها فان اطلاق الطبع على الذات ايضا واقع وح يكون الملائم في التقدم

بالشرف هو النوع الاول كان في الثاني يكون الشرافة بالعرض قوله وبتحدد بها جهات اه وهذا لان

الاسبقية في الرتبة بالمعنى الذي ذكرنا ههنا يقتضي ذلك لانه بما يتعين الجهات بالسطح المحيط والمركز

بحيث لا يكون وراءه احاطة وهو لا يكون الا في اسبق الاجرام رتبة ولا يخفى على المتفطن الماهر ان

اكثر ما ذكر في هذا الفصل اقناعي لجهة من قبيل الاشبه والاحرى وليس برهاني يصنع اللبيب فتامل

ذلك الفصل وليتكلم في الحركة الوضعية اه قوله ينبغي ان يلزم الخ اه تحقيق المقام ان الاوصاف

على نوعين انضمامي وانتزاعي سلبي او ثبوتي منتزع بالاضافة او بلا اضافة من ذات الموصوف او

بالنظر الى صفة تقييدية والعلاقة بين الشيئين ايضا تقصر على انحاء كالكلية والجزئية سواء كانت

الجزئية حقيقية تالفية او انتزاعية كما في الاجزاء التحليلية وبالقيام والحلول سواء كان حقيقيا كما

في الاوصاف المنتزعة والمنتزعة او مجازيا كما في الاجسام المقارنة وبالعلية والمعلولية وغير ذلك كما في

المتضايفات كالاب والابن وغيرهما وليس كل وصف بالذات شيء منسوبا بالعرض الى كل ما له علاقة

مع الموصوف الا ترى ان الالة والسكون والسواد والبياض القائم بالاب لا ينسب الى الابن وبالعكس

بل لكل صفة خصوصية قائمة تقتضي الانتساب الى ما له علاقة خاصة الى موصوفه بالذات وليس لكل

صفة منها قاعدة معينة لكن الحركة التي كلامنا فيها ههنا لما ضابطة معينة وهي ان اجزاء الموصوف حقيقية او

حقيقة او تحليلية وصفاتها القائمة به انضمامية وانتزاعية وماله علاقة المجاورة يكون عليه القول
بمقابلها يكون متحركا بالعرض هذا على سبيل اللزوم واما فيما لا يكون بسير اى لا يقبل المجاورة فقد
يتحقق لامر اخر من قوة نفس الحاكم على تحريك الجو وعدمها كما يشاهد باستشهادة الرصدية في الافلاك
بالنظر الى حركة الافلاك المحدد وبانها متحققة وحركة فلك القمر بالنظر الى النار على ما هو المشهور وفي المستقيمة
في المحاورات واما عدم تحققها فهو ظاهر ثم ان الصفة في الواسطة في العروض لا تتعدد بحسب الذات والوجود
والا يؤول الى احد قسمي الواسطة في الثبوت كما بين في مقامه وهذا المقام غريب لا يتحمل لذكره تركناه
جهة قيام الصفة بهما بالذات وذو الحقيقة بالواسطة وذي الواسطة بالمجاز ولذا قالوا ان اطلاق
المشتق بهما على الواسطة حقيقي وعلى ذي الواسطة مجازي وهو الحق بحسب الدقة الخاص الذي يفهمه الخواص
من اهل العقول فان العقل السليم شاهد بان قيام السواد مثلا بالجسم حقيقة فانه عبارة عن نعته
الاتحادي والاشارة الحسية من الحال للمحل كما حققنا في مقامه ولا شك عند اللبيب ان هذا المعنى محقق
في السواد بالنظر الى الجسم دون سطحه دون مفهوم الفصل فالقيام به حقيقة دون مفهوم الفصل فانه يوجد هذا المعنى
الفصل في القيام به مجازي لعلامة المجاورة ثم اطلاق المشتق حقيقة لما قام به الصفة حقيقة دون ما يكون مجازا
فالاسود هو الجسم دون الفصل وبهذا يظهر الامر في امثاله فتفكر كما عليه وضعه الاولين اه او دفعه
لفظا اولين وفي الكم والكيف عارضين اشارة الى الفرق بينهما فان الاخير من فيه الوجود من العرض
الكم والكيف انما يتصور فيه العروض من غير ملاحظة الامر المنفصل واما الاين فقد يطلق على نفس المكان
الفصل فلا يتصور العروض فيه فانه ينتقل الجسم عنه واليه وقد يطلق على الهيئة الحاصلة بسبب حصوله في
المكان فهو عارض بملاحظة امر منفصل وكذا الوضع فانه يجب الانتساب الى الامر المنفصل وان كان
عارضا فلم يكن عارضا من جميع الجهات ثم تصور الاولية ملتبس على الامر المنفصل الفصل فقال للعقل
الاول معلول اولى للواجب تعالى مع انه منفصل [illegible] لا يتبدل عليه من جهة او اعتبر الجهة المذكورة
لان المتحرك بالعرض تعدد تبدل جعلية المقولة التي وضعت فيها الحركة اعظم بالذات وكل لا تعرض لهم من تلك

الحنطة متحركة بالعرض بل بالذات وشاكلة الحركة الثانية والاولية لفلك الثامن وحركة الجالس في السفينة
بحركتها مع حركته بالميل المستقيم موافقها او مخالفها فالاول عرضية والثانية ذاتية قوله لكنه
لم يفارقه اه وضمير منه راجع الى ما بالعرض منه وجه ان الدرة المتحركة في الحقة او الصندوق
اذا فرضنا حركتها ومفارقتها المكانه الطبيعي الحقيقي لا تخل بالحركة الوضعية الثانية لنا نا لنظر اليها
وجهه ان الحركة الذاتية لها ومفارقتها للمكان الحقيقي لها غير معتبرة في الحركة الوضعية لها فافهم قوله
لم يفارقه انه لم يفته مفارقته بل الحقة مفارقة الجسم الذي في الاين والوضع قوله بمكانه الاول
الصندوق اه فيه انه لا يلزم ان يكون المحمول في الصندوق بمكانه الصندوق فان الدرة الواقعة
فيه لا يلزم ان يكون لمكانه الصندوق بل يقع في ناحية منه هو المكان حقيقة الا ان المراد بالمحمول
في الصندوق الذي يشغله دون غيره معها الا ان يراد بالمكان الوضعي دون ما يسود ولا يسع غيره
لانا نقول سوق الكلام في الحركات الوضعية كلها فيشمل الدرة الواقعة في الصندوق الذي
يسعه ومن غيره معها الا ان يراد بالمكان الوضعي فعدن قوله بتدليها في الصندوق الحق المقام
المقام ان الواسطة في العروض لا تتعدد وفيها الصفة التي اعتبرت الواسطة المذكورة واسطة
فيها والا فيلزم كونها واسطة في الثبوت كما ذكرنا نعم ان الواسطة في العروض قد يكون واسطة
في الثبوت لصفات اخرى لذي الواسطة فالصفة الاولى لذي الواسطة على سبيل المجاز لكنها
حقيقة والصفة الثانية منه على سبيل الحقيقة وقد يكون التلازم بينهما بالذات فلذا يكون احدهما
دليلا على الاخر وستوضح ذلك في حركة الجالس في السفينة بحركتها في الاين الحقيقي فالسفينة متحركة في
اينه الحقيقي على سبيل المجاز الحقيقة وليس حركة الجالس في الاين الحقيقي على ذلك السبيل بل على
سبيل المجاز نعم حصل له واسطة في العروض كالسفينة في المثال المذكور للجسم المتمكن فيه بتغير
عن الثابتات [illegible] الحاصل بالحركة الاينية الحقيقة فيكون هو الواسطة المذكورة في الصفة الاخرى
واسطة في الثبوت على نحو هو ان يكون لا واسطة وذو الواسطة كلاهما موصوفين بالذات بالصفة [illegible]

فالسفينة في الحركة الاينية يكون واسطة في العروض وفي البعد عن الثابتات يكون فيه واسطة في
الثبوت على النحو الذي ذكرناه ح يكون اطلاق الحركة الاينية بالحقيقة على السفينة بالذات لتبدل المكان
الحقيقي منه كك واطلاق الحركة على الجالس بالمجاز لوجود ملازمها وهو البعد عن الثابتات واطلاق
الملزوم بمعنى اللازم على سبيل المجاز شائع ذائع بلا كلفة وهكذا في الوضع والكم والكيف يكون اطلاقه
والصفة اي ما يوجد منها كالمشتقات وما في معناه على الواسطة بالحقيقة لحصولها فيها كك وعلى ذي الواسطة
بالمجاز لوجود اللازم او المجاورة فان وجود اللازم ليس بلازم في المجاز بل قد يكون العروض بل
مجاورة خاصة كما شرحناه بما فيه فليس كما يطلق المفهوم المشتق الماخوذ من الصفة القايمة بشي
كالجود القايم بالاب على المتصل الاخر كالابن بواسطة المشاركة في الوصف الخاص يكون واسطة
في العروض بل الضروري ان كل واسطة في العروض يكون اطلاق الصفة اعني الماخوذ منها على ذي الواسطة
فبالمجاز والمجازية فيما بالعرض لازم للواسطة في العروض ولا يلزم الواسطة في العروض في اطلاق الصفة
بواسطة اطلاقها بالحقيقة على شي ثم نسبه على شي آخر للعلاقة فتفكر في هذا التحقيق مع ما ذكرت سابقا
لعلك تعالى ليتضح الامر كما هو قوله فقطعتان غير متساويتين اه كما يظهر في مثل ما حل مثلا فانا اذا
نصفناه بالدايرة العظيمة التي يكون الخطوط الخارجة منها متساوية الى الاوج يكون الخارج في النصف
الاوجي زايدا من النصف وفي النصف الحضيضي اقل منه وذلك لخروج مركزه عن مركز العالم وح
ان لم يتحرك الخارج المركز بالحركة الوضعية من الحركة الذاتية للممثل يلزم كون الزايد من النصف من
الخارج في القطعة الحضيضية والناقص منه في القطعة الاوجية فيلزم الخرق في الفلك الاولى والخلا
في الثانية لثبوت عدم التخلخل والتكاثف فيه كما بين في مقامه فتامل ذلك فانه لايخ عن دقة قوله
ومن ههنا يتشكل حركة النار المحيطة مقدم من اهل الهيئة ان النار يتحرك بحركة فلك القمر حركة وضعية
فورد الاشكال عليهم بان هذه الحركة اما ان يكون عرضية او قسرية او طبعية او ارادية الاول باطل فان النار
موافقة للفلك القمر وليس كالجزاء والمسامير بل منفصلة عنه فلا يكون متحركا بحركته بالعرض قوله لانم

من عدم الملتئم المنضم يلزم العدم فيجوز ان يكون في تحركها سبب نفساني من جهة فلك القمر يمنع لزوم الالتصاق
والنار ليست مطلوبة بحركة النار بالعرض كما قالوا في حركة الافلاك الحاوية للمحوية من المثلات فانها مع الحقيقة
المركز فيكون الحاوية منها تحرك بالعرض للمحوية فقال بعض المحققين ان السبب فيه نفساني لا جسماني
وكذا ههنا غاية الامر في هذه الصورة يكون المتحرك بالذات وبالعرض كل واحد منهما وبعض ... شاعرة
والصغرى الاولى يكون الحاوي فقط ولا شاهد فيه الثاني كونها شاعرة ايضا باطل فانها دائمة ودوام
ايضا يوجب حرمان الطبيعة عن نيل المقصود وهو ايضا باطل وفيه انه لا جريان اصلا فان النار حاصلة
في حيزه الطبيعي ولا كسر ههنا لمنعه عن حصوله وانما المنع ... هذا المنع لا ينبغي تاثير الحار
وان لم يوافق الطبع فان الدليل المذكور في مقامه لا يقتضيه واما الثالث فغلط ايضا فانه يقتضي مبدء الميل
المستقيم ضرورة اقتضائه الحركة العالية عند خروجه عنه ومبدء الميل المستدير ضرورة تحركه بالطبع على سبيل
الاستدارة على مطابقة الغرض واما الرابع فباطل لانه ظاهر فان الضرورة شاهدة واقوالهم مقررة على ان
النار وساير العناصر البسيطة ليست لها قوى شاعرة فلا يكون حركتها ارادية قوله والجواب انها
عرضية او هذا الجواب راجع الى اختيار الشق الذي اخترناه في الجواب سابقا ولكن بينهما بونا بعيدا كما
لا يخفى على المتامل ثم خلاصة ما في ذيله ان ارجع الى الاستدلال كما هو الظاهر ... سياقه فهو ليس
بتام لانه يمنع مقدماته بل يبطل بعضها فانا قد بينا سابقا بطلان كون حيز الجزء مرتبة كما عرفت ولا نسلم
ايضا ان كل جزء من النار يلتصق بجزء من الفلك التصاق الغراء والساير فانا وان سلمنا كون بعض
الاجزاء من الفلك طبيعيا لبعض اجزاء النار لكن لا يلزم ان يلتصق بها الالتصاق المذكور بل يجوز ان
ينفصل اجزاء المحوي عنه في حركة الحاوي فلا يتبع في الحركة وان اخرج مخرج المنع لعله يتم ولكن بناء على ما قد
سبق في الافلاك ان ليس شيء من الاوضاع اولى من غيره وليس كون جزء من المحوي مماسا لجزء من
الحاوي اولى من غيره لعدم الاختلاف في طبايع الاجزاء في البسيط فيتبدل الاوضاع بالنظر اليها الا ان نقول
ان النار قد عرف حركتها بالتبع من الرصد فيجوز ان يلحقها امر خارج عن الطبيعة يقتضي ان يلزم جزء معين

معين منها جزءاً مقياساً من الفلك مع تغيير الالتصاق بينهما في غاية الشدة بحيث يتحرك بها الهواء من حركته
وليس له شعور به قوله ودفع لما يتوهم من ان الجزء الناري انما يطلب الجزء الفلكي المعين لقربه والقرب
حاصل في الجزء الآتي ايضاً اذ فرضنا تبدل اجزاء الفلك عليه فلا يفوت الملائم الطبيعي في صورة التبدل
ايضاً فلم لا يكتفى وهم يلازم سطح انما سطح الفلك مع لم يثبت المطلوب وجه الدفع ان هذا انما يتيسر فيما له
شعور فانه لشعوره يطلب الاقرب فالاقرب من قالوا في الافلاك فان لها النفوس شاعرة و حركتها
ارادته تلك النفوس ونعلم ان اصل المقصد لا يفوت بالتبدل فان اصل المقصد وهو الاقرب حاصل فيما
حصل له في الحال وفيما سيأتي بخلاف الطبيعة فانها اذ ليست لها شعور اصلاً اذا حصل في حيز مناسب
لها التصقت به بالجبلة ان التبادل انما تصور باختيار الاقرب فالاقرب فهو فيما له شعور واذ ليس لطبيعة النار
شعور فهي اذا وجدت الملائم التصقت به وقد قرر في السابق بالبرهان المزعوم لهم ان الجزء الطبيعي للجزء
مع الملائم له هو الاقرب فالجزء الطبيعي ملاصق به واذ ليس له شعور التبدل بادراك الغاية بان اصل
مقصوده حاصل في الآتي ايضاً لم يزل منه الالتصاق فمع تحرك بالطبع بحركة فلك القمر كتحرك [illegible]
والهواء بحركة ما فيه وانت تعلم ان مبنى هذا البيان على ما سلفنا لك في بيان المقصد من الحق ان
وهو ان السبب فيه نفساني لا جسماني قوله قال الشيخ ولو كان الماء الخ واعلم ان علم الهيئة قد علمنا تعليماً
قريباً من اليقين بان الافلاك المحوية تتحرك بالافلاك الحاوية وكذا النار بحركة فلك القمر وقال بعضهم
بحركته الطبيعية العالية من الهواء ايضاً بحركة النار وكل ذلك الدقيقة التي تتم بان جزء الحاوي يقتضي
الالتصاق للجزء الحادي عنده يقتضي بان يكون الطبقات السافلة للهواء وكذا كرة الماء يتحرك بسبب
الهواء المتحركة بالحركة الوضعية مع ان الفردة يقتضي خلافها ما ان الهواء وكذا الماء يشاهد سكونهما في بعض الاوقات
ولا يشاهد حركتها مثل الافلاك في زمان من الازمنة فلا يكون حركتهما مستندة الى الافلاك لواسطة او بلا واسطة
فدفعه الشيخ بما حاصله ان الماء في اكثر الامر ليس له حصول في مكان طبيعي على وجه طبيعي بل له
التصاعد الى السفل في بعض اجزائه من البحث فاذا لا يتبع بحركة الهواء الا الاجزاء العالية من كل الماء على

المتموج وشبهه فلا يتحرك بالسبب المذكور وبسافله من الهواء ايضا نعرض لها التموج بسبب الجبال والرياح
فلا يتحرك بشايعا للنار وانما يتحرك الاجزاء العالية منه مشايعة له [illegible] الكلية تعرضات والتلطفات
بارده والحق ان السبب فيه ايضا نفساني كما لوحنا لك سابقا وذلك بان النفس المتعلقة بمثل الفلك
والقمر قوته على تحريك باقي جوفه من العناصر كلها فيحركها على اقتضاء ارادتها بحسب نظام [illegible] مما
تحركها من هواء النار وبعض منقطعات الهواء على ما يراه بعضهم ويتحرك الكرة طبقاتها تابعة لحركتهم [illegible] مثل
حركة كرة الثوابت اه وكذا الشكل بحركة جوزهر القمر مع حركة المائل اذ لا يمكن ان يقال ان كل جزء
من اسافل اعني المائل ملازم للاعلى اعني المحيط به بالذات وهو الجوزهر فان المائل يحرك بنفسه
ويستبدل بمكانه غيره ولهذا اتى بقوله مثلا ولا يرد الاشكال بالافلاك المتثلة كمتمثل زحل مع
المريخ ومتمثل المريخ مع المشتري وغير ذلك فانه وان ثبت حركاتها الذاتية لكن المحوي لا يفارق
الحاوية منها لكون حركاتها متساوية غير بالية قوله وبالنقض عن هذا اه وحاصله انه كما ان ملازمة
كل جزء من المحوي لكل جزء مناسب له من الحاوي يقتضي بان الحركة الذاتية للحاوي يستلزم الحركة
العرضية للمحوي كذلك ملازمة جزئين معينين من المحوي كالقطبين مثلا لجزئين معينين من الحاوي
مع تبدل سائر اجزاء المحوي بحركة الخاصة يقتضي بان حركة الحاوي بالذات يستلزم حركة المحوي بالعرض
والانتفاء الملازمة المذكورة اعني ملازمة قطبين من المحوي لجزئين معينين من الحاوي كما لا يخفى
على ذي بصيرة ناقدة وبالجملة انه لا ينحصر طريق الحركة العرضية في الاجزاء بالسائر وكون المحوي خارج
المركز وملازمة جزء جزء معين من المحوي للحاوي كذلك بل قد يوجد بملازمة جزئين معينين من المحوي
لجزئين معينين للحاوي مع [illegible] التبدل في سائرها كما صورنا وهذا التصوير كما يكون في فلك
الثوابت وفلك الافلاك كذلك في جوزهر والمائل ويحصل تعيين الجزئين من المحوي بازاء الجزئين
المعينين من الحاوي [illegible] جانب نفسه المدبرة له في الحركات والاوضاع كما حققنا لك سابقا فتفكر
قوله واجزاء كاجزاء الجسم اه يعني انه ليس له اجزاء على سبيل الحقيقة بل على سبيل المجاز وليس له

وليس له اين بالحقيقة لعدم كون المكان له حقيقة بل على سبيل المجاز ولذلك لا يكون الحركة
للنفس المنطبعة بالحقيقة بل على سبيل المجاز الخاص المباين للمجاز الحاصل بسبب مباين لعلاقة
اخرى كالعلية والمعلولية وغير ذلك ثم ان الاشارة بمعنى تعيين الشيء بالحس او الامتداد الموهوم
الاخذ من المشير الى المشار اليه قد يحصل للنفس المنطبعة بالذات بمعنى نفي الواسطة في العروض
الواسطة في الثبوت وهو الجسم فان علاقة الانطباع قد توجب بان يكون المنطبع فيه تابعا
لبعض الاوصاف بالعرض ولبعض الاخر بالذات ولا امتناع له وقد عرفت فيما سبق ان انتساب
الصفة الى غير ما هي قائمة به على سبيل المجاز ولكن متنوع الى نوعين قد يكون في الواسطة في
العروض كالتمكن والتحيز في النفس المنطبعة والسواد والبياض بواسطة الجسم وقد يكون بغير الواسطة
في العروض كما اذا اطلق الاسود على الابن بواسطة سواد الاب وان لم يكن اسود حقيقة فتحصل من
هذا ان اطلاق الصفة في الواسطة في العروض على ذي الواسطة مجاز ولا يلزم من ذلك انحصار المجاز
فيها دون ما وراءه وقد بينا لك تفصيله سابقا فتذكره قوله فان لم يكن منطبعة لم يتحرك اه
اقول الحق خلافه كما فهم المحقق الدواني وقال في الحاشية القديمة ان كان الاتصاف بالعرض راجعا
الى ما ينطبق الشيء فلم لا يتحرك النفس المفارقة للمتحرك بالعرض لعلاقة انها متعلقة بالجسم المتحرك وان
لم يكن تعلق المفارقة التي بين جسم وجسم او بينه وبين الامور المنطبعة انتهى كلامه ووجه الحق لما ذكرنا
ايضا لظهور في الحركة الوضعية فيما سبق ان علاقة المقارنة اذا كانت شديدة لا يتصور انفكاكها الا ان التغير
في المقارنين يكون البتة موجبا لانتساب الحركة بالعرض والنفس والبدن منهما علاقة كذلك قوله
فيسئل ويطلب اه وحاصله ان العقل في الظاهر لا يحكم بالفرق فان الاتصاف الانضمامي للصفة مما
يوجب انتساب الصفة الى ما يقارن الموصوف بها مقارنة شديدة كما ذكرنا ولا تفرد فيه بين السواد
والحركة فاعترف الشيخ في الجواب بعدم الفرق بينهما بحسب الدقيق من النظر نعم في العرف العام الفرق
بينهما بناء على زعمهم بان كل موجود في حيز ولو بالعرض فالنفس المنطبعة يكون كذلك بالعرض فما يقال

الجسم به فيقبل النفس المنطبعة بالقدرة ولا يتصور ان يكون سواد الا الى قابله واذا نسبت النفس المذكورة
قابلة له ماذا اريد ان اريد القابل بالذات فالمقدمة المذكورة من ان السواد لا ينسب الا الى قابله لا نسلم
صدقها وان اريد بالانتساب اعم من ان يكون بالذات او بالعرض فان اريد بالانتساب اعم فحق لكن
لا يفيد مطلوبكم وان اريد بالذات فغلط لا يصح ان يكون مقدمة للدليل قوله بل جسم آخر مقارن له اه
وبيان ذلك ان الجسم المقارن لجسم آخر لا يكون اسود بسواد مقارنه بالعرض نعم قد يطلق عليه بعلاقة
المجاورة اسم الاسود مجازا وليس ما يطلق عليه الاسود مجازا اسود بالعرض الا ترى ان الابن
قد يقال له الاسود مجازا لسواد ابيه وليس بينهما واسطة في العروض لما قررنا سابقا فتذكره الا
ان يقال اراد من الواسطة في العروض مجازا ما يشمل المجاز ايضا فانها شركة في المجازية فالمجاز ههنا
بعلاقة الشركة في الوصف ويجوز ان يراد من المقارن المقارن الخاص الداخل فيه وبالمخالط ما يعم المباين
في الوجود والمتحد في الحيز كالبسيط بالنسبة الى الصورة الجسمية فالتحيز بالذات منهما وفي الهيولى بالعرض
المنفصل واما المتصل به اه قوله عارضة بالذات اه وذلك لان الخارج ح لا يكون الا واسطة في
الثبوت دون العروض وان يصير الحركة عرضية فيلزم خلاف الفرض والصفة في الواسطة في الثبوت
يكون لذي الواسطة ثابتة بالذات والواسطة قد يكون معروضة لها بالذات كحركة اليد لحركة المفتاح
وقد لا يكون معروضة اصلا كالجذب من المغناطيس للحديد قوله وهو يشمل ما اذا كانت اه مثاله
في الاين كحركة الحجر المرمي من فوق ومثاله في الكيف كتبرد الماء بالثلج وغيره من المبردات وفي هذا اوا
للطبيعة مدخل ما لكن لا يكون المبدأ الا الخارج فان المراد بالمبدأ هو المحرك القريب لا ما هو من الشرائط
والملائمات فالمحرك القريب لحركة الحجر المرمي من الفوق انما يكون هو الخارج والطبيعة ملائمة لها على
ان المركب من الخارج والطبيعة ايضا خارج وان كان ظاهر عبارتهم يقتضي الخروج المحض الذي لا يدخل شيء
من المحرك في التحرك قوله لكون الغاية منها اه ولكون الطبيعة ملائمة لها قوله والاولى اه وجه الاولوية
ظ فانها لا تكون بملائمة الطبع وليس للماء دخل فيها اصلا قوله كحركة الحجر المحدور اه وجه عدم مصادمة

متساوية هذه الحركة ومساواة عدميلها وهو حركة الحجر المرمي الى فوق يظهر ما سبق ان الصاعدة والـ
الهابطة متضادان فحركة الحجر بالطبع الى اسفل مضادة لحركته الى الفوق بالقسر واما وجه عدم مضادة
حركة الحجر المجرور وحركة الحجر النازل فهو ان الحركات الواقعة على اضلاع مثلث لا تكون متضادة
وحركة الحجر المجرور الى الارض وحركته من الفوق الى الارض يكون كذلك كما لا يخفى على من له ادنى
فطانة [illegible] على اليد او السفينة او دونها الجملة كل جسم اذا استقر على جسم اخر بحيث لا يلاقي تمامه
بالثاني بل يلتصق ببعضه جار عنه او احوال ذلك الجسم الاخر فتحرك بسببه المستقر مع تبدل مكان المستقر
من جهة الكلية ومن جهة الجزئية على وجه ولم يتبدل على وجه اخر اي تبدل بعض المكان ولم يتبدل
بعض اخر فيكون حركته العرضية بالنظر الى هذا الجزء اما بالنظر الى الجزء الاخر فمشابه للقسرية ولذا
وقع في الكتاب نقلا من الشيخ ان الحمل فهو بالتحريك الوضعي اشبه وقد كان وابراهين الشبيهين
الى الحركة العرضية والقسرية ولعل وجه الاشبه بالعرضية ان الحركة القسرية انما يكون بحدوث
ميل مستفاد من الخارج ولم يحدث الميل في كل الجسم المستقر وبعضه اصلا على ما شهد به الفطرة
بل يحرك الكل المستقر بواسطة الميل الحادث في المستقر عليه فتامل [illegible] نحو المجرور ما يحمل او وما
كما ترى في آلات الاكارين في ديارنا من تعلق خشبات على اعناق الدواب مع مماسة تلك الخشبات
بالارض فيكري بها الارض ووجه كونها حينئذ ان بعض اجزاء الجسم لم يفارق مكانه وتحرك بحركة
الدواب والبعض الاخر ليس كذلك ولذا قال لفظ كانه [illegible] من غير ان يكون متبعا فانه
لو كان متبعيه ما يلزمه يكون الحركة عرضية لا قسرية [illegible] فالحق ان السبب اه توضيحه انا نعلم قطعا
ان الحجر المرفوع ميلا الى الفوق كما نعلم في المحفوض ميلا الى اسفل وذلك بمصادمة اليد من
جهة الفوق الى الاول ومن جهة التحت في الثاني والفرق انما نعلمه في الثاني من طبيعته وفي
الاول من الخارج كما نعلم في الثاني نسبته للحركة المتحققة بالضرورة بشهادة العقل بانه لو
فرض تخلية الحجر المذكور من الخوارج وحقق ذاته لسابقة تحرك الى جهة [illegible] اوليس متغير الحركة

والمحتاج انه طبيعته وميله الطبيعي كك نعلم في الاول سعيه بميله القسري الثابت مع سكونه الجسم

مع فرض تخلية عن جذب الهواء القدامي ودفع الخلفي للحركة المحسوس العقوقانه بشهادة الوجدان

فان سمنه شي بشي وغلبه له انما ثبتت بشهادة الوجدان بمعه احد الشيئين للاخر فالطريق

الذي عهد للسببية والعلية موجود وههنا الص قوله او حامله من جسم اخر او هو ذكر الحامل ههنا اخر

ههنا عنه يناسب لهذا المقام فان الحمل يقتضي كون حركة المحمول عرضية وهو ينافي القسرية فانى

الحركة العرضية والقسرية متنافيان كما عرفت قوله فهو اذن قوة في المرمى اهو تلك هي الميل القسري

الاول وتلك ليست بواحدة معين متشخص قار من المبدء الى المنتهى لما يظن بحسب ظاهر الامر بل

مصير من الكاسوام منفعل متغير متشخص متدرج بالطبيعة بعونه معاونة الملاء المقاوم مثلا

من الشدة الى الضعف كتدرج الفرد والتدريجي من الميل المبتدئ التدريجي من القوة الى الضعف

فغير القار انما هو من شأنه دون القار دفع اشتداد الميل وضعفه في الحركة القسرية

بحصول هذا الفرد والتدريجي مبتديا من الشدة الى الضعف لا ان يتبدل الميول في كل ان حتى

يلزم تتالي الانات وانحصار غير المتناهي بين حاصرين ولا يرجع هذا المذهب الى مذهب المخالف

كما سياتي في القول الاتي نعم يرد في مبحث الحركة كلها اشكال قوي مما لا يدفع له اصلا على طريقهم

كما مر في مبحث الحركة الطبيعية من ان علة وجودها ما وافرادها غير قار والاول يستلزم اجتماع اجزاء

غير القار او الترجيح بلا مرجح والثاني يستلزم التسلسل المستحيل في غير القار من اجتماع قطعات

العلل مع المعلولات والاشكال المذكور يرد ههنا الص فان الميل المتدرج الذي بنيا عليه

ما لو اما الحركة يلزم الدور او غيرها فيلزم التسلسل المستحيل ولكونه في الارادية بل العرضية ضرورة البطلان

اما بالذات بوجب البطلان اما بالعرض قوله فالحق الفرق منهم اه وحاصل مقالهم ان الحركة اللاحقة

ضرورة البطلان عن الحركة السابقة وكذلك الاعتماد ولا يصدر الحركة عن ميل سرى حاصل في

المتحرك بل لا تحصيل الميل في القسرية في المتحرك اصلا فلا تستند الحركة اليه بل يستند كل قطعة من الحركة

١

من الحركة اللاحقة الى القطعة السابقة فان قلت فالقطعة السابقة منها لم صدر اما عن اللاحقة فيلزم
كون المتأخر علة للمتقدم او من نفسه فيلزم الدور قلت للاول للمنقولات حتى يجري الكلام فيه او يقول ان
القاسر اما وسبب لحدوث الحالات قطعة معينة منها في زمان وجوده ثم القطعة المذكورة اما وحدت
قطعة اخرى وهكذا الى المنتهى فلا يتوجه الاشكال بان القاسر قد يعدم عند الحركة القسرية فكيف يكون
سببا لها وكذا الاثر وانه على الثبات المحض فكيف يصدر منه الغير القار قوله بان يعدم وجب
دوام الثانية اه اقول يمكن الجواب باختيار الشق الاخير بان يق ان العدم المقدر بزمان الحركة المعلولة
للحركة الاولى يجوز ان يكون علة لذلك المعلول ويكون المراد بالعدم هو العدم الخاص الذي يقدر بمتعين
بزمان وجود الحركة المعلولة فلا يلزم دوامها فان العلة قد زالت بزوال الزمان اذ بانعدامه لم يبق
العدم بالمقدرية كما لا يخفى على المتدرب والحق انه لا يتخلص عن الاستحالة اصلا باختيار الشق الاخير
فان التقدر بالزمان انما يحصل به فيجري الكلام فيه بان يق ان ذلك الزمان علة لماذا انعدمت فيلزم
الدور او زمان آخر سابق عليه فاما ان يكون السابق بنفسه علة للاحق فيلزم ان اجتماع اجزاء الزمان
وجوبا او مع عدمه الطاري فيلزم المفسدة المذكورة في كلام الشارح او مع [illegible] بذات معلوله كما
قلنا فيلزم الدور او يكون علة امر غير قار اخر ضرورة عدم صدور الغير القار عن القار للاستحالات
المذكورة فيلزم التسلسل المستحيل في غير القار بناء على مجامعة العلة للمعلول وحصول الترتيب بين العلل
ومعلولاتها والظاهر انه لا يمكن الخلاص لهم عن هذه الشبهة فهي عامة الورود بتعليل امر غير قار كما
اشرنا اليه سابقا قوله وهو سخيف اه فان قلت لم يدل دليل على عدم رجوع الهواء خلف
المتحرك بالصفة المذكورة فيجوز ان يكون راجعا الى خلف بحيث يضغط ما امامه الى قدام ويجوز
ان يكون هو السبب في الحركة القسرية قلت وجود الميل ظاهر فيها وعليتها للحركة ايضا ظاهرة فمع
وجود هذا السبب الظاهر ارجاعها الى السبب المفقود الذي لم يثبت على وجوده دليل بعيد كل البعد
بل باطل وقبل هذا الا ان يق ان يكون وجود النهار لا يستند الى وجود الشمس بل الى امر خفي

يحتمل وجوده مع وجود الشمس فكما ينسب هذا القول الى جهة ابية كذلك ينسب ذلك القول بل امثال
هذه الاقوال يرتفع الامان عن البديهيات ويبطل القول بثبوت العلية بمعونة الحس وشهادة
العقل وغير ذلك فافهم قوله والسهم موضوع فيها اه الكاتي مخالفة المخالفين في نفس القسرية
يعني ان الحركة التي طلبهم قسرية فهي حركة عرضية فالمراد لو وضع السهم في الهواء في كلام المص وضعه
لوضع الدرة في الصندوق والقاسر ح يحرك الهواء كما يحرك الصندوق فيحرك السهم بحركته كما يحرك
الدرة بحركة الصندوق الحاصلة من القاسر وهذا المعنى مناسب للفظ الموضوع في الهواء الواقع
في كلام المص والكاتي مخالفة المخالفين في صفتها التي هي حصول المبدا المستفاد من الخارج كما
اختاره الشيخ وهو الظاهر من لفظ الجذب ومن قوله يدفع الهواء والمرمي فلا يكون المراد بالوضع
الحمل كما في الدرة بالنظر الى الصندوق بل المراد به الوضع على سبيل التبادل يعني ان القاسر
وضعه في الهواء ثم ذلك الهواء بالتموج وضعه في هواء آخر وهكذا الى ان يبلغ المنتهى قوله ليس مستنده الى
مبلغ اه هذا الاستبعاد بالنظر الى انه لو لم يكن في السهم اي السد فيه ميل قسري بل يتحرك بمجرد تموج
الهواء لوقوع السهم اثنائه فيكون السهم يميل الى التحت ويقع على الارض كما يقع المسدود فيه عند
من المجاورة الى التحت في الماء المتموج وحاصل استدلال هذه الفرقة من المخالفين ان السهم
المرمي الى جهة ليس فيه ميل قسري انما يتحرك بتموج الهواء فقط ودفع الاستبعاد المذكور بان قوة تموج
الهواء قد يبلغ الى حد يحمل الحجارة ويدك الجبال فكيف لا يحمل مثل السهم والسد فيه ولو فرضنا قوة
الماء مثل تموج ذلك الهواء ليحمل السهم والسد فيه على فوق سطحه ولوصلهما الى غاية معينة قوله ثم لو
كانت حركة السهم اه يعلم المص في كلامه الزامات على هذه الفرقة القائلة بحركة السهم بتموج الهواء
فقط بدون ان يحدث فيه ميل قسري بعيد ما اجاب عنه وكان بتقريره واضحا ولذا لم يذكره الاول
بان الجدران مما يحجب الهواء ويمنع من تموجه فالكائن حركة السهم به بدون الميل القسري يلزم
ان لا ينفذ السهم في الجدران لفقد التموج به اللهم الا ان يلتزموا بان التموج السابق عليه معده لنفوذ

لنفوذ السهم وفيه ما فيه والثاني منها ان الهواء اذا حمل السهم ليوصله الى الغاية فكيف لا يحمل
الاشياء الاخر التي هي اسخف منه من الاجسام واخف منه في الثقل والواقع خلاف ذلك وفيه انه
الشرط بجواز ان يكون دفع الرامي على الاستقلال ولم يوجد فتامل والثالث منها ان التموج للهواء
بسبب المخاشرقة بحرك السهم الى الغاية بل لا بد فيه من حدوث ميل منه فانا اذا فرضنا الهواء غاية
في التموج ثم فيه وجه مثلا من التموج المذكور بحيث يقلع الاشجار لا يميل السهم فكيف يحمله ويوصله
الهواء الضعيف الذي هو في غاية مرتبة الضعف فيا سابع الاول وفيه ان التموج الحاصل الذي
من دفع الرامي للهواء والسهم ويحل في المحل المخصوص والاتصال كل ولا يوجد ذلك في الهواء
الشديد الذي ذكرتم ولو وجدت الشدة المذكورة في الهواء بسبب دفع الرامي للسهم لكان حركته
ازيد من الحركة التي فرضتم اولا قوله متشبث بذلك القائلون اه وجه التشبث ان القوة القسرية
النقصان شيئا فشيئا من اول الحركة الى اوسطها ومن اوسطها الى اخرها حتى ينعدم فينقص
فلا يكون الميل القسري سببا للحركة والا يلزم النقصان في الوسط من الاول فان الميل فيه ضعيف
من الاول لما مر ذكره والمقرر عندهم خلاف ذلك نعم مقصود في التموج فانه الهواء يكثر فالحركة تلطف
واخذ سببا في سرعة الحركة فيندفع السهم المرمي في الوسط ثم اذا ضعفت القوة في الاخير كثيرا وابطات
الحركة فلم يبق التسخن الذي حصل له شديد في الوسط في الاخير فضعفت الحركة حتى انعدمت
بل الاشكال على فرض القوة اه حاصله ان الاشكال كما يرد على فرض الميل يرد على فرض الهواء
الشافعة للجسم بدون حدوث الميل وبيان ذلك على التفصيل مع زيادة تفضح المخالفين ان
الهواء المذكور لا يخلو اما ان يكون هواء مطلقا يشق ويضع فيه الجسم ويدفعه الى سمت الى المنتهى
الحركة في الجسم المرمية كما في المحمول في الصندوق كما او ما نا عابقا في تحرك امامهم في احد
وبع هذا الا يفي لطلوبهم من ان الحركة تشتد في الوسط بسبب انه قد يلحق الهواء في الوسط من الاول
فان ذلك يستدعي بكمال الشدة في الاخير فان الجسم اذا تحرك زمانا الى الشدة فيه الحرارة وا سرعته

سببها وهو خلاف مذهبهم وخلاف البديهة ايضا ثم هذا الاحتمال متنوع الى نوعين والاستحالة المذكورة
لازمة لكليهما الاول ان ينفصل الهواء المدفوع الموضوع فيه السهم عن الهواء الذي يتحرك منه السهم
مع الهواء حينما خارقا له وينفذ ان فيه كما يشعر به بعض عبارات المص من ان المراد بالهواء المراد
المنفوذ فيه او الهواء الموضوع فيه السهم ويحافظ من عبارته وعلى هذا النوع [illegible]
من شدة الحركة في الاخير ظاهر فان الجسم اللطيف بالحركة الحاصلة له لكثرة الحركة لشدتها كما زعم المخالف
والثاني ان لا ينفصل الهواء عن الهواء اللاحق له بالنظر الى المبدء في جهة الحركة بل هو مع اللاحق
المذكور كالسفينة المتحرك اذا فرض الجالس على ناحية منها متصلة بحسب الحركة وهذا يناسب قول المص
كسلسلة متوجهة قدامها وعلى هذا يلزم الاستحالة المذكورة فان الهواء الذي يلي المبدء اذا قطع الوسط
ويمنع النفوذ بالدفع لشدة حرارته وحركته كما زعم المخالف فيرجع الالزام واما ان يكون الهواء الموضوع
فيه الجسم اذا دفعه القاسر فادفع ذلك الهواء هواء آخر والقي المتحرك فيه وذلك الهواء اوقع
هواء واوقع المتحرك فيه وهذا مناسب لقول المص يكون كل جزء لوضعها كالبعينة المحكوك بعينه فالالزام
على هذا التقدير كما ذكره المص بقوله وانما يكون ذلك لو هبت المحاكة على شيء واحد فانه يحتاج الحاك
يسخن لطول المزاولة فيكون اخذ على اللطيف والمحكوك الذي يشهد بسخونته فيكون الطف واصل
للحرق وههنا لا الحاك واحد ولا المحكوك والظاهر يدفع المنسبت بان التخلخل بسبب الحرارة لا يوجب
السرعة فانه يصير اكبر حجما وارق قواما فيكون ابطأ في الحركة لنفسه وكالة مدافعه فلا يستلزم شدة
الحركة في الاوسط قوله ان القوة ماخذ في الضعف اه وحاصله ان القوة الميلية اذا فرضناها في المتحرك
القسري وقد يسبب ذلك شهادة البديهة والبرهان كما ذكرنا مع تصور الاشتداد في الاوسط بان الميل
المذكور وان ضعف بالطبيعة بالنظر الى مبدء الحركة ولكن يجوز ان يتوفر السخونة ويزداد الحركة بسبب سهولة
الخراق الهواء المقام بسبب التلطيف بالحرارة ويكون الازدياد المذكور بحيث يكون جابر النقصان الذي
حصل بسبب الطبيعة الميل القسري ويزيد عليه واشتداد السخونة في الاخير وان كان حاصلا ولكن القوة

القوة بضعفها يجوز ان يكون اقل حركة من المبدء والاوسط والكان الهوا ارق وهذا التجويز يكفي لدفع الشدة
عن الميل العنصري الثابت وجوده ولكن لا يكفي للتشبث بنفي الميل واثبات تموج الهواء على النحو المذكور
كما ذكر **فصل** في الزمان قوله اذ هو من عوارضها اه قد ظهر منه وجه البحث عنه وتأخره عن بحث الحركة
فان الاولى كان تقدم البحث عن عوارض ذات الموضوع ثم بحث عن عوارض عوارضها التي يتعين و
ان الزمان هل هو من العوارض الذاتية للحركة القطعية او التوسطية القوم ذهبوا الى الاول كما صرح المص
فيما قبل والحق على تحقيقه هو الثاني فان القطعية متاخرة مرتبة باعتبار به لمقدمة من التوسطية والامتداد
الباقي كما سياتي والمركب الاعتباري لا يصلح ان يكون محلا للزمان المتصل لوحده الى وهم اونا
بالعرض بالذات ههنا القيام به بالذات وقد مر شرحه مفصلا فيما سبق واما قيامه بالحركة التوسطية
الصفح عن حرارته ما فان البديهة العقلية شاهدة بان المحل لا يجوز ان يكون في مرتبة وجوده
غير ممتد ثم يعرضه الامتداد او في مرتبة ثانية ولا يعلم الفرق في هذا الحكم بين المحل الجوهري والعرضي
وقد حكموا بهذه البديهة في محل الجوهري كما ذكروا في مبحث الهيولى كذلك يحكم البديهة بان الحركة
التوسطية اذا كانت في مرتبة وجودها غير متصلة فكيف يكون محلا للمتصل والممتد بالذات وهو
الزمان فان قيل يجوز ان يكون الزمان من مشخصات الحركة التوسطية والتشخص والوجود متساويان
فاذن لم يكن لوجود المرتبة التوسطية خلوا عن الامتداد والزماني فلم يلزم المحذور قلنا يختار
مثل ذلك في الهيولى بالنسبة الى الصورة فلم يثبت الاتصال الجوهري فلم يثبت الهيولى فانه
عبارة عن محل الممتد الجوهري فلعلهم ادعوا الضرورة في ان المحل لا يمكن ان يكون خاليا عن
الامتداد في مرتبة وجود الطبيعة المطلقة كما لا يخفى في مرتبة التشخص وبهذا الالتزام يثبت الامتداد الجوهري
ويرد عليه ان التوسطية اذا قام بها الزمان يلزم ان يكون ... فح لا يكون الزمان عرضا فان
الضابطة في العرض ان يحتاج بطبيعته الى وجود طبيعة المحل فاذا كان الزمان محتاجا في طبيعته الى
وجود طبيعة التوسطية يكون التوسطية خالية عن الاتصال فيلزم الاستحالة التي اعترفوا في ...

جوهرية الاتصال كما ذكرناه والحق عندي تمام البرهان بانه لو تسلطه ولا نسلم الاستحالة المذكورة
لا بالضرورة ولا بالبرهان وان لم يتم البيان في جوهرية الصورة وايضا يجوز ان يكون قائما بالقطعة
ولا يكون على ما حققه المص بل يجوز ان يكون القطعة متصلة غير قارة منتزعة من الزمان في نفي الواسطة
في الثبوت بان يكون الحركة غير قارة ولا يكون عدم قرارها مستندا الى واسطة اصلا لا في الكون
ولا في العروض او يكون القطعة مثله في عدم القرار من قبل نفسه اي لا يكون لها واسطة لا في
الثبوت ولا في العروض اذ لم يدل دليل قطعي على امتناعه قوله ويتقدم تحقيق الحق اه اقول
ولنقدم ههنا بعض البيانات التي يحتاج اليها فيما سياتي ان وجود الزمان كالمكان مما اشتهر وجوده
عند العقول الخاصة والعامة ولا ينكره احد من العقلاء وقد يعبرون عنه بمعنى ما به التقدم والتاخر
في الاشياء او الامتداد الذي يسع للحوادث والحركات المعبر عنه بالفارسية به زنكي وهذا مما
لا نفي فيه للخواص والعوام بل هو اشهر وازيد من المكان وانما اختلفوا في ان مصداقه هو
الانات المتتالية كما يقول به الجمهور من المتكلمين او الحوادث الخاصة كما يقول به البعض او الواجب
سبحانه كما يقول به البعض او جوهر مقدس كما نسب الى بعض الحكماء او كم متصل غير قار بالذات
قائم بحركة فلك الافلاك كما يقول به المحققون من المشائين وهو المختار والمتفق والمعنى المتفق
عليه اعني منشأ التقدم والتاخر والذي يعبر عنه بالفارسية به زنكي مرسي وله يقسم الى
الساعات والشهور والاعوام كما يراه جمهور الانام من الخواص والعوام فلذا احتاجوا الى تحقيق
حقيقته اعني مصداقه الذي ذكرناه اخيرا كما هو المذهب المختار وعنوانا انات كمية او لا وعدم
تأملنا والضالة ثابت كما سيأتي تحقيق الاخير وتحقيق المذهب المختار للمحققين من المشائين ـ
قوله اذا انتبهت معاه هذا اشتين لذلك الامر الواضح الذي لا يكون مطلبه للعقل الاصلي
وهو تعيين مصداقه وتسمية حقيقته قوله يعبر عنه بالامكان اه ولعل وجه تعبيره عنه بالامكان انه
فيه الحركات المتعددة المختلفة وينطبق عليه مع ان النظم في محل التطابق المقدار الواحد لا ينطبق

لا ينطبق عليه المقادير المختلفة والمتقدرات كك فالتعبير عن ذلك المعنى المتسع بتفاوت الحركات
اشارة الى ذلك فانهم [illegible] المختلفة بالسرعة اذا اعتبر تعدد الحركات مع اختلاف صفاتها
بالسرعة والبطوء اختلاف المسافات والتحركات في العظم والصغر اشارة الى ان ذلك
المتسع الواحد لا يكون احدى هذه الامور المختلفة فان الواحد لا يكون متعددا ومختلفا والمقصود
والمكان واضحا ولا يليق لشان العقل رفع التوهمات التي تكون بعيدة عن العقل السليم لكن
العقل المذكور بعد رفع التوهمات هذه الكائنات بعيدة تكون اشرع في قوله من خلافه فان قلت يجوز ان
يكون المتسع حركة اخرى سوى هذه الحركة المذكورة وهو حركة فلك الافلاك مثلا فلا يثبت مطلوبكم
من ان الزمان غير الحركة قلت هذا وهم فاسد فان المتسع الذي كلامنا هاهنا فيه ما يتسع لجميع الحركات
سواء كانت مفروضة هاهنا او حركات فلكية انه حركات كانت ولو خص الكلام بهذه الحركات فنقول
معلوم بين ابتداء هذه الحركات وانقطاعها امر متسع وان لم تكن مقرونة بحركة الافلاك وغرضنا ان
العقل هاهنا اثبات مطلق المتسع سوى هذه الامور واما مغايرته لحركة الفلك بل لجميع الحركات فسيأتي
بنظر اوفى قوله ثم انه مع وحدته في نفسه يقبل [illegible] شرع في تحقيق ماهيته وتعيين المصداق
المذكور بان ما يصدق عليه المتسع المذكور كم ومقدار فانه عبارة عما يقبل التجزي بالذات وهذا المتسع يقبل
التجزي لانطباقه على الحركة المتصلة القابلة للتجزي وحال احد المتطابقين فيه كحال الاخر فقوله
التجزي اما ان يكون بالذات فهو المطلوب او بالعرض فلا بد قطعا للتسلسل من قابل بالذات متجزي الكلام
فيه وبه يثبت المطلوب اقول هاهنا اشكال وحق لا ينحل بالتامل الا بالاضطرار وهو ان هذا المتسع وان ثبت
قبوله للتجزي بالذات وكونه كما ولكن لا يثبت كونه كما عرضيا محتاجا الى الموضوع وهو المطلوب لهم كما لا يخفى
اذ ثبوت التجزي بالذات لا يستلزم العرضية عند العقل السليم لا بحسب البرهان ولا بحسب الضرورة العقلية
وان قيل باصطلاح المشائين عليه فهو لا ينفع لهم لثبوت المطلوب لهم في الواقع نعم يثبت بحسب الاصطلاح
فلا حاجة لهم الى اقامة البراهين والاستدلال على المسائل وتحقيقه ان قبول التجزي الوهمي متصور على

بحسب الاول كما يتصوره الجمهور من حكماء المشائين بان يكون جوهرا متصلا غير قار بالذات ولا يكون
قابلا للقسمة الفكية بل الوهمية او الفرضية فقط ويكون غير متناه في الجهتين ويكون مستدعيا لجميع الاحكام
التي نفيها المشاؤن لسوى الوضعية وما يتبعها وما يحصلها وهذا طريق مستقيم لا عوجة او قوال المحققين
وما زعم ان الممتد الجوهري ممتد مطلق لا يقبل التجزي الوهمي فانه يستلزم تعين الاجزاء
فهو وهم ظاهر الفساد فانه يجوز ان يكون ممتدا متعينا في ذاته قابلا للقسمة الوهمية بالنظر اليها بدون ان يكون
قابلا للتحليل والكاشف اللذين يعاد ليلان على عمهم على زيادة المقدار العرضي على الممتد الخارجي
اقول غاية ما يمكن ان يقال في اصطلاح كلام المشائين لدفع هذه الشبهة ان الزمان لو كان ممتدا
جوهريا غير قار بالذات فلا يكون جسما او سطحا فان الزمان لا يلاحظ فيه الامتداد في جهة العرض
والعمق كما سيأتي تحقيقه في كلام المص لا انه ممتد او طولي محض والخلاف تدريجيا فتعين ان يكون
خطا تدريجيا جوهريا وانكان مفردا فيجري فيه دلائل ابطال الجزء الذي لا يتجزى فان تلك الدلائل
يبطل وجود الخط والسطح الجوهريين مطلقا وما يقال انه كما لا يكون جسما ولا سطحا لا يكون خطا
ايضا فانه لا يلاحظ فيه في جهة العرض لا امتداد ولا لا امتداد ففيه ان عدم الملاحظة لا يستلزم
العدم مطلقا ولا يلزم ارتفاع النقيضين في الواقع فتأمل قوله نبذا المقدار لكونه لا جزاء له
اقول كما ان وجود السكان عنه بديهي وكذا بعض خواصه من انه حاد للجسم منفصل عنه الجسم
ويتحرك اليه وينقبض بها يحقق كذا المتسع للحركات مع بعض خواصه بديهي وهو كونه يحدث
مع الحركات وتلازمها فانه يعبر عنه في لغة العرب باللبث وفي الفارسية بدرنكي والمفهوم من هذه الالفاظ
امر يحدث ويجامع الحركات غير منفك عنها فلا محالة يكون متجددا لتجدد الحركات المعلوم وجوده بالضرورة
العقلية حتى لو جمعت اجزاء الحركة وهو بديهي البطلان فنبه المص بهذا البداهة الجلية على تلك البداهة
التي خفية بالنسبة اليها فكانه وعلى ما اورد في المشهور من انه لا يلزم من اجتماع اجزاء المظروف عدم
اجتماع اجزاء الظرف الا ترى ان الحركة غير قارة ومسافة قارة ولا يفرق العقل في الحكم المذكور من الطرفين

الظرف الزماني والمكاني ولا يحتاج الى ما اجيب عنه بان الظرف اذا كان مقدار المظروف فلا يلزم ان يكون حالة فيه
يلزم ان يكون حالا كحال المظروف حتى يرد ان مقدارية الحركة بعد اثبات عدم قراره فيرجع الى الدور
ثم اعلم ان الله كما قال في اثبات مقدارية بقوله الممتنع انه مقدار او ذو مقدار فان كان مقدار الشيء المطلق
او غير قار بالعرض فرجع الكلام الى ما بالذات فما ينتهي اليه الفحص يكون هو المطلوب والاحتمالات ههنا
بالنظر الى الحركة والزمان وكون كل واحد منهما غير قار بالذات او بالعرض اربعة سقط اثنان منها بما ثبت
عدم قرار الزمان بالذات وبقي اثنان اما ان يكون كلاهما غير قار بالذات او الزمان فقط غير قار
كك الاول ذهب اليه بعض الناس سيبطله المصنف والثاني هو الحق المتبع عندهم وسيأتي في
ما يحقق عدم قراره بالذات انه هل يكون بمنع عدم الواسطة في العروض كما هو الظاهر من كلامهم
او بمنع عدم الواسطة في الثبوت كما هو التحقيق قوله اي امر حال هذه المراد بالحلول اعم من ان
يكون حلولا بحسب الحقيقة او بحسب الظاهر المعبر عنه بقوله فيه وان كانت الغير عرفية حتى يشمل
المركب من البدن والنفس وكك المراد بقوله في المادة اعم من ان يكون حالا فيها او متعلقا
بها لكن لا ملائمة لفظ البتة الا ان يكون المراد بها التعلق بالمحل وان كان محله بحسب الظاهر على
ان الكم لا يتصور بدون الحلول في المادة واريد بها ما هو الاعم من الهيولى الاولى والثانية وغيرهما
وحينئذ يتم وجه حصر المادي في القسمين المذكورين ولا يتوجه الاشكال بعدم حصر التقسيم قوله
لاستحالة قرار الشيء اه قيد الاستحالة بكون الحال مقدارا فانه لا استحالة في قرار الشيء وعدم
قرار حاله الذي لا يتقدر به كالحركة الحالة في الجسم او الخطوط المستديرة الحالة فيه وسره ان وجود
الشيء المقداري كالجسم او الحركة لا يمكن وجوده بدون المقدار لا في الآن ولا في الزمان ولا يصح
عند العقل السليم والفهم المستقيم ان يكون لشيء واحد مقداران غير قارين او قارين او احدهما
قار والآخر غير قار كما لا يتصور لجسم واحد في زمان واحد وآن واحد اثنان لا يجتمع اجزاؤه في
الآن فحينئذ يخلو الجسم عن المقدار فيه وهو باطل لما قررنا ولو قيل بان الجسم له مقدار آخر حاصل له في

الآن وهو قار فيه بالمعنى المقابل بمعنى الاقرار المذكور فيلزم ان يكون شي واحد مقدار ان وهو باطل

بما ذكرنا فان قلت ليس لا يلزم اجتماع المقدارين في الآن ولا في الزمان وما الاول فلانه لا يحصل

للجسم فيه الا المقدار القار بالمعنى المذكور واما الزمان فلا يحصل له فيه الا الغير القار بذلك المعنى

قلت ان المقدار القار في الآن اما ان يبقى في الزمان او لا على الاول يلزم اجتماع المقدارين

في الزمان وعلى الثاني يلزم تتالي الآنات ولحصار الغير المتناهي من الحاصرين فانه لا بد له

كل ان مقدار متجاوز عن المقدار الحاصل له في الآن الآخر فيكون متعددا بتعدده فيلزم الاستحالة

المذكوره كما لا يخفى على من له ادنى تامل قوله ليست الا بعد وفيه ان عدم القرار بمعنى ان لا يجتمع

اجزاءه في الآن غير منحصر في الحركة بل يجوز ان يكون خطا تدريجيا كالخط الحاصل من حركة النقطة

فانه لا يمكن اجتماع اجزائه في الآن ايضا وجوابه ان المراد به ان لا يجتمع اجزاؤه بالنظر الى نفس ماهيته

ولا شك ان الخط باعتبار نفس ذاته يصلح لاجتماع اجزائه في الآن فتامل بل فيه قوله ما عرفتها

قد عرفت ان الزمان عبارة عن الكم المتصل الغير القار بالذات وقد اثبت اولا انه قابل للتجزي

فيكون وانه ينقسم الى غير النهاية بالقوة لانطباقه على الحركة فهو متصل وانه لا يجتمع اجزاؤه فهو غير

قار وقد استنبط من بيانه انه لا بد من الانتهاء الى غير القار بالذات بالاشارة كما ذكرنا فحقيقة

المصنف المدعي بل عينهم قوله هو المعية الا انه اه اقول حاصل السوال ان المعية عندهم

لفظ مشترك بين خمسة معان مشهورة او ستة والالفاظ المشتركة اذا وقعت في التعريفات

او بين المعاصر الصد بقيد لا بد ان يسئل عنها الخصم دفعا للاشتباه فلا بد من الجواب بتعيين

احدى تلك المعاني فلزم ههنا ان يذكر في الجواب بالمعية الآنية او الزمانية ليظهر المقصود فانه

لا يظهر بذلك المعية بالعلية والطبع والشرف والرتبة وغيرها واذا تعين ذكر الزمان او الآن لزم الدور

ويشير اليه قوله فان كان غير المشتق حتى ينظر فيه يعني ان كان المراد بها المعيات المذكورة سوى

الزمانية فلا يتم المقصود لانها يتصور في ساعات متعددة فلما يجمعها المتبع الواحد وبهذا ظهر

١٣٠

وظهر وجه تخصيص السؤال بالبعثة بدون شموله للحركات فانها ايضا لا يتصور وجودها في الخارج الا
في الزمان فحالها كحالها بل اولى لتخصيص الحركات بالزمان ووجه الظهور ان الحركات يعلم وجودها
بحسب الحس ويعلم بالضرورة وجود الامر التدريجي المتصل بين المبدء والمنتهى لما ظهر سابقا ولا يتوقف
ثبوتها على الزمان ايضا كما ذكرنا سابقا بخلاف البعثة فانها مشتركة مبهمة لابد من بيانها فيؤول الى الدور
فان قلت ان الحركة ايضا مشترك معنى بها يدل بها على معان متعددة فلابد لبيانها من امر تدريجي محل
للزمان فيلزم الدور قلت كلا فان المعنى الحقيقي الاصطلاحي ما ذكر سابقا من انه امر تدريجي متصل
باتصال المسافة وقد عبر عنها بكمال اول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة ثم ان تقرير السؤال بهذا النمط
النفيس لا يدفعه الجواب الآتي في الظاهر ولكن العبرة بحيث يدفعه ايضا كما سيأتي قوله منقوض بما يكون
فيه الحركة آه اقول هذا الكلام والكلام المذكور في الاشكال الثاني وكذا اجوبتهما للفرحان اوشيران اشارة
جلية الى القول بالجزء والتدريجي مع ان المصنف قد انكره فيما سبق في مبحث الحركة وهذا بناء على ان
الحركة على تقدير نفي القول بالجزء والتدريجي مع ان المصنف قد انكره ليس الا حالة بين صرافة القوة ومحوضة
الفعل بمعنى انه لو انقطعت تلبس المتحرك بالفرد وهذه الحالة عبر عنها بهذه العبارة ليست قابلة لان يكون
محلا للزمان المتصل الموجود في الخارج كما لا يخفى على الفطن اللبيب فان الظاهر انها حالة انتزاعية لو سلم
كونها خارجية فلا يكون متصلا ممتدا ولكن للمتكلف [illegible] ان يقول الحركة سوى الفرد التدريجي
الدال على وجوده البرهان كما ذكرنا وسنذكر تفصيله ليس مما برهن عليه ولا يشهد به البديهة الصافية
في كلام المصنف سابقا فان انكار الفرد التدريجي لعله من حقيقته وان لم يطابق الواقع كما هو حقيقته
واقراره لعله من اخذ مذهب القوم وان لم يطابق مذهبه على التحقيق فتفكر في هذا المقام قوله
فالجواب اما عن الاول انه حاصل الجواب عن التقرير الظاهر من كلام المصنف للسؤال ظاهر لا يحتاج
الى البيان واما على ما قررنا بتصويره ان البعثة وان كانت مشتركة عن المعاني لفظه لكن المتبادر
منها في العرف هو الاجتماع في الحصول بحيث لا يكون منهما تخلف خارجي وتبدد الامكان مناط هو الزمان

كما ان مناط التخلف ايضا هو لكن الاول باعتبار وحدته وفي الثاني باعتبار تعدده والمعية بمعنى

بم يهى لا تقبل التشكيك والتشكيك ومرجعها وان كان هو الزمان في الواقع ولكن لا يلزم تصور المرجع

عند تصورها لان مرجع الاشترى وانه يتصور المعية ويغفل عن العلة ليس المراد بالمرجع ههنا المفهوم اللازم

لما له مرجع ومتاخر عنه في الوجود والتعقل بل المراد منه ما يؤل اليه فيستعمل العلية الصادم كما

ان مرجع الكلية الى الجزئيات في الشكل الاول مثلا والحاصل الكبرى الكلية مرجعها الى الجزئيات

التي فيها النتيجة فلا يلزم فيها النتيجة فلا يلزم فيها الدور من اخذ الكلية في الدليل بسبب مرجعها

النتيجة لعدم توقف علمها على علمه وان كان في الواقع توقف كذلك لا يلزم الدور ههنا والسبب في ذلك

ان في الموقوف والموقوف عليه قد يكون جهات شتى يكون كل واحد منها بجهة موقوفا وبجهة اخرى موقوفا

عليه فتعدد الجهات من الجانبين فلا يلزم الدور المستحيل وههنا ان المعية لها جهة الوجود وبتلك

تتوقف على وجود الزمان ويكون موقوفا وجهة العلم وبتلك يكون موقوفا عليه والزمان له جهة الوجود

وبتلك يكون موقوفا عليه وجهة العلم وبتلك يكون موقوفا فلا دور قوله على ان المعية اه جواب اخر

بالعلاوة ما بالذات ان سلمنا ان علم المعية موقوف على علم وجود الزمان على علم وجود الزمان لكن المقصود

ههنا بهذا البيان تحقيق ماهية الزمان فيختلف الجهتان فيكون الموقوف في جانب الزمان نظرا الى

المعية علم ماهيته والموقوف عليه علم وجوده فلا يلزم الدور قوله فان اريد بها اه تتمة للجواب الثاني

بجواب ثالث بان المقصود ههنا اثبات الوجود الخارجي وهو ليس موقوفا عليه للمعية بل وجوده مطلقا

فلا يلزم الدور وذلك لان هذا الاستدلال لا يتم حجة على اثبات الوجود الخارجي بل له حجة اخرى كما

يصرح به كلامه وان اريد به تحقيقه بحقيقة في الاعيان اه قوله بل سيلوح ذلك اه سياتي ما في

الاتي والبيان الاول في ما ذكره ههنا وهو ان المنتزع المذكور عن القضاء لعدم تقرره فاما ان يكون

موجودا خارجيا فثبت المطلوب بلا كلفة والا فلا يكون اختراعيا محضا فان الانتزاع المذكور امر واقعي

والمنتزع عليه مغايرة صرفه فلابد ان يكون امرا انتزاعيا محضا فلابد له من منشا والا يكون قار الذات اللازم

١٣١

والا يلزم الترجيح بلا مرجح او يلزم اجتماع اجزاء ذلك الممتنع وكلاهما باطلان اما الثاني فظاهر لما
قررنا من عدم قراره واما الاول فمنقوط بالبداهة وهو مقرر عندهم بان اللزوم ان القار اذا فرض منشأ
لانتزاع عدم القار فلا يخ اما ان يصح انتزاع كل جزء من الممتنع المذكور منه معا يلزم الاستحالة الثانية
او لا فيلزم الترجيح بلا مرجح فان اثبات منشأه وبقاءه مما يصح الانتزاع ما دام البقاء فالقول بالانتزاع
محال دون حال يفضي الى الاستحالة المذكورة بلا مرية قوله واما عن الثاني والثالث اه وحاصله ان عدم
القرار له معنيان الاول ان لا يجتمع اجزاؤه اصلا في الآن وهذا هو المراد ههنا وهذا الاصطلاح ان يكون مقدارا
للقار المقابل بهذا المعنى والا يلزم خلو المقدر عن المقدار في الآن لعدم اجتماع اجزائه فيه واذا لم يجتمع
اجزاؤه في طرف لم يتحقق ذلك فيه فاذا لم يتحقق يلزم الخلو لتحقق المقدر في الان وكون المقدر خاليا
عن المقدار في اي طرف كان وهو محال بشهادة البداهة كما ذكرنا ويقال لغير القار بهذا المعنى انه المتجدد في
الحدوث والبقاء والثاني بمعنى تقضي الانواع والافراد ويجتمع اجزاؤه في الآن وهو لا يكون مقصودا ههنا
ويتحقق في الفرد التدريجي والمقدار المتجدد ويقال له الغير القار بحسب الحدوث دون البقاء والحق ان
كل قسم منها غير قار بحسب الحدوث والبقاء فان الاجزاء التحليلية في الآن او الزمان متجددة ومتجددة محله
فالمنتزع من النصف يبطل ببطلان النصف عند حدوث الثلثين وعند حصول الكل وكذا الى سائر في
هذا ان ما بالاتصال والانفصال يبطل بالقوة الى ما لا يتناهى وما ينتزع عنه فالفرق بينهما ان في الاول لا يجتمع
الاجزاء المنتزعة من الفرد الآني في الآن وفي الثاني يجتمع منه وهو المراد بعدم القرار في الحدوث
والقرار في البقاء ثم عدم القرار بالمعنى الثاني الذي ذكر في الفرد التدريجي ينقسم الى قسمين الاول
منهما ان يكون سرو منه بحيث ينقسم بالذات كالفرد التدريجي للكم والثاني منهما ما لا يكون كذلك بالذات
ولا يكون كل جزء منه قابلا للقسمة كذلك ويعرض له التكمم بالعرض بالنسبة الى المحل ويعرض له عدم القرار
بالنظر الى غيره كالزمان ولكن العرض والقوي يحكم بان الاستبداد العرضي بالنظر الى الزمان يحصل في
كل فرد تدريجي من انه مقول كانت كما او غيره كما ان عدم القرار يحصل بكل جزء منه بالنظر اليه وليس

والفرق الا بان الامتداد الذاتي يحصل في القسم الاول ايضا والحصل في القسم الثاني نعم
منه الامتداد العرضي الاخر بالنظر الى المحل فليس الامتداد بالذات الا في القسم الاول هذا اذا قلنا
بان الامتداد الغير القار بالذات منحصر في الزمان كما هو مذهب جماعة من اهل التحقيق وان قلنا
بعدم الانحصار وقلنا بان الزمان واسطة في الثبوت للامتداد الخاص المذكور لغيره من الحركات
والافراد التدريجية والخطوط الغير القارة فليس الفرق من القسمين بما ذكر بعدم تحقق الامتداد
بالذات بمعنى نفي الواسطة في العروض في الثاني دون الاول بل كل منهما متشابهان في تحقق
الكم بالذات بالمعنى المذكور نعم يفرق بتحقق الكم بالذات بمعنى نفي الواسطة في الثبوت والعروض
وعدم تحققه في الثاني قوله يجتمعان في الوجود اه هذا اذا اريد بالمسافة السطح او الخط المفروض
او الموجود في الجسم الذي يتحرك عليه المتحرك واما ان اريد الفرد التدريجي كما هو التحقيق وستعرفه
سابقا فلا تصير المتقدم متاخرا وما يقابل ولا يجتمعان لكونه غير قار مثل الزمان فان قلت لم يصح
الحكم المذكور اعني الجمع والتعاكس نظرا الى نفس ذات الفرد التدريجي فانها لا تنافي بينهما قلت هذا
ممكن في نفس الحركة القطعية ايضا وعدم قرارها بواسطة الزمان كما سياتي تحقيقه في كلام المصنف
فلم يكن بين المسافة والحركة فرق والحق كما قررت مرارا انه لا يكون بينهما فرق لا بالذات ولا بالاعتبار
وتشخيصه فان وجود الحركة القطعية ضروري ولم يبرهن عليه ولا يثبت بالضرورة ولا بالبرهان في اثناء
متصل
انتقال المتحرك من المبدأ الى المنتهى شيئا الا وجود الفرد التدريجي فلم يثبت لها وجود امر اخر
تدريجي سواه كما نبهناه عليه سابقا ولعل ادعاء الضرورة في وجود القطعية على ما سواه ادعاء محض
لا يلتفت اليه ايها المحصل نعم قد دل البرهان على وجود الزمان المغاير لهما بعينها وبين فيما بعد ولو لم
البرهان لا يكتفيا به من الزمان ايضا وسياتي ما يتعلق بهذا المقام قوله فيحصل ان الزمان اه
المقدار به فحاصله ضرورة تقدير الحركات كلها بالزمان درجاتها بزيادة ونقصانها بنقصانه كما يقال
في المقادير القارة بان هذا الجسم انقص من هذا الجسم لان هذا ذراع ولا يلزم في المقدار ذلك

وذراعين ولا يلزم في المقدار ان يكون محمولا على المتقدر بحمل المواطاة كحمل الذراع على الجسم
حتى يرد بان الزمان لا يحمل على الحركة بهذا الحمل فلا يقال ان الحركة يوم او شهر كما يقال ان الجسم ذراع
او ذراعين فان المقدارية والكمية يقتضي القيام واعتبار المقدرية ولا يقتضي الحمل لكل نوع بل مطلق
الحمل على ان المراد بقولهم ان الجسم ذراع انه ذو ذراع لكن تسامحوا واما الحركات بالنظر الى المسافة
فانها انما كانت يعرض لها التكثر بالنسبة اليها ولكن لو كانت المسافة غير قائمة بالحركات لم تعد
من المقادير الحقيقية واما وجه كون الزمان عددا فهو انه ظاهر يحمل كلامهم على المسامحة بان الزمان
بانه يعرض العدد بالحركة بسبب انقسامه وحينئذ يحصل تعريف الزمان بانه كم متصل غير قار بالذات مقدار
للحركة ماهية متصلة وعددية اذا انقسمت ولكن الاتصال والعدد لا يوجد بالنظر الى الزمان فيلزم الدور
بل بالنظر الى المسافة قوله عروضهما اولا بالذات اه اعلم ان العروض بالذات يطلق على معنيين الاول
بمعنى نفي الواسطة في العروض والثاني بمعنى نفي الواسطة في الثبوت والعروض جميعا فان اريد به الاول
فالبيان واضح كما اشار اليه المصنف بانه لو كان له واسطة في العروض فيجري الكلام في الواسطة
فلو كانت متصفة بها بالذات فذلك المعنى مثبت المطلوب والا لابد من الانتهاء الى ما بالذات قطعا
لكنه مثبت المطلوب ايضا وان اريد به الثاني فالبيان محتاج الى التوضيح بان يقال ان هذا الامر المتصف
به بالذات بغير واسطة في الثبوت او لو كانت بالواسطة فما حال تلك الواسطة اما ان يكون متصفا
بالقرار او عدمه على الاول لا يكون علة للمتجدد والا يلزم تخلف المعلول عن العلة التامة او متممها الاخير فان
كلا منا مبنا في الاقتضاء التام واما الثاني فحصل فلا ينكره احد من القائلين بالواسطة في الثبوت او
العروض ايضا ومنشاء التخلف ظاهر فان التقدم والتاخر بهذا المعنى لا يجتمع اصلا والعلة باقية في
الحالات وفي التخلف يلزم الترجيح بلا مرجح كما ذكرنا مع انه خلاف مذهبهم وصرايحهم وعلى الثاني
تسلسل ان عدم قراره اما ان يكون مستفادا من ذاته كما ذكرنا فثبت المطلوب او من غيره فيجري الكلام
فيه والقول بنفي الواسطة في الثبوت مما يفهم من كلامهم كما سياتي اقول الذي ذكر في تتميمه انه لم

لدل على بطلان عدم القرار مطلقا زمانا كان او حركة وكان الكلام بعد تسليم وجوده فان كل غير قار
فرض علته ماذا اي اما قارة فذلك بطل بالبيان الاول او غير قار فيسلسل عن علته اما ان يكون قارا فيبطل
بالبيان المذكور مع انه مستلزم لما عدم ان عدم القار لا يصدر عن القار او غير قار فينقل الكلام الى علته وفي
غير قارة وبلغ اي فيلزم التسلسل المستحيل او متعاقبة فانه ممنوع وان كان جائزا عندهم لكن يلزم تخلف
المعلول عن علته التامة فان الكلام فرض فيها فيلزم الترجيح بلا مرجح فلما ذكرنا استخلص عن هذه الشبهة
بعد اختيار الشق الثاني بان الاجتماع والتعاقب ماذا اريد بهما اما كونهما بحسب الواقع المعبر عنه بالدهر او
بحسب الزمان الذي هو افق التغير فان اريد الاول نختار الشق الاول ولا يلزم التسلسل المستحيل لعدم
الترتيب اي لا تقدم ولا تاخر في الدهر وان اريد بحسب الزمان نختار الشق الثاني ولا استحالة في تخلف
المعلول عن العلة التامة في الزمان بل في افق الدهر ضرورة ان العلية والمعلولية انما يكون بحسب الوجود
النفس الامري المعبر عنه بالدهر دون الزمان بل الزمان كالمكان فكما لا استحالة في التخلف من العلة
والمعلول فكذلك لا استحالة في التخلف في الزمان وفي كلا الوجهين نظر وفيه اما في الاول فان المعية
الدهرية وان لم يكن اجتماعهما مع التقدم والتاخر الانفكاكي لكن يكفي اجتماعهما مع ترتب العلي
الذي كلامنا بصدده فيجري برهان التطبيق وغيره من براهين ابطال التسلسل واما في الثاني فلان
التخلف الزماني عن العلة التامة ولعله كما انه مح في الدهر محال في الزمان ايضا فان المعلول التام
لازم للعلة التامة وتخلف اللازم عن الملزوم كما يكون محالا في الدهر يكون محالا في الزمان الا ترى
ان وجود الاربعة في اليوم والزوجية في الغوق مما العقل السليم قوله واما غيره من الحركة اه ان المقصود
منه اثبات الواسطة في العروض في التقدم والتاخر في غير الزمان من الحركات والافراد والخطوط و
الشبه الحادثة الحاصلة بسبب الحركات ولم يثبت هذا البعد ولا فيما سياتي ايضا فان الحركات وغيرها
فما سميتموه بغير قار دو واسطة الزمان لا نسلم كون عدم قراره بواسطة الزمان واسطة في العروض
بل يجوز ان يكون غير قار بالذات لعدم نفي الواسطة في العروض فان الحركة التوسطية اذا فرضنا سلسلتها

١٣٣

سيلانها على المسافة يجوز ان يحصل ممتد غير قار بالذات بالمعنى المذكور من الخط والمسافة
فيقال للاول الخط العروضي التدريجي وللثاني القوس التدريجي ويكون كل واحد منهما مضاهيا
في عدم الواسطة في الحركة بمعروضه ثم تثبت الواسطة في الثبوت فان النقطة في نفسها قارة وكذا
المقولة الذي وصفت بالحركة فيها قارة ايضا فكيف يتصور عدم قرارها بالذات ينبغي نفي الواسطة في
الثبوت فان الشيء الذي يكون نسبة القرار واللاقرار اليه سواء لا يمكن ان يكون ثابتا له بغير الواسطة
في الثبوت والا لزم الترجيح بلا مرجح قوله هو مقدار اللاقرار اه سلب بعض المبادي كالقرار واثبات
بعضها كالتقضي والتجدد يشير الى ان عدم القرار والتقضي من لواحق ذات الزمان فان اثبات المبادي
بلا واسطة ذواتي او لما يشير اليه والحال في الزمان كذلك فان عدم القرار والتقضي من فصوله الذاتية
وههنا اشكال قوي وفيق لا ينحل ما تأمل الافكار وهو ان الذاتيات لا يتخلف عن الذات في
طرف من الظروف وههنا عدم القرار ينفك عندهم في طرف الدهر كما سياتي تحقيقه فان قلت عدم
قرار الزمان عبارة عن عدم اجتماع اجزائه في الآن وهو حاصل في الدهر ومعبر عن الفصل الذاتي
ولا تخلف عنه في طرف من الظروف قلت هذا المعنى من عدم القرار حاصل للزمان في افق التجدد
والدهر كليهما فلا يظهر وجه التفرقة بين عدم قرار الزمان في افق التجدد وقراره في افق الدهر لا يقال ان
التخلف بين اجزاء الزمان انما يحصل في افق التجدد وهو المعنى لعدم القرار ولا يحصل التخلف منهما في
الدهر فيثبت القرار فيه لانا نقول كلا بل التخلف بين اجزاء الزمان في الدهر والتقضي على سواء اذ ليس
المراد به الا عدم حصول في الآن وحصول هذا المعنى مساو في الدهر والزمان قوله ان يتصور القبل
بعدا والبعد قبلا اه هذا الكلام مع سياقه وسياقه يشعر ان القبلية والبعدية الواقعتين بين اجزاء
الزمان من مقتضيات خصوصيات ذوات تلك الاجزاء فلا يكون الواسطة بينها واسطة في الثبوت
اصلا ولا واسطة في العروض كما هناك سيتقادير وههنا اشكال قوي لا ينحل بتأمل الافكار كالاشكال
السابق وهو انه اليوم مثلا لو كان تقدمه على الغد مثلا من مقتضيات هويته وكذا التقدم اللاحق له على زمان

وما فرض من زمان سابق الكائن من متقضيات هوية يجري الكلام بان تلك الهويات الخاصة للاجزاء
لما ان يكون انتزاعيات او يكون من الموجودات الخارجية متصلة او منفصلة على الاول يستفسر بان
منشأ انتزاعها ماذا اما النفس الحيوانية او امور اخترعتها هيهنا او منجزة او منفصلة على الاول يلزم اشتراك
الاجزاء في الهويات ضرورة ان اشتراك المنشأ يستلزم اشتراك الانتزاعيات كما لا يخفى على من له ادنى
له او في بطلانه ولا يفصله خوفا للتطويل توكيلا الى ذهن المتفطن وعلى الاخيرين يرجع الكلام الى
الشقين الاخيرين المذكورين في الترديد الاول وهما باطلان اما الاول منهما فلان الاجزاء
المتناهية في اليوم مثلا لما تقدمات وتأخرات كك فيكون بازاء كل جزء وتعدد الخاص هوية
خاصة لا يكون في الجزء الاخر واذ الاجزاء والتقدمات غير متناهية فيكون الخصوصيات المتضمنة في
الخارج اليها ايضا غير متناهية فيلزم انحصار غير المتناهي بين الحاصرين ويلزم ايضا الاجزاء التي
لا يتجزى ولما كانت تلك الهويات منفصلات متباينة فيلزم انحصار غير المتناهي في الوجود
وان كانت على الاتصال يجري الكلام فيه فانها يكون هي الزمان بالحقيقة لاتصالها وعدم
قرارها بالذات ويجري الكلام فيه فيعود الى التسلسل بين عديم القرار المجتمعة وتسلسلها مع الفساد
بالبرهان وان لم يجري البرهان في تسلسل اجزاء الزمان وغيره في الماضي والمستقبل لعدم الاجتماع
واما الثاني فبطلانه ايضا ثابت بالبيان المذكور في الشق الاول فان تلك المنفصلات يكون بعدد
تلك الاجزاء فيلزم اما انحصار غير المتناهي بين الحاصرين والاجزاء التي لا يتجزى او التسلسل المستحيل
كما لا يخفى على من له ادنى تامل ويرد على هذا البيان النقض بالخط المتناهي المتصل والسطح
والجسم التعليمي كك تاما اذا فرضنا خطا مقداره ذراع مثلا فهو ينقسم الى اجزاء غير متناهية
متناقصة فكل جزء منه متصف بالصغر والكبر الخاص فذلك اما ان يكون بنفس هيئته فيكون
كل جزء منه متصفا بالكبر والصغر الخاص فيرتفع التمايز بينهما كما لا يخفى على المتأمل او لامور خارجة عنها
فهي اما متصلات او منفصلات على التقديرين يلزم انحصار غير المتناهي بين الحاصرين والاجزاء التي

واللتي اوردته في المتصلات المجتمعة القارة بمثل ما ذكر في السابق فالحق عندي انه لا مخلص من ونح
هذه المحذورات الا بالقول بالتشكيك في الهيئة وهو الحق الثابت عندي بالبرهان كما بينا في بعض
الرسايل وسياتي بيانه وما فيه ايضا فيما بعد فانتظره مفتشا قوله قبلية وبعدية اه فيه مسامحة
ظاهرة فان المعنى الاضافي الانتزاعي لا يكون عينا للموجود الخارجي فالمراد ان منشا انتزاعهما نفس
الذات واطلاق الانتزاعيات بالمواطات اذا كانت منتزعات نفس ذات المنتزع منه ولو كانت
مفهوماتها اضافية ومغايرتها مصدرية على تلك الذات شايع ذايع في كلامهم ولو ثبت ما قال
المحقق الدواني من ان المبدا والمشتق والمحل متحد بالذات سهل الامر من غير اعتبار المسامحة
ولكنه باطل لما فصلنا في بعض الحواشي والمقام غريب عن ذكره ان شئت فارجع اليه قوله
فالقبلية مثلا ليس له لذاته اقول الظاهر ان في عروض القبلية للامور المذكورة لا لذاته فرق
من الحركة وساير الامور الغير القارة سوى الزمان وبين الامور القارة كالانسان وغيره فا نصف
الاول يجوز ان يكون الواسطة فيه واسطة في العروض او يكون الواسطة واسطة في الثبوت كما
هو الظاهر عند العقل السليم والنصف الثاني ليس فيه الا الواسطة في العروض وذلك لانهم
يجوزون العقل بحصول الحركة القطعية وتشخصها بدون التقدم والتاخر وعدم تصور اجزائها
بدونها كما سياتي تحقيقه بخلاف الانسان والفرس وغيرهما من الامور القارة فليس في النصف
الاخير وقوعهما الا بمجاورة الزمان واما الحركة القطعية فهي سيالة بنفسها وان كان سيلانها مقارنا
مع الزمان ولذا افترقوا فقال بعضهم انه غير قار بالذات مع نفي الواسطة في الثبوت العروض و
كالزمان وقال بعضهم بسبب الزمان والواسطة واسطة في الثبوت وهذا عينا مما تقبله ويجوزه
العقل السليم واما القول بالواسطة في العروض فذلك باطل عند العقل السليم قوله
فان قلت الزمان والحركة اه وتقريره ان الزمان والحركة القطعية المتصلة الحاصلة من سيلان
المتوسط على المسافة المتصلة او ما يحذو حذوها لا يتصور بينها الا ما يكون منفصلة منقسمة الى اجزاء

متقدمة ومتأخرة ولا يجوز العقل ان يكون جزء متقدم منها متأخرة عن جزء منها بل هذا التجويز مما
يمجه العقل السليم فلا بد ان يكون كل منها غير قار لذاته لثبوت التجزية والتقدم والتأخر منها لكن
والا لانسلخ عن حقيقتها والتقرير الاشكال بهذا لمطالعة دفع الجواهين الآتين في كلام المصنف
باتصاف زيادات كما ستذكر فيما سيأتي قوله قلت الفرق بينهما اولا ان حاصله على ما يحكم
عبارة المصنف في الايراد ان الحركة غير متجزية في نفسها لانها عبارة عن كمال اول لما بالقوة
من جهة ما هو بالقوة وهذا المعنى لا يقتضي التجزي فاذا لم يكن متجزيا بالذات لم يكن غير قارة لكن وهو
ضرورة توقف الثاني على الاول اذ استلزامه له اورد المصنف بانا اذا فرضنا ثلثة اجزاء
لا يتجزى وفرضنا جزءا واحدا متحركا من الاول على الاوسط يحصل المعنى المذكور للحركة مع انه لا يحصل
به التكمم والكمية بالذات فعلم ان المعنى المذكور بالنظر الى ذاته وحقيقته لا يستلزم الكمية فلا يستلزم
عدم القرار وبه يحصل الفرق بين الزمان والحركة ذاتا تعلم فساد ما فيه فان التعريف المذكور ان
يكون رسما لا حدا حقيقيا فنجوز ان يكون الحركة القطعية في حد حقيقتها امر متصل غير قار بنفسها
يعرض له ذلك المعنى المذكور كما ان الجسم يرسم بكونه ذو مكان متحيز بالذات ويشار اليه اشارة حسية
لكن وهذا المعنى لا يقتضي الكمية والاتصال ولكن حده الحقيقي بانه الجوهر الطويل العريض العميق يقتضي
ذلك كذلك الحركة القطعية تعريفها الرسمي لا يقتضي التكمم وذاتها الخاصة يقتضي ذلك فقد سهل لك
ما نقل في تقرير الاعتراض ان الحركة القطعية يجوز ان يكون كما متصلا غير قار بالذات كالزمان كما
هو فوق جهالته فان قلت ان الحركة القطعية على مزعوم المصنف عبارة عن التوسطية والامتداد الاستمراري
وهو عبارة عن الفرد والتدريجي للمقولة كالاين والوضع والكم والكيف ولا شبهة في ان اتصال ذلك الفرد
وكميته مستفاد من الغير وكذا عدم قراره اما الكيف والوضع وكذا الاين فظاهر كالشمس واما الكم
فان اتصاله وقراره الكائن بحسب نفس ذاته ولكن عدم قراره مستفاد بالضرورة من الغير فاذا كانت
اتصاله الغير المستفاد من الغير لم يكن بحسب نفس ذاته فكذلك اتصال الغير القار للحركة القطعية او

القطعية او التوسطية ليس هما الاتصال وعدم قرار الحركة بنفس ذاتها فعدم التجزي قلت اولا
لنا الايراد على الامر الفاسد على تحقيق المصنف فانه ينكر الفرد التدريجي كما مر ونقول ثانيا انها
عبر عنها بصرافة القوة ومحوضة الفعل من المبدء والمنتهى فلو جعلت المسافة تلك الحالة
فيمكن ان يمتد امتدادا غير قار بنفسها فالمركب منها ومن التوسطية يكون ايضا غير قار وتحقيق
المقام انه لم يدل دليل قاطع على انحصار الامر الغير القار بالذات بمعنى نفي الواسطة في الوجود
وجوده او في الثبوت والوجود كليهما في الامر الواحد بل يجوز عند العقل ان يحصل من سيلان
التوسطية على المسافة او ما يجري مجراها امور ممتدة غير قارة بالذات كالخط التدريجي والسطح التدريجي
والحركة القطعية والزمان يكون كل واحد منها غير قار بالذات بمعنى نفي الواسطتين المذكورتين او نفي
الواسطة في الوجود فقط اما الخط فيجوز ان يكون امرا جنسيا ينقسم الى انواع قار او غير قار ويكون ح
منها فصل نوعه والفصل الذي حصل في غير القار يقتضي بنفس ذاته عدم القرار بالذات بالمعنيين
المذكورين وكذلك السطح مثلا والامر في الحركة القطعية اظهر من الخط فانها يجوز ان يكون لها بنفسها غير قارة
لكن ويكون هي والزمان كلاهما مندرجين تحت الكم الغير القار اندراج الانواع تحت جنسها القريب
ولا ينفع ما قال المصنف من ان الحركة كمال اول [illegible] وهو لا يقتضي الامتداد والاتصال فان هذا التعريف
يجوز ان يكون للحركة التوسطية فقط كما ذكرنا سابقا وايضا يجوز ان يكون رسما فهذا الرسم وان
لم يستلزم بالنظر الى نفس ذاته الكلية وعدم القرار لكن المرسوم بنفس ذاته يقتضي ذلك كما مر قلت
ان الرسوم انما يكون بالخواص المختصة والتعريف المذكور يكون لكل واحد من الحركتين فان الحكماء بعد
تعريف الحركة بذلك الرسم يقسمونها الى التوسطية والقطعية فالظاهر انه تعريف للحقيقة الجامعة لكلا
القسمين لكنه ان التعريفات كما يكون باللوازم المختصة بالنظر الى نفس الذات من حيث هي هي
كذلك يكون باللوازم المختصة بالنظر الى وجوداتها الخارجية والثاني شايع كالاول في كلماتهم ولا شك
ان هذا التعريف في الواقع كما يصدق ويلزم التوسطية كذلك يصدق ويلزم في نفس الامر للقطعية

فان الاجزاء التي لا تتجزى من المستقيمات و توجهها الى نفس الامر واسقاطها من التزييف بالمعهودات

بالمقدمة المشتبهة لا يليق بشأن المحصلين قوله اذا اتصلت المسافة من جهة المسافة الى آخره هذا باطل بما قررنا آنفا

من التجويز المذكور وجوابه ان الاتصال المسافي يجوز ان يكون له واسطة في الثبوت كاتصال الحركة وليس ذلك بدليل

دال على ان الاتصال المسافي داخل في هيئة الحركة القطعية حتى لا يتصور الواسطة المذكورة سبيلا على تحقيق

المصنف فان المسافة عنده اما ان يكون الحالة المذكورة سابقا من المبدء والمنتهى بخصوصيته امرا خارجيا

متصلا في الحقيقة واما اتصال الغير التدريجي فهو ما لا يقول به المصنف واما الامتداد او انقضاء المسافة كما سلم

انقضاء الحالة وانقضاء منها لا يرتاب عاقل في عدم دخولها اللهم الا ان يدعى على طور المصنف مثل ما قررنا

سابقا ان الحالة الحاصلة من المبدء والمنتهى شبيها لمثل الاستعداد وكانها والكائنة بحسب نفس مفهومها

لا يجوز العقل حصولها في الخارج لكن بحسب نفس حقيقتها لا حر حصة بهذا المفهوم يجوز ان يكون موجودا في

الخارج كالحالة الاستعدادية التي يصدق عليها مفهوم الاستعداد وهي بنفسها يكون ممتدة متصلة غير قارة

بالذات وهذه الاشتداد هي التي جعلها المصنف مسافة في ذات القطعية فلا شك ان هذا يؤيد ما قلنا

سابقا من ان عدم قرار الحركة يجوز ان يكون باعتبار نفس ذاتها الغير القارة في الذات بالمعنيين المذكورين

السابقين فقد ظهر على اللبيب بما قررنا ان الكلام الذي صدر من المصنف في اثبات التوزيع بين [illegible]

مما لا يحصل له بالبرهان قوله الاتصال لا قام بها الى آخره وفيه ما ذكرت من ان الحكم لا ينحصر في العرض بل يجوز ان

ان يكون مستقيما الى الجوهر والعرض فحينئذ لا يثبت ما ذكره المصنف قوله ثم علة اتصال الزمان هو علة

اتصال المسافة الى هذه المسئلة من غوامض المسائل عندي وان ظنها القوم سهلا فعليك بتطبيقها

القريحة فيما ذكره في تحقيقه واعلم ان المصنف شيء في اثباتها وعدمها وما نذكره هاهنا ولعل على خلاف

ما قاله المصنف بكون الاتصال المسافي الذي يأتي به المصنف ما ذا اراد به اما الوضع الحاصل الذي جعله

مسافة للحركة الغير ... ويته كما هو الظاهر لانها محل الزمان عندهم وذلك باطل فان الوضع ليس له

اتصال في ذاته اصلا وانما يعرض له الاتصال من جهتين جهة المتحرك وجهة الزمان من سيلان المتوسط

التوسطية كما قرره المصنف من غير ان الزمان انما يحصل عدم القرار والاتصال بسببه اما الارادة
الاول فباطل اما اولا فلان اتصال الوضع من جهة المتحرك قار والاتصال القار مما لا مدخل له في
تحصل الزمان كما تشهد به الفطرة السليمة واما ثانيا فلما قاله المصنف فيما سياتي من ان الزمان لا يقوم
بالحركة التوسطية فانها اي الحركة علة لوجود الزمان بواسطة اتصال السيالي ولا اتصال في الكيف فلو كان
المراد به الاتصال القار الحاصل بسبب التحرك فهو حاصل في الكيفيات القارة بالجسم كالسواد والبياض
فلا يتم الاستدلال هناك وكذا ارادة الثاني فانه يؤول الى الدور فان الاتصال الحاصل للوضع بسيلان
التوسط انما يحصل من قبل الزمان والتوسطية واسطة في الثبوت او العروض كما ينادي عليه كلام المصنف
سابقا فلو كانت المسافة [illegible] الاتصال علة لوجود الزمان يلزم الدور [illegible] واما ان يراد بالا
تصال السيالي المكاني كما هو الظاهر من لفظ المسافة وهو مما لا دخل له في تحصيل وجود الزمان كما ذكرنا في الارادة
المسافي القار للوضع ولان الضرورة شاهدة بانه لا علاقة بين الاتصال المكاني والزماني بالعلية ضرورة
فرض احدهما بدون الاخر ان الكلام في الاتصال السيالي الذي للحركة التي تقوم بها الزمان كما سياتي
وقد مر مفصلا في باب الحركة فلا محصل لما ذكره المصنف ههنا اصلا الا ان يلتزم ان الحركة والتدريجي في الظاهر
وهو [illegible] ذكره المصنف مع ان الصالة الصانعة استفاد من الزمان فيؤول الى الدور فلا يتم المسئلة المذكورة
ههنا الا ان يقال كما سابقا من ان الاتصال السيالي التدريجي في الوضع يحصل بسبب سيلان التوسط بالنظر
الى ذاته بدون وساطة الزمان وبذلك الاتصال التدريجي يحصل تدرج الزمان واتصاله بمعنى انه يحصل وجود
الزمان به فذلك الاتصال الذي فرضنا علة للزمان يكون بالذات بمعنى عدم الواسطة في العروض فقط فاتمام
المسئلة موقوف على بطلان ما قاله المصنف اولا من ان غير الزمان انما يحصل له الاتصال الغير القار بواسطة
الزمان فيتبين كلاميه تدافع قوله يظهر له ان ليس هناك الى اقول الظاهر من كلامهم وايضا من تحقيق
المصنف [illegible] كلامه ان هناك حركتان متغايرتان الاول منهما التوسطية والثاني القطعية وقالوا ان التوسطية
راسمة للقطعية كما ان النقطة بفعل الفاعل والشعلة الجوالة للدائرة في الظاهر من كلامهم هذا الخيال هاهنا في الذهن فان

والمفعول يكونان كذلك وايضا عباراتهم الاخرى يدل عليه كما لا يخفى على من تفحص والقول بانكاره بلا دليل

فما يمجه العقل السليم واما المصنف فقد حقق ان الحركة من مقولة الانفعال ولا شبهة انها لا يكون الوسطية

لتدرجها وثبات الوسطية في الآن فلا جرم يكون القطعية متحدة بالذات مع الوسطية فانها اما ليست من مقولة

اصلا او يكون من مقولة الكيف لصدق تعريفها عليه فلا يكون متحدة بالذات مع القطعية والا يلزم كون شيء

واحد تحت مقولتين بالذات او يلزم اجتماع النقيضين فان الوسطية من حيث ذاتها لا يكون من مقولة

على الشق الاول فاذا اتحدت مع القطعية بالذات يلزم دخولها فيه فيرجع الى التناقض المستحيل كما

كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة والحق عندي ان الفرد التدريجي لا بد منه في وجود الحركة مطلقا كما قررنا

سابقا من انه لولاه يلزم اما انحصار غير المتناهي بين [illegible] ي لا يتجزى كما قررناه فقد ذكره

ومع هذا يثبت الفرد التدريجي يتوقف عن الحركة القطعية بل هو الحركة القطعية على التحقيق ولم يدل دليل

على وجود الوسطية كما ذكرنا لك سابقا فالميل الطبيعي او القسري او الارادي يبعث منها اجزاء الفرد

التدريجي عن القطعية فالميل الطبيعي مثلا اذا لم يلحقه صارف لاحق ولم يعوقه عائق خارجي يشكل

يشكل بشكله على المسافة اذ ما يجري ما يجري كالوسطية يحصل منه فرد تدريجي من الكم والكيف او الاين او

الوضع ونوعيته متصل غير قار بلا واسطة في العروض وهو ظاهر ويجوز ان يكون غير قار بنفسه [illegible]

الواسطة في الثبوت ايضا اذا كان الوضع والكم والكيف جنسا كما يقوله الحكماء [illegible] تحته انواع مختلفة

وهي الاين الثابت وغير القار وكذا الوضع الثابت وغيره والكم الثابت وغيره وكذا الكيف فالقار من

الكيف وغيره وكذا من الوضع وغيره يجوز ان يكون نوعين متحصلين من الفصل ويستند عدم القرار والقرار

البديع يكون عدم القرار في الافراد التدريجية من الفصول المنوعة فبقي الواسطة في الثبوت والعروض كليهما

[illegible] الى تلك [illegible] الافراد غير قارة بالذات فيعني نفي الواسطة في الثبوت والعروض كالزمان ويكون الفرد

التدريجي [illegible] في التحدد ومحلا للزمان على تقدير ثبوت الكمية الوضعية هذا بحسب كلي من [illegible] الشيخ

الدر[illegible] يسلم [illegible] الواسطة في العروض فقط ويجوز الواسطة في الثبوت فان فصل الوضع لا يكون [illegible] بضرورة

بالضرورة والا يلزم دخول شيء واحد بحسب مقولتين بالذات فاذا لم يكن كما لم يكن غير قار ضرورة توقف
الثاني على الاول كما اشعر الكلية وعدم القرار عن الفصل بالذات لا يكون الفصل الذي كون واسطة في الوجود
فقط كما مهدناك سابقا دالقوم وان ارادوا دليلا على نفي الواسطة في الثبوت ايضا وهو الظاهر من كلامهم
لكن نقول كما ذكره المصنف سلمنا عدم قراره بالذات يمنع نفي الواسطتين فعدم قرارية الفرد المنتزع الذي ذكرناه
والمكان يمنع نفي الواسطة في العروض يكفي لمحلية الزمان فان التطابق بين الحال والمحل في عدم القرار من
كل جهة غير لازم كما صرح به القوم ايضا قوله فيثبت الحركة القطعية الخ هذا الكلام ينادي نداء ظاهرا على ان القطعية
هي التوسطية المأخوذة مع حيثية الاتصال السيالي فهو يحتمل اربعة وجوه كل منها باطلة سيما على تحقيق المصنف
الاول ان يكون الجنس التقييد [illegible] كلاهما خارجان كما في الشخص وانما يعتبر القيد في اللحاظ فقط فهو
باطل فان التوسطية عندهم ليست من مقولة الانفعال كما مر تحقيقه لوجودها في الآن ويسمى له وجود الانفعال
فيه لاعتبار التجدد في مقولة الانفعال وقد حقق المصنف سابقا ان الحركة نفس مقولة الانفعال فلم يكن الا القطعية
واذا تفرق بينها وبين التوسطية على هذا التقدير اعتباري محض لاتحادهما ذاتا وتغايرهما بحسب اللحاظ فقط
فيلزم كون التوسطية من مقولة الانفعال ايضا او التعدد ان بحسب الذات والتغاير ان بالاعتبار فقط لا كما لا يخفى
مقوله والثاني ان يكون التقيد داخلا والقيد خارجا والثالث عكس ذلك والرابع دخولهما معا وهذه
الثلثة الاخيرة باطلة سيما على تحقيق المصنف فان الزمان عنده قائم بالحركة القطعية كما صرح فيما قبل وهو موجود
في الخارج فلا بد من وجود محل القائم فقد صح لوجود الحركة القطعية فيه وهذه الثلثة المذكورة ليست بموجودة في
الخارج لوجود واحد بل اثنين منها يعني ما يكون التقيد فيه داخلا بل القيد خارجا او كلاهما داخلان
ليسا موجودين في الخارج ضرورة عدم وجود التقييد فيه والواحد منها وهو ما يكون التقيد فيه خارجا والقيد
داخلا وان تصور وجوده فيه لكن في الحقيقة كسره لتباين الاجزاء فيه فلا توجد الحلول ولا الوجود والكسرة لا نسلم
ان يكون محلا للزمان بوصفها الوحدة الشخصية فان الحد والمحل يستلزم تعدد الحال وبالجملة هذا التحقيق
المذكور من المصنف رح مبنيا منافي التحقيق السابق من ان الحركة بعينه مقولة الانفعال ومحل الزمان

بالحركة القطعية قوله حقيقة السيارة ملتبسة لا يخفى ان هذا الكلام ينادي على تعين شق واحد من الشقوق الاربعة
المذكورة وهو اعتبار القيد اعني اتصال المسافة في الحركة وهو ما ابطل انفا لما ذكرنا من انه يصلح محلا للنزاع
وحينئذ يحمل الكلام الاول المطلق اعني المحتمل للوجوه الاربعة المذكورة على المقيد المراد من الشق الواحد فلابد
رفع بين كلاميه وبعض المشتغلين يحمل لفظ الاستبارة المذكورة ههنا على ما يدرك بالاستبار في الملاحظة
ولفظ الالتيام على الالتيام في لحاظ الذهن فقط دون الملحوظ كما في المشخص ويعبرون الحركة القطعية
هي الطبيعة التوسطية الماخوذة مع الامتداد والمسافة بحيث يكون المقيد والقيد كلاهما خارجيان وانما
الاعتبار بهما في اللحاظ فقط فيقتصرون على الشق الاول من الشقوق الاربعة المذكورة اولا وهذا الكلام مع تعسف
بحسب ظاهر عبارة المصنف لا يسمن ولا يغني من جوع فانه يرد ... على الشق الاول المذكور اولا على
كل من التقديرين اعني اعتبار دخول الاتصال المسافي او ما يحذو حذوه في الحركة القطعية او عروضها لها
اصل المقصود ههنا وهو ان الحركة القطعية متصلة باتصال عرضي وممتدة بامتداد كذلك اما على تقدير الثاني
فقط كما لا يخفى على المتفطن واما على تقدير الاول فلان الماخوذ في الحركة هو المتصل المسافي من الوضع او الاين
او الكم او الكيف اعني الافراد المندرجة المتصلة منها باتصال غير قار عارض لها كالماخوذ فيها هو ذات
المتصل من حيث عروض الاتصال لا الاتصال الفة فيتم مقصود المصنف ههنا بلا كلفة قوله فان قلت
ان الحركة الخ فاسئلة ان اعتبار الامتداد او المسافي في الحركة القطعية ليست سيلانا ... المسافة
وما يجري مجراها يستلزم اعتباره في المتحرك ايضا فيكون في كل انسان انسان حارة غير قارة وكذا في كل متحرك
وهذا مما يحكم العقل في بادي الراي ما العقل السليم بعد ممعن النظر لا يفرق بينهما الا ترى في الحوالة
و ... ما زاله ورشهم المرمي فان في كل منها يحصل الامر الغير القار بشهادة البداهة في الخارج او في
الذهن فقط فانما ... الاعتراض ههنا طلب الفرق بالمذكورة في الجواب والتوطئة له قوله قلنا الامتداد او الحركة
حاصل الجواب ... المتحرك ايضا ممتد بامتداد غير قار لكن بواسطة الحركة واما الحركة اعني الة
فاما ... بالنظر الى ذاته لا قتضائه السيلان في المسافة وما يجري مجراها وشاهد احوال

والاول في الحركة السريعة في المتحرك المحسوس سيما المحسوس بالابصار بالضوء الشديد واللون كك
بوقوع الحس البصري عليهما بالذات وشدته وكماله لشدتهما وكمالهما والسر في ذلك ان الحس المشترك
بواسطة الحس البصري عند حركة الشعلة مثلا يأخذ صورة منها يحفظها ثم اذا انتقل تلك الشعلة الى مكان
تأخذ منها صورة اخرى من مكان آخر وزمان كك فتكثرت وتسالت وحصل المتصل الغير القار
على طريق الدائرة او الخط المستقيم في الذهن هذا هو الظاهر بحسب ما تدقيق النظر لا بعد في ان يحصل
بمقابلة الدائرة بحواله او الخط المستقيم الحاصل من حركتها في الذهن جسم مستدير او مستقيم مندرج
الاجزاء في الخارج كالفرد التدريجي من الاين والوضع وغيرهما قوله ويكون المتحصل منها في كل حد
ولا يتخيل من ظاهر عبارات المصنف ان الاكوان المتحصلات بالفعل فيلزم الانحصار الغير
المتناهي بين حاصرين او الجزء الذي لا يتجزى كما قرر سابقا كك بل كون واحد مندرج من المبدأ
الى المنتهى على سبيل التقضي والتجدد وهذا الكون هو الحركة القطعية عندهم موجود في الخارج متجاوز
عن الفرد التدريجي الحاصل بين المبدأ الى المنتهى من المسافة او ما يجري مجراها والاكوان الآنية
منتزعات منه كما دقق جماعة المحققين من المشائين سوى المحقق الدواني ومن سوهي جزئية والحق
عنه [illegible] الكون المذكور انتزاعي ومنشأه هو الفرد التدريجي من المقولات الاربعة هو الموجود في الخارج
معبر عنه بالحركة القطعية وهو المحل للزمان في الخارج على تقدير ثبوت كميته المتصلة واما على ما قلنا سابقا
فالزمان يجوز ان يكون امرا ممتدا جوهريا قد يساكون منشأ القبلية للاشياء وبعديتها فلا يكون له محل
اشكال قوله فهو من حيث ذاته على المتصل ليحبث الخ هذا الكلام يشير الى ان المتحرك لم [illegible]
سبيل الاتصال في الخارج كالفرد التدريجي من المقولة بل انما يكون تجدده في الذهن فقط بحسب حدوث
شؤون البقاء قوله ولا دور على قياس ما سيجي الخ ابا وجه عدم الدور فقط فان طبيعة الزمان حينئذ يكون
مشخصا للحركة فالحركة بشخصها تحتاج الى طبيعة الزمان والزمان يحتاج في طبيعته الى طبيعة الحركة [illegible]
لتغير بالنظر الى الهيولى من كل جهة حتى يلزم جوهرية الزمان بل بينهما فرق بان الهيولى [illegible] في نفس الوجود

طبيعتهما وشخصيتهما محتاج الى طبيعة الصورة والصورة في تشخصها فقط محتاجة الى تشخصه الهيولى محلا
الزمان وسائر الاعراض المشخصة للمحل كما جوزه المحققون من الاين والوضع والشكل ايضا انما احتياج الحال في
وجود طبيعته الى طبيعة المحل وفي تشخصه الى تشخصه ولا احتياج المحل في وجود طبيعته الى طبيعة الحال وتشخصه وان احتاج
في تشخصه الى طبيعة المحل وبهذا ظهر ان تعريف المادة انما احتياج في وجوده الى [illegible] بالموضوع الذي
يكون محتاجا في وجوده وتشخصه الى طبيعة العرض كالحركة بالنظر الى الزمان والجسم بالنظر الى الشخص والوضع
والعين فان المراد بالوجود الماخوذ في تعريف المادة هو الوجود الاعم الشامل لوجود الطبيعة وتشخصه وكذلك
لا ينتقض تعريف الحال الجوهري لما يكون محتاجا اليه لوجود المحل بالحلول العرضي الذي يكون ايضا محتاجا اليه
لوجود الشخص للمحل انما يكون محتاجا اليه لوجود تشخصه [illegible] وطبيعة فاحفظ هذا الطريق فانه
ينفعك في كثير من المقام [illegible] انقراض النقض الخ اورد لفظ الامتداد والتقضي دون الممتد والمتقضي اشارة
الى ان الزمان عبارة عن نفس التقضي والتجدد ومعنى ان مصداق حملهما نفس ذاته لا انه عين هذا المفهوم
المصدري فانه باطل كما لا يخفى فان الزمان كم موجود في الخارج لا يكون عين المفهوم المصدري الانتزاعي
وحاصل هذا الجواب انه فرق بين الزمان والحركة القطعية بان الزمان لا يجتمع اجزاؤه اصلا والحركة يمكن ان
يجتمع اجزاؤها العرضية الحاصلة بسبب حلولها في المتحرك وان لم يمكن اجتماع اجزائها الطولية من جهة [illegible]
اجزاؤه للحركة اعني من جهة نفس الحركة وعدم القار بالذات لا يصلح لان يجتمع اجزاؤه اصلا [illegible] الا يوجد
[illegible] في الزمان واما الحركة فاذا اجتمع اجزاؤها العرضية والطولية بالنظر الى ذاتها فلم يكن غير قارة بالذات
و[illegible] منافاة [illegible] ما ذكره المصنف رح بالتطويل اقول وتحقيق الحق في المقام ان اجزاء
الحركة بالنظر الى المتحرك ليست اجزاء حقيقة بل على سبيل المجاز او الواسطة في الامتداد واسطة
[illegible] العروض [illegible] المصنف منها [illegible] الواسطة انما يكون على سبيل المجاز كما حققناه [illegible]
التجزي منه [illegible] في هذا الامتداد ايضا على سبيل المجاز فهذه الاجزاء خارجة من المبحث .
قرار [illegible] منها بالذات بل يجوز ان يكون الحركة المقطعة مع تقدم اجزائها [illegible]

غير قار بالذات يعني نفي الواسطتين او يعني نفي الواسطة في الكون فقط بالنظر الى اجزائها الطو[لية]
كالزمان الا ان الزمان امر واحد تشخصي لا يتعدد وافراد مبهمة في الخارج والحركة خلاف ذلك او متعدد
انواعها وافرادها واصنافها لكن كل واحد من الزمان والحركة القطعية كلما لواسطية في امتصار وانها لعدم
قرار اجزائها الطولية وما ذكره المصنف في بيان التفرقة بان الاجزاء الطولية للحركة تجتمع من حيث انها
حركات فذلك سفسطة واهية فان المعتبر في عدم قرار اجزائها الطولية بالذات خصوصا ملكها الاجزاء
فالجزء المتقدم من الحركة الاينية الخاصة لا يجتمع مع المتاخر نظرا الى نفسه حقيقتها واما اجتماع الحركات
فلا يغير اصلا فان الخصوصيات متفاوتة في الاجزاء الطولية الانتزاعية والافراد الحاصلة من الحركة
فاجتماع هذه الافراد من جهة الحركة لا يستلزم صحة اجتماع تلك الخصوصيات المنتزعة من الامتداد الطولي
للحركة بالنظر الى ذاتها فما ذكره المصنف تلمع محض وما جعله لم يفهم دليل بعد على ابطال كون الحركة منقضية
ومتجددة بالذات مثل الزمان كما فصلناه سابقا فافهم قوله فان قلت قد اتضح بذلك ان يقرر
الاعتراض بمثل ما قررنا انفا وجلاسه في الجواب كما سياتي قوله فلا يمنع تعينها من انها اكمل نقلت
كلا بل تعينه الحركة بحسبها يقتضي لامتناع اجتماع اجزائها الطولية لا من حيث انها حركات متعددة
اعتبرت فيها بالمحل متعددة فان هذه الحيثية ينافي كونها اجزاء طولية لحركة واحدة والمتنافيين يجوز ان
يكون احد بعضها مقتضى ذات شيء دون الآخر وهذا كما في الزمان فان تقدم خصوصيات اجزائها الى حصة
بعضها على بعض انما هو مقتضى هوية الزمان دون الامر الخارج منها والا يكون هو الزمان فانه عبارة عن ان
منشأ التقدم والتاخر ومنه له كما ادمنا سابقا وسيجيء بيانه ان شاء الله وان نهضت الاصطلاح على معنى عدم
القرار بالذات بينها في الزمان ودون لا يجتمع اجزائه وافراده نظرا الى ذاته ولا يكون في الحركة كذلك ولا ينفع لعدم
[illegible] الدليل الذي مر سابقا من جهة امتناع الحركات المختلفة فان مرجعه عند التفصيل كما ذكرناه نقل
انه لا بد للحركات من منشأ غير قار من جهة الاجزاء الطولية بالذات ومن جهة الدليل الذي سياتي من
ان المتقدمات والمتاخرات في الاشياء انما يتصور بوقوع كم متصل غير قار بالذات يقتضي لا يجتمع [illegible]

العلوية بالنظر الى ذاته وان اجتمع اجزائه العرضية او افراده ان بصواب ليس الدليلان المذكوران
فى الكتاب السابق واللاحق على وجود الزمان ودالة على هذا ولا تتم ما قصده المصنف بهما من ابطال
[illegible] فى ازمنة مختلفة فان الحركة يجوز ان يكون مثل الزمان فى ان الاجزاء الطولية لا تجتمع بالنظر الى ذاتها
اى ان يكون المانع من اجتماعها ذاتها دون الزمان قوله وبالجملة فالا قرار الحركة وبالجملة
لم يدل دليل على ان الا قرار المطلوب ههنا لاتساع الحركة وكونه منشأ للتقدمات والتاخرات
فى الاشياء بالذات فى الزمان دون الحركة بل يجوز ان يكون كلاهما غير قارين بالذات كما هو رأى
جماعة قوله لك يمكن من سبيل النظر الخ هذا اليه [illegible] الثابت كما ان الاول [illegible] الطبيعيات
ونقرره بعد التصفية عن الكدورات ما قرره الاستاد العلامة ومحرر [illegible] قدس سره القرار فى
العالم تقدما وتاخرا فلا بد من منشأ لهما ولا شك ان منشأهما لا يكون واحدا والا يلزم اجتماع
المتقابلين بل متعددا فيكون قابلا للتجزى فان الاثنينية لا يتصور بدون التجزى وحينئذ يكون كما او
متكمما واذا المتكمم لا بد له من الانتهاء الى الكم فثبت بالاخرة كمية كما ويكون منشأهما العدم القرار
كما بيناه سابقا ولا بد ايضا كونه متصلا لانطباقه على الحركة المتصلة المنطبقة على المسافة كك فثبت
كم متصل غير قار ولا بد ان يكون بالذات ممنع نفى الواسطة فى العروض ضرورة انتهاء ما بالعرض
الى ما بالذات ورجوع المخصص بالاخرة اليه منعت الصالة وعدم قراره بالذات ايضا وهذا هو المعنى
[illegible] الزمان وان اردنا اثبات كونه غير قار بالذات ممنع نفى الواسطة فى الثبوت ايضا وهذا هو العظيم
من كلامهم فانهم يقولون ان الاس بالنظر الى ذاته وهويته لا يتصور ان يكون مع العدم او بعده
[illegible] العدم بالنظر الى الغير وهذا الكلام ظاهر فى نفى الواسطة فى الثبوت ونا كلاما آخر لا يجامعه
[illegible] لقول انه الموجب بالذات لعدم القرار فى المتقدم والمتاخر اما ان يكون قارا او غير قار
على الاول يلزم التخلف من الموجب الموجب وعلى الثانى ننقل عن عدم القرار الموجب
[illegible] يكون بالذات ممنع نفى الواسطة فى الثبوت فثبت المطلوب او لواسطة واسطة كك [illegible] الكلام

الكلام فيه ينتهي بالاخرة قطعا للتسلسل التي غير جار بالذات ما لبعث المذكور عبث المطلوب وفيه بانه
عرفت من ان هذا الكلام على تقدير التمام يعني وجوه الحصر الاختيار مطلقا فهذا الاشكال من اعظم الشبهة
في هذا المقام وههنا اشكال آخر كما اشير اليه سابقا وهو ان الموجب للتقدم والتأخر الخاصين ماهيته
اما حقيقة الزمان فيلزم اجتماع المتضايفين المتقابلين في ذات متشخصة واحدة وهو جزء المتقدم و بالتأخر
او جزء ماهيته فيلزم المحال المذكور لما لا يخفى او امر آخر خارج اما خارجي او انتزاعي على الثاني لا بد من
رجوع ذلك الانتزاعي في ايجاب التقدم والتأخر الخاصين الى منشأه ودون نفس مفهومه فانه
تابع للانتزاع والتقدم والتأخر المذكورين للاشياء لا يتوقف على الانتزاع والاعتبار فيثبت رجوع
المنشأ الى كونه نفس [illegible] وخارج عنها وانه الاول لان بالطلان فيثبت كونه موجودا خارجيا
خارجا عن الزمان فينحصر في الانضمام او الانفصال كما لا يخفى على المتأمل وكلاهما فان الزمان كل
جزء منه متقدم متقدم خاص ومتأخر متأخر كذلك فلا بد ان يكون بازاء كل جزء منه امر امنضما او منفصلا
في الخارج فيلزم انحصار غير المتناهي بين الحاصرين وتتالي الانات الذي يستلزم الجزء الذي لا يتجزى
وقد وعدنا سابقا بحل هذا الاشكال بالتزام التشكيك في الماهية فنقول في بيان حله بان الزمان كم سيال
نفسه يزيد وينقص ويتقدم ويتأخر في التقدم والتأخر الخاصين لما يجيء كل واحد منهما بالنظر الى نفس الماهية والماهية
المتحققة في الامس بنفسها يستلزم تقدمه على اليوم وهي بنفسها يستلزم تأخر اليوم عنه وهكذا في سائر
اجزاء الزمان اقول والتزام التشكيك مع الماهية الخ لا يقطع مادة الاشكال [illegible]
المقتضي محال بالضرورة والا يلزم الترجيح بلا مرجح كما اوضحنا سابقا ولا مزيد في البيان خوفا للاطالة وهذا
هو رأي الحكماء المحققين ولهذا لم يجوزوا التخلف المعلول عن العلة التامة واذا ثبت هذا القول بان اليوم
بلا [illegible] يتقدم على الغد فنسبة الموجب بازاء الماهية نفس الماهية الكلية متى موجودة في الغد الخ مع انعدام
يوم وتقدمه الخاص اما الاول فظاهر واما الثاني فلضرورة انعدام الوصف [illegible] الموصوف فهي لا تصلح
[illegible] له ولا جزء له الخ لذلك [illegible] ولا يدفع القول بالتشكيك في الماهية ما [illegible]

الحوادث ولعل الغيبة يعلم بالتأمل بلا رجوع اليه ايضا وان شئت فارجع اليه ولا نذكره ههنا
خوفا للاطناب واما بطلان الاحتمالات الاخر فقد ظهر من بياننا المذكور فالمذكور فالحق ان الاشكال ليس
الا المذكور فيه ههنا مما لا يتخيل بالتأمل الافكار والافكار كما اشرنا سابقا فافهم قوله لا محالة مادتها
وذلك لانه اذا لم يكن ثابتا وقد قررنا وجوده سابقا فلابد ان يكون حادثا والحادث مسبوق
عندهم بالمادة قوله وليس هو الحركة الخ فان قلت قد ذكر فيما قبل ان المراد ان الحركة يجوز ان يكون
كما متصلا غير قار بالذات يعني بمعنى التوسط او في القطع فقط فيجوز ان يكون الحركة هو الزمان اما
مطلقا فقد وحسب تعددها واما الحركة المحدودة فقط وذلك تصديق حد الزمان عليها فانه عبارة
عن كم متصل غير قار بالذات وهو يصدق على التقدير المذكور على حركة واحدة وبلا ريب قلت مبناه
الكلام ههنا على ما سبق وما لحق فالمذكور سابقا ان الشيء الذي قد تبين وجوده فهو واحد لا اختلاف
فيه وهو متسع لانه حركات كانت سريعة او بطيئة واذ هو متعين فلا يكون عين الحركة المطلقة بل لو كان
لكان عين المعينة والحركة البطيئة لا تسع ما هو اسرع منها وكذا البطيئة بالمسافة تسع لما هو اسرع منها
وكذا البطيئة بالمسافة لا تتسع لما هو ازيد مسافة فلم يكن الزمان على الحركة والنقض قد سيأتي فيما لحق في
الفصل الاتي ان الحركات تتصف بالسرعة والبطوء والزمان لا يتصف بهما بالضرورة فلا يكون عليهما
متعلق بالحركة الخ المراد بالتعلق هو القيام لها فانه اذا ثبت انه كم غير قار والكم لا بد له
محل [illegible] يكون قارا بل غير قار بمعنى ان لا يجتمع اجزاؤه في آن وليس الا الحركة كما ذكر فقد بني هذا
الكلام على السابق المذكور قوله ويجب ان يستمر ذلك الخ المراد بالاستمرار الاتصال وجه عدم
الانقطاع في المبدء والمنتهى فانه كلام ما في مفصلا في الفصل الاتي وليس معتبرا في تحقق هيئته وهويته
اذ جزء الزمان زمان ايضا ومتحد مع الكل في الهيئة وليس مما يقطع المبدء والمنتهى نعم ذلك حكم اخر
يثبت بالبرهان الاتي والتصوير ولين [illegible] الاتصال على تحقيق ما قلنا سابقا واما فرضا الحركة القطعية
منطبقة [illegible] فلما ان [illegible] كل جزء من المسافة وبازاء كل جزء مسافة من الحركة اذ لاحق كان شيء منها

دفعة اخرى ولم يخلو اما ان يكون كل من الامرين الدفعيين على سبيل الاتصال اعنى بلا فصل زمان

بين الآنات وهو محال لاستلزامه الجزء الذي لا يتجزى كما مر او يكون بينهما توقفات فيلزم انفصال

الحركة فيما بينهما وقد فرضنا اتصالها فيلزم خلاف المفروض وذلك ينقض التطابق بين الحركة وهذا

الامر المتحد وقوله وهو بعينه الحال في المتقدم فان القبلية والبعدية كما يكونان بالنظر الى اجزاء الزمان

وبالنظر الى ما تقارنه او تشاء الاخر لها كذلك المعية قد يكون بين الشيئين في زمان واحد او بمقارنته

الزمان لامر آخر وبالجملة ان القبلية والبعدية الزمانيين كما يكون بواسطة الزمان سواء كان القبل

او البعد زمانا او غيره كذلك المعية الزمانية بين الشيئين قد يكون للمحاورة زمان واحد بهما او بمحاورة

زمان الشيء بين الشيئين فالتطبيق بينها وبين المعية الزمانية في اعتبار الزمان وملاحظته فقط قوله

هي بعينه الحركة اقول المعية عبارة عن الاجتماع في الحصول وكون الحركة في الزمان عبارة عن

كونها معه ايضا كما ذكرنا تحقيقه سابقا فلا يكون الاول عين الثاني اعم منه كما ان معيته

والمتمكن للمكان ليس عين كونه فيه بل اعم منه وكون الاعم عين الاخص ممتنع وكذا معيتها

بما في الشيئين الزمانيين ان معية احدهما للاخر عبارة عن كون متى احدهما عين متى الاخر

فالشك من وجهين الاول ما ذكر في الاول والثاني ان نسبة الكون في الزمان متساوية بالنظر

الى احدهما والاخر الا ان يكون متى احدهما عين متى الاخر ودفع الاول بان المراد بالمعية هنا مصداقا

ولا يخفى على الذهن السليم ان منشأ الاجتماع والكون الخاص للحركة في الزمان وهو محل الوجه الاول

[illegible] فان منشأ معية الزمانيين وهو كونهما في زمان واحد واما حل الشك في الثاني فهو ان

حكم المعية من متى كل واحد منهما على المسامحة والتجوز للمصادرة بينهما ولكن الاتفاق اريد بالمعنى جواز [illegible]

[illegible] ولا شك ان في المعنى الزمانيين زمان كل واحد منهما واحد وان تغايرا بما حوله من ان

[illegible] الخ وذلك لما عرفت من ان المعية اعم من المعية الزمانية فانها عبارة عن مجرد الاجتماع

في الحصول وهو اعم من المعية الزمانية بان يكون احد المعنيين مع الاخر وكلاهما [illegible] ذلك احد

بان يعتبر الاجتماع في امر اخر كالفلاح والصلاح او الواقعية التي كلاهما ههنا فيهما وقد يكون

زيد وعمرو وبشر يكان في الوصفين الاولين فيقال انهما معا في الفلاح والصلاح ولا ينظر فيه

بقائهما في الزمان او معيتهما فقد يعتبر معيتهما في نفس الوجود الواقعي ولو كانا على سبيل التقدم

والتاخر في الزمان هذا اذا اريد بالمعية المشاركة في الوصف فقط من غير ملاحظة كونهما فيه في زمان واحد

او يتعدد ويرد المعنى والكان متخالفا للعرف العام واللغة لكنه معنى معقول يفهمه العرف الخاص كما

سياتي يوضحه قوله بل انما يكون في الزمان اولا الخ قد عرفت منا تحقيقه ولا باس بان نزيده فاعلم ان

الصفة الزمانية ليست كالمكانية فان المكانية عبارة عن الاحتواء وليست الزمانية كل بعدم احتوائه

للزمانيات او ليس كالخط والسطح والجسم كما سبق تحقيقه [illegible] بل التغير اعني كون الشيء معروضا

للتقدم والتاخر الانفكاكي اما بالذات او بالواسطة في العروض او الثبوت او يكون متوقفه

على ما هو المتغير بالذات وبالجملة لابد للصفة الزمانية في الزمانيات من الانتساب الى الزمان بما لتقدم

والتاخر في ذواتها او في حالها او في امور متعلق به من الحال والمحل ومن الموقوف عليه ومما يتعلق

به تعلق التدبير والتصرف كالنفوس الناطقة فالامور التي يكون لها التقدم والتاخر بالذات نفسا

من بعضها الى بعض كاجزاء الزمان وحدوده يكون الصفة منها بالذات والتي يعرض لها التقدم والتاخر

بواسطة واسطة في العروض او في الثبوت بين الصفة المذكورة فيها بواسطة واحدة كالحركات والامور

التي يعرض الحركات لها يكون الصفة المذكورة منها بواسطتين وفي النفوس الفلكية مثلا وصولا ثلثا

بواسطة ثلثة وهكذا يمكن فمآله تتوقف على الحركات وبالجملة لابد لها من اثبات التغير والزمان

يكون متعاليا عن التغير الزماني بالتفصيل الذي ذكرنا كالله لا اله الا هو الحق والعقول الفعالة لا يكون

زمانية اصلا [illegible] فليست في الزمان اصلا لما ذكرناه اما مقايسة هذا الامور الى الزمان وما يقع

فاذا لم يكن على نحو التغير كانت باعتبار نفس الثبات والواقع فان كلا من المقيس والمقيس

ثابت في الواقع [illegible] احدهما زمان عن الاستمرار والزماني وحدوده والاخر اما ان يكون عين

عين الزمان او اجزائه او تسلبا او باجزائه او بحدوده كلي ثابتة في الواقع المعبر عنه بالدهر وتفصيل
الكلام يقتضي بسطا في المقام فلا بد من الذكر ههنا وان كنت قد اشرت فيما سبق لكن لا باس بتفصله
الفاظا وتبيينا للغافلين اقول من البيّن عبارة عن الاجتماع في الحصول فهي تتخصص بالمنتسبين وبعد
تخصيصها بهما يلحق بها تخصيص آخر بالنظر الى متعلق آخر كالزمان والمكان والدهر المعبر عنه بالواقع الذي
قطع النظر فيه عن المكان والزمان ويلحظ الى نفس الواقع البحت وذلك الاخير يتصور لوجهين الاول
منها صحيح يقبله العقل السليم وخال عن الخدشات والاشكالات والثاني لوضحيهم وتلويحهم
غافلين بل يزعمون انه من الاباطيل والثاني بالعرضية الجمهور وظنوا انه المستقيم على كرسي التحقيق و
الله حقق نبه المصنف ههنا على [illegible] التفصيل وتركت ذكره ولعمري ذلك لو انه محض ومغلط بينه عرضت
للحكماء السابقين واللاحقين فلا بد من ذكرهما اما الاول فهو الطريق المستقيم وبيانه ان الزمان والزمانيات
كلها والكائنات متعاقبة الحصول في الواقع كما يرى عليه بالبرهانات الاتية في الوجه الثاني من اقسامهم
لكنها مشتركة في نفس الواقعية ويجتمعان في هذا المفهوم كاجتماع افراد الانسان في الانسانية
والتجرد كاجتماعهما في الفلاح والصلاح وغيرهما زيدا القدر من الواقعية مسلم عند المتكلمين ويشير اليه بعض
عبارات المحققين من الحكماء المشائين وهو الذي به يتخلص عن الاشكالات الموردة في الزمان
والحركات فالله سبحانه تعالى والعقول العشرة والزمان والزمانيات والامكنة والمكانيات كل واحد منها شريك
للآخر في نفس الواقعية فالموجودات باسرها ماضية كانت او مستقبلة او ما يكون موجودا في الحال كلها
مشاركات في نفس الواقعية والكائنات بعضها متقدمة على الآخر في الزمان كما هو المعتبر عند [illegible] اتبع
فالمكان فات في هذا الاجتماع والتعاقب بالنظر الى ظرف الدهر والوجه الثاني ما اخترعه ال[illegible] ه
طريقا مستقلا وهو انه كل من الزمان والزمانيات ماضية كانت او مستقبلة [illegible] به تمام وسهول
[illegible] في نفس الواقعية لا يختلف فيها اصلا بل [illegible] انه من الاباطيل المحضة [illegible] التخلف
[illegible] بالنظر الى اجزاء الزمان وحدوده ولكن كلا من الامور المذكورة مجتمعات [illegible] ظرف [illegible] متخلف

غير متخلف في طرف الدهر غير متخلف احدها عن الاخر كاجتماع المكانيات في المكان الحقيقي وانما اوقعهم

في هذه الورطة انظلما ر الالزام عليهم بان الزمان لا يليق تصالة الا بالقول باجتماع اجزائه بحيث لا تتخلف منه

بعضها عن بعض والالتزام انفصال الموجود بالمعدوم ولم يتحققوا ان هذا يهدم اساس الزمان ويقطع راسه لانه

عين عدم قرار الزمان معناه اما ان يراد به عدم الاجتماع في الواقع كما هو الظاهر منهم قائلين به تمسكهم

بالمعية الدهرية واما ان يراد به عدم اجتماع اجزائه في حد من الحدود وهو يصدق على القار ايضا فلم يظهر الفرق

بين القار وغيره وان اريد عدم الاجتماع في الحد الخاص الذهني هو الان ولم يظهر الان ما لم يظهر الزمان

وما لم يظهر معنى عدم القرار فيرجع الى الاول اقول وجه وجيه اخر في ابطال المعية الدهرية المرغوبة لهم سنح

بخاطري في هذه الاوان وهو ان الزمان اذا لم يتصف بعدم قراره بعدم الاجتماع في الواقع الذي هو المعبر

عنه بالدهر لقولهم بالمعية الدهرية فلا بد من ان يراد به عدم الاجتماع في الحد وهذا المعنى من عدم القرار حاصل

للزمان في افق التغير وفي الدهر كليهما مع انهم يفرقون بين الزمانيين بان الزمان قار في الدهر لحصول المعية

في اجزائه فيه وغير قار في افق التغير وعلى هذه التفرقة بنوا احكاما كثيرة لعلها المنع وههنا الزام اخر لهم

وابطال المعية الدهرية وهو ان عدم القرار فصل للزمان وذاتي له والذاتيات لا تتخلف في طرف من

الظروف الذات مع انه يتخلف في الدهر والضا يلزم عليهم اجزاء براهين ابطال التسلسل كالتطبيق

والتضايف وغيرهما موجود والامور الغير المتناهية تحت الترتيب لوجوه شتى الاول هو الترتيب

في الزمانيات وذلك بملاحظة حد و هنا في عالم النقض والتجدد والثاني ان الاتصال المقدار

الموجود بالفعل يكفي لاجزاء البرهان ولا يحتاج الى ترتيب زائد من العلية واللزوم وغيرهما كما في

السطح الغير المتناهي والخط لك والثالث ان سلسلة المعدات اذا وجدت في الدهر يعني منها الطرح

الطبيعي فانها لم تنسلخ عن حقيقتها والرابع باعتبار اللزوم وهو ظاهر لقولهم بعدم جريان البرهان في

الدهر بعدم الترتيب باطل بلا شبهة والضا يلزم عليهم في القول بالمعية الدهرية التداخل السخيف

كون السماء والارض في مكان واحد في بعض الامر اذ فرضنا تعاقبهما في طرف الزماني

ولزماني في مكان واحد كان لنا اذا افرضنا فيه ماء في اليوم مثلا ثم فرضنا الغداة فيه هواء وخلفنا بدله
الارض في الغد مثلا فهذه المتمكنات في هذا المكان مجتمعات في وعاء الدهر على طريقتهم المذكور
ولا يكن ذلك الا بانه احل في نفس الواقع ولا نمنع والقول بان انه احل المستحيل انما يكون
في زمان واحد واما الدهر فلا استحالة فيه فان الالتزام به سخيف محض كما يجده العقل السليم او
وبطلان انه احل انما يكون استحالة فيه باعتبار نفس وجود الجسمين في مكان واحد في الواقع و الفريد
شاهدة بان وجودهما الواقعي او اصطلاحا يعطيانه عن الحصول في الواقع في مكان واحد وان استحيل
في زمان واحد لان الوجود الزماني فرد من الوجود الواقعي فالاستحالة بالذات في الواقع المعبر عنه
بالدهر اذا فرضت المعية فيهما في مكان واحد واما في الزمان فبالنظر اليه فانه فرد منه والمحاول العرض
عن الحق سيما في هذا البرهان يثبت السبيل فليست له وكيل فانظر الى هذه المفاسد التي لزمت عليهم
في القول بالمعية الدهرية فعليك ان تقطع حبل التقليد عن عنقك والنظر الى الحق الذي قررنا في
التوجيه الاول فان قلت في الوجه الاول ايضا يهدم اساس بنيان الزمان فان المعدوم في الواقع
لا يتصل بالموجود وفيه ضرورة استحالة اتصال الموجود في طرف بالمعدوم منه قلت كلا فالمستحيل انما هو
استحالة الموجود بالمعدوم المطلق كاتصالها بالعنقاء مثلا وههنا ليس الثاني معدوما مطلقا صرفا و
وجوده تابعا للاول وهذا لا يرفع اساس الاتصال فلا يهدم اساس الزمان وعليه اعتمد المحققون
منهم كالاستاذ العلامة والنحرير الفهامة رئيس العلماء كمال الملة والدين محمد اصفهاني وهذا والكاف
[illegible] عبارات بعضهم لكن المعول عليه من شان المحصلين اقول ما ذكره ايضا فاسد من وجوه
الاول منها ان الاتصال ههنا عبارة عن توحد الوجود ولا يعقل الاتحاد في الوجود بين الشيئين الا
[illegible] مجتمعان في الوجود وفي الواقع كما لا يخفى على من له ذهن مستقيم والثاني منها ان اتصال الزمان عبارة
[illegible] الاجزاء المفروضة فيه مشتركة في الحدود ولا يتصور الاشتراك المذكور على هذا التقدير [illegible] الثالثة ساعة
حدوثه معدوما فلا بد من قيام [illegible] بالاولى وهو الان الطرف لما فاذا حدث ساعة لم يبق عنده منها

المذكورة انفا منفية اذا وجدت الثلثة قامت بها الان الثاني ثم يكن عين الاول وقد ثبت
التغاير في الحدود وما التشخص وهو ينافي الاتصال والثالث منها اي المتصل لا بد ان يكون فيه اجزاء
بالقوة وعلى هذا التقدير يكون كل جزء من الزمان منفصلا عن الاخر فيكون كل جزء منه موجودا بالفعل
فلا يكون منفصلا وبالجملة على هذا التقدير ايضا يلزم مفاسد غير معدودة كما لا يخفى على المتامل فاذا
لم يبق للزمان سبيل الى وجوده على طور المشائين والقلنا بانه جوهر قدسي بمنة عن قار لما قلنا
سابقا مع ان هذا التقدير ايضا يلزم بعض المحذورات المذكورة لما لا يخفى على المتفحص المتامل وقد بقي
فيها اشكالات اخر في امر الدهر والزمان لا سبيل الى حلها ولا نذكرها خوفا للاطالة ولكن ساعدنا
التوفيق نذكره في مقام اخر والحق عندي في الزمان طريق اخر غير الطريق المذكور للمتكلمين وللا
وهو طريقة الصوفية الصافية رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ولان المقام غريب فلم نجتزئ على ذكره
ان خوف المجادلين بحسب الضا الفهم لا يرخصه قوله واما المعية الزمانية فمخالفها في سنخ ...
لان المعية تقصور لها لوازم الذات كالتوسط بين القبلية والبعدية وانتفا به صحبه ... والنقص بالمعية
الدائمة وصحة انعدامها في طرفيها هو الزمان ولم يصح انعدام المعية الدهرية عن طرفيه وتخالف اللوازم
يستلزم تخالف الملزومات قوله بما قررت لك من الحق الخ ظهر لك ان المعيتين المذكورتين متو
بين القبلية والبعدية ولا يحصل تخالف اللوازم للمطروات بسبب النسبت الى الطرفين المختلفة الا ترى
انه يمكن شيء واحد كالجسم مثلا تعدد النسبة بالنظر الى طرفيه المختلفة كالزمان والمكان ...
... تلك المعية ... الاجتماع بين الشيئين في الحصول يجوز ان يكون منه واحدا نوعيا متعدد
المختلفين بنوع واحد بالنظر الى الزمان والواقع المعبر عنه بالدهر وليس بين الحصين تغاير بالنوع ...
نسبته في ... بالنظر الى تخالف متعلقاتها فافهم قوله والزمان مبدع انما يقدم الخ ويقدم
عليه انما هو بالذات ... ان ارتباط المحدث بالفاعل المستجمع لجميع شرائط التاثير ...
ان اريد به انه ... المستجمع لتلك الشرائط والتاخر المقابل له هو ... الحدوث الزماني للزمان ...

والماضي ولا بد له من حركة متصلة قديمة ولا بد للحركة من متحرك قديم شخصي وهو باطل من وجوه الاول
انه لم يثبت قدم الزمان بالبرهان كما ذكرناه مفصلا سابقا والثاني انه على تقدير ثبوته لا يلزم ان يكون
الزمان كما عرضنا قائما بالحركة بل يجوز ان يكون جوهرا قائما بالذات كما اسلفنا تحقيقه ولخوف الاطالة لا نعيده
والثالث انه لا يلزم للحركة من بقاء متحرك واحد شخصي ليلزم القدم الشخصي والحق ان الثالث مندفع لان
الكلام في الحركة المتصلة وهي امر شخصي ولا بد لبقائها من متحرك شخصي واما البراهين الاخرى الدالة على قدم العالم
ففصلناه وبيان ان اجتماعها يحتاج الى مقام اوسع من هذا فتامل قوله كل فعلها بحكم ماني واوام الخ هذا احد
من الدلائل الدالة على قدم العالم تفصيلا وبيانه متنوعة وشخصية كلاهما دايرة بان الافاضة على الافراد
المتعاقبة الى الازل والثانية فيه الكل نوع واحد منهما على التعيين ولك ان تقول على خلاف مزعومهم من
ان التعاقب في الازل مستحيل بالبراهين القطعية الدالة على تناهيه كما لو حقنا اليه واشرنا الى بعض البراهين
والحق عندي ان هذه الحجة ايضا تامة كساير اخواتها قد اشرنا الى عدم تمام بعضها وقوة تمام
باقيها الى مقامها لغرابة المقام ووجه عدم اتمام هذه الحجة ان الواجب جلت قدرته انما يجري فيضه على العالم
بحسب استعداده وصلوحه والعالم لم يقبل الفيض الازلي على سبيل التعاقب لما حققنا من البرهان
الدال على البطالة وعلى سبيل الازلية ايضا على سبيل التجويز الصرف باستحالتها وهذا القدر يكفي لتنقيح في
هذا المقام من عدم تمام البرهان والحكم بانه مخالف للفطرة المعطية من لسان الطبع حكم بالفطرة الملحوظ بها
قوله مما يضطر الى صرف الالفاظ الخ اقول انما يضطر الى صرف الالفاظ عن الظواهر اذا نهضت البراهين على
خلافها والحق عندي انه لم يدل دليل على بطلان الحدوث الدهري بالنوع والشخص كليهما بل دل على
الحدوث النوعي بتبدل المتعاقبات فلا يجب الصرف ههنا وانما صرفوه لمزعومهم فقط بلا برهان قوي بل تاءمل فصل
او بزمان متصل الخ قد سمعت من الاستاذ وقت قراءتي هذا الكتاب عند البلوغ الى هذه الفصل انه
وقع تكرار الا بعض انه مقبل الحدوث وهكذا وقع من [illegible] في موضع آخر ايضا فلعله لم يتيسر له النظر
الثاني لهجوم واقعة المرض الذي مات فيه كما هو المشهور ونحن نترك الكلام المكرر ونذكر الثاني [illegible] توجيه [illegible]

معتدة بها قوله كالقراض فصل مشترك الخ هذا ظاهر من تعريف الزمان في السابق فانه كم متصل الخ
فان المعنى بالكم المتصل ان يقبل حدودا مشتركة اي لحدود لا تنقسم فكان اثبات هذا المعنى للزمان
غنيا عن البيان وانما اورده وسيلة لما سيأتي من الاحكام من انها بل يكون موجودة بالفعل او ما بقوه
وبل يكون موجودة في الخارج او انتزاعيا محضا وغير ذلك قوله ايضا فاصلا من حيث الخ ان الجهتان
اعني جهة الوصل والفصل وان كان بينهما تغاير بحسب المفهوم ولكن بينهما اتحاد بحسب المصداق فان
الفصل المشترك من الماضي والمستقبل هو الذي يتصل به احد قسمي الزمان بالآخر ضرورة انه لا ينقسم في
الخارج اصلا كما سياتي بيانه فالفصل المشترك سواء اخذت من جهة الفصل او الوصل لا يكون متميزة بينهما
بالفعل اما من جهة الاول فلا امتناعه مطلقا واما من جهة الثاني فاما ان يسري الى ذاته فلا يصح او التميز
جراما ان يكون في البعض دون البعض لزم الترجيح بلا مرجح او في الكل فيلزم تتالي الآنات المستلزم لتركب
الاجزاء التي لا تتجزى او التحليل اليها وهو باطل كما عرفت سابقا واما ان يعتبر بالنظر الى المقدار
والموضوع فالتميز بينهما باطل لهذا السبب الذي ذكرنا من انه يلزم الاجزاء التي لا تتجزى وغيره وان اراد التميز
في الجملة فهو واجب من العلة واقع كما ترى في الكون والفساد والكسوف والخسوف وغير ذلك قوله
لا يطرء عليه الانفصال الخ قد عرفت سابقا حقيقة ولا بأس بان نعيده ونزيده تنبيها للمستعلم فنقول لو
كان الزمان يطرء عليه الانفصال في الخارج فالجزئين المنفصلين منه لا بد من ان لا يكون الحد الواحد
مشتركا بينهما والا لزم قيام عرض واحد شخصي بمحلين وهو باطل ويرجع الانفصال الى الاتصال ضرورة اشتراك
حد واحد بينهما وهو ينافي الانفصال فيلزم خلاف الغرض وح لا يخلو الزمان المنفصل عن ثلثة احوال
اما ان يكون الآنان معا فيلزم قرار الزمان ضرورة ان قرار الحد يستلزم قرار المحدود وكذا تفصيله او متتاليا
فان كان فيلزم الاجزاء التي لا تتجزى او منفصلا فالآنان متصل الكلام فيما بينهما بانه لا يخلو من تقدم وتأخر
ضرورة وجود الحركة بينهما فيلزم قطعه [illegible] الزمان بينهما فيرجع الى الشق [illegible] او الثاني [illegible]
[illegible] يلزم لقيام عرض واحد شخصي بمحلين في صورة اتصال الزمان [illegible] فيما بان الآن المشترك

المشترك بين الجزئين لابد من قيامه بهما وانما يلزم وجود العرض بدون المحل اذا بقي عينه بلا مرجح وهذا القيام

وان لم يكن في الخارج لعدم وجود هما الجزئين والآن منه لكن يكون في الذهن وقيام العرض الواحد بمحلين من المشتقات

بالذات لا يوجد في الخارج والذهن وهذا الذي ذكرت غاية تقرير زعمهم فالحق انه ليس كان نفذ والمحلين ليس

في الخارج لما قرره افراعهم فلا اشكال فيه وكذا ليس في الذهن بان يكون الجزئين المعينين من الزمان موجودين

فيه ونقوم الآن الواحد المشخص بهما فيه وانما يلزم ذلك لو كانت الهوية المشخصة للزمان الحاصلة في الخارج

حاصلة بعينها في الذهن وتفرق الجزءان فيه في الوجود ونقوم الآن الواصل بهما وهو وهم بل باطل بل يجوز ان

يكون المفهوم من الآن الخاص مستندا الى الجزئين في الملاحظة بحسب الخارج وليس للجزئين المشخصين وجود

في الخارج ولا في الذهن بل وجود مستقل في الخارج وهو الكل كما قيل لو اقتضيناهم على طرفهم يحصل صورتهما

في الذهن هي ليست من مقولة الكم فيه حتى يلزم قيام والنهاية بهما على ان الزمان قار في الذهن وكذا اجزاؤه

ونهايته فلا اشكال في صحة الانقسام في الذهن ولنتهك بهنا على فائدة جليلة القدر وهي ان من نفى المفصلا

فقد اثبت وجود الهيولى بانقسام المتصل في الذهن وان لم يكن انقسامه في الخارج كما تقول اصحاب المقراطيس
مفصلا

وتقريره ان المتصل اذا وجد في الذهن ثم فرضنا القسمة فيه فقد انعدم المتصل الاول وحدث في الذهن

آخران فلا يكون الحامل لهما هو الجسمية لانعدامها عند خروجها فيلزم ان يكون له قابل آخر وهو الهيولى وانت قد

عرفت من تقريرنا وهذا الوهم فانه لا يلزم ان يكون الحاصل في الذهن هوية المتصل عند العلم بها حتى يتصور

عليه الانفصال وقد سلمنا حصولها فيه الا ان القسمة الذهنية لا يعدمها فانما انما يكون بتصور حد مشترك من الخارج على

بان يكون منتهيا للسابق ومبدء اللاحق وهذا هو القسمة الوهمية وهي لا تستلزم بطلان المتصل الاول وحدوث

متصلين آخرين وقد علمت بما القيناه عليك من البيان حال طرف الزمان الذي يقال له الآن وهو

المقصود هنا من البيان من انه لا يتصور فعليه ولم يعلم حال الاطراف الاخرى كالنقطة والخط والسطح وقد

صرح المصنف بفعليتها ولم يصرح بانها بعد الانفصال كان اوطارية بل هي موجودة في الخارج كالسواد

والبياض او امور اعتبارية كالفوقية والتحتية فنقول ان للاحتمالات المتصورة اربعة الاحد منها بطلان

الاول ان يكون تلك الاطراف موجودة في الخارج بوجود مغاير لوجود محالها والثاني ان تكون موجودة بعين وجود
محالها كالاضافات الموجودة في الخارج بوجود المحل والثالث ان يكون امرا اعتباريا صرفا كالفوقية من السماء
والرابع ان يكون منتزعا من الجسم والسطح والخط اذا انقطع وتحدد كل واحد منها ويكون المنتزع المذكورة كالامر
الاجزاء التحليلية من الكل ليست لها بأس ويحصل في الخارج اصلا والى كل واحد من الاحتمالات المذكورة يشير
كلام البعض والظاهر هو الاحتمال الاول وهو المنسوب الى الحكماء المحققين اقول في الدليل عليه دلالة ان مابه
الملاقاة بين الجسمين او السطحين او الخطين لابد ان يكون في الخارج ضرورة الالتصاق والالتماس في الخارج
ولا شك ان مابه التماس ليس الا الحدود والاطراف فثبت وجودها في الخارج وهو المطلوب وثانيا
ان قيام السواد والبياض والضوء في الخارج وليس الا في السطح لا ينفذ الى الجسم ولابد للحال الخارجي
المحل الخارجي فثبت بهذا وجود بعض الاطراف ايضا ولكن للمناظر فيه كلام اما في الاول فهو ان
انه يجوز ان يكون هو الجسم من حيث انقطاعه في جهة الحيثية المذكورة يجوز ان يكون امرا عينيه
وانقطاعه الا ترى ان احكام الفوقية وآثاره قد يكون موجودة في الخارج وهي ليست بموجودة فيه
ذلك ان منشأ الكلام والآثار هو المجيب منك الحيثية والاول موجود في الخارج دون الثاني واما
الثاني فهو ان محل الالوان والاضواء يجوز ان اجزاء صغيرة في انتهاء الجسم الا ترى ان الالوان حل شايع
يسري الى عمق الجسم فان كان العمق معتد العلم ويظن بحسب ظاهر الامر انه للاضواء القوم بسطح الجسم
والحال ليس كذلك لكن هذا المناظرة لا يقدح في الظهور عند الناظر فافهم واما الاحتمال الثاني ففي غاية
السقوط فان السطح والخط مثلا متباينان في الحقيقة فكيف يتحدان في الوجود في الخارج واما وجه سقوط
الثالث فيظهر من الدليل الذي ذكرنا عند الناظر واما سقوط الرابع فلان الصورة يحكم بان السطح الموجود
بالفعل مثلا لا انتزاع بحسب الواقع عن الشيء الجسم الا ترى لو فرضنا جسما غير متناه وان كان محالا فلا
[illegible] السطح [illegible] فاذا لم يكن [illegible] السطح لم يكن السطح المذكور [illegible] فان
التحليل [illegible] عن نفس الكل قوله [illegible] عليك تفصيلا الخ قد تفصيل [illegible] سابقا وقد

١٢٦

وقد مر منا ما يتعلق به ايضا فراجعه اترك شرحه اخرى قوله بل على انه تعالى علة الزمان الخ اقول قد مر منا سابقا ان

الحركة التوسطية التي يقولون بانها فاعلة للقطعية لم يدل عليها دليل شاف بل يجوز ان يكون الجسم مع

الميل يكفي في رسم القطعية لكن يكفي في رسم الزماني بواسطة رسم القطعية فلم يدل دليل شاف على وجود الآن

السيال الراسم لوجود الزمان الا ان يقال ان الغرض منها التصوير المحض دون تحقق وجود الآن السيال

بالبديهة او الدليل وثانيا في كلام المصنف واضح لا يحتاج الى البيان فصل قبل استقرار عرش الحكمة ظنون

الخ اقول بعض هذه الظنون كالنفي لوجود الزمان قد يتحقق بعد استقرار عرش الحكمة وببيان غاية سعيهم

لوجود الزمان واتصاله ووحدته كما مر منا سابقا واذ المصنف اعاد قول القائلين ودليلهم في تزييف مقالتهم

بعد استقرار العرش الحكمة عنده بعد ما في دفعه ما يتزلزل به عرشها الافراط الخ في الوجود فالافراط فيه جعله اقصى

والكد مرتبة الوجود ووجه جعله واجب الوجود والتفريط فيه جعله امرا وهميا انتزاعيا بل جعله امرا اختراعيا فان الوجود

ح لا يكون الا بحسب الاختراع فقط ولا شك انه انزل مرتبة الوجود كما ان وجود الواجب تعالى في [illegible]

قوله يكون الاولى اوقاتا الخ وذلك لشهرة الاولى وعدم شهرة الثانية كما لا يجعل عروة يصدق عند المحققين

فهلاك بعض حي قرطبة ولو عكست الشهرة انعكس الامر فيجعل الثاني وردا للاول قوله وكلاهما معدومان

الخ اراد انه معدومان في الواقع ولم يرد به العدم في الآن او في عدم كل واحد منهما في حد الآخر فقط فان عدم

الماضي مثلا في الواقع عدم في الآن الحاضر ومع الاستقبال ايضا فيكون معدوما مطلقا بهذا المعنى وانما قلنا

معدوم في الواقع بالبرهان بل البراهين التي لا يجارحها سفسطة ولا مغلطة الاول منها انه لو قلنا باجتماع اجزاء الزمان

في الواقع جرى فيه براهين الثبت كما فصلنا لك سابقا والثاني انه لو قلنا به لم يبق فرق بين القار وغير القار ضرورة

عدم اجتماع اجزاء كل منهما في حدها ومع الآخر ولو قلنا بالتخصيص في الآن يرجع الى الدور كما صرحنا اولا

بما ذكره والثالث انه لم يبق فرق بين الدهر وعالم التعاقب في حصول عدم القرار بهذا المعنى فان هذا القدر

من معناه حاصل في كل واحد من الطرفين مع انهم [illegible] باجتماع اجزاء غير القار في الاول [illegible] الثاني وعليه

بناء الاحكام تكال بعد استقرار عرش الحكمة زلزله فمع لا امه ما وقع في الجواب قوله [illegible] لو كان

ون الحوادث تعلم ان اصل الاشكال على وجود الزمان تام بدون هذه العلاوة كما هو مقتضاها وهي منه فعه بالحدث

قسم ثالث للحدوث وهو ما يكون في الزمان بدون الانطباق فالانسب كان حذفها عن الاشكال كما اسقط المصنف

في ما سبق من الكلام فان هذه الاشكال من اعضل الشبهة في هذا المقام بحيث العلاقة فانها وان توجه اشكالا

على الزمان لانها تنفي الآن ما نظاره يستلزم انتفاء الزمان لكنها يندفع بما سبق له بالنظر الى القسم الثالث من

الحدوث كما اشار اليه المصنف في السابق وههنا والاندفاع لاصل الاشكال كما هو حاصل مرارا قوله فيه تأمل

لا امكان لابد للحركة الخ حاصل الاشكال ان الزمان من لوازم الحركة مطلقة لمطلقها وخاصة لخاصها فاذا

فرضنا حركة خاصة اعني الشخصية يلزمها الزمان الخاص اعني الهوية المشخصة منه سواء كانت مستقرة موهومة

منتزعة واقعية كاليوم والامس والغد مثلا ولا شك ان لوازم الحركة في ثبوتها لها لا يحتاج الى امر آخر

لا يلزم تخلفها عنها بالنظر اليها كما لا يخفى والزمان المطلق ثبت فيما سبق لكنه وجد منه وكذلك الزمان

[illegible] فالحركة الشخصية التي يلزمها الزمان الشخصي لا يكون هذا الزمان الشخصي فما ما لغير تلك الحركة الشخصية

والا يلزم احتياج الحركة في تحقق لازم وانما فيه الى امر آخر وهذا الصحيح للمجعولية الذاتية وكذا اذا فرضنا حركة

ثانية مع الاولى لابد لها من قيام زمان شخصي آخر منه ولا يكفي الزمان الاول والا يلزم قيام عرض واحد

شخصي بمحلين وهو باطل وكذا اذا فرضنا حركة ثالثة مع الاوليين يلزم اجتماع ثلث ازمنة ولو هذه المعية زمانية

بمعيتها زمان رابع وذلك بناء على ان المعية والقبلية البعدية اذا لم يكن للاشياء بالنظر الى ذواتها

ومقتضى بالنظر يكون بالنظر الى الزمان وههنا كذلك فان الحركات المتعددة اذا لم يكن بينها علاقة اللزوم والاعداد

يجوز تقدم كل واحد منها على الآخر ومعيته معها ايضا ولك الازمنة القائم بها ضرورة لزوم الحال الشخصي للمحل

كذلك وههنا فرض الكلام فيه وح يلزم اجتماع المستحيل في الازمنة ضرورة ان الاربعة من الازمنة بجميعها خامس والخمسة

بجميعها رابع وكذا فيلزم الازمنة المجتمعة الغير المتناهية المرتبة كما لا يخفى على من له ادنى تأمل وبتقرير هذه الاشكال فقد

ندفع ما تنطبق بعض الشبهة التي يرد عليه [illegible] الآتي من المصنف على التقرير الذي ذكره المصنف وشيخنا

تقرير الجواب لدفع الاشكال على التقرير الذي ذكر ههنا قوله الا ان كل حركة لابد لها من زمان الخ اقول

ويمكن ان يجمع الازمنة [illegible] والنهار [illegible] جواب الاشكال [illegible] منه

اقول قد ظهر من تقرير السؤال انه لا بد من زمان يتقوم بها فانه من لوازم الذاتية للحركة فلو كان الزمان قائما
بغيرها يلزم بالنظر الى ذاتها مع قطع النظر عن غيرها الخلو عنه نظرا الى ذاتها وهو ينافي اللزوم الذاتي فان قلت ليس
الزمان من لوازمها بل قابل التقدر له من الصفات الذاتية للحركة قلت لا يتصور التقدر بالزمان ايضا من الصفات
الذاتية فانه محتاج الى الزمان وهو محتاج الى امر اخر اجنبي وهو حركة اخرى فيكون التخلف محض لاستدعاء ثبوته
لذات الحركة الى شيئين اجنبيين وهو فاسد لكونه من الصفات واللوازم الذاتية فالاولى بان تقرر الجواب
بان الحركة معتبرة عنده بسم بكمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة وهذا المعنى لا يقتضي الامتداد الزماني
والمكاني بالنظر الى نفس ذاته والكائن يقتضيه له بالنظر الى وجوده الخارجي كما اشار اليه المصنف سابقا
بل حال الزمان والتقدر به بالنظر الى الحركة كحال التناهي بالنظر الى الجسم والخط والسطح فانه ليس من لوازم
ذاتها بل من لوازم وجوده الخارجي الذي يحب من العلل الخارجية فلا مضايقة في قيام الزمان بحركة اخرى كحركة
محدد الجهات ويكون ساير الحركات متقدرة بالزمان ومتصلة له بالنظر الى وجوداتها الخارجية بمعنى انها لا تنفك
المعتبرة عنها في الوجودات الخارجية وان كان حصوله بالنظر الى علة جاعلة لما في الخارج ويمكن ان يكون
الحركة محدد الجهات من جملة امور الحادثة التي من جملتها الحركات وح يجوز ان يكون الفاعل لها [illegible]
المفارق كالعقل العاشر ولكن المتمم لفاعليتها حركة محدد الجهات ويكون هي منشأ لثبات التقدر بالزمان
سائرها ولا بأس فيه اصلا [illegible] لان ذات كل حركة يجب ان يتعلق الخ اقول المراد بالتعلق ههنا القيام
كما هو الظاهر من كلامه لا المعنى الاعم الشامل له التقدر والتطابق فان الحركات كلها لا تخلو منها على ما ذكره
المصنف والضابطة المذكورة في الوجه من انه طبيعة الارض يتعلق بطبيعة المحل تعلق الحلول فلا يوجد طبيعة
الحال بدونه وتصور القيام بطبيعة المحل بخلاف الجوهر فانها طبيعة مستقلة بتصور العقل مستقلا ثم يوصفها
الافتقار والحلول في مرتبة اخرى ثم يتصور طبيعة المحل بدون قيام طبيعة الحال فيه اذ لا يتصور الاحتياج من
جانبه في طبيعته الى الحال ولذا لا يلزم اللزوم من [illegible] يتصور خلوه عنها [illegible] طبيعة الحال التي
الذي كلامنا فيه خاصة بطبيعة المحل ولا يلزم طبيعة المحل خاصة لها بل قد يكون عرضا عاما لها فلا بأس طبيعة

الفضل بالنظر الى طبيعة الجنس فلم يلزم التلازم منهما فثبت مطلوب المصنف بلا كلفة قوله فينحصر في الفلكية

الخ اقول فيه نظر من وجهين الاول ان المعترف من الحركة الكيفية والوضعية باثبات الاتصال الزماني في الثاني

دون الاول غير ظاهر فلا يحقق ما رايته المصنف بان الزمان لا يتقدر بالحركة الكيفية لعدم الاتصال الزماني ولعدم

بالوضعية الفلكية لوجود الاتصال الزماني فيها وذلك لان الكيفية كما انه ليس لها في ذاتها اتصال بل انما [يحصل]

لها بالنظر الى الحلول في المحل الجسماني والوضعية ايضا تصور بالنظر الى الفرد التدريجي الحاصل للمتحرك في اثناء الحركة [المصنف]

قد يعترف به ايضا سواء اتفقا رأيهم واصطلاحاتهم والكان خلافا للتحقيقه وذلك لاعترافهم فهذا انه

الاتصال كما يتصور ان في الوضعية يتصور ان في الكيفية وقد مر ذكرنا مفصلا فيما سبق فتذكره ولا يرد

على هذا ... الاطالة والثاني ان انحصار مستديرة الدائمة في الافلاك ممنوع حتى يتم ما قصده المصنف بل يجوز

بان يتحقق في جسم آخر كحركة كرة النار مثلا ولم يدل دليل على ابطالها فان قلت لا يكون تلك الحركة

ا... حتى له القوة الجسمانية القوية عليها كما مر وليس في النار ارادة عند ... قلت بعد تسليم مقدمات

دليله انما يلزم ان يكون مبدء القوة المحركة هو ارادة نفس سواء كانت مدبرة للجسم المتحرك او غيره

فيكون قسرية ارادية ويجوز ان يكون حركة كرة النار بل الاخيرة فيهم كما فلك القمر بارادته نفسه المدبرة له ثم

ما قال المصنف ان الحركة الفاعلية بالذات للزمان اظهر الحركات واسرعها واسكون قابلة لجسم محيط لسائر الاجسام

كلها مقدمات اقناعية لا برهانية والمنع عليها في غير موقع فتأمل قوله فلم يجد تعدد منه الا لم اقول انقضاء

الاشياء بالتقدم والتأخر انفكاكي في الخارج او حسبه ضروري كتقدم بعض اجزاء الحركة الاجنبية على بعضها [بالعلوم]

وجودها على احد الطرفين المذكورين بالبداهة ولا شك ان هذا التقدم والتأخر المعلوم وجودهما بالضرورة [يمكن ان]

احتياج وجود المقدم مع التأخر بحسب الحدوث والبقاء فلا يكون سببهما شيئا ما بتاتا كلا الوجهين اذ [حدهما]

ولا شك ان عدم القرار اذا فرض موجودة في الذهن يكون غير قار بحسب النحو الثاني فقط فلا يكون سببا للتجوز

الاول والا عنه لزم الترجيح بلا مرجح كما في ... التفارق كل وجه على ما بينا سابقا فامكر على [التفصل]

ونشأ الاول ... عدم القرار حدوثا وبقاء اذ لا يوجد في الذهن فلا بد موجودة في الخارج فلابد وجود سبب [ينقضي]

يقتضي وجود السبب واو قد ثبت ان الزمان مقدار الحركة فيكون كعدم قرارها على دفاتها فان قلت يمكن

عدم قرار الزمان في الذهن ايضا بان يحصل المقدم من الزمان ثم يمحي منه فلم يبق في المدركة والخزانة شيء ثم

يحصل جزء متاخر منه فيليه ويعدم ثم يحصل جزء آخر متاخر وهكذا فيتصور عدم القرار بحسب الحدوث والبقاء

معا قلت كلا فانه لا يمكن بحسب الخارج انتزاع آن بعد آن متتاليا والا لزم تتالي الآنات بحسب الاثبات

في الخارج فيلزم الجزء الذي لا يتجزى بل الآن اذا انتزع بحسبه فلا بد من انتزاع زمان متعاقب بعده ولا يتصور

انتزاعه الا مقارنا في الذهن ما اجزائه التحليلية فلا يكون غير قار بحسب البقاء فيلزم المحذور كما لا يخفى على من له

فهم سليم وذهن مستقيم وايضا لو سلمنا وجود الزمان في الذهن اما على سبيل عدم القرار بحسب الحدوث

والبقاء يلزم جريان الشكوك التي اوردها النقاد في الذهن ايضا فلم يكن لهم قدوحه في القول بحصول الزمان

في الذهن ايضا قوله للاثبات ودلالة على وجود الامر الخ وفيه ان الدلالة على الوجود المطلق والوجود الذهني

مسلم واما الدلالة على الوجود الخارجي فغير مسلم فان الحكم بالتتالي المذكور يجوز ان يكون بحسب الخارج

وجود الموضوع بحسبه دون فيه الا ترى ان اجزاء الزمان يحكم فيها بعليتها لوجود الاشياء الخارجية ولذا اجراء الحركة

ليست بموجودة في الخارج وذلك لان بعض الاحكام يثبت للشيء الائمة اي بحسب المنشأ الموجود في الخارج

دون نفسه ويجوز ان يكون الزمان منشاؤه موجودا في الخارج هو الآن السيال او الحركة التوسطية او القطعية مثلا

ويكون الزمان امرا وهميا منشأ كونه انتزاعيا لا الوهمي الصرف الذي لا تحقق له ولا واقعية له الا بعد اعتبار المتوهم

ويصدق على الزمان الموجود الواقعي بين الطرفين من المسافة باعتبار المنشأ دون تحقق نفس ذاته قوله

وتحقيقه ان الوجود الخ اورد المحقق لدفع الاشكال الذي ذكرنا في كلام الشيخ وبيانه ان الوجود في الذهن اربعة

والتحاد اما بالاختراع فقط كتصور مثلث قطره اعظم من خط المحدود واما لا بالاختراع ولا تحاد ثلثة فانه اما ينتزع عن

الشيء في الذهن باعتبار حصوله على نحو خاص فيه كالموضوعية والمحمولية مثلا باعتبار حصول الانسان والقائم في

الذهن من حيث وقوع الاسناد الخبري بينهما فاذا قلت ان الانسان قائم مع يصح لك انتزاع الموضوعية

من الانسان والمحمولية من القائم واما ان ينتزع عن الشيء الموجود في الخارج وذلك اما ان يكون باعتبار الشيء

او سلب شيء عن شيء واذا انحصر المختار المتحقق في الذهن فقط على هذا الانحاء الاربعة فنقول لا شك انه ليس

بانتزاعي والا كيف يكون منشأ الامور الواقعية بدون الاحتياج ولا من الامور القائمة بالشيء في الذهن فان

موجبات التقدم والتأخر للاشياء الخارجية لا يتوقف على حصول الصور في الذهن وهذا [illegible] من الانتزاعي موقوف

عليه او هذا المعنى من المعقولات الثانية القائمة للمعقولات الاولى التي هي الموجودات الذهنية والعارض

يتوقف على المعروض وظاهر انه ليس من الاضافات والسلوب فلا بد ان يكون الزمان موجودا خارجيا وهو

المطلوب وانت تعلم ما فيه من الفساد فان حصر الموجودات الذهنية في الاربعة المذكورة ممنوع بل يجوز ان يكون

منتزعا من الخارج [illegible] يكون اضافة ولا سلبا الا ترى ان الدوائر المنتزعة من الافلاك في حالة الحركة من

الموجودات الذهنية فقط ليس لها تحقق في الخارج والا يلزم الترجيح بلا مرجح لو قلنا لوجود بعضها دون

بعض او انحصار الغير المتناهي الحاصر ان قلنا لوجود كلها مع انها ليست انتزاعية ولا من المعقولات الثانية

ولا سلوبا محضا ولا امورا اضافية وهذا النقض اولى من النقض بالوحدة المنتزعة من الذات او الصفات

السبعة المنتزعة من ذات الباري تعالى فان الاول يجوز ان يكون من السلوب لانها عبارة عن عدم الانقسام

والثاني اي الصفات السبعة المنتزعة من الذات لا يكون بحسب مفهوماتها المصدرية الا انتزاعية الا من الامور

الاضافية نعم ان عبر بها من الموجودات الخارجية هو ذات الباري تعالى وهي ليست من الموجودات الذهنية فالاصوب

في وجه الاستدلال على هذا المطلوب اعني ثبوت وجود الزمان في الخارج ما قلت سابقا من ان الزمان لو كان

انتزاعيا لمنشأ انتزاعه ما هو اما ان يكون ثابتا فهو محال والا يلزم قرار الزمان لكما عينا قرارا في السابق او غير

قار فلا بد ان يكون كما وايضا لا بد ان يكون متصلا وموجودا في الخارج والا يلزم الخ وهذا القدر الذي اعتبار هو المسمى

بالزمان فيكون من الموجودات الخارجية قوله ثم للحركة ضعف من وجه الخ اقول يظهر من كلامه ههنا ان الزمان

اضعف وجودا من الحركة لضعفها من الامور القارة مع ان الحكماء يجعلونها من التمامات الاخيرة للامور الحادثة

قارة كانت او غير قارة كما بينوا في مقام ربط الحادث بالقديم والمتمم الاخر للعلة التامة هي الالة المطلقة لا

ان يكون الحادث حاصلا من المعلول بالعلة التامة كما بين في موضعه فيلزم كون الحركة اقوى حصولا من الامور القارة

١٢٩

والقارة الحادثة فيلزم التنافي في كلامهم فتأمل قوله جعلوه اي الزمان منهم من جعله مستقلا مفارقا
عن المادة وهذا مذهب الى افلاطون ومن تابعه اقول هذا الرأي فاسد بالضرورة فانه لو كان مفارقا
عن المادة لم يكن متعلقا بالمادي كما صرح به وعلم والمفارق عند افلاطون ايضا عبارة عن الملازم للتغير
والمفارق عنه فاذا كان الزمان امرا مفارقا عن المادة عنده كان امرا ثابتا فلا يكون منشأ التقدم والتأخر
للاشياء التي لا يكون تغيرا بها وتقدماتها وتأخراتها بالذات والا يلزم تخلف الموجب عن الموجب بالكسر ويلزم
الترجيح بلا مرجح كما قد قررنا مفصلا سابقا فتذكره نعم لو قال افلاطون ومن تابعه مثل ما قلنا سابقا
من ان الزمان جوهر مجرد قديم غير قار بالذات ويكون الفرق بين هذا الرأي والقول الثاني
بالجوهرية والعرضية فقط فليس للمتأخرين برهان قوي على دفعه كما فصلنا سابقا قوله في هذه الورطة العظماء
الخ اقول لو صور هذا المذهب كما صوره المصنف من ان الزمان قد تحقق بالبراهين القطعية كونه من اضعف
مدارج الوجود ومخيلة من اقوى بنائه اكد لدليل ظهر فساده خلاف العقل والنقل كما بينه بعض الاكابر
كما قاله من وقوعهم في الورطة العظماء وانا اصور المذهب بحيث يكون قريبا للصواب ويكون موافقا
للوحي والكتاب واحيد اولا مقدمة يتوقف عليها البيان وهي ان الزمان عبارة عن منشأ التقدم و
التأخر العارضين للاشياء وقد تحقق عليه اجماع الحكماء وان الذي ينتهي اليه الفحص هو المبدأ
الاول [illegible] الزمان بعد ذلك اقول لا بد ان يكون ذلك المنشأ امرا ثابتا ذا ارادة واجبا بالذات
بيان الاول انه لو كان غير قار [illegible] اعني علته لا بد ان يكون غير قار لما بينا سابقا ان علة
غير القار وهكذا فيلزم التسلسل المستحيل في عديم القار وذلك بناء على ان العلة التامة لا بد ان يكون مصاحبا
للمعلول والا يلزم الترجيح بلا مرجح واما بيان الثاني كونه ذا ارادة فلانه لو كان الثابت بدون الارادة
يكون منشأ التقدم والتأخر يلزم معيتهما ضرورة معية المنشأ لما هي منشأ له فيلزم انسلاخ حقيقتهما وتغيرهما
اي اجتماع النقيضين كما لا يخفى على من له بصيرة [illegible] اذا كان المنشأ ذا ارادة لم يلزم معيتهما بل قد يلزم
عدم المعية وذا ارادة الفاعل المريد تخلف كل منهما من الاخر والا يلزم الترجيح بلا مرجح بل انما يلزم [illegible]

لو كان كل واحد منها مقارناً للآخر مع العلة وقد فصل فيما سبق في مقامه وإذا بما في الثالث أعني كونه
واجباً فهو أنه قد تقرر في مدارك الحكماء المحققين أن الفاعل والمنشأ للأشياء القديمة والحادثة هو الواجب
الوجود الحق والممكنات قد يكون وسائط فيضه تعالى وقد تقرر عند أهل الحق فإنه سبحانه مقلب الليل
والنهار وبيده الأمر يقلب كيف يشاء كما ينطق به كتابه العظيم وأحاديث نبيه الكريم محمد رسول
الله صلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم لا تسبوا الدهر فإن الدهر هو الله تعالى فقد ظهر بنور الوحي وبنور الحكمة كما
أومأنا سابقاً أن هذا المذهب أقرب إلى الصواب ويعتمد عليه الناظر والمناظر أيضاً نقول يجوز أن يكون
الزمان أي المقدار للأشياء بالتقدم والتأخر هو الجوهر المجرد العقلي وهو الإرادة والنهاية للعالم بأن كان مبدع
والكل وهذا أقرب لمذهب أفلاطون ولعمري أن مبحث الزمان من أغمض مسائل الحكمة وأدقها ولم يأت الحكماء
بشيء يقنع اللبيب بحيث يفيد المطلوب المعين ويدفع المضايق بعد تصحيح الحكمة عندهم كما أشرنا إليه ولكنا
بفضل الله تعالى وتوفيقه طريق حسن وراء طور العقل المتوسط في مبحث الزمان به يحصل الخلاص عن تلك
المضايق وإذا كان مبنياً على مسألة وحدة الوجود التي لا تعتمد العامة بل الخاصة بالنظر والبرهان مراساً
تركه في المقام الآخر والله ولي الفضل والإنعام قوله فلا يمتنع عليه مطلق العدم الخ أي يجوز بالنظر إلى ذات
الزمان أن يسلب بالرأس وإن امتنع العدم السابق واللاحق قوله والواجب ما يمتنع عليه مطلق العدم
الخ أو يجوز بالنظر إلى ذات الزمان أن يسلب بالرأس وإن امتنع العدم السابق اللاحق المراد به العدم الرافع
للذات في نفس الأمر وبهذا المعنى من العدم معنى النكرة فصدوره سلبية يستلزم ضرورة سلب جميع أنحاء
العدم المذكور غير يقنع الإشكال عن الزمان فإن جواز بعض أنحاء العدم الرافع للذات في نفس الأمر
وهو السلب بالرأس فيه يستلزم سلبية ضرورة الوجوب الذاتي وبما قررنا يندفع الإشكال بأن مفهوم
الواجب أن يمتنع عليه جميع أنحاء العدم فيجب أن لا يصدق على ذات الباري تعالى
فإن بعض الأنحاء صحيح كعدم كونه جوهراً أو عرضاً وعدم كونه في الزمان والمكان وإن فسر بما يمتنع
عليه بعض أنحاء العدم فهذا المعنى يصدق على الزمان وغيره من الممكنات وذلك لأن المراد هو الشق

۱۴۵

الاشراقيين لا ينافي لقولهم بقدم البعد المجرد النفوس المجردة بل بقدم سائر المبدعات كالعقول

المفارقة وغيرها فانا قد بينا ان قبل انهم لم يقم دليل على ابطال القدم الشخصي بل دل الدليل على ابطال

القدم النوعي بتعاقب الاشخاص واما المشهور من الحكماء وهم المشاؤن فلعل المحققين منهم ينسبوا الى فيلين

تحصيل حدوث الدهري الغير لبعض اجزاء العالم وان قالوا بقدم الزمان والحركات والافلاك فان اجزاء الزمان

مثلا وكذا اجزاء الحركات وكذا الحوادث اليومية كلها متخلفات عن الواجب سبحانه وبعضها عن بعض في

الدهر ولكن بسبب مقارنة الزمان فما سوى الاول كما اشرنا اليه بالبرهان وح لا بد من حمل قولهم بالمعية الدهرية

على الاشتراك في مطلق الواقعية كاشتراك الموجودات المتعاقبة في الزمان فان هذا هو المحمل الصحيح للمعية الدهرية

وهذا الاحتمال وان لم يوافق للمحقق السخيف هذا الباقر التحرير من اجتماع المتعاقبات في وجود واتصافها في الدهر

ولكنه التحقيق كما مر مرارا فوجب حمل قول المشائين على هذا المحمل الصحيح في معنى الدهرية ولكن هذا الحدوث لم يثبت

لتمام الممكنات بل لبعضها فظهر من تقريرنا هذا وان تحقق قول الباقر التحرير وهو اثبات مطلق الحدوث الدهري

للممكنات المتعاقبات الى الحكماء الاشراقيين والمشائين وبطل قول المصنف لرده وهم براءة الحكماء منه

بري من قول الحدوث الدهري فان بدون الحدوث الدهري يرتفع القبليات والبعديات الانفكاكية

عن العالم وينهدم اساس الزمان والحركات والمتعاقبات الزمانية رأسا فالحدوث الدهري سواء كان دون

حدوث الزماني او مع حدوثه اصل مؤسس لثبوت عدم التوارد في عالم الواقع ولا يجترئ على انكاره الا

معقول ولكنا نعلمك بتلطف القريحة والتامل الصادق قوله وبالجملة فيمنع اياي واوعاني الى اقول بالغ

المصنف في الشناعة على الباقر التحرير واتى فيها بالفاظ مفضحة بالتصريح وبالاسمار والحق عندي ان الباقر

التحرير لم يكن قايلا للشناعة ترجع الى المصنف فان مقاله اما يكون راجعا الى محض تقليد الحكماء فهو كما ترى

والكان راجعا الى البديهة والبرهان فقد عرفت حالهما بين بان يزيده بيانا لما ذكرنا بان نظم ما نقوله

ما دام التحرير نعوا التحلة عدم السابق في الا النظر عن الزمان وقد عرفت انه يجاز ملاحظته

وان لم يقم عليه البرهان القطعي لما حصلنا الشناعة عليه بابطال هذا الكلام بالبرهان التحقيق في غير موضع

ان يجوزه المصنف بل ما كيده بان الدهر لا يجوز فيه التخلف اصلا بل بالبرهان وثم قال في عدم جريان
برهان التطبيق في جانب الماضي رد الكلام فذلك المحقق فتوافقا على امور ثلثة بقا ولا بعيده خوف الاطالة
فكل ما ذكره المصنف ههنا والمعظم كلماته باطل فاشتباهه المتتبع الى المصنف قوله ينبغي ان الممكنات في
حد ذاتها الخ وحاصله ان الحدوث الذاتي عبارة عن سلب الوجود في مرتبة الذات وثبوته في مرتبة [illegible]
سواء كان السلب والثبوت المذكورين متفرقا في الزمان او الدهر اولا واذ كان هذا المعنى من الحدوث الذاتي
مقرونا بالنوع من العناد كما اشرنا سابقا وهو ان الوجود المصدري سلبه عن مرتبة الذات لا يختص بالممكن
بل يحصل في الواجب ايضا فانه تعالى جل شانه لا يكون عين المعنى المصدري ولا يكون ذلك المعنى جزء منه
ايضا فثبت سلبه عن الذات واما الوجود الحقيقي فقد حققنا في مقامه انه عين الماهية فلا يتصور سلبه عنها
اعرض المصنف عن هذا المعنى واثبت الحدوث الذاتي بمعنى اخص من ذلك وهو انه لولا تسلط القيوم الحق
وحاصله انه تعالى لو لم يحدث وجود الممكن كان في ظلمات العدم فاذا احدثه وقع في ضياء الوجود قاله
ان الحدوث الذاتي عبارة عن تبعية المعلول في الوجود والذات للعلة فيكون المعلول مفقودا في مرتبة
العلة وموجودا في مرتبة ثانية في ملاحظة العقل ملاحظة حقة ثابتة في نفس الامر وهذا المعنى للحدوث الذاتي هو
المحقق عندي بعد التحقيق الدقيق وتفصيل المقام ان الحكماء المتقدمين يمكن لهم الخلاص عن الاخبارات
المأثورة عن الانبياء السابقين واللاحقين القائلة بحسب الظاهر بحدوث العالم حدوثا انفكاكيا بان يقول
بحدوث الانفكاكي كما هو المشهور في الكتب الكلامية على ما نقله صاحب الملل والنحل [illegible] القائلون
بحدوث العالم حدوثا انفكاكيا وهذا الباقر المتبحر يمكن لهم الخلاص عن تلك الاخبارات بنفي الاشكال على
الرومين من الحكماء المشائين كالشيخين ابي نصر وابي علي وغيرهما فمخلصهم بما ذكره المصنف والحق عندي
انه لم يقم عليه بعد برهان قطعي على قدم العالم اما القدم النوعي فبتسلسل [illegible] في جانب الماضي
ابطلناه واما القدم الشخصي فهو بعد في حيز الجواز غاية ما لم يثبت على وجوده لم يتم على نفيه برهان ولو سوى الدليل
على اثبات القدم الشخصي ما ذكره الحكماء من الشامل من اثبات وجود الزمان بعدم تناهيه في جانب الماضي

فائدة حققنا في مقام اخر ان الحدوث الذاتي عبارة عن التاخر الذاتي المقابل للتقدم الذاتي
ودون ما فهمه القوم من ان يكون الذات متخليا عن الوجود في مرتبة الذات فان الوجود وقد حققنا
في مقامه انه من الهيئة كلية كانت او جزئية ما لم يطلق عن الهيئة المطلقة والخاص عن الهيئة الخاصة
ولا تتصور زيادة النفس البتة على ذاته وان شئت التفصيل فارجع الى مقامه قوله وليست لوجود
بداية لم يسبقها العدم الى وقد عرض لبعض الذهبين منع الملازمة بين البداية وسبق العدم فيما
نعتبر القار على القار فان الافلاك لا بداية ولا يسبقها العدم لكن الزمان يجوز ان يكون له بداية ولم
يسبقها العدم وانت تعلم سخافة هذا الكلام بحيث لا تصغى اليه من له ادنى تعقل وهل هذا القياس
الا انقياس من وقف على سطح والحفرة متشبث بالحبل الى التخلص على من وقع في البئر واخرج بالحبل
كما وقع لبعض الشهادة الاخرى ان الزمان اذا كان له بداية فهذه البداية اما مستمر من الازل
ام لا على الاول يلزم قرار الزمان من قرار البداية يستلزم قرار ما يتصل بها وعلى الثاني يثبت في الازل
عدم النهاية وعدم ما ينتهي بها لو قوعه بعده ومثل هذه السخافة سخافة اخرى عرضت لبعض الاوهام
وهو ان الزمان يجوز ان يكون كالدايرة فيمكن ان يفرض فيه نقطة يكون كالمبدأ ويكون هي المنتهى ولم يمكن
بعده ولا قبلها عدم اصلا كما ان النقطة المفروضة في الدايرة لا يكون عدم الخط قبلها ولا بعدها وذلك لان
الزمان ليس مثل الخط والسطح ولو سلمنا تصوير الدايرة فيه لما يتصور في الحركة الوضعية فاما ان يكون
المعدودة
...... بعينه فتصور العدم السابق واللاحق على الدايرة في صورة عدم القرار او وازيد بها الدواير
المتكثرة الغير المتناهية في جانب المبدء والمنتهى فليس لها بداية ولا نهاية ولا يسبق عدم ولا لحوقه لها فان قلت
يختار الشق الاول ونقول ان الزمان لو كان عبارة عن مقدار دوري غير قار بالذات متشخص كالدائرة
الواحدة المتشخصة لا يلزم ان يكون قبلها عدم سابق للزمان كما يلزم في الدايرة الواحدة المتشخصة
الحاصلة من الشعلة الجوالة باعتبار كل حد منها عدم سابق الاجزاء تلك الدايرة قلت هذا وهم ظاهر
البطلان فان الدايرة المتشخصة المذكورة من الشعلة مثلا اذا كانت متشخصة فلا بد ان يكون لها من مبدء

لكون فوقه عدم سابق لكن الزمان لو كان دائرة متخصصة لابد له من مبدء ومنتهى يكون قبله العدم
السابق للزمان وبعده العدم اللاحق له وما قياسهم على الدائرة الفاعرة فمسلم فحينئذ لمثل الى
آخر ما سلف آنفا كما لا يخفى على المتأمل تركنا اتمام نسخ فالاطناب وجهه وقد عرفت ان معروض
الخ وفيه ما اشير سابقا من ان معروض لفظيته يجوز ان يكون مع الخاص السابق مع الزمان
ويكون منشأ لسبقه عليه هو الخصوصية الخاصة للعدم فان الاشياء كما تخصص بالوجودات كذلك
تخصص بالعدمات وكما ان تخصص الوجودات يستند الى عللها الفاعلية كذلك العدمات تتخصص
بتلك العلة فالتقية العدم السابق يستند على علته الخاصة له ودفعه بان القوم ما استند السابقية
واللاحقية لا يتصور الا فيما يكون المستند اليه غير قار بالذات او بالعرض ولابد لما بالعرض من ما بالذات
فرجع ما ينتهي اليه الغرض هو الزمان فيكون سابقية العدم السابق بواسطة الزمان وهو المط وايضا
ان الاعدام انما تتحقق بالمضاف اليه وانما المضاف اليه هو الوجود واحد فالعدم كذلك والضرورة
شاهدة بانه لا يتصور بعد والعدم السابق واللاحق الا من جهة امر يقارن السابق واللاحق ولا يكون
الفارق السابق مقارنا باللاحق ولا بالعكس والا يلزم اجتماع العدم السابق بانهى الوجود اللاحق وهو
باطل بالضرورة وذلك الفارق للسابق مقارنا للاحق هو الزمان فثبت به المطلوب قوله الثا
من ادلة الحدوث الى انه لا يفوت التمامة لسلطان الدين لولهات بهذه المسئلة اعني مسئلة
الدهر هي ايضا كما سبق في كلام المصنف تفصيله قوله من جهة لحاظ الذات فحسب الخ وهذا يحتمل
الاول ان المعلول يتخلف عن مرتبة العلة في الخارج ويدركه اللحاظ فقط وهذا اللحاظ منعقد
مواطن لنفس الامر وان لم يكن في الخارج بحسب التخلف الانفكاكي الزماني ويشير اليه كلام الحكماء
في مقام تخلف المعلول عن العلة والحق خلاف ذلك فان هذا التخلف اما ان يكون في الخارج
او في الذهن اما الاول فظاهر البطلان واما الثاني فهو ايضا باطل بشهادة الوجدان فانه
العلة والمعلول يتصور الانفكاك في التصور عن الاخر فيلزم تقدم المعلول عن العلة هذا اذا اريد بالتخلف

بالتخلف الانفكاكي الواقعي وان اراد ان العلة ليس عينا وجزء العلة فكذلك ايضا باطل
في المعلول كما لا يكون عينا وجزء انما ذلك العلة ليست عينا وجزء المعلول فيلزم ما خرا العلة عن المعلول
ايضا وجه دفعه ظاهر الثاني ان المعلول محتاج الى العلة وهذا يمنع كونه متاخرا عنها كما ان تقدم العلة
معناه كونها محتاجا اليها وهذا المعنى من التاخر هو الحدوث الذاتي لا كونه مصداق السلب الوجود في
مرتبة الذات كما اشير اليه قوله وتلخيص مقالة الى اخره شرح مقالة عنى عن البيان ولذلك لم يتكلف
به والذي وضح لهذا العبد الضعيف هو ان ما ذكره هذا البحر القمقام ما اورده المصنف فيما سياتي كل
واحد منهما ليس بصواب بل خارج عن مدارج سبيل التحقيق والحق المتبع الذي وضح لي في هذا المطلب
المشتبه بالتهام سنذكره فيما بعد عن قريب والان نذكر خطاء هذا البحر القمقام وذكر المصنف سياتي
تفصيله فيما بعد وبيانه ان هذا البحر القمقام جزم في تقسيم القبلية والبعدية الانفكاكين بسقاط اثبات
الزمان حاذوا وجد الساقط وجد المنوط بالضرورة نعم يتصور القبلية والبعدية الانفكاكين في الواقع مقارنا
للزمان بل ملازما فانك قد عرفت فيما حققنا سابقا ان تخلف اجزاء الزمان وتخلف الزمانيات
كلها بحسب الواقع لا بحسب الرتبة فقط فالمتقدم والتاخر الزمانيان ملازمان للتقدم والتاخر الدهري
نعم بين الصنفين تغاير بحسب الاعتبار فقط دون الزمان الواحد فقط والظاهر من كلام المحقق تغايرهما
بحسب التحقق وهو يستلزم التغاير بحسب الذات فينهدم مقصد الذي ذكرنا بهما اجمالا وقد سبق بيانه تفصيلا
ما راينه هذا البحر من ان الزمان متناه في جانب الماضي ومسبوق بالعدم الصريح في الواقع
فان ذلك يستلزم اجتماع النقيضين على طريقة الحق المذكور فالعدم السابق المتخلف عن الوجود
في الواقع لا يتصور بدون وجود الزمان ضرورة انحصار القبلية والبعدية الانفكاكين فيه ولو انحصرنا
المتهق في او متعال هذا التقابل على هذا القدر الذي ذكرنا لا صار دليل قطعي فيما نحن ان التقدم
والتاخر الانفكاكين لا يتوقف في نفس الامر وهذا احتمال ما ذكره في ترتيب مقال المصنف في فعل
حول هذا التقابل وتفصيله بما ويزيد عليه فيما سياتي قوله من ان التطبيق اه هذا الكلام سخيف

[illegible]

لا يجاز عنه المصنف كما سياتي في الصف على كلام هذا النحرير من انه باطل بحو بلا على ما سبق من ان
برهان التطبيق لا يجري في المتعاقبات الزمانية والزمان لا في عالم المتعاقب بعدم الاجتماع ولا في الدهر
بعدم الترتب فان ذلك لبطلانه فان المتعاقبات الزمانية اذا كانت خارجة من القوة الى الفعل وكان
الزمان يجري فيها برهان التطبيق كما مر منا تحقيقه بنظر ادق في مبحث برهان التطبيق ولا العينية خوفا للاطالة
وكذا يجري البرهان في المتعاقبات السابقة في الدهر لثبوت ما ترتب لوجوده والاجتماع كما علف
وبل ما قوله ان العدم سابق على تقدير تناهي الزمان يكون زمانيا فيثبت قبل الزمان زمان التقيه
فلا يثبت مطلوب الحق ومن تقرير ما بعد الانمط يظهر دليل آخر على ابطال الزمان فانه لا يمكن تناهيه في
جانب الماضي بسبق العدم سبقا زمانيا فيلزم مجامعته عدم الزمان لوجوده فيلزم اجتماع النقيضين ولا
لا تناهيه فانه يستلزم جريان برهان التطبيق لترتبه في جانب الماضي وخروجه من القوة الى الفعل وهذا
هو المناط لجريان البراهين كما اوضحنا اليك سابقا وما زعم هذا الماهر من ان تناهي الزمان في جانب الماضي
لا يستلزم تقدم عدمه عليه فهو باطل فان النهاية الكائنة ازلية يلزم قرار الزمان لقرار نهايته وان كانت
متجددة في الواقع فيلزم تقدم العدم عليه بالضرورة وقياسه على القار قياس مع الفارق كما اشرنا اليه
سابقا في كلام هذا المحشي وجه آخر من الخلل وهو انه يقول بان بعد تقدم السابق يحدث الزمان والزمانيات
بامر فهو واحدة وبرتبة متكونة المعية من اجزاء الزمان ومن الزمانيات كلها في الواقع المعتبر عنه بالدهر
وهو باطل كما قررنا فكلها الحكم فكذلك المحقق باجزاء براهين المسطلة ليتم في جانب الماضي لا مدعيه
جريانها في جانب المستقبل بل هذا اولى لوجود الاجتماع في وعاء الدهر فيتحقق جميع شرائط الا فرائض
سياتي عن قريب ذكر بعض منها وبالجملة يلزم على ما ذهب هذا المحقق مفاسد شتى عديدة سياتي عن قريب
ذكر بعض منها وما ذكره هذا المحقق في وجوه البرهان على هذا المطلب كلها مخدوشة مقدوحة لا يسع هذا المقام
لبيانها وتزييفها الا ما ذكره المصنف هنا كما سياتي قوله لو قوع جسم او جسم في مكان بعينه الخ
اقول في هذا ايضا قياس غير القار على القار فان المكان امر قار ... ان يرتفع منه جسم

١٥٣

ويتحصل الجسم الا في مكانه ولا يتصور ذلك في الدهر على ما حصلنا فانه عبارة عن نفس الوجود الواقع [قع]

مع الوجود الواقعي في المتقدمات والمتاخرات الدهرية ليس الا التخلف كما مر بيانه سابقا فكون الدهر

بهذا المعنى قارا ليقع فيه التعاقب كما في المكان بل كلما بطل المقدم بطلت واقعية حدوث الواقعية

الاخرى بذلك فلم يتصور فيه الظرف مع تعاقب المطروفات نعم يمكن اجتماع المتعاقبات الكثيرة

في نفس مفهوم الواقعية كما حققنا سابقا وذا لا ينفع بهذا المحقق فانه في صدد الفرق بين الزمان والدهر

ويتصور في الزمان ايضا مثل ما ذكر في الدهر فان المتعاقبات الزمانية ايضا يتصور اجتماعها في نفس

مفهوم الزمانية وافتراقها بخصوصية اجزائه وبالجملة لا يبقى فرق بين الدهر والزمان على التصوير الذي صوره

فالخصوصية الخاصة من كل واحد منها تتبدل بتبدل المطروفات على سبيل التعاقب ونفس مفهومها وطبيعتها

لا تتحد وتتحد خصوصيات المظروفات بخلاف المكان فانه بخصوصيته وطبيعته لا يتبدل بتبدل المتمكنات

فيقاس كل واحد منها بالمكان قياس مع الفارق وهذا الكلام جلي على اللبيب المتفطن الماهر الذي قطع

حبل التقليد عن عنقه قوله فلنسبته على الزمان فاذا وجد الجزء الاول تحقق العقام بحيث يصح ما قصدناه

من تحقق المحصنا الدهرية ويبطل ما قصده هذا الحبر المحقق غاية البطلان ان الدهر عبارة عن نفس

الواقعية وهي في نفسها لا تستلزم المقدار ولا اللا مقدار بل يتبع لموضوعها في المقدارية فالمكان المقدار

عنه قار متصف بعدم القرار بالعرض والمكان قار متصف بالقرار واذ قد حققنا سابقا موافقا لما

قال المصنف فيما سياتي ان القبلية الانفكاكية لا توجد بدون الزمان فلا يكون للواجب سبحانه قبلية

على مجموع الزمان بل الواجب سبحانه يتصف بالقبليات والبعديات المتجددة والمتعاقبة من الازل الى

الان وهذا لا يستلزم الزمانية المستقبحة المنكرة للواجب سبحانه فان الاستقباح انما يكون بالتغير في الذات

والصفات الكمالية كالتعلق بالحركات وهو تعالى بري من هذه الصفات بل انما يكون له التقدم و التاخر

الذي يكون مصداق الزمان او يكون واقعا فيه انا انه سبحانه تعالى بانه كان الله تعالى ولم يكن معه شيء اعلمنا

نفي حصول التقدم في ذاته تعالى ولا ينكره نظرا الى الكلمات المخترعة للحكماء ولهذا الحبر الماهر بمقام

بالعلماء والى هذا المعنى يشير كلام بعض رئيس العلماء الامام الهمام فخر الدين رازي عفي الله عنه
قال روى الحكماء ان المفهوم من كان هو يكون اما قار الذات فلا يستمل عدم القرار والكان غير القار فلا يستمل
القار وحاصله انه يراد بمفهوم كان او يكون هو الامر الشامل للقار وغير القار فيشمل الواجب سبحانه
فان مفهوم كان او يكون كما يحكم في الحوادث الماضية والمستقبلة كذلك يحكم به في الواجب سبحانه ولم
يتغير انه سبق الواجب بعدنا الى ابد الاباد كما يحكم به الفلك وغيره والتفرقة بين الواجب وغيره
في هذا الحكم مما لم يحكم العقل السليم مما يقبلها الفهم المستقيم ولم يقم دليل للحكماء وبهذا الخبر الماء
على بطلان الزمانية بهذا المعنى نعم لو اصطلح من يابى معنا على التعبير بالتعلق والتحدد بحسب
الذات والصفات فلا عبرة باطلاق الزمانية بهذا المعنى على الواجب تعالى لكن لا يضرنا مما نحن
بصددنا من اطلاق القبلية والبعدية الانفكاكين على الواجب تعالى ولكن لا يضرنا مما نحن بصددنا
من اطلاق القبلية والبعدية الانفكاكين على ذات الواجب تعالى فالجواب سبحانه عندنا لم يكن متقدما على
الزمان كما زعمه هذا الحنبلي كان مع طبيعة الزمان في افق الدهر المعتبر عنه بالواقع ويتقدم شيئا فشيئا
على اجزاء الزمان كما زعمه هذا الحنبلي كان مع طبيعة الزمان في افق الدهر المعتبر عنه بالواقع ويتقدم و
الحركات والمتحركات وهذا الطريق طريق اهل الحق لا معطلة الرحمن واني قد استقصيت كلام الحكماء على
الاستقصاء فلم يظهر لي دليل على بطلان هذا المعنى من الزمانية في حق الواجب سبحانه وانت لو
قطع النظر عن خرافات الحكماء بجده على التحقيق فليست الزمانية التي نفاها الحكماء وهذا المعنى
الدهرية على طبق مزعومهم باطنا وعاريات بينت فيها الثوابت والحوادث الماضية والمستقبلة
بل الدهرية في الواجب سبحانه والعقول الفعالة ما سماه في المتحددات من الزمان والحركات
بالتحددات فالحق ان الدهر يشمل الثوابت [illegible] المتحددات بل هو في موضع وعلى
المتحددات في موضع اخر يشمل القبلية الواحدة والقبليات المتكثرة الزمانية كما يتميز
من القبلية والبعدية كذلك يتميز القبلية الدهرية في الدهر من القبلية بعدية الدهر

قوله والالزم اما الحدوث او الامتناع اي الخ اقول قد عرفت انه لا مضايقة في حصول الابتداء او التغير القار
بل وجوده ضروري فيه فلا يتم ما رامه هذا المحقق انه لا يصح في الدهر عدم بعد الوجود بل القدم بعد الوجود
ضروري في غير القار نعم لا يتصور عدم العالم بالراس في الدهر لا سابقا ولا لاحقا والا لزم وجود
الزمان مع عدمه بالبرهان الذي ذكره الحكماء ولا مجال للشك والريب فيه كما فصلنا فيلزم في ازلية
العالم وابديته فيثبت مذهب الحكماء من كل الوجوه ومذهب المتكلمين من بعض الوجوه وهو حصول الابتداء مرتبة
وان لم يحصل الانقطاع في الازلية وهذا بحسب الجلي من النظر واما بحسب النظر الدقيق فالحق اجراء بعض
براهين التسلسل في الماضي ايضا كما استقصينا القول فيه فيحصل ابدية العالم وحدوثه وهذا هو مذهب
المتكلمين ولكن بقي عليهم دقيقة اخرى وهو ان المعروض لقبلية العدم السابق في الوجود واللاحق شيئين
غير مجامعين فيكون ان منقسمين بالذات او بالعرض ولا بد فيما بالعرض من الانتهاء الى ما بالذات
او بالعرض ولا بد فيما بالعرض من الانتهاء الى ما بالذات فيثبت امر منقسم بالذات فيكون كما ولا بد ان
يكون متصلا قارا بالبيان الذي ذكرنا ويكون محله هو الحركة والحركة لا بد لها من متحرك فيثبت قدم
العالم وهذا هو الدليل القوي للحكماء على قدم العالم ورد المذهب المتكلمين ولكن يسر للمتكلمين
الخلاص من هذا الدليل بوجه اخر قوي لا مجال للريب فيه وهو ان العدم السابق للزمان والانات
على وجوده ليس سبقه لاجل الزمان بل للارادة الخاصة الازلية المقتضية لايجاد العالم على النظم
الاتم وبيانه على وجه التحقيق بحيث يرتفع شبهات الحكماء ان العدم له معنى واحد يتخصص بالاضافات
بالنظر الى المضاف اليه وايضا يتخصص بالازمنة والامكنة كعدم زيد وعدم عمرو وكعدم زيد في هذا المكان
وفي ذلك المكان وكذا في هذا الزمان وفي ذلك الزمان فيكون معروضا للقبلية والبعدية الزمانية
بواسطة الزمان والمعية بواسطة المكان وكذا يلحق للعدم التخصص بواسطة امور خارجة عنه مقتضية له
كارادة الفاعل المختار بحسب قدرته فالارادة الازلية اقتضت لوجود الزمان على سبيل التناهي
في جانب الماضي لا بمعنى ان الفاعل بالملزوم مستلزم لايجاد اللازم فالعدم السابق تخصص بالسبيل

بواسطة الارادة ان البت الخاصة المنضمة للعالم على علم الاتم فان قلت من مذهب الحكماء ان
الارادة الابثية الموجبة للتقدم للعدم الخاص والتأخر للوجود ولا بد ان يكون متجددة فان الثابت
المحض لا يكون علة للتقدم والتأخر كما سبق تحريحا بل صححه ويجري الكلام في ذلك التجدد اما ان تسلسل
التجددات او ينتهي الى متجدد بالذات والاول باطل والثاني يستلزم الزمان فان المتجددات لا بد ان يكون لها كما
او شكلية وعلى كلا التقديرين يثبت كم غير قار بالذات ثم لا انطباقه على الحركة يكون متصلا وهذا هو الزمان
فيلزم مع عدم الزمان زمان قلت من جانب المتكلمين ان الموجب لغير القار لا يلزم ان يكون غير قار فانهم
يجوزون تخلف المعلول عن العلة ولا يلزم الترجيح بلا مرجح فان المرجح هو ذات الارادة وتحقيقه على
التفصيل قد بين في مقامه فح يتصور تقدم جميع الموجودات قد بين في مقامه في الدهر حتى الزمان بان يكون
التجدد في الدهر بحسب تجدد الازمنة والزمانيات ويجوز ان لا يكون الحكم في العدم اساس للزمان حتى يلزم
وجود الزمان واجتماع النقيضين وعلى تقدير فرضها لا نسلم استحالة اللازم فان المحال يستلزم المحال
وبهذا البيان استقر مطلوب المتكلمين على عرش التحقيق وحصل مطلوب هذا الساذج التحرير عن سواء الطريق
فعليك بلطف القريحة والنظر الى الكمالات الشخصية الغير المتناهية لهذا التحرير لا نفي ما حققه
من الحق الصريح قوله وهو ليس حقيقة العدم الى قوله اعتبر المحقق المعتبر العدم بالمعدوم وقال
ان حقيقة العدم ليس الا مفهوم سلب الخاص وهو اعتبار انتزاعي وحقيقة انتزاعيات ليست
ما ينتزع ويحصل في الذهن بل هو في العدم [illegible] الباطلة مطلقا كاجتماع النقيضين وشريك البارئ [illegible]
في الذهن حقيقتها لبطلانها بالمرة [illegible] والامر الباطل من انه باطل لا يحصل له في الذهن ولا في الخارج
ومفهوم العدم من حيث هو مفهوم ليس من المحالات بل امر واقعي انتزاعي وحمل العدم هنا على المعدوم
لا يصح كما لا يخفى على المتفطن قوله هو ليس بمعقول المفارقة سبيل الى قوله هذا الكلام من الاحاشي فانا
قد بينا فيما مر ان الزمان والزمانيات كلها غير قار في الواقع المعبر عنه بالدهر فيكون [illegible] ما بينه [illegible]
[illegible] برهان المطبق وغيره في جانب [illegible] يكون للزمان والزمانيات [illegible] سابقة [illegible] في وعاء الدهر

الدهر مطلقا ولا شك ان الواجب سبحانه لوكان قديم ازلى ثابت فى الدهر فعلمنا بالبرهان للواجب سبحانه قبلية
فى الدهر ولا شك ان هذه القبلية من المعانى الانتزاعية حقيقتها ليست الا ما يحصل فى الذهن كالقبلية الزمانية
والمكانية فاختصاص عدم انتسابه هذه القبلية الى زاعمها سبحانه محضه قوله والواجب تعالى متعال عن ذلك
الخ وقد عرفت ما فيه من ان التعالى عن الزمان معنى نفى القبلية الزمانية عالم يبرهن عليه بل قد بينا البرهان
على اثباته نعم التعالى بمعنى رفع التغير من حيث الذات مع الصفات الموجبة للمادية لا بد سبحانه وقد قدمنا الكلام
فيه مما ذكره فالاولى فى وجه بيان المطلوب من اثبات التخلف فى الحادث اليومى ما مر من ان برهان
التطبيق جار فى الزمان والزمانيات فيثبت تناهى الزمان والزمانيات فى جانب الماضى فيثبت العدم
بالنسبة لها والواجب تعالى على الثبات بحيث يثبت التخلف منهما فى الواقع ولو ليس زمانيا بعدم
الواقع فيكون دهريا فهو ليس بحسب التعاقب قد عرفت ما فيه لان التعاقب فى الدهر لازم للزمان
نعم الزمانيات والا ينسلخ الزمان عن حقيقته وبهذا يتم الرد على الفلاسفة ايضا قوله فتعين انه اما ان
يكون الخ بهذا الكلام من هذا الحبر الماهر دليل على حدوث العالم نوعيه وشخصه كما هو مذهب المتكلمين وتقريره
ان الواجب تعالى كان ازليا فالمعلولات له تعالى لا يخلو عن ثلثة احوال اما ان يكون كلها مستمرة او بعضها
او يكون كلها متخلفا عنه تعالى والاول ظاهر البطلان لشهادة الوجدان بتخلف الحوادث اليومية عنه
تعالى وكذا الثانى فانه يلزم تفرق معيته سبحانه تعالى مع المعلول القديم عن معيته مع الحادث فيلزم في
ثبت الزمان ومقطع النظر عنه وهو فتعين الشق الثالث اعنى انفكاك جميع المعلولات
عنه سبحانه وهذا يستلزم الحدوث النوعى والشخصى وانت تعلم انه لا يتم على ما حققنا من ان تخلف
الحوادث اليومية بعضها عن بعض فى الزمان وكذا تخلفها عن الواجب تعالى انما هو فى الدهر بناء على
استلزام التخلف الزمانى تخلف الدهرى فح يختار الشق الثانى فى الجواب بل يجوز عنه العقل ان
... الحوادث ... فى الدهر فى جانب الماضى فيثبت العدم النوعى ويجوز ان يكون واحد من
المفارقات او الافلاك ... امر قديما بتيسر مدامع الواجب تعالى وتسلسل الحوادث وتعاقب فى الدهر

والواجب والمعلولات القديمة ثابتة منه تعالى في الدهر لم يتم الدليل على الحدوث النوعي والشخصي كلاهما
بل المطلق يثبت قدمهما والحق عندي في هذا البحث ان الكلام النوعي بتسلسل الحوادث باطل ببرهان
التطبيق وغيره كما اسلفنا لك القول واما كون واحد من الممكنات كالعقول والافلاك مسبلا مستمرا
مدا مع الواجب تعالى فلم يقم لي برهان يعتمد عليه على ابطاله وبعد تفحص كلمات المتكلمين والحكماء وتتبع
براهينهم هذا هو التحقيق الذي ثبت عندي في مسئلة حدوث العالم قوله اقول مطلق القبلية البعدية الخ
اقول شرح كلامه غني عن البيان لا يخفى على من له ادنى تامل ان المصنف اختلط في تحقيقه بهما في بعض
المقامات من وجهين اشرنا اجمالا اليهما والآن نفصلهما اما الاول فهو ان السبق مطلقا لا يستلزم الزمان
اذ يمكن ان يكون الواجب سبحانه تعالى مديد الوجود والزمان على سبيل التناهي في جانب الماضي فيستلزم
التناهي بالذات والعدم السابق بالوجود ما يسبق المذكور بالوسط للعدم لكون الواجب سبحانه بالذات ومحل
الامتداد الزماني تخيل الامتداد المكاني على الافلاك واذا انا في من اعتبارات الوهم واختراعاته فكذا الاول
ثم هل يمكن فرض الحركة في العدم السابق حتى يستلزم وجود الزمان قبله كما لا يتصور الحركة المكانية قبل فلك الافلاك
ليلزم وجود المكان قبله ثم بعد وقوع الحركة في عالم الدهر على سبيل التعاقب على طبق ما حققنا يلزم وجود
كم متصل غير قار بالذات بمعنى الوسط في الوجود او بمعنى ثقل كلا الوسطين متعلقا بالحركة او عليهما ولا يلزم
منه تصور وقوع الحركة في الازل حتى يلزم وجود الزمان فيه واما ما يقال من ان معروض القبلية للعدم السابق
والبعدية للوجود اللاحق لا بد ان يكون كما لان الاثنينية مستلزمة للقسمة والقسمة بالذات اولا [illegible] يستلزم
وجود مقدار في اول المرتبة او ثانيها ولا بد ان يكون غير قار لان امتناع اجتماع اجزاء الصفة يستلزم عدم اجتماع
اجزاء الموصوف المستلزم لما ان يكون غير قار بالذات بالمعنى المذكور قطعا فلم نسلم كما قد قدمنا الكلام فيه
ثم لا يخفى ان تحقق هذا الامر الغير القار متصلا [illegible] سائر الدفعيات مثبت وجود الزمان فلا يخفى متناهي
هذا فتمام من وجوه الاول ان معروض القبلية هو العدم السابق وهذا انتزاعه بوجود الزمان
في جانب الماضي فلا [illegible] العدم السابق الذي هو امر انتزاعي وهي [illegible] الزمان [illegible]

التناهي الذي هو امر خارجي وليس منها انه اوجدوه فالكم الغير القار هناك ليس هو اجما ولا شك
ان العدم السابق انتزاعي تابع لاعتبار المعتبر ممفهومه الذهني حصل في الذهن ليس بل مصدا قه
ولا شك هو الزمان التناهي وهو ليس يتقدم على الزمان والا لزم تقدم الشي على نفسه بل سبب التقدم
ههنا ان العقل اذا لاحظ الزمان المتناهي لا يجد فوقه شيئا في الواقع وهو الذي يتقدم العدم على وجود
الزمان فلم لا يلزم قبل وجود الزمان زمان والثاني انا وان سلمنا وجود العدم قبل الزمان المتناهي
فليس يمكن فيه حركة متصلة ليتصل المتقدمات والمتاخرات ليلزم وجود الزمان واما ههنا في ذلك
العدم مثله كمثل وهمي الحركة ما وراء فلك الافلاك والثاني محال فيجوز ان يكون الاول مثله ولم نظهر
ولنا دال على الفرق بينهما ان الجملة فيظ الزمان تام الجبات فان العقل يجد عليها لجنا المكان و
المكانيات قبله في الواقع ولا يستلزم هذا المكان لكن يجد العقل فوق الزمان المتناهي سلب
موجود ولهذا لا يستلزم هذه السبقة الامتداد الزماني والثالث ان الارادة الالهية المتعلقة بتناهي الزمان
يستلزم تقدم العدم عليه فمنشاء التقدم والتاخر ذات واحدة وهي الارادة ليست بكم متصلة غير قارة
بل هي امر وحدانية خارجة عن جنس الكم والاتصال وعدم القرار فلا يكون زمانا وهذا المكان محال نفا
بر لمذهب الحكماء لانه يرجع بالاخرة عند هم الى الترجيح بلا مرجح كما يصرحون في عدم صدور عدم القرار
[illegible] لكنه بالحقيقة لا يرجع اليه فان تلك الارادة هي المرجحة للمتقدمات والمتاخرات ولا يجوز
تخلف معلول عن العلة التامة او المتممات كما بينا سابقا ونحن نتنبه على التنبيه المتفطن ان
يفهم المطلوب المحقق بهذا القدر من التفصيل الذي ذكرنا فلا يحتاج الى التطويل ولذا تركناه فتامل
في هذا المقام غاية التامل لئلا يتجاوز عن الحق بالتقليد والخطاء الثاني فسياتي بيانه عنقريب قوله
كلما فرض العقل مجردا الخ اقول ليس كلما فرض العقل مجردا عن غواشي الوهم لم يكن مجردا اذ يجوز
ان فرض العقل [illegible] للواقع وههنا يمكن الحكم [illegible] كما بينا لان الفاخذ اذا استدارت في
المستنبع في حيز التبع [illegible] حاصله ان الاول لو اريد تعاقب المتعاقبات في الدهر انه طرف واحد معين بان

ويتعاقب فيه تلك المتعاقبات فالامر كما قال المصنف ولو اريد بالدهر نفس الواقع المحيط لجميع
الاشياء احاطة الكلي للجزئيات فالامر كما قلنا من انه يمكن فيه التعاقب باعتبار حصول الوجودات لكنه
الحق بهمنيار الملم في دفع الدفع على الباقر التحرير لانه يعمم امر الدهر على الوجه الاول قوله ثم انه الحكم
على عدم الزمان الخ وفيه انه يجوز ان يكون المراد باختصاص هذه القبلية بالواجب سبحانه والاختصاص
بالنظر الى الموجودات والحقائق المتحصلة واما العدم السابق فليس له تحصل في الواقع بل حاله كما ذكرنا
آنفا من ان العقل يعتبر نظرا الى تناهي الزمان في جانب الماضي ولا خصوصية له ليس من حيثيه كما يحيط
فوق محدد الجهات انه ليس فيه شيء فالعدم الزماني والعدم المكاني في خارج المكان والزمان كلاهما احد سنخا
امرا واقعيا كعدم العنقاء وغيره لكن ليس لهذه الاعدام تحصل وتقرر في الواقع الا بالنظر الى اللحاظ فقط
ولكن ذلك اللحاظ موطن من مواطن نفس الامر وهذا معنى كون الاعدام واقعية قوله لم يكن الحكم ح
بسبق العدم على الوجود اولى الخ اقول مرجح السابقية يجوز ان يكون هي الارادة الالهية المتعلقة
لتناهي وجود الزمان في جانب الماضي فان العدم السابق لازم له وجعل الملزومات يستتبع جعل
اللوازم فالمرجح السابق العدم هو تلك الارادة من غير ان يعتبر الزمان هناك فان الزمان لا يتصور
بدون الحركة والحركة يجوز ان يكون ممتنعة فكذا الزمان قوله اوجد الراسخ في العلم الخ فيه تعرض على هذا
المحقق التحرير باقر العلوم اقول الحق انه لا تعرض عليه فان الامر الذي ينسب اليه سبق الدهري للعدم
السابق على الوجود واللاحق هو الارادة الازلية للباري تعالى المتعلقة بتناهي الزمان في جانب الماضي
وهو ليس بزمان التنبه لتناهيها وتحدد الزمان قوله قلت العدم السابق الخ هذا رد من المص حق لا ريب
فيه لما حققنا سابقا من ان المتقدمات والمتاخرات الواقعة في عالم المتجددات كلها في الواقع وكذا
العلم بالراس السابق عليها واللاحق عليها متحقق فيه ولا ينافي الوجود وللعدم السابق وكذا العدم
اللاحق للوجود السابق فان القضايا المنعقدة من الوجود والعدم مطلقة عامة دهرية ولا تنافي بين
السالبة المطلقة العامة والموجبة كك دائما التنافي بين المطلقة الدهرية والازلية كما حقق في فنهم

في نفسه وذلك بما سلفنا لك القول مفصلا وهو فقد قدمنا الكلام عليه في موضعه اه وبرهان
برهان التطبيق انما يجري في الامور الموجودة المترتبة المجتمعة بالفعل والمتعاقبات الزمانية وكذا الزمان
في جانب الماضي ايضا غير موجودة بالفعل وهو غير مجتمعة كذلك والكائنات خارجة من القوة الى
الفعل فلم يثبت تناهيها بها اي برهان التطبيق وتحقيق ما قد قلنا لك سابقا ان البرهان يجري
في الزمان زمانا كان او زمانيا اذا كان غير منتهي في ذلك الجانب مجردا الى عالم الفعلية وقد وضحنا
مرارا فلا نعيده خوفا للاطالة قوله ونحن لا نتعرض الآن لتفصيل ان التحقيق فيها اه وانت قد عرفت مما ذكرنا
سابقا ان القبلية الدهرية لابد من تصورها والتصديق بوجودها بالبراهين المذكورة كما ذكرنا سابقا
وسياتي عنقريب قوله والفطرة لا تطرق اه اقول هذا على طور الحكيم القائل بقدم العالم اي شخصي
حصول تشخص ما في الازل معلول للواجب لكي تقارن معه كالعقل والفلك وغيرهما واما الذي اثبت
في نفس الامر فلم يثبت بعد اذ لم يثبت برهان على اثبات القدم المستحقي كما اومأنا سابقا قوله
على ما ادعاه فيه الصدر وغيره اه اقول هذا الكلام من العاقل النحرير في غاية المتانة وما رده المص في غاية
السقوط فيه بيان الاول على وجه التحقيق انه قد اثبت برهان التطبيق وغيره اثبات تناهي الزمان والزمانيات
المتعاقبة في جانب الماضي ولا شك ان الزمان وتحدد آنه وتقضي اجزاءه في الواقع المعبر عنه بالدهر والا انتفى
سبيل عدم التراخي كما بينا بالبراهين الانيقة واذ ثبت تناهي الزمان في جانب الماضي في الواقع ثبت
سبق نفس الزمان للعدم السابق في الواقع وكذا الزمانيات وهو المعني بالحدوث الدهري للزمان والزمانيات
المتعاقبة في الواقع فتم مطلوب المحقق من وجه وهو انعدام الزمان والزمانيات المتعاقبة في لوح
الدهر فبطل القدم النوعي الذي زعمه الحكماء وبطلت ايضا المعية القديمة الدهرية للواجب تعالى مع الممكنات
الموجودة كما هو مزعوم الحكماء ايضا فهم لا يثبت مقصود وهذا المبارز من كل وجه موافقا لجمهور المتكلمين وهو اثبات
حدوث العالم النوعي والشخصي في تلك العالم وقد بينا سابقا انه لم نقم على [illegible] ان حدوث واما بيان الثاني فالظهر
[illegible] الاول وتفصيله ان بعض [illegible] والبعديات الانفكاكية الواقعة في عالم التعاقب قبليات وبعديات

كذلك في عالم الواقع المعبر عنه بالدهر اذ لو جمعت المتعاقبات في الدهر لما امتنع جمعه بين المتاخرين
حيث فيها الكثير الخبرين ويطالب الحشر لو فرض تسلسل عدم الحوادث بها فان المعقول منه انما
هو الانقضاء والتقضي في الواقع لو ثبت عدم الاجتماع للاجزاء في الحد فانه شامل للقار ودون
عدم اجتماعها في الان كما هو تحقيق الحكماء فانه يصح كونه جليا دهريا كما هو مختار ايضا يلزم كون
الزمان غير قار في الدهر ايضا مع انهم يصرحون بقراره فيه والتعاقب في افق التغير والتجدد وقد مر
مفصلا في السابق فتذكره اما اذا لم يبق للعدم التقرر في سبيل الا بالنقض والانعدام في لوح الدهر هذا
تحقيق مطلوب هذا المامر من بعض الوجوه وغاية التحقيق وسقط منه عدم المصنف في وجه الرد عليه غاية الا سقاط
وبه تم الوعد الذي وعدنا سابقا في تحقيق كلام المصنف بوجه آخر وسيجيء تتميم ذلك الوعد منا
تاليا لهذا الكلام [illegible] واعلم ان اليوم الجديد والحمد واعلم ان المصنف ذكر ههنا معنى الحدوث الدهري
والزماني وابطل الاول واثبت الثاني وذكر ههنا ايضا معنى المعية الدهرية وابطل القبليات والبعديات
في الدهر هذا وقع تكرارا منه تنبيها للمتعلمين ونحن نذكر في دفع ما ذكره ههنا مكررا لذلك توضيحا اولا كلامه
ثم نذكر فساده ثانيا اولا ان الحدوث الزماني عنده عبارة عن تخصيص الموجودات بزمان
دون زمان فالزماني الذي يختص به الموجودات الزمانية يكون فيها قطعة من الزمان لا الى نهاية ما سبقه
عدمه فقط وهذا معنى حدوث الزماني لذلك الموجود في ذلك الزمان المختص به واما حدوث الزماني
للزمان المختص به و[illegible] من الازمنة هو كونها مسبوقا بزمان سابق فيه عدم هذا [illegible]
ان الحدوث الزماني عندهم عبارة عن عدم شيء في زمان سابق ووجوده بعد ذلك متخصصا بزمان
فارغا عنه وهذا معنى متحقق في الحوادث الزمانية عند الحكماء والمتكلمين الا ان في مذهب الحكماء يكون
العدم السابق متقدرا بزمان غير متناه وفي مذهب المتكلمين بزمان متناه واما الحدوث الدهري فهو [illegible]
عند الحكماء فانه عبارة عن عدم الشيء في الواقع المعبر عنه بالدهر ثم وجوده [illegible] وهو غير معقول [illegible]
في الدهر انما يكون بسلب وجود الطبيعة مطلقا ولا يتصور سلب وجود الحوادث مطلقا عنه لوجوده في [illegible] المتكلم

في الجملة والكان مما لا نعم يتصور ذلك في الز[مان] عدم الحادث في زمان ووجوده في زمان اخر وذلك
بناء على ان الدهر لا يقبل الامتداد ويتصور فيه حدين والزمان يقبله ثم اوضح المصنف ذلك بالمكان
ونظر الزمانيات بالمكانيات بان المكانيات هي مجتمعات في الدهر ومتفرقات في المكان وكذا اجزاء
الامكنة لكن الزمانيات مجتمعات في الدهر ومتفرقات في الازمنة وكذا اجزاء الزمان وكما ان الاعدام المكانية ليست
حقيقية بل اضافية وكذلك اعدام الزمانيات بل اعدام اجزائها ونقول ثانيا في تزييف هذا المقال بان قياس
الزمان على المكان وكذا الزمانيات على المكانيات قياس مع الفارق فان الاعدام المكانية وان كانت
اعداما اضافية وليست بحسب الحقيقة في الواقع ولكن اعدام اجزاء الزمان والزمانيات اعداما حقيقية في
الواقع وان لم يكن سلبا للوجود المطلق بحيث يشمل الوجود والتاخر ولكنه سلبا مثل الوجود وهي نفس
الامر بحيث يتوقع وجوده فيه بعده فبين العدم الزماني والمكاني بون بعيد لا يبقى مقايسة احدهما على الآخر في
بينهما اضافيا محضا لا بحيث الواقع والا ينهدم اساس القار وغيره ويلزم محذورات شتى كما فصلنا نقا
قوله وذهب بهذا السابق التحرير الى اقول تحقيق المقام ان القبلية الدهرية على نوعين الاول ما يكون بدون
تحقق الزمان كتقدم الباري تعالى والعقول المفارقة على تقدير تحقق الازلية منها على الزمان والزمانيات
لثبوت تناهيهما في جانب الماضي بالبرهان وهذا النحو من التقدم الدهري لا يتصور مع الزمان وقد قضى عليه
البرهان كما عرفت وتحقق المعية الدهرية مع عدم تحقق الزمان في الازل للواجب تعالى مع العقول النورية و…
تحقق مع تلك المعية معية اخرى للواجب سبحانه مع عالم الزمانيات والزمان بعد تحققهما والثاني ان يكون
مع تحقق الزمان كقبليته سبحانه تعالى بعد حدوث الزمان على اجزائه الحادثة والزمانيات المختصة بها ويشاركه
تعالى في ذلك اجزاء الزمان والزمانيات والفرق بينه وبينهما ان الواجب تعالى له معية بسائر المتاخرات
من الماضي الى المستقبلات ولا يتصور تلك المعية لاجزاء الزمان بعضها مع بعض واما الزمانيات
فقد يتصور المعية المذكورة في الدهرية فقد لا يتصور … ت بالبرهان كما ذكرنا فلو تأملت
في هذا الكلام غاية التامل تكشف لك الغمام الذي وقع من … على الحكماء سيما الراحمون بالمعية الدهرية

بمعنى ان الموجودات كلها واقعة في ظرف واحد وهو الواقع لا يتخلف بعضها عن بعض لا بالمعية الذي حققتم
سابقا من ان الموجودات كلها في ظرفه سواء كانت زمانا او زمانيات ماضية او مستقبلة مشتركة في
نفس الواقعية ويتخلف فيها بعضها عن بعض وبهذا التفصيل الذي ذكرنا ثبت مطلوب السيد الباقر النحرير من
وجه وهو السبق الانفكاكي في الدهر ولا يتوجه ما اورده المصنف عليه لما مر ولم يثبت المطلوب من وجه آخر
وهو معية المتعاقبات الزمانية والزمان في الدهر بعد تحققهما وثبوتهما في الواقع واما مطلوب المصنف
فيبطل من كل وجه من جهة انكاره السبق الدهري سواء كان السبق المذكور على الوجه الاول او الثاني
ومن جهة قوله بعدم تناهي الزمان في جانب الماضي والمستقبل ولعمري ان كل ما ذكره الحكماء المتأخرون
في هذا المقام وتبعهم المصنف سفسطة ومغلطة صريحة تشليط الاوهام واما ما ذكره السيد الباقر النحرير من عدم
ذهول الحكماء عن الحدوث الدهري فاقول عليك حاله ان المتقدمين من الحكماء كافلاطون وسقراط و
وبقراط وفيثاغورس وغيرهم من الاساطين الشيوخ فقد نقل عنهم القول منهم بحدوث العالم حدوثا زمانيا
انفكاكيا كما صرح به محمد ابن عبد الكريم الشهرستاني فهذا القول منهم يقتضي السبق الدهري لله
تعالى على العالم كله لان التقدم الزماني ممتنع لكون الزمان ايضا من العالم فيلزم اجتماع النقيضين لما
صرح به القائلون بقدم الزمان وقد مر ذكره فعلى هذا القول نسبت القبلية الدهرية الى الحكماء الاشراقية
لكن يزاحم هذا القول العقل بقدم البعد المجرد والنفوس المجردة المنسوبة الى افلاطون وغيره ويزاحم
النقل المذكور قول الفارابي في كتاب جمع بين الرايين من نسبة قدم العالم بالزمان الى الحكماء
الاشراقية اقول الحق عندي من كلام العقلاء متى ما يمكن حمله على المحمل الصحيح لا يحمل على الفاسد
وقد عرفت سابقا ابطال [illegible] قدم النوعي متعاقبات الزمانية والزمانيات في جانب الماضي لا الى نهاية
بايراد [illegible] القطعي فيبطل بذلك قدم الزمان والانيات والزمانيات وثبت تخلفهما عن الاله الحق وهو
المعني بالحدوث الدهري وهو المحمل للحدوث الزماني وبهذا [illegible] ما قاله السيد الباقر النحرير من تقدم
الحكماء [illegible] وابطال تسلسل المتعاقبات في جانب الماضي واثبات الحدوث الدهري الى الاشراقيين [illegible]

159

وبشق الاول دون المراد وبالعدم برفع الذات حقيقة عن نفس الامر والاعدام الاضافية المذكورة
ليست كذلك فتامل وما في كلام المصنف في هذا الفصل غني عن البيان والحمد لله تعالى على الاتمام اللهم
يسر لنا الخاتمة على الايمان بحرمة نبيك
وحبيبك خير الانام ه ه ه
تمام

